

AL ADAB 2003

العدد ١/٢ كانون الثاني (يناير) - شباط (فبراير) ٢٠٠٣ - السنة ٥١

Al-Adab vol. 51 # 1-2/2003

سلطة وإرهاب وإسلام في «الشرق الأوسط» . أميركا تُسوّق أميركا للعرب . منظمة التجارة العالمية وانحدار الديمقراطية

ضمن ملفات "العروبة الجديدة"

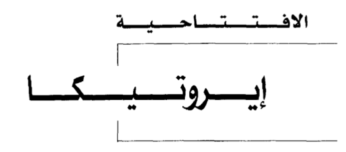
لبنان... بعيونٍ سوريةٍ

في مواجهة الحرب على العراق

د. عفيف فرّاج

رؤية آينشتين لليهودية ودولة اليهود

دار الآداب



الافتتاحية

إيروتيكا

ـ لا شيء بين فخذيَّ يُخيف أحداً !

ـ نشُوف .

كنتُ في طريق عودتي من أحد المؤتمرات العربيّة . في المطار ، عند نقطة التفتيش ، قبل الوصول إلى قاعة الانتظار ، سألني أحدُ رجال الأمن ماذا أشتغل .

أكْتب ، أُحاول أن أكتب ، قلت .

أحالني على رجلِ أمنٍ آخر . يبدو أنَّ الآلة المخصَّصة للكشف عن الأسلحة والمتفجِّرات كانت خَربة في ذلك اليوم (أتَذْكرونها ؟ هي أشبه بالهراوة ، سوداء ، مطّاطيّة ، محزوزة في الوسط ، وتُطْلق زمّوراً إذا اكتَشَفَتْ . . . مفتاحاً أو نَحوَه) . أو أنَّ رجال الأمن لم يعودوا يثقون بالتكنولوجيا . لا أعرف . المهمّ أنَّ الرجل فَتَّشني بيديْه :

بدأ بصدري ، أقْصد ثَدْيَيَّ ، ثم نزل إلى بطني وخاصرتيَّ .

لفَّ مؤخَّرتي بيديه وضَغطَ على إلْيَتيَّ بشدّة .

انحدرَ إلى فخذيَّ من الخلف ، ومنهما إلى البطَّتيْن .

برَمَ يديْه على البطَّتيْن وصَعَدَ .

(صدِّقوني : لستُ في واردِ كتابةِ قصة إيروتيكيّة الآن) .

زَحَفَ بيديْه طُلوعاً إلى حيث أخشى ، فتحسَّس تضاريسَ « هُما » بدقّةٍ متناهية ، كأنّه يُفصْفِصُهما .

ثم شدَّ هناك ، وفَهْمُكُم كفاية ، حتى كادت روحي تَطْلع .

عن يساري مرَّ سيّاحٌ أجانب . لا تفتيش . لا فَصْفصة : « Please come back . »

. . .

العرب هم الخَطَر ، قلتُ في نفسي . صديقي سُجن منذ أيّام لأنّه كَتَبَ عن سجْنه ، ولم يَخْرج إلاّ بكفالة قيمتُها ٢٥ ألف دولار . وأمّا المئة ألف جنديّ أميركيّ في الأرض العربيّة ، وكلُّهم ينْتظرون الأمر ليَدكُّوا بغدادَ دكّاً ، فلا خوفَ منهم ولا خطر : إنّهم لحمايتنا .

ومع ذلك ، قلتُ في نفسي ، لعلّي مخيفٌ فعلاً . ربّما ، في تلك اللحظة ، وأمام رجل الأمن المكلَّف بحمايتي ، صار كلُّ عضوٍ فيَّ يَزْعق من بُوقٍ واحد : « يا حُماتنا ، حلُّوا عنّا ! »

. . .

ـ طَمِّنّي ؟ سألتُ رجل الأمن .

ابتسَمَ ، وقال : « Please come back . »

ليتَه صَفَعَني .

سماح إدريس



مجلة ثقافيّة عربيّة

AL ADAB 2003

صاحباها: سهيل إدريس وسماح إدريس

العدد ٢/١ كانون الثاني (يناير) - شباط (فبراير) ٢٠٠٣ - السنة ٥١

Al - Adab vol. 51 # 1-2/2003

Editor: Samah Idriss
Subscription Manager: Kirsten Scheid Idriss
Owners: Souheil Idriss & Samah Idriss

لا تنشر المجلة أيّ مادة سبق نشرها، ولا تكافئ ماليّاً إلاّ مَنْ كلّفَ بإعداد مادةٍ ما. الآراء الواردة لا تعبّر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير. لا تعاد المواد إلى أصحابها. تحتفظ المجلة بحقّ حذف كل قدح شخصيّ أو إطالة. تُكتب المواد بخط واضح، أو تُطبع. التوثيق (بذكر اسم المؤلف وكتابه وتاريخ النشر ومكانه) ضروريّ. يرجى إرسال غلاف الكتاب المنقود أو صورة شخصية عن الكاتب موضوع البحث أو عن الباحث نفسه.

الاشتراك السنوي لعام ٢٠٠٣

لبنان: ٣٠ دولاراً امريكيّاً (للأفراد) و ٦٠ دولاراً (للمؤسسات). البلدان العربيّة (باستثناء دول المغرب العربي): ٤٥ دولاراً (للأفراد)، و٨٠ دولاراً (للمؤسسات). أوروبا وأفريقيا وبلدان المغرب العربيّ: ٥٠ دولاراً (للأفراد)، و٨٥ دولاراً (للمؤسسات). بقية الدول: ٦٠ دولاراً (للأفراد)، و٩٥ دولاراً (للمؤسسات).

تُرسل اشتراكات المؤسسات بالبريد المضمون لا غير، وأمّا اشتراكات الأفراد فبالبريد العاديّ (وتُضاف عليها ١٥ دولاراً عند الرغبة في البريد المضمون).

تُدفع الاشتراكات مقدمّاً: (أ) إمّا بشك لأمر مجلة الآداب مسحوب على أحد المصارف العربيّة، وإمّا (ب) بتحويل ماليّ لحساب دار الآداب رقم ٣ - ٨١٠ - ٧٦٣٧٠٦ - ٠٣٣٨، بالدولار، البنك العربيّ.

ملاحظة: هذه النسخة صالحة للبيع للأفراد فقط، وعلى المؤسسات العلميّة اللبنانية والعربية الراغبة في اقتنائها الاشتراكُ السنويّ المباشر من «دار الآداب». الأسعار أدناه مخصّصة للأفراد، وفي البلدان العربية وحدها، وعند زمن عرضها في الأكشاك. ولا يحقّ إلاّ لدار الآداب بيع هذا العدد بعد سحبه من الأسواق العربية، وبالسعر الذي ترتئيه.

Subscription rates 2003

Lebanon: 30 USD (ind.), 60 USD (inst.). Arab Countries (except Morocco, Libya, Algeria & Tunis): 45 USD (ind.) & 80 USD (inst.). Europe & Africa (including Morocco, Libya...): 50 USD (ind.) & 85 USD (inst.). All Other Countries: 60 USD (ind.) & 95 USD (inst.)

Note: All institutional subscriptions include registered air mail fees. All individual ones include regular mail fees; please add 15 USD to get your individual subscription through registered mail.

Payment can be made by money order or check made out to Dar al-Adab, credit card, or bank transfer (Arab Bank, Verdun Branch, Beirut, Lebanon, #338 - 763706 - 810 - 3).

Note: Institutions may subscribe to al-Adab only through Dar al-Adab or an authorized dealer (Otto Harrassowitz, Swets, Blackwell's, Faxon, or Ebsco). The prices listed below are discounted prices valid only for individuals in listed Arab countries, and at the time of stand display. This copy may not be sold as a back issue by any seller but Dar al-Adab. After display time expires, price is subject to change without notice.

ثمن النسخة من هذا العدد (الأسعار صالحة لسنة ٢٠٠٣ فقط)

لبنان ٥٠٠٠ ل.ل. - سوريا ١٠٠ ل.س. - مصر ٧ جنيهات - المغرب ٣٠ درهماً - تونس ٣٠٠٠ مليم - الأردن ٢٥٠٠ فلس - البحرين ٢٠٠٠ فلس - السعودية ٢٠ ريالاً - الكويت ١٥٠٠ فلس.

رئيس التحرير
سماح إدريس

المراسلون
محمد جمال باروت (سوريا)
عبد الحق لبيض (المغرب)
ماجد السامرائي (العراق)
أحمد الخميسي (مصر)

مديرة الاشتراكات والأرشيف
كيرستن شايد

المدير المسؤول
عايدة مطرجي إدريس

مصمم الغلاف الرئيسي
حاتم الإمام

مصمّمة الغلاف الأخير والغلاف الداخلي الأول
ريم الجندي

مصمّمة الغلاف الداخلي الأخير
نينار إسبر

تنضيد
ميشلين خوري

إخراج
حاتم الإمام
ميشلين خوري

ملاحظة: عدد من الصور مأخوذ من كتاب: لبنان، القرن في صور (بيروت: دار النهار، ١٩٩٩)

الطباعة
Professional Printing Production

العنوان: ص.ب ٤١٢٣، بيروت، لبنان.
تلفون/فاكس: ٨٦١٦٣٣ (١) (٠٠٩٦١)
(١) ٧٩٥١٣٥

Address: P.O.Box: 11-4123, 1107 2150, Beirut, Lebanon.
Tel: 00961 -1 -795 135
Fax: 00961 - 1 - 861 633
e-mail: kidriss@cyberia.net.lb, or d_aladab@cyberia.net.lb

الفـــــهـــــرس





أميركا تسوِّق أميركا للعرب

الدعاية السياسيّة المحمومة

. أسعد أبو خليل* .

إنّ تصنيعَ الفكر، بصراحة،
مثيلٌ لأفضلِ ما يصنعه الحائكُ
غوته

الفرضيّة الأميركيّة: نحن أغبياء!

لم يَسْبقْ في العالميْن العربيّ والإسلاميّ أن رأينا حملةً أميركيّةً مثلَ تلك التي تلت أحداثَ ١١ أيلول (سبتمبر). فالولايات المتحدة، التي تتعامل مع منطقتنا بثقةٍ مفرطةٍ بالنفس، صمّمتْ على أن تكْسب ودّ العرب والمسلمين.(١) ولكنّها صَمّمتْ أيضًا ـ وبناءً لـ «نصيحة» بعض الأميركيّين ذوي الأصول العربيّة الذين أرادوا هم أيضًا خَطْبَ ودّ الحكومة الأميركيّة بعد ١١ أيلول ـ على أن لا يكون ذلك بتغيير تعاملها معنا بل بتسويقِ «أفضل» لسياساتها وممارساتها بحقّ العرب والمسلمين داخل الولايات المتحدة وخارجها. وهكذا تمّ تعيينُ السيّدة شارلوت بيرز، التي «أبْدعتْ» في عملها الإعلانيّ ولاسيّما عندما صَمّمت الإعلاناتِ التلفزيونيّةَ لأرزّ أنْكِلْ بَنْز. لكنْ يبدو أنّ تسويقَ الأنكل سام أصعبُ بكثير من تسويق أنْكل بنز (الشهيّ خلافًا للسلع السياسيّة الأميركيّة).

استعرضت السيّدة بيرز (وقد كِدْنا نقول السيّدة بَنْز) إنجازاتِها بعد عام من تعيينها، وذلك في مؤتمر صحفيّ تحدّثتْ فيه عمّا صمّمتْه من إعلانات دعائيّة رَوّجتْ فيها الفكرةَ الأميركيّةَ الساحرة. وقد اختارت الحكومةُ الأميركيّةُ نحو خمسة أميركيّين وأميركيّات مطواعين ومطواعات للّهْج بالحديث عن عظمة هذه الدولة. غير أنّ أحدًا من الصحفيّين الموجودين (بمن فيهم الصحافيّون العرب) لم يَسْأل السيّدة بيرز عن سبب غياب المعتقلين الأميركيّين العرب والمسلمين القابعين في السجون الأميركيّة من الأفلام الدعائيّة الأميركيّة.(٢) وكانت الصحافة الأميركيةُ قد بدأتْ، وبخجل شديد، نشرَ مقالات عن تعذيب المعتقلين، وأقامت الحكومة الأميركيّة مراكزَ اعتقال (أيْ تعذيب بالطبع) في ثلاثة بلدان عربيّة صديقة (ونِعْمَ الصّديق وقتَ الضّيق!) ـ وفي هذا فخرٌ للعرب والمسلمين الذين يؤْمنون بالوفاء.

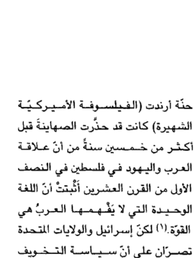
والحال أنّ الحملة الأميركيّة الدعائيّة مبنيّة على فرضيّة بسيطة، وهي أنّ العرب والمسلمين أغبياء، وأنّ بإمكان الإدارة الأميركيّة أن تسترضيَهم في الوقت الذي تتساقط فيه القنابل الأميركيّة والإسرائيليّة على رؤوسهم. والعتاة من الصهاينة، وهم موجودون بوفرة في هذه الإدارة، يهودًا ومسيحيِّين، يحثّونها على تجاهُل ما يُسمّى احتقارًا بـ «الشارع العربيّ»(٣) ـ وهو مصطلحٌ مهين حين تستخدمه وسائلُ الإعلام الاستعماريّة لأنّه يَخْتصر الرأيَ العامَّ العربيّ إلى تعبير يُراد به التشديد على «غوغائيّة العقل العربيّ وجنونه.» ويؤكّد غلاةُ المتطرّفين والمتطرّفات من أعداء العرب أنّنا لا نَحْترم إلاّ القوّةَ المفرطةَ، مع أنّ

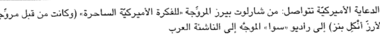
* ـ كاتب من لبنان. بروفسور العلوم السياسيّة في جامعة ولاية كاليفورنيا ـ ستانسلاس، وزميلُ أبحاث في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة كاليفورنيا في بيركلي. صَدَرَ له حديثًا **الحرب الأميركيّة الجديدة ضدّ «الإرهاب»** (بيروت: دار الآداب، ٢٠٠٣).

١ ـ نشكّ في أن تكون حكومةُ بوش الموقّرة حريصةً على كسبِ ودّ **نساء** المنطقة، مع أنّ وزارة الخارجيّة دعت نحو خمسين امرأةً من العالم العربيّ إلى زيارة أميركا للافتتان بها.

٢ ـ طبعًا لا يُمْكن الحديث عن معتقلي غوانتانامو لأنّهم «إرهابيّون» حتى العَظْم، وإنْ لم تتمّ إدانتُهم في أيّ محكمة أميركيّة.

٣ ـ انظر: Fouad Ajami, "Iraq and the Arab's Future," **Foreign Affairs**, January/February 2003; and Barry Rubin, "The Real Roots of Arab Anti-Americanism," **Foreign Affairs**, November/December 2002.





الدعاية الأميركيّة تتواصل: من شارلوت بيرز المروِّجة «للفكرة الأميركيّة الساحرة» (وكانت من قبل مروِّجة لأرزّ أنْكِل بنز) إلى راديو «سوا» الموجَّه إلى الناشئة العرب

حنّة أرندت (الفيلسوفة الأميركيّة الشهيرة) كانت قد حذّرت الصهاينةَ قبل أكثر من خمسين سنةً من أنّ علاقة العرب واليهود في فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين أَثْبتتْ أنّ اللغة الوحيدة التي لا يَفْهمها العربُ هي القوّة.[1] لكنّ إسرائيل والولايات المتحدة تصرّان على أنّ سياسة التخويف والإرهاب والترويع هي السياسة الفُضلى في التعامل مع العرب والمسلمين.

تاريخ الحملات الأميركيّة الدعائيّة: المناحي والاتجاهات

لعلّنا نَعْلم اليومَ الكثيرَ عن تاريخ الحملات الدعائيّة الأميركيّة حول العالم بعد اندثار الاتّحاد السوڤياتيّ، وبعد نَشْرِ عدد من وثائق الحكومة الأميركيّة التي تُبرز الدورَ الكبيرَ الذي لعبتْه الدعايةُ الأميركيّةُ في مرحلة الحرب الباردة. ويتحدّث كتاب **الحرب الثقافيّة الباردة**[2] عن أنّ الولايات المتحدة كانت تتعامل عن كثب مع شركات صُنْع الأفلام، بل كانت وكالةُ الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة مخوّلةً رسميّاً شراءَ حقوقِ بعضِ الكتب لتصنيعها سينمائيّاً. وهذا ما حدث مع كتاب جورج أورويل **مزرعة الحيوان**، إلاّ أنّ الحكومة الأميركيّة ألحّتْ آنذاك على تغييرات أساسيّة (وحصلتْ عليها) لأنّ أورويل كان يَسْخر في كتابه المذكور من الرأسماليّة والشيوعيّة على حدّ سواء. ومن المعلوم أيضًا أنّ مجلة **حوار** (رئيس تحريرها توفيق صايغ) لعبتْ دورًا رياديّاً في الدعاية لأفكار «الحريّة» قَبْل أن يَنتشر خبرُ تمويلها من قِبل «منظّمة حريّة الثقافة،» المدعومةِ بدورها من الـ CIA، الأمرُ الذي قَضَى نهائيّاً على أيّ مصداقيّةٍ لدعاواها «الليبراليّة.»

تُوضح الوثائقُ الصادرةُ عن وزارة الخارجيّة الأميركيّة، وفقًا لـ «قانون حريّة المعلومات» Freedom of Information Act، التصوُّرَ الرسميَّ الأميركيَّ طوال عقود لكيفيّة السيطرة على العقول والتأثير في أفكار العامّة. وعلى الرُّغم من أنّ تلك الوثائق خاضعة لمراقبة شديدة، بل ثمّة صفحات مليئة بالحبر الأسود، فإنّه يُمكن استشفافُ المناحي والاتّجاهات التالية:

أولاً، إنّ الإدارات الأميركيّة المتعاقبة كانت مشغولةً بمسألة التأثير في الرأي العام الأميركيّ أكثرَ منها بمسألة التأثير في الرأي العام العربيّ. وهذه المسألة مهمّة لأنّ القوانين المرعيّة في الولايات المتحدة لا تَسْمح للحكومة وأجهزتها بالقيام بحملات دعائيّة داخل البلاد. أما اليوم فَمَنْ يأبه لمخالفات من هذا النوع في عصر التلويح الأميركيّ المستمرّ بالأعلام الأميركيّة؟ فقد أصابت حُمّى الوطنيّة الأميركيّة الكثيرَ من أهلها بالهذيان القوميّ، الذي سرعان ما يتحوّل ـ كما تُثْبت تجاربُ الأمم ـ إلى حماس للحرب واستهجان للسلْم. والتأثير في الرأي العامّ الأميركيّ مسألة مهمّة، ولاسيّما بعد تجربة حرب ڤيتنام، لأنّ تنامي حدّة معارضة الحرب من قِبل قطاعاتِ الطلاب والمثقفين أثّر في تضعضع الموقف السياسيّ الأميركيّ آنذاك.

ثانيًا، لم تكن الولايات المتحدة تعتدّ بوجود رأي عامّ عربيّ مستقلّ، بل كانت تكتفي بالتعامل مع حكوماتٍ متفاوتةِ الاستبداد لبناء أُسس الوجود الأميركيّ في المنطقة. ففي مذكّرة صادرةٍ عن قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجيّة الأميركيّة في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢، مثلاً، يتحدّث المؤلِّف المجهول عن ضمانات من رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة لتقديم لبنان

١ ـ Hannah Arendt, "Peace or Armistice in the Near East?," **Review of Politics**, January 1950, p. 56.

٢ ـ Frances Stoner Saunders, **The Cultural Cold War: The CIA and the World of Arts and Letters** (Washington DC: New Press, 2000).

«قاعدةً للقوات الأميركيّة في حال الحرب» وذلك من دون توقيع اتفاقيّات!

ثالثـًا، لم تكن الولايات المتحدة تَجْهل المواقفَ العربيّة الشعبيّة الأساسيّة. فوثيقة رقم ٩٢٠٤١٠٣ الصادرة عن حملة الدبلوماسيّة العامّة في وزارة الخارجيّة تتحدّث عن التململ العربيّ من الدعم الأميركيّ لإسرائيل، وعن عدم وجود وَهْم شعبيّ عربيّ حول إمكانيّة فرض ضغط أميركيّ على إسرائيل. وصارت سفاراتُ الولايات المتحدة، بالاشتراك مع الشركات الأميركيّة العملاقة، تنسّق مواقفَها للحفاظ على المصالح الأميركيّة خوفًا من غضب «الشارع،» ولاسيّما بعد نجاح عبد الناصر في شَطْر العالم العربيّ إلى معسكرَيْن: واحدٍ «تقدُّميّ» مناوئ للمصالح الأميركيّة، وآخر «رجعيّ» متحالفٍ مع ما كان يسمّى أنذاك بـ «حلف بغداد.» ولعلّ الولايات المتحدة غدت أكثرَ وعيًا بأهميّة عامل «الشارع» العربيّ بعد أن فاجأتْها الثورةُ الإسلاميّةُ في إيران بالإطاحة بأقوى الأنظمة الحليفة لها في الشرق الأوسط.

الدعاية السياسيّة بعد ١١ أيلول

اشتدّت حدّةُ المعاداة لكلّ ما هو «أميركيّ» من الناحية السياسيّة بعد ١١ أيلول، وبعد حروب الثأر الأميركيّة التي لم تنتهِ بعد. وضِمْنَ هذا الإطار، وفي أجواءِ غضبةٍ عربيّةٍ عارمةٍ من التبنّي الأميركيّ لإسرائيل، رفض وزيرُ الإعلام اللبنانيّ بثَّ الدعايات السياسيّة الأميركيّة التلفزيونيّة التي تَلْهج بالثناء على «التسامح» الأميركيّ نحو المسلمين والمسلمات.[1] ويخطئ مَنْ يظنّ أنّ الحملة الدعائيّة الأميركيّة تَهْدف إلى بناء الصداقة. على العكس: إنّها جزء لا يتجزّأ من الحملات الأميركيّة الحربيّة الواسعة. وخيرُ دليل على النوايا الأميركيّة الثابتة (حتى قبل ١١ أيلول) وثيقةٌ عسكريّةٌ ضخمة (هي كتاب في الواقع) صدرتْ في ٩ تشرين الأول عام ١٩٩٨ بعنوان: **Joint Doctrine for Information Operations** وجاء في ص I-3 أنّ أبلغ وقع «لعمليّات المعلومات»[2] يأتي في المراحل الأولى للأزمة: فالعمليّات الإعلاميّة والدعائيّة تأتي تحضيرًا لسنوات بل ولعقود من حروب أميركيّة وعمليّات عسكريّة.

هذا وقد أنشأتْ مستشارةُ الرئيس للشؤون السياسيّة كارين هيوز قيادةً دعائيّةً مشتركةً للتنسيق في نشر الدعاية السياسيّة الأميركيّة، وذلك منذ بدء الحرب في أفغانستان. وأَعْلن مسؤولون كبار في الإدارة أنّهم باتوا متوفّرين للقاء مراسلي قناة الجزيرة من أجل «توضيح» السياسة الأميركيّة للجمهور العربيّ، بالرغم من قصف مكاتب «الجزيرة» في كابول؛ فقد وَجدت الإدارةُ الأميركيّةُ أنّ هناك حاجةً لمخاطبة العرب بلغتهم هم، لكنّها فوجئتْ بأنّ «خبراء» الشرق الأوسط الذي يَقْدرون على مخاطبة الشعب العربيّ أو الإيرانيّ أو الأفغانيّ بلغته يُعدُّون على أصابع اليد الواحدة أو أقلّ.[3] عندها أطلّ علينا الدبلوماسيّ كريستوفر روس (وكان متقاعدًا) لأنّ الإدارة لم تجد مَنْ هو أكثرُ طلاقةً (أو أقلُّ طلاقةً) منه باللُّغة العربيّة.

كما أبدى الكونغرس الأميركيّ حماسًا فوريًا لإنشاء محطّة سوا، التي أوكلتْ إدارتُها للبنانيّ موفّق حرب.[4] وكم تبدو

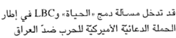
١ ـ أوقفت الولاياتُ المتحدة حملتَها الدعائيّة هذه فجأةً، ومن دون تقديم أسباب.

٢ ـ لاحِظوا كيف أنّ القيادة العسكريّة تستعير من جورج أورويل مصطلحاتِه للتخفيف من وطأة أعمالها، وهذا شبيهٌ بتسمية الدولة الصهيونيّة للاجتياح الوحشيّ للبنان عامَ ١٩٨٢ بعمليّة «سلامة الجليل!»

٣ ـ وهذا مختلفٌ عن الوضع في الجهاز الدبلوماسيّ الأوروبيّ، إذ تُشدِّد وزاراتُ الخارجيّة الأوروبيّة على ضرورة معرفة دبلوماسيّيها للغات العالميّة.

٤ ـ كان حرب مديرًا سابقًا لتلفزيون NBN التابع لرئيس المجلس النيابيّ اللبنانيّ نبيه برّي. ولكنْ متى كان التضاربُ السياسيّ والتقلّبُ الإيديولوجيّ في بلدٍ مثلِ لبنان عقبةً أمام الطموح الشخصيّ ؟!







قد تدخل مسألة دمج «الحياة» وLBC في إطار الحملة الدعائيّة الأميركيّة للحرب ضدّ العراق

الإدارة الأميركيّة سعيدةٌ بهذه المحطّة، إذ راحت تستعين بدراسات تجاريّة لسبر أهواء الناشئة العرب الذين يتوجّه هذا المشروعُ إليهم بصورة خاصّة من أجل كسبهم إلى صفّ الحروب الأميركيّة الجارية والمستقبليّة. ويفاخر موقعٌ رسميٌّ على الانترنت،[1] مرتبطٌ بالحملات الدعائيّة الوثيقة الصلة براديو سوا، بأنّ هذا الراديو يحتلّ المرتبةَ الأولى بين المستمعين والمستمعات في العاصمة الأردنيّة: فبين الشباب والشابّات بين سنّ ١٧ و٢٨، هناك ٤١٪ منهم ومنهنّ يستمعون ويستمعن بصورة أساسيّة إلى أخبار هذه المحطّة. وهلّل مارتن كريمر، المستشرقُ الفخورُ باستشراقه وصهيونيّته، بهذه الأنباء، وذلك على موقعه الشخصيّ على الانترنت، لأنّها تُضْعف من أهميّة قناة الجزيرة التي ماتزال تُقلق راحةَ أميركا وإسرائيل على حدّ سواء.[2] ولكنّ الإدارة الأميركيّة تَعْلم من دون شكّ أنّ نجاح محطة سوا إنّما هو نجاحٌ موسيقيٌّ محض (أيْ أنّ الفضل هو لعمرو دياب وموسيقى الراپ الأميركيّة) لا نجاحٌ سياسيٌّ. كما أَظْهر استطلاعٌ أجراه مركزُ الدراسات الإستراتيجيّة في جامعة عمّان في الأردنّ أنّ قناة الجزيرة ماتزال هي القناة الإخباريّة المفضّلة.

علاوةً على ذلك، نلاحظ اليوم أنّ الإعلام الموالي للعائلة السعوديّة المالكة (الواقعةِ في مأزق مع شعبها ومع راعيها العسكريّ في واشنطن) يحاول مساعدةَ الولايات المتحدة في ورطتها الإعلاميّة والسياسيّة وفي تسويق حربها على العراق. وأيُّ قارئ لجريدتَي **الحياة** و**الشرق الأوسط** بعد أحداث ١١ أيلول يلاحظ ضعفَ التغطية الصحفيّة لجرائم الولايات المتحدة ولضربها المتواصل للعراق (وهي تغطيةٌ أقلُّ من تلك التي توفّرها الصحفُ الأجنبيّةُ نفسُها). وفتحت **الحياة** صفحاتِها بسخاء للمعارضة العراقيّة، في أجنحتها المرضيّ عنها أميركيّاً طبعًا. وجال مسؤولُ هذه الجريدة في شمال العراق للحديث عن معاناة الأكراد، وتمّت التغطيةُ بمشاركة الـ أل. بي. سي.[3]

وأمّا مسألة دمج **الحياة** ومحطّة أل. بي. سي التلفزيونيّة من أجل إنشاء محطة تلفزيونيّة إخباريّة عربيّة على مدار الساعة،[4] فقد تَدْخل هي الأخرى في إطار الحملة الدعائيّة الأميركيّة للحرب ضدّ العراق. فقد تلاقت المصلحةُ الملكيّة السعوديّة (التي تَمْقت «الجزيرة» لأسباب باتت معروفة) والمصلحةُ الأميركيّة.[5]

ماذا يمكن أن نتوقّع من الدعاية السياسيّة الأميركيّة؟

بإمكان خبراء علم الرأي العامّ التخفيفُ من الحماس الأميركيّ لإمكانيّة صنع رأي

---

١ ـ عنوانُه: www.bbg.gov/bbg_news.cfm?articleID=34&mode=general

٢ ـ وفق جريدة **نيويورك تايمز** في ٢٠٠١/١٢/١٩، وفي لقاء بين جورج دبليو بوش وقياداتِ المنظّمات اليهوديّة المنضوية في مجلس خاصّ بها ينسّق التعاطي مع الدعاية الصهيونيّة في الولايات المتحدة، حثّت هذه القياداتُ الرئيسَ الأميركيَّ على التقليل من العداء الإعلاميّ العربيّ ضدّ إسرائيل والولايات المتحدة أو إزالته بالكامل. فذكّر بوش أنّ الإدارة الأميركيّة تَفْعل ما في وسعها لتحقيقِ ذلك، وأنّ قناة الجزيرة هي المشكلة «الكبرى.»

٣ ـ لا ضَيْرَ من الحديث عن معاناة الأكراد، وهي حقيقيّة. لكنّ استغلالها لأهدافِ الحرب أمرٌ آخر.

٤ ـ وذلك بحسب ما جاء في حديث جهاد الخازن، المدير المشْرفِ على جريدة **الحياة**، في لقائه مع «الجزيرة» في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣.

٥ ـ في ١٠ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣ ظهر على أل. بي. سي. في نشرة الأخبار مسؤولُ «الدعاية» السياسيّة في وزارة الخارجيّة الأميركيّة كريستوفر روس مرّتين، وفي فقرتَيْن مستقلّتيْن. وفي اليوم التالي ذكرت **الحياة** في عرض صفحتها الأولى رقم غرفة «أبو العبّاس» في الفندق الذي نزل فيه بالقاهرة. لا تعليق.

عامّ مغاير عند العرب والمسلمين: فجون زَلِرْ[1] يُوضح أنّ الإعلام لا يَخْلق الرأيَ العامَّ وإنّما يكرّسه فحسب. لكنّ أبحاثًا أحدثَ في دراسات الرأي العامّ[2] تقول إنّ هناك إمكانيّة أكبرَ ممّا يُظَنّ للتأثير الإعلاميّ في الرأي العامّ. فالإعلام يستطيع، عبر ضرب وترٍ معيّن، أو عبر «التكرار المتكرِّر،» ترسيخَ بعض القيم وتعزيزَها. وكان مفوَّض الدعاية في الحكم النازيّ يوسف غوبلز يعرِّف الدعايةَ السياسيّةَ بأنّها «التكرار المتكرِّر.»

والحقّ أنّنا لا نستطيع منذ الآن الحُكْمَ على الحرب الأميركيّة الدعائيّة بالفشل الذريع. فإذا كانت الدعاية السياسيّة هي «التكرار المتكرِّر،» فالولايات المتحدة نجحتْ ـ حتى وإنْ لم تَشنَّ حربَها ضدّ العراق بعدُ ـ في وضع مسألة السلاح العراقيّ على سُلّم الأولويّات العالميّة بل والعربيّة أيضًا. فلم يَعُدْ هناك في الساحة الرسميّة العربيّة مَنْ يَرْفض مبدأ استمرار التفتيش والعقوبات ضدّ العراق. وها هو أمين عام الجامعة العربيّة يدافع عن موقفه الداعم لعودة المفتّشين إلى العراق، مع أنّ الولايات المتحدة خَرَقتْ بصورةٍ لا تَقْبل الشكَّ مهمةَ المفتّشين عبر استخدامهم (كما اعترف مفتّشون سابقون) لأهداف تجسُّسيّة لا تتعلّق بالبحث عن الأسلحة.

فهل دار في خَلَدِ أمين عام الجامعة العربيّة الموقّر أنّ القبول بعودة المفتّشين هو قبولٌ أكثرُ من ضمنيٍّ بالمبدإ الإسرائيليّ الزاعم أنّ أسلحة الدمار الشامل الإسرائيليّة لا تُضرّ بالسلام العالميّ، وأنّ أسلحة الدمار الشامل في أيدٍ عربيّة أو إسلاميّة أمرٌ غيرُ مقبول على الإطلاق؟ وهل يَعْلم أنّ سابقة عودة المفتّشين ستَسْمح للولايات المتّحدة في المستقبل بالحصول على تنازلات عربيّة سياسيّة وعسكريّة تحت طائلة التهديد بالحرب المدمِّرة؟

كما أنّ أجَنْدة العمل الأميركيّ في منطقة الشرق الأوسط زحفتْ بتؤدة إلى صفحات الجرائد والمجلات العربيّة، وأصبحت المطالبُ الأميركيّةُ في كثير من الأحيان مطالبَ ومواضيعَ نقاشٍ عربيّةً. فحتى مفهوما «الجهاد» و«الاستشهاد» لم يَخْضعا للمناقشة إلاّ بطلب أميركيّ رسميّ، ورَضختْ جريدةُ **الحياة** المطواعة لهذا الأمر طبعًا. كما طالَ التغييرُ المصطلحاتِ نفسَها: ففي قاموس جريدة **الحياة**، مثلاً، باتت العمليّات الفلسطينيّة تعرَّف بـ «التفجيريّة!»

لكنّ الاستطلاعات تبيِّن، بما لا يَقْبل الشكَّ، إجماعًا واسعًا على معارضة السياسات الأميركيّة وانحيازها إلى إسرائيل، على نحوِ ما يُظْهر استطلاعُ منظّمة «غالوب» الشهيرة. هذا على الرُّغم من أنّ لدى العرب، كما يبيِّن استطلاعُ منظّمةٍ شهيرةٍ أخرى هي منظّمة جون زغبي، تقديرًا لجوانب أخرى في الولايات المتحدة (مثل التعليم والأفلام والمنتوجات والحريّات، وإنْ كانت النظرةُ نحو هذه الأخيرة قد تعرَّضتْ لاهتزاز نتيجةً لما حَدَثَ من ممارسات وإجراءات ضدّ العرب والمسلمين داخل أميركا).

إنّ محاولة تسويق «الديموقراطيّة،» وبكلفة تَبْلغ ٢٩ مليون دولار فقط لا غير (وهي أقلُّ من ثمن طائرةٍ مقاتلة تَحْصل عليها إسرائيل في سلاح جويٍّ تعدادُه بالمئات!)، إنّما تأتي في محاولةٍ لإرضاء الرأي العامّ العربيّ المغتاظ دومًا من ازدواجيّة بل وثلاثيّة المعايير الأميركيّة، لا في ما يتعلّق بدعم الصهيونيّة وجرائمها فحسب، وإنّما أيضًا في ما يتعلّق بدعم الاستبداد العربيّ إذا كان مواليًا للولايات المتحدة. أيْ أنّ الولايات المتحدة ستُصِرّ على رفع الديموقراطيّة (كشعار فقط) إذا ما بَدَرَتْ عن أيّ نظامٍ معارضةٌ حازمةٌ للولايات المتحدة.

١ ـ John Zaller, **The Nature and Origins of Mass Opinion** (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), p. 310.

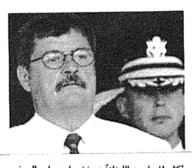
٢ ـ انظرْ مثلاً: Benjamin Page & Robert Shapiro, **The Rational Public** (Chicago: University of Chicago, 1994).

Suspicious minds
% of respondents who:*

	Think the spread of American ideas and customs is a bad thing	Dislike American ideas about democracy	Think the world would be more dangerous if another country matched America militarily	Think that when differences occur with America, it is because of (my country's) different values
Britain	50	42	60	41
France	71	53	64	33
Germany	67	45	63	37
Italy	58	37	54	44
Czech Republic	61	30	53	62
Poland	55	30	46	27
Russia	68	46	53	37
Egypt	84	na+	55	38
Jordan	82	69	63	35
Lebanon	67	45	54	35
Pakistan	81	60	51	14
Turkey	78	50	44	35
Uzbekistan	56	22	49	54
Indonesia	73	40	68	66
Japan	35	27	88	61

Source: Pew Research Centre

* Selected countries
+ This question not allowed in Egypt



أكثر المسلمين اللبنانيّين رفضوا دعوات السفير الأميركيّ إلى الإفطارات، و٦٧٪ من المستفتين اللبنانيّين يعتقدون أنّ انتشار الأفكار والعادات الأميركيّة شيء سيّئ

والحكومات العربيّة في حالة وهن غير مسبوق: فهي واقعة بين غضبة شعبيّة عارمة ضدّها وضدّ الولايات المتحدة وإسرائيل. وهي واقعة أيضًا تحت ضغوط أميركيّة متنامية تطالبها بتقديم مزيدٍ من التنازلات في مجال السيادة الوطنيّة ترحيبًا بالتدخُّلات الأميركيّة الوقحة، بالإضافة إلى ضغوط تطالبها بالوئام مع العدوّ الصهيونيّ. والحكومات العربيّة في كلّ ذلك تخشى على استقرار عروشها إذا ما ذهبتْ بعيدًا في محاباتها للمصالح الأميركيّة، كما تخشى من غضب الولايات المتحدة إنْ هي لم ترضخْ لكلّ ضغوطها.

لكنّ المحاولات الأميركيّة لبلورة رأي متعاطف مع السياسة الأميركيّة لا تتوقّف عند حدّ. والإدارة الأميركيّة تفْعل ذلك بجراةٍ ووقاحةٍ نأت عن مثلهما أيامَ الحرب الباردة. بل إنّها لا تتورّع اليومَ عن التدخّل في أمور تدريس الدين الإسلاميّ، وبعضُ الحكومات الموالية لها تَسْمح لها بالتدخّل: فالسعوديّة والكويت باشرتا تغييرَ المناهج التعليميّة إرضاءً لواشنطن. كما أنّ دولة عربيّة (لم يَذْكر السفير كريستوفر روس اسمَها) دعت الولايات المتحدة إلى الإشراف على مناهجها التعليميّة، مطالبةً بتكثيف تعليم اللّغة الإنكليزيّة على حساب اللُّغة العربيّة. وحكومات منطقة الخليج عامةً نَزعتْ عنها ورَيْقةَ التوت بعد أحداث أيلول وعادت إلى مرحلة المحميّات ــ وهي تَفْعل ذلك نتيجةً لغياب رادع شعبيّ أو رسميّ عربيّ؛ فالكلّ خائف من الوحش الأميركيّ.

ولن يكون لبنان بعيدًا عن ساحة الحرب الفعليّة والإعلاميّة التي تشنّها الولاياتُ المتحدة. واستطلاعاتُ الرأي تُظْهر أنّ شعب لبنان يكنّ العداءَ السياسيَّ للولايات المتحدة، لكنْ بنسبة أقلّ من جيرانه. وهناك في لبنان مَنْ يناصب العربَ العداءَ في كلّ قضاياهم، وهذا ما يفسّر العلاقاتِ اللبنانيّةَ السريّةَ عبر العقود مع إسرائيل. والولايات المتحدة، وغيرُها من الدول، استخدمتْ ساحةَ لبنان كمركز تدخُّلٍ شرق أوسطيّ. صحيحٌ أنّ دول الخليج تقدِّم، وفق أصول الضيافة العربيّة التقليديّة، كلَّ التسهيلات أمام الحروب الأميركيّة الجارية والمستقبليّة، لكنّ لبنان لا يزال يلعب دورًا في إعلام المنطقة. وهناك عدد من دُور النشر اللبنانيّة يُمْكن أن تَنْشر الفكرَ «الديموقراطيّ» والوجهَ الحسنَ لأميركا.

أمّا رئيس حكومة لبنان (الحريري) فيَسْلك مسلكَ المتذاكين العرب الآخرين، ويتوهّم أنّ بمقدوره التأثيرَ في صُنْع القرار الأميركيّ. وهو لا ينفكّ يُعْلن، خصوصًا في مقابلاته مع الإعلام الأجنبيّ، أنّه منخرط في الحرب ضدّ «الإرهاب.»

والسفير الأميركيّ في لبنان غيرُ مصاب بالخجل. وهو لم يُحْرَجْ عندما رَفَضَ أكثرُ المسلمين دعواتِه إلى الإفطارات الرمضانيّة، فاكتفى بإفطارات رمضانيّة مع بعض «المسيحيِّين» في مناطق كانت تسمَّى سابقًا بـ «الشرقيّة.» وهو اليوم يبشِّر، مثلَ غيره من سفراء واشنطن، بضرورة «التبادل الثقافيّ،» من دون أن يَعْلموا جميعُهم أنّ الحصول على تأشيرات دخول للعرب هو من المستحيلات هذه الأيّام حتى لمن كان مُفتتنًا بالسحر الأميركيّ الوهّاج.

خلاصة

إنّ الولايات المتحدة تُعِدّ العدّةَ لإعادة الاستعمار المباشر (أو المقنَّع بصعوبة) إلى منطقتنا. والأطراف العربيّة الرسميّة تتنافس لتقديم الولاء والطاعة: فوزير الخارجيّة القطريّ اعترف بأنّ المسؤولين العرب تنافسوا بعد ١١ أيلول للظهور بمَظْهر الخادم الأمين للمصالح الأميركيّة، حتّى على حساب علاقاتهم وتضامنهم.(١) وهناك تنطّح بين صفوف الحكومات

١ ــ انظرْ مقابلةَ وزير التوسّل القطريّ مع محطة الجزيرة في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٢.

العربيّة للتسابق على الانخراط في معركة أميركا ضدّ ما تسمّيه هي وإسرائيل بـ «الإرهاب.» ورئيس اليمن يَسْمح لوكالة الاستخبارات الأميركيّة باغتيال مواطنيه من دون تجريم أو محاكمة. ووزير التربية والتعليم الكويتيّ يبشّرنا بأنّ الحكومات الخليجيّة ستنسِّق فيما بينها لتغيير المناهج التعليميّة.[1] لكنْ من الصعب أن تكتفي واشنطن بهذا «الإصلاح»؛ ذلك أنّ الطالبان «المسيحيّة» الأميركيّة الوثيقة الصلة بالبيت الأبيض تركِّز على «خطر» تَزْعم وجودَه في الآيات القرآنيّة نفسها. وتحاول الحكوماتُ الصديقةُ للولايات المتحدة تشوية الأمور بإخبار شعوبها أنّ الحملة ضدّ الإسلام تَنْطلق من جناح متطرِّف وهامشيّ، مع أنّ أبرز الكارهين للإسلام والمحرِّضين ضدّ المسلمين والمسلمات هو القسّ فرنكلين غرام - صديقُ عائلة بوش والواعظُ الذي اختاره الرئيسُ في حفلة قَسَمِ اليمين الرئاسيّ في العاصمة.

والحرب ضدّ العراق بدأتْ عامَ ١٩٩١ وهي لم تنتهِ بعد، وإنْ كانت حدّتُها ستستعر عندما تقرِّر الولاياتُ المتحدةُ استبدالَ طاغيةٍ معارضٍ بطاغيةٍ مُوالٍ. والطغاة العرب الموالون للمصالح الأميركيّة أكثرُ من الهمّ على القلب (كما نقول في لبنان)، وبينهم مَنْ يَعْتقدون لسذاجتهم أنّ بإمكانهم نيلَ الحظوة التي تتمتّع بها إسرائيل في واشنطن (ومسلكُهم في التطبيع المعجّل أبلغُ دليل).

إنّ شراسة الحملات الأميركيّة وما رافقها من إعلان الإمبراطوريّة المتكبّر في شهر أيلول ٢٠٠٢ لم يقابَلا بالذعر في الوسط الشعبيّ العربيّ. لكنْ يجب الاعترافُ بأنّ حكوماتنا مذعورة، وفرائصها ترتعد: والحكومات العربيّة التي كانت تُقْسم أمام شعوبها وإعلامها بأنّها لن تشاركَ في الحملة العسكريّة ضدّ العراق عادت والتزمت الصمتَ المطْبق أو صرَّحتْ (بالإنكليزيّة) لشبكة سي. أن أن. بأنّ التخويل الصادر عن مجلس الأمن من أجل شنّ حرب أميركيّة ضدّ العراق سيُلْقي تجاوبًا من حلفاء أميركا. وإقامة قواعد عسكريّة في بلدان الخليج أصبحتْ أمرًا ملازمًا لبقاء السلالات الحاكمة. وقد كلَّفتْ قاعدةُ «العديد» الجويّة نحو ١،٥ مليار دولار، وكانت قطر باشرتْ في إنشائها قبل أن يكون للإمارة سلاح جويّ خاصّ به. وسلطنة عُمان أعلنتْ في أوائل سنة ٢٠٠٣ أنّها هي الأخرى ستبدأ بإنشاء قاعدة عسكريّة جويّة متطوّرة مع شركة أجنبيّة مجهولة الهويّة والجنسيّة (قد تكون الشركة نيباليّة، مَنْ يدري؟)

حيال كلّ ذلك نتساءل: مَنْ كان يتوقّع أن تعود الشعوبُ العربيّةُ القهقرى في مسيرة استقلالها؟ مَنْ كان يتوقّع أن تصبح أرضُ البلدان العربيّة مباحةً لقواتِ أقلّ البلدان شعبيّةً في منطقتنا (بَعْدَ إسرائيل طبعًا؟) هل كانت الشعوب العربيّة التي تحمّلت التضحياتِ الجسامَ من أجل قضيّة فلسطين، وتجرَّعتْ على مضضٍ تأجيلَ معركة الحريّات من أجل تحرير الأراضي العربيّة المحتلّة، تَعْلم أنّ مبادرةَ صحافيّ أميركيّ صهيونيّ معادٍ للمصالح العربيّة (توماس فريدمان) ستتحوّل على أيدي طغاة العرب إلى مبادرة «سلام» عربيّة تَنْطق باسم كلّ واحدٍ منّا؟!

لا شكّ في أنّ تاريخنا المعاصر كان مليئًا بالخيبات والنكسات والهزائم والخدع والألاعيب والمؤامرات والخذلان والذلّ. لكنّ القول الفَصْل لم يُقَلْ بعد، مادامت إرادةُ الرفض الفلسطينيّة والعربيّة باقية. غير أنّ نماذج عن حميد كرزاي مستنسَخ أميركيًا تَظْهر في آفاق المشرق والمغرب بين الحين والآخر؛ وفي ذلك خطرٌ داهمٌ، لا على الأنظمة، بل على الاستقلال والسيادة والحريّة.

كاليفورنيا

---

١ - **الشرق الأوسط**، ٧ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣.

بدء تقاعد زير نساء عجوز

عـــمــــاد فــــؤاد

تردَّدَ
حين قال جملتَه الأخيرة.
ندَّتْ عن جبينه العريض
رعشةٌ مفاجئة،
فيما قبضتْ أصابعُه الصّلبة
على حفنةٍ من الهواء
وانسدلتْ أعضاؤه
بين أيديهم.
منذ قليل
كان يسير برأس
يتلفَّت في كلّ الاتّجاهات
ثم يرتدُّ من جديد
كبندولِ ساعة،
كطائرٍ تُسْقطه من علٍ
رصاصةُ قنَّاص،
فيما ساقاه تأكلان الطريق
نحو فضاءٍ
مفرودٍ على الجهاتِ كلِّها
وعيناه
تناصبان كلَّ جميلةٍ تمرُّ
العداء.
العجوز
الذي شاخ وهرم،
العجوزُ الذي شال في جيبه العلويّ
قائمةً بأسماءِ وهواتفِ أقربائه
تحسُّبًا لموت مفاجئ في الطريق،
العجوز
الذي لم ينجحْ في تأسيسِ عائلةٍ صالحة
طوال أربعين سنة،
سَقَطَ مثلَ مخمور
تشبَّعتْ دماؤه بالكحول،
تهاوى طولُه الفارغُ على الأرض
في ضجة
رغم نحوله الشديد
ورغم شفتيْه اللتيْن كانتا
تحاولان الابتسامَ بجدّ
حين غاب تمامًا
عن الوعي.

❖ ❖

لا مناص
الخفّة التي كان يتمتّع بها قديمًا
ثقلتْ على أعضائه بشكلٍ بشع.
لم تعد ملامحُه تطيع قناعَ الطيبة
بالسرعة الكافية
ولم يعد جحوظُ عينيْه يذوب
حين يرنو للصبايا
والنساء الصغيرات.
حتى شفتاه
اللتان كانتا تَرْسمان أعذبَ ابتسامة لمحبّ
صارتا تنفتحانِ في بلهٍ
كلّما ركّز انتباهَه
على فريسةٍ
مقتربة.
لم تكن عيناه
تنمَّان عن كراهية
بل عن فضولٍ موجع
وهما تَمْسحان كلَّ نهدٍ يمرّ
بنظرةٍ متأنّية وصبورٍ

إلى ارتجاجته.

عيناه

اللتان يهْبط بهما سريعًا

إلى الردفيْن الملفوفيْن

باحثًا بشغفٍ جائع

عن خيطيْن رفيعيْن يحدّانهما،

خيْطين

يوقن كنبيٍّ

أنّهما سيظْهران في الخطوة القادمة

فقط

لو ترْفع التي تسير

إحدى ساقيْها

لتصْعد مصطبةَ الرَّصيف.

❖ ❖

طولَ عمره

وهو يؤْمن بفكرة الاستفادة من جسده

لأقصى درجةٍ ممكنة.

لكنّه كلّما تعرَّى أمام امرأة

مَنحها الشُّعورَ بأنَ يُتمه أبديّ

لا يُمْكن لأحدٍ الحدُّ منه،

وأنّه يعفُّ عن جسدها

المفرود أمامه

كقطِّ أليف،

وأنّه غيرُ طامعٍ في شيءٍ

أكثرَ من مسحةِ يدٍ

من كفِّها الصَّغيرة

على شعرِ رأسِه

الغزير.

سمّاه أصحابُه «يوسف»

حين اكتشفوا ولعه بتفسير الأحلام.

وحين لم يجدوا بئرًا

تتّسع لحضوره

اكتفوا بشكايته مباشرةً

للعزيز!

❖ ❖

عقلُه،

حين لفَّه ضبابُ الإغماءة الأولى،

كان مثل سنَّارة

بغمَّازٍ من الفلّين

فوق سطحِ ذكرياته.

في سقطته بين أيديهم

تشبَّثَ ببوصةٍ في يديْه،

فأخرج وجهَ أوَّلِ امرأةٍ

أوَّلِ امرأةٍ

بعد أمِّه التي ماتتْ

حين كان يُخْرج رأسَه الصغير

من بين فخذيْها.

❖ ❖

الأرملةُ الشَّابة

ابنةُ الخامسة والثلاثين،

الأرملة

التي لم تعطِ زوجَها السّتينيَّ طفلاً

طوالَ سبعة عشر عامًا،

الأرملةُ

التي مَوَّتتْ زوجَها بعشرين طعنةً في الصَّدر

من مطواة «قرن غزال»

كان يَحْملها بلطجيٌّ عاكَسَها
في الشارع بالمصادفة،
لم تَصْبر حتى يبلغَ ابنُ الجيران
ويَفْرحَ بقذفِه الأولِ في السِّر.
لم تَصْبِرْ
حتى تمرَّ سنويَةُ زوجها الأُولى.
غافلتْ والديْه الطيِّبيْن
وحمَّمتْه في عزِّ مايو
ككلبٍ أجرب
بين وركيْها.
كان ابنَ العاشرة
حين تعلَّم كيف يحرِّك لسانَه بداخلها
وكيف يَقْبض بشفتَيْه الصغيرتَيْن
على لسانها العصبيِّ
في قُبلتهما الأولى
فيما قِصَرُ قامته ونحولتُه
يَحُولان دون تغطية نهديْها وعانتها
في الوقتِ نفسه.
لكنَّها صبرتْ على رعونته كأمٍّ
وراقبتْ جسدَه وهو يَكْبر فوقَها
كإلهةٍ،
وحين بلَّلها بمائه البكْر
في قَذْفته الأولى
زغردتْ كفلاَّحةٍ.

❖ ❖

التي ترمَّلتْ وهي صبيَّةٌ
تركتْهُ وهو في العشرين
بفتقيْن بارزيْن في البطن
والخصْيةِ اليمنى.
تزوَّجتْ عجوزًا يُظَلِّلُ عليها،
وغادرتْه
تاركةً في قلبه نُدْبةً غائرةً
يَشْعر بوخزها مثلَ سكِّين
كلَّما اكتشفَ متعةً جديدةً
في الفراش.

❖ ❖

قال مرةً لأصحابه:
«حين أموت
لا تحزنوا عليَّ
لأنَّني عرفتُ ما يكفي من الحبِّ
ليؤْنس وحدتي.
لا تحزنوا عليَّ
لأنَّ العالم مملوءٌ بالجمال
الذي يوجِعُ القلب
كطعنة.»

❖ ❖

سنَّارتُه المدلاَّة
بغمَّازٍ من الفلِّين
وبثقَّالةٍ من حديد
تشدُّها إلى ماءِ إغماءته على الطريق،
سنَّارتُه هذه
عوَّرتْه في بطنِ كفِّه اليمنى
وهي تَخْبط الأرض
فقبضتْ أصابعُه الصلبة
على حفنةٍ من الهواء
وارتسم خيالُ ألمٍ على شفتيْه

ظنَّه الواقفون
ابتسامة.

❖ ❖

العجوزُ،
زيرُ النساء العتيد،
كان يعفُّ عن كل مومس
تَكْسب عيشَها
من فوق الرصيف.
وكان حييّاً
يَحْمرُّ كعذراء
لو سَمِعَ مجاملةً
أو عبارةَ مديح.
قال مرّةً لأصحابه:
«لكي تعرفوا اللَّهَ أكثر
أحبُّوا النساء
كأنّهنَّ أبناؤكُمْ،
وقرِّبوهنَّ
وكونوا رحماءَ عليهنَّ.
فكلُّ امرأةٍ فراشة
ولكلِّ فراشةٍ
نُورُها الذي تحترق به.»

❖ ❖

لم يتحمَّلْ قلبُه
خيانةَ جسده،
ولم تتّسعْ رحمتُه
لغفرانِ كلِّ هذا الغنجِ المفرط
وهو يمرّ جوارَه.
كان لا بدّ من سقوطه هكذا
كي يُشْعر البنات اللواتي يَعْبرن بجواره
أنّهنَّ ظلمنَه
حين لم يرينْه بجوارهنَّ،
حين لم يَلْمحن عينيْه المكسورتيْن
وهما تبجّلان أعضاءَهنَّ،
حين لم يُدْركن بفطرتهنَّ الأنثويّة
خبرتَه الطويلة
في الحبّ
والجنس
والملاطفة.
كان لا بدّ من سقوطه هكذا
كي تَعْبر تحت جبينه العريض
كلُّ الوجوه التي مرَّت في حياته
كأطياف حلم،
كي يتذكَّرَ الأرملةَ الصغيرة
بوخزتيْن غائرتَيْن في البطن
والخصيةِ اليمنى،
كي يقولَ جملتَه الأخيرةَ بتردُّد
كأنَّها لفظةُ ألم
كأنَّها «كبرتَ يا عجوز...»
وكيْ يتذكّر أمَّه التي ماتت
وهو في منتصف الطريق
بين الدخول
وبين الخروج.

❖ ❖

كان لا بدّ من سقوطه هكذا
كاعتراضٍ أخير
على بدء تقاعده.

القاهرة

سلطة وإرهاب وإسلام في «الشرق الأوسط»

كــــــيف صُنِع «الإســـــلام»؟

. ياسين الحاج صالح* .

يحاول هذا المقال وضعَ «الإرهاب الإسلاميّ» ضمن قرينةٍ أوسع تساعد على فهم خلفيّاته السياسيّة والاجتماعيّة والإقليميّة. فالفرصة مناسبة الآن لالتقاط الأنفاس وأخذِ مسافةٍ من «حلفْ المشهديّة» المعقود بين أحداث ١١ أيلول في حدّ ذاتها وتفضيلات «الميديا،» وهو حلفٌ حاصرَ العيونَ والحواسَّ طوال أكثر من عام. وقد يكون من المناسب أيضًا عرضُ عناصر تحليليّة من أجل رؤية ديمقراطيّة عربيّة لقضيّة الإرهاب.

مقدّمات عهد الإرهاب

بين هزيمة ١٩٦٧ وأواسط السبعينيّات شهدت المجتمعاتُ العربيّةُ الأكثرُ تحديثًا انقلابًا كبيرًا في أحوالها، تولّدَ عن تضافُرِ تأثير الهزيمة مع قدوم أنظمة جديدة خرجتْ من كواليس الحُكْم السابق ومع تدفّق الريْع النفطيّ التالي لحرب ١٩٧٣.

١ ـ أولُ مظاهر هذا الانقلاب هو انفراط عقد المذهب التقدميّ الذي كان يَمْزج بين إيديولوجيّة القوميّة العربيّة (الوحدة العربيّة وتحرير فلسطين)، والاشتراكيّة (كتنميةٍ أسرع وتوزيعٍ أعدل للثروة الوطنيّة)، والمشاركة في التقدم العالميّ. ونعني بالانفراط ضياعَ وحدة الوظائف الثلاث لهذا المذهب: الإقناعيّة، والتوجيهيّة العمليّة، والتفسيريّة. فالضربة المعنويّة التي مثّلتْها هزيمةُ حزيران المدوِّية، ثم مجيءُ أنظمةٍ أقلّ عقائديّةً لكنّها ليست أقلّ تحكُّمًا بحريّة الفكر والرأي والإعلام وغيرِ ذلك، أفقدا العقيدةَ التقدّميّةَ قوّتَها الإقناعيّة وقلّلا فرصَ تماهي الناس بها. ولم يعد يُمْكن الحفاظُ على الوظيفة العمليّة دون تحوُّلٍ مؤسَّسيٍّ للسلطة كان غائبًا عن الأفق الذهنيّ لنُخَب الحكم التي لا يُمْكن أن تَخْترع كلَّ يوم إصلاحًا زراعيّاً أو تأميمًا صناعيّاً ومصرفيّاً. وأخيرًا تعرَّضت الوظيفةُ التفسيريّةُ للعقيدة التقدُّميّة إلى أزمة بالتوازي مع أزمة المشروع والفكر الاشتراكيّ على الصعيد العالميّ منذ سبعينيّات القرن الماضي.

ومع خسران هذه العقيدة لتماسُكِ وظائفها تدريجيّاً بعد الهزيمة، فقدت الفئاتُ النشطةُ من الجمهور المفاهيمَ التي تُمَكّنها من فهم محيطها والعالَم من حولها، والقيمَ والأهدافَ الموجِّهةَ التي تنظِّم ممارستَها، والرموزَ والمُثُلَ التي تؤمِّن وحدتَها.

٢ ـ المظهر الآخر للانقلاب هو ما ترتَّب على انهيار قيمة العمل إثر طفرة النفط اللاحقة لحرب تشرين ١٩٧٣، التي أثْمرتْ أيضًا موجةً جديدةً من دمار الحِرَف، وانتهاء الأُسَر الممتدّةِ والدورِ الاقتصاديّ للعشائر، ودخول سلعٍ وأنماطِ استهلاكٍ جديدةٍ، والتوسُّع الهائلُ لتفاوت الدخول. انهيارُ قيمة العمل يعني انهيارَ قيمة مجتمع العمل، أي الطبقات الوسطى والعاملة، لمصلحة النخب الحاكمة والشرائح الطفيليّة السائرة في ركابها التي اكتشفتْ أكثرَ من أيّ وقت مضى قيمةَ سلطة الدولة كمُشْرفٍ على قناة الريع النفطيّ والسياسيّ.

وبالنتيجة تحالَفَ الوجهُ السلبيُّ من شروط الرسملة، أيْ تفكيكُ الأطر التضامنيّة التقليديّة وعالَم الحِرْفة والأُسْرةِ الكبيرة واقتصادها، مع الدولة ـ الجهاز، ثم مع الريْع النفطيّ وشروطِ انهيار قيمة العمل، لتُثْمر معًا حالةً من التفكك الاجتماعيّ وتشوُّش القيم. وستعبِّر هذه الحالةُ عن نفسها بالفساد، وبالهجرة إلى النفط (كما يقول محمود عبد الفضيل)، وهي هجرةٌ حَجَبَتْ هجرةً مزامنةً لن تَظْهر آثارُها إلاّ بعد حين: ألاَ وهي الهجرةُ إلى الإسلام.

* ـ كاتب ومترجم سوريّ.

٣ ـ لكنّ أهمّ مظاهر الانقلاب هو انفلات الدولة، وهي أهمّ تنظيم في يد المجتمعات الحديثة للتحكُّم بشروط وجودها. فبانتهاء دور التوسُّع الأفقيّ للدولة، أيْ بسطِ سلطتها على كامل البقعة الترابيّة لبلدها، كان من الضروريّ التحوّلُ نحو طور عمْقيّ، قانونيّ ومؤسّسيّ، يتيح للسكّان استبطانَ «الرسالة التحضيريّة» للدولة والتحوُّل إلى مواطنين. ولن تعوِّضَ الدولةُ، وقد أصابتها الهزيمةُ في صميم رسالتها وانتهى طورُها الأفقيُّ موضوعيّاً، إلا بتوظيفٍ متزايدٍ في وسائل القسر، وبإضافة القداسة على السلطة. وهكذا انفتحتْ سيرورةٌ أثْمرتْ دولةً قمعيّةً كبيرةَ الجسم صغيرةَ الرأس.

في الجوهر تمثَّلَ الانقلابُ المذكورُ في تراجع قدرة أكثريّة الناس على التحكُّم بشروط حياتهم. وما كان لتدهور وظائف العقيدة الوطنيّة أنْ يَسْلُب الناسَ قدرتَهم على ذلك التحكّم لو أتيحت لهم وسائلُ للتفكير والتعبير وتأهيلِ المفاهيم والقيم التي تمكّنهم من تمثُّلِ عالمهم والاشتراكِ فيه؛ وما كان لانفلات الدولة أن يشلّ المجتمعَ إلاّ لأنّها كانت «الحزبَ» الوطنيَّ الوحيدَ؛ ولا كان لاكتمال الرسملة أن يقيِّد الناسَ إلاّ لأنّ الدولة هي ربُّ العمل الوحيد. كانت دولةُ المشروع القوميّ الآفلة دولةَ قرارٍ لا دولةً مؤسسيّةً؛ دولةً تؤمِّم الصناعةَ لكنّها لا تستطيع إدارةَ ما أمّمتْه، ولا تكوينَ بنيةٍ صناعيّةٍ محليّةٍ قابلةٍ للتطوّر. كانت دولةً تستطيع تحقيقَ إصلاح زراعيّ، لكنّها عاجزةٌ عن تطوير الزراعة؛ تستطيع بناءَ مشاريع، لكنْ من أجل الشرعيّة لا من أجل الاستثمار المنتج وتنميةِ الثروة الوطنيّة؛ تستطيع أن تأمر لكنّها لا تستطيع أن تبني. ولعلّ نزعتها الحربويّة في إدارة الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ بالذات تعود أساسًا إلى إدمانها ميدانَ تحقيق «الإنجازات» و«الانتصارات» ـ وهو إدمانٌ حقيقيٌّ أعماها عن وقائع القوّة الفعليّة وقادها إلى هزيمة حزيران، ثم إلى خطاب «المنجزات» الكاذب الذي قَدَّمَ تعويضًا مجانيّاً عن انتهاء إجراءاتها الثوريّة (من قَبيل تغيير أنظمة الحكم، وتأميم بعض المشاريع الصناعيّة، والإصلاحِ الزراعيّ).

بعد «انتصارات» جمال عبد الناصر و«إنجازاته» لم يعد هناك حاكم عربيّ يستطيع ألاّ يكون «ناصريّاً» بطريقته الخاصة. مشكلة هذا النمط اللامؤسّسيّ من الدولة والشرعيّة أنّه ينكسر إذا لم ينتصر. فالشرعيّة المبنيّة على الانتصارات الدائمة ستنهار وتتلاشى عند الهزيمة. وهذا أمرٌ منطقيّ وعادل معًا.

الشرط الإرهابيّ

وهكذا يمكن أن نتحدَّث عن تدهور تامّ في قوّة المجتمعات العربيّة. ستبدو هذه التراجعات مُطْلقةً بقدْر ارتدادِ وسيلة تحرر هذه المجتمعات الأهمّ، أي الدولة، إلى قيْد يشلّ حركتَها ويكبِّلها. وفي الوقت نفسه فَرَّغَ التزايدُ السكانيّ، والضغطُ على الأرض، الإصلاحَ الزراعيَّ (الذي لم تكن تَنْقُصه الارتجاليّةُ أصلاً) من قيمته المساواتيّة والتنمويّة. وقاد سوءُ الإدارة إلى تحويل القطاع العامّ الصناعيّ إلى جسم ثقيل بليد لا يقود التنميةَ بقدْرِ ما يعتاش عليها. وجفّ معينُ «الانتصارات القوميّة»، أيْ تحدِّي إسرائيل وتجارب التوحيد العربيّ.

بيْد أنّ طابع الإطلاق الذي اكتسبه سقوطُ ما بعد الهزيمة ليس مستمدّاً من حجمِ الهزيمة وتغيُّراتِ الدولة والشرعيّةِ التالية لها فحسب، بل أيضًا من الوعي الاجتماعيّ العربيّ الذي يشكّل الفتحُ الإسلاميُّ والعزةُ الإسلاميّةُ قالبيْن ذهنيَّيْن ثاويَيْن في أعماقه. فقد كانت ثورةُ ما بعد الاستقلال (التي كانت ٢٣ يوليو مثالَها ونموذجَها) قد حرَّضت الوعيَ والذاكرةَ الإسلاميَّيْن عند العرب، وأَحْيت الحنينَ الطبيعيَّ إلى العصر الذهبيّ... هذا رغم أنّ النموذج الثوريّ برَّرَ نفسَه





لن تستأنف المزجَ بين النموذج الثوريّ والعزّة الإسلاميّة بعد ثورة يوليو إلاّ التياراتُ الإسلاميّة الجديدة

بمنطق المشاركة في العصر أكثرَ ممّا بمنطق استعادة المجد الضائع. ولن تَستأنف المزجَ بين النموذج الثوريّ والعزّةِ الإسلاميّة إلاّ التيّاراتُ الإسلاميّةُ الجديدةُ. لكنّ هذا الاستئناف تمّ في ظلّ موجةٍ جديدةٍ من تدويل منطقة المشرق العربيّ، تاليةٍ لحربيْ حزيران وتشرين ولاختلاجات سوق النفط الدوليّة التالية للحرب الأخيرة. ويتميّز هذا الشرط التدويليّ (أو الشرط الشرق أوسطيّ) بأنّ العامل الدوليّ أضحى حاسمًا في السياسات المحليّة والإقليميّة للدول العربيّة، وبالدور المركّب والمُفْسِد للبترودولار. وسيندفع الإسلاميّون، بتضافر هذا الشرط الشرق أوسطيّ مع الفراغ الإستراتيجيّ والمعنويّ الذي خلّفتْه الهزيمةُ وأنظمةُ ما بعدها، نحو مواقف خوارجيّة متشدِّدة أو أكثر تشدُّدًا. إنّ إسلاميّة ما بين أواخر السبعينيّات حتى نهايات القرن هي ناصريّةُ ما بعد الهزيمة، أو هي استمرارٌ للناصريّة في شروط الشرق أوسطيّة المتجددة آنذاك.

الشرط الشرق أوسطيّ

جوهرُ الشرق أوسطية هو التدويلُ العميقُ للمنطقة التي تشكّل وعاءً للنفط وطُرُقِ نقله، والتي تَشْغل إسرائيلُ قلبَها. كما يشكّل ما نسمّيه «أنظمةَ حراسةِ الفراغ،» التاليةَ لحرب حزيران، عمودًا ثابتًا وأساسيًّا من أعمدة النظام الشرق أوسطيّ. غير أنّ «الشرق الأوسط» ليس مفهومًا جيوإستراتيجيًا فحسب: إنّه، مع ذلك وقبلَه، حاملٌ لما قبْل تاريخ تكوّنه بعد الحرب العالميّة الأولى، أعني تاريخَ «المسألة الشرقيّة» التي أعطت للشرق الأوسط جوهرَه الاجتماعيَّ الذي تلخّصه نظريّةُ الفسيفساء الاستشراقيّة أحسنَ تلخيص. لكنْ بعيدًا عن أن تشكّل البنيةُ الفسيفسائيّةُ جوهرًا بنيويًا ثابتًا للمشرق العربيّ، فإنّها بالأحرى الجوهرُ البنيويُّ للشرق الأوسط المُفْرَغ سياسيًّا وإستراتيجيًا من قطبٍ مركزيٍّ جاذبٍ ومشكِّل. بعبارة أخرى، لا وجود للفسيفسائيّة إلاّ نتيجةً لغياب القطب المشكِّل.

باختصار، الشرق الأوسط = تدويلٌ (ومن ثم تفريغٌ من تراكم القوة الإنتاجيّة والعسكريّة والاستقرار الحقيقيّ) + فسيفساء من الأديان والطوائف والأقوام والإثنيّات. وقد نشأ هذا النظامُ في بداية القرن الحاليّ بالعنف والخداع، ورَسَّخَ قواعدَه بالعنف، وردّ على التحدّي الوحيد الذي تعرّض له (التحدّي القوميّ العربيّ، والناصريّ تحديدًا) بالعنف، ويستمرّ ويحلّ أزماتِه بالعنف، ومن غير المرجَّح أن ينتهي بغير عنف هائل. ولعلّ المذبحة المقسَّطة التي تجري كلّ يوم في فلسطين، وأحداثَ ١١ ايلول بالذات، نماذجُ عن علاقة العنف التي تَجْمع أضلاعَ ما يسمّيه نعوم تشومسكي «المثلّثَ المصيريّ،» ـ والمقصود: العرب (في مثلث تشومسكي: الفلسطينيّون) والأمريكيّون (بعد الإنكليز والفرنسيّين) وإسرائيل. وليس بعيدًا عن هذا التصوُّر تقريرُ لوران موراڤيك الشهير، الصادرُ عن مؤسسة راند الأمريكيّة في تموز (يوليو) الماضي، والذي يقول إنّ الأزمة العربيّة التي عُمْرُها مئتا عام قد طَفَحَتْ خارج منطقة نشوئها، وإنّ أحداث ١١ أيلول عَرَضٌ من أعراض «فَيْض» الأزمة. الفارق بالطبع أنّ موراڤيك يجترّ كلَّ الكليشيهات العنصريّة المتداولة في الغرب عن العرب، ويَنْسب «الأزمةَ العربيّةَ» المتمثِّلةَ في عجز العالم العربيّ عن حلّ المشاكل التي صنعها بيديْه (ولذلك يُصدِّرها إلى بقيّة العالم) إلى عجزٍ غيرِ مفسَّر، لكنه قد يعود إلى أنّ العرب لم يغادروا القرونَ الوسطى ثقافيًا كما يقول!

الشرق الأوسط، من ناحية أخرى، ثمرةُ تراكُبِ ثلاثة مستويات من السلطة المطْلقة في المنطقة العربيّة: السلطة الدوليّة للقطب العالميّ الأوحد الذي يحبّ ثرواتِ المنطقة كثيرًا ويَحْتقر مجتمعاتِها، والسلطة

الإقليـمـيّـة للقطب الشـرق أوسطيّ الإسـرائيليّ الأوحد الذي يتكفّل القطبُ العالميُّ بتفوّقه الكمّيّ والنوعيّ على العرب أجمعين، ثم السلطة المحلّيّة للقطب الحاكم الأوحد في الدول العربيّة أحزبًا كان أمْ أسـرةً أمْ عـشـيـرةً. ومن الآن نقـول إنّ التحرُّر من الشرق أوسطيّة هو التحرُّرُ من هذه السلطات الثلاث لا من الأوليَيْن فقط ؛ فالنُّظُم التسلُّطيّةُ العربيّة الأحاديّةُ القطب مكوِّنٌ جوهريٌّ من مكوِّنات النظام الشرق أوسطيّ.

يَضْمن التدويلُ لدول المنطقة درجةً عاليةً من الاستـقـلال عن مـجـتـمـعـاتـهـا، وهو استقلال مَوَّلَهُ الريعُ النفطيُّ وثبّتتْه في أيام مـا بعـد حـزيران أوضــاعُ الحـرب البـاردة، وأسْـهـم فـيـه كلٌّ من البنيـة الفسـيـفسـائيّـة والصـراع العـربيّ ـ الإسرائيليّ. ويفسِّر هذا الاستقلالُ كتامةَ هذه الدول حيال الضغوط الاجتماعيّة الداخليّة، فضلاً عمّا يسمّى «الاستثناءَ الشرق أوسطيّ» من موجة التسعينيّات الديمقراطيّة.

نعم، هناك بالفعل جوهرٌ شرق أوسطيّ منيعٌ على الديمقراطيّة والإصلاح. لكنّ هذا الجـوهر ليس الإسلامَ أو الثـقـافـةَ العربيّةَ أوالعقليّةَ الساميّةَ. إنّه بالأحرى التدويلُ العميقُ للمنطقة، الذي لا يَتْرك لبلدانها من الداخل الوطنيّ الذاتيّ إلاّ ما تتركه القوى العالميّةُ المسيطرةُ لأطقم الحُكْم المحليّة من لوازم السلطة وشاراتِ المُلْك. إنّ جوهر الشرق الأوسط، بعبارة أخرى، هو أنْ لا جوهرَ له. فهو علاقةٌ بين مراكز السيطرة العالميّة ومواردِ المنطقة وموقعِها وإسرائيل. يترتّب على ذلك أنْ لا تاريخ ذاتيّـاً للشـرق الأوسط، وهو مـا يَشْهد عليه اسمُه بالذات كمنطقةٍ منسوبةٍ لغيرها، لغربٍ ما، لا لذاتها. وباعتباره منطقةً مفتوحةً أو مكشوفةً فإنّه لا تراكُمَ خـاصّـاً بـه على المسـتـويات الماديّة والسـيـاسـيّـة والمعنويّة. ولعلّه ليس ثمّة منطقةٌ في العالم يَصْنع تاريخَها رجالُ المخابرات الأجانبُ والمحليُّون، وتجّارُ السلاح، والجنرالاتُ الفاشلون، وتجّارُ الجنس، أكثرَ من إقليم «الشرق الأوسط» الذي يقع المشرقُ العربيُّ في قلبه.

يلعب العاملُ الإسرائيليُّ دورًا عظيمًا في النظام الشرق أوسطيّ. فإسرائيل دولة مسلّحة حتى الأسنان جاثمة في المنطقة، لكنها ليست منها ولا تريد أن تكون منها. وهي، مثلَ أيّ جسم أجنبيّ في عضويّةٍ حيّة، ما انفكّت تثير تفاعلاً التهابيّاً حادّاً حولها وفي العضويّة كلّها. لكنّ العامل الإسرائيليّ لا يَقْتصر على ما تفعله إسرائيلُ وحلفاؤها، بل يَشْمل نوعيّةَ ردّ الفعل العربيّ على هذا الفعل. وقد بات واضحًا أنّ مَحْورة ردّ الفعل هذا حول المواجهة العسكريّة وحدها هي بمثابة استجلابٍ للهزيمة في ظلّ التفوُّق الإسرائيليّ العسكريّ الساحق على العرب كلِّهم ـ وبكفالة أمريكيّة صريحة.

ليس هناك الكثيرُ من الخيارات الأخرى التي يحار بينها صنّاعُ القرار العقلانيُّون في بلدان متخلِّفةٍ غير محاولةِ تحقيق دفاعٍ ناجح وتجنُّبِ المواجهة العسكريّة مع عدوها المتقدِّم قَدْرَ الإمكان. الدفاع الناجح بدوره لا يحتاج إلى استنتاج، بل إنّ نخب الحكم العربيّة تعرفه أكثرَ من غيرها، ومستعدّةٌ أن تكرِّر على مسامع مَنْ يرغب ومَنْ لا يرغب أنّ «الصمود» رهنٌ بتماسك «الجبهة الداخليّة» وسلامةِ «الوحدة الوطنيّة.» المفارقة هي أنّ هذه النخب نفسَها هي التي تَنْشر خطابًا حربويّاً يَقْصر مواجهةَ إسرائيل على الوسائل العسكريّة. وتُظهر تصوّراتُها للدفاع الناجح أنّها تَنْظر إلى مجتمعاتها كمجرّد «جبهات داخليّة» ملحَقة بالجبهة الأساسيّة ـ جبهةِ الصراع المسلّح المستحيل ضدّ «العدوّ الصهيونيّ.» فلماذا تُصرّ نُخَبُ السلطة على تصوُّرٍ للمواجهة لا يُمْكن أن تَنْجح فيه، وهي على أتمّ علْم بذلك (وإسرائيل على أتمّ علْم بعِلْمها بذلك)؟ السبب بسيط، وهو أنّ سياسةَ وخطابَ «الاستنفار» و«الخطر





إنّ تفاقم الطابع المطلق للسلطة في منطقتنا هو الذي حفز المطلق الدينيّ على المطالبة لنفسه بالسلطة

الداهم» و«العدوان الوشيك» و«المرحلة الحرجة...» هما بمثابة وسيلة مجرَّبة للتحكُّم بالجمهور، وهما ـ من ثم ـ أشبهُ بسير نقل هائل يتيح تراكُمَ وتركيزَ القرار والسلطة والحِكْمة والثروة في أيدي نخب السلطة.

لقد أفاد الصراعُ العربيّ ـ الإسرائيليّ في تجويف المجتمعات العربيّة، وفي تضييق الداخل الوطنيّ فيها. ومن المفيد أن نشير هنا إلى أنّ ضآلةَ الداخل الوطنيّ هي التي تفسِّر أنّ نظام علاقات الدول العربيّة بمجتمعاتها يشكِّل نسخةً طبقَ الأصل عن نظام السيطرة الأمريكيّة عالميًّا: فغيابُ الداخل يعني تَرْكَ المجتمعات مستباحةً لتأثير الخارج. كما نشير إلى أنّ أنظمة الحزب الواحد لا تَحْمل أيَّ فرقٍ بنيويّ عن نظام القطب الدوليّ الواحد؛ ومن المناسب على كل حال أن نسمِّي الدولَ العربيّةَ «دولَ القطب الواحد» لا «دولَ الحزب الواحد»: فبعضُها فقط دولُ حزبٍ واحدٍ بالمعنى الصريح للكلمة، فيما بعضٌ آخر لا يَسْمح بوجود أحزاب، وبعضٌ أخيرٌ متعدِّد الأحزاب لكنْ دون أن يؤثِّر هذا التعدُّدُ على طبيعة النظام السياسيّ ودون السماح بتداول السلطة (وبالطبع لا معنى لتعدّد الأحزاب من دون تداول السلطة).

الخلاصة أنّ نُظُمَ الحكْم العربيّة تكاملتْ مع البنية الجوهريّة للشرق الأوسط كإقليم لا داخل له. ويشير انخراطُ هذه النُّظُم في الترسيمة الشرق أوسطيّة إلى القوة الاستيعابيّة الكبيرة لهذا النظام.

الردّ على الإرهاب

ليست الإسلاميّة الحديثة نبتًا غريبًا في العالم العربيّ. فمنذ بدأ هذا العالَمُ يعي ذاتَه ولامركزيَّتَه، بَرَزَ الإسلامُ علاجًا للهامشيّة والاغتراب في وعي الذات الإسلاميّة الحديث. لكنْ لم يَنْدر أنْ كان الثمنُ هامشيّةً واغترابًا للإسلام بالذات. ولعلّ هذا الاغتراب وتلك الهامشيّة يفسِّران الجنوحَ إلى العنف في ربع القرن الأخير من القرن العشرين، أيْ بالتزامن مع موجة التدويل التي ترتّبتْ على إخفاق المشروع القوميّ وتدفُّق الريْع النفطيّ. فمن محمد عبده إلى رشيد رضا فحسن البنّا وسيِّد قطب وشكري مصطفى وأيمن الظواهري سلسلةٌ غيرُ منقطعة (لكنّها غيرُ خطّيّة أيضًا) من صور وعي الذات الإسلاميّة التي ما تني تزداد تشدُّدًا بقدْرِ ما هي وعيٌ بالهامشيّة واللامركزيّة.

في النصف الثاني من سبعينيّات القرن العشرين شهدت المجتمعاتُ العربيّةُ والإسلاميّةُ موجةَ أسلمةٍ جديدةً واكبتْ واقعَ الانسداد المتعددِ الأبعادِ والأعماقِ الذي حاولْنا رصدَه أعلاه. وهناك علاقة لا يُمْكن استبعادُها بين واقع الانسداد ذاك وبين اكتساب موجة الأسلمة في الربع الأخير من القرن العشرين طابعًا عنفيًا وتعصبيًا بارزًا. فقد دخل النظامُ في أزمة مفتوحة لانه لم يعُدْ يَعِدُ سكّان المنطقة بأيّ شيء على المستويات الحضاريّة والسياسيّة والمعنويّة، بل ولا على المستوى الماديّ أيضًا الذي انتهت سكرتُه قبل أواسط الثمانينيّات.

إنّنا ننطلق من افتراض معقول يرى أنّ تفاقم الطابع المطْلق للسلطة في منطقتنا هو الذي حفز المُطْلَقَ الدينيَّ على المطالبة لنفسه بالسلطة. بعبارة أخرى، إنّ سلطة المطْلق (الدينيّ) كَوّنت الأرضيّةَ الأصلبَ لمواجهة السلطة المطْلقة بالنسبة إلى مجتمعات مأزومة. فالإسلام وحده هو الذي يعطي لهذا الوضع الانتحاريّ تساميَه الاستشهاديّ. وليست جاذبيّةُ الجنّة هي التي تَدْفع شبّانًا فلسطينيّين إلى تنفيذ العمليات الاستشهاديّة بقدْر ما تجد مقاومةُ جحيم الاحتلال تساميَها وإعلاءَها في الجاذبيّة المذكورة.

ومن ناحية ثانية سارت «دولُ حراسة الفراغ» في اتجاه إعادة الدمج البدائيّ

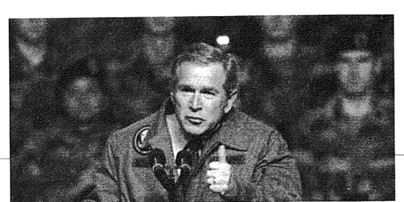
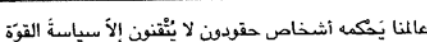
بين السلطة والمقدّس، أعني إضفاءَ القداسة على السلطة ذاتها، أو تَدْيينَ السلطة. وفي مجتمعات أَدْمجت المقدَّسَ في حياتها اليوميّة سيستثير هذا الدمجُ دمجًا معاكسًا، أي المطالبةَ بأن تكون السلطةُ للمقدّس. فخلافًا لأطروحة شائعة، لم تَنْهض الإسلاميّةُ الجهاديّةُ المعاصرةُ في وجه سلطات علمانيّة، ولأنّها علمانيّة، بل في وجه سلطات دينيّة من نوع جديد.

لكنّ المميِّز حقّاً في هذا الشرط إنّما هو منعُ الناس من الكفاح المشروع لتحسين أوضاعهم. فقد تمّ تدميرُ ما بقي من أحزاب سياسيّة وتنظيمات اجتماعيّة أَغْفلتْها موجةُ تأميم (= نزع مدنيّة) المجتمع الثوريّة في الستينيّات، وأُغلقتْ منابرُ التعبير المستقلّ ونصفِ المستقلّ، وتمّ إضعافُ الجامعات (بل احتُلّتْ عسكرياً في بعض الحالات)، وأُلحِقت المساجدُ والمدارسُ الدينيّةُ بالسلطة الأمنيّة، وتفاقمَ الطابعُ العدوانيُّ لممارسة السلطة، وبالطبع أُخمِدت الأصواتُ المجنونةُ والحركاتُ الاعتراضيّةُ القليلةُ بوحشيّةٍ لا مثيل لها، وتكفّل تقديسُ السلطة وتديينُها في تكفيرِ كلِّ اعتراضٍ عليها وسحقِه.

فإذا أضفنا إلى كلّ مظاهر السلطة المطْلقة المذكورة أعلاه حقيقةَ أنّ عالمنا في الربع الأخير من القرن العشرين يَحْكمه أشخاصٌ حقودون لا يُتْقنون إلاّ سياسةَ القوّة تجاه الأضعف (بقدْر ما يُبْدون رضوخًا للأقوى)، ويحرِّمون المقاومةَ أو الدفاعَ المشروعَ عن الذات الفرديّة أو الجماعيّة، فسيتكوّن ما نسمّيه الشرطَ الإرهابيَّ أو الشرطَ المولِّدَ للإرهاب.

لقد شكّل الإسلامُ ردّاً على الإرهاب، واستجابةً للشرط الإرهابيّ بأساليب مختلفة تبدأ من الاحتماء والتكيّف ولا تنتهي عند الردّ على الإرهاب بالإرهاب. لكنّ الإسلام الذي استجاب للشرط الإرهابيّ والشرط الشرق أوسطيّ ليس أيَّ إسلام. فهو ليس الإسلامَ «الخامَ» كما هو معيش في حياة أكثريّة الناس: بل هو إسلامٌ مَصُوغٌ من قِبل هذا الشرط الإرهابيّ ذاتِه. فبقدْر إطلاقيّةِ السلطة فإنّ «الإسلام» المطلوبَ يجب أن يكون حاملاً لسلطة المطْلق، أيْ يجب أن تعاد هيكلتُه ليكون اللهُ بالذات حاكمَ الدولة الإسلاميّة (وهذا هو معنى «الحاكميّة»). وبقدْر اغترابِ المصير وإعجامه (أو ما يُدعى بـ«الجاهليّة الجديدة») يَضْمن «الإسلام» يقينًا وهدًى. وبقدْر تسخير القيم والمؤسّسات والقوانين الحديثة لمصلحةِ نُخَبٍ تسلطيّةٍ ضيّقةٍ ستَنْعقد على «الإسلام» مطالبُ التماسك والتحصّن. وبقدْرِ انحلال العموميّة الوطنيّة أو «العقد الاجتماعيّ الإشتراكيّ» يُطلَب من «الإسلام» أن يَعِدَ بمواطَنةٍ بديلةٍ في دينه ودولته المفترضيْن. وبقدْر إمعان الدولة في الاستعباد يصبح «الإسلام» إيديولوجيّةَ تحرُّر: فالعبوديّة لله تحرِّر من كلّ عبوديّة، كما كان يقول الإسلاميُّون السوريُّون.

لكنْ لكي يؤمِّن «الإسلامُ» الوحدةَ يجب أن يكون هو موحَّدًا ويَطْردَ التعددَ والاختلافَ من داخله، وصولاً إلى تكفير المختلف في الحالات القصوى. ولكي يَضْمن اليقينَ لا بدّ من أن يكون فوق كلّ اختلاف ومساءلة. ولكي يُمكِّن من مقاومة «الطاغوت» يجب أن يكون صلبًا صارمًا مضاداً للتسامح. ولكي يتمكّن من مجابهة السلطة المطلقة الإرهابيّة سيَنْزع إلى اكتساب صفة المطْلق القادر على ممارسة الإرهاب. ولكي يكون اللهُ حاكمًا يجب أن يَنْتسب إلى الجماعة الإسلاميّة المحاربة. من الواضح أنّ هذه المقتضيات تُناسِبُ مَنْحَ سلطةٍ مطْلقةٍ للنخبة الإسلاميّة التي ستُشْرف على هيكلة إسلام الوحدة واليقين الذي «أفرزتْه» السلطة المطْلقة. باختصار، ستتحالف اضطراراتٌ تاريخيّةٌ غيرُ مسيطَر عليها مع اختيارات خاصة ونخبويّة لإنتاج إسلام مغلقٍ على ذاته وكُتليّ وغيرِ متسامح.

عالمنا يَحكمه أشخاص حقودون لا يُتْقنون إلاّ سياسةَ القوّة

ما يُهْمله المحلِّلون ممّن لم تَفُتْهم رؤيةُ هذه الظاهرات هو عدمُ التمييز بين هذا «الإسلام» وبين الإسلام. ويشاركهم في هذا الموقف الإسلاميُّون المتشدِّدون الذين تقوم كلُّ ممارستهم الإيديولوجيّة على المطابقة بين تأويلهم للإسلام ـ وهو تأويل يتمّ دائمًا تحت وطأةِ ظروف وإكراهات سياسيّةٍ ومعرفيّةٍ ـ وبين ما يفترضونه من إسلامٍ أبديّ بديهيّ متطابقٍ مع ذاته.

وهكذا فإنّ الإرهابَ أَنْتج الإسلامَ (المحاربَ، المتشدِّدَ، المتعصِّبَ) الذي لم يلبث أن أَنْتجه وبرَّره، وضَمِنَ لمن يؤكّدون بداهةَ الصلة بين الإسلام والإرهاب «عِلْمَهم» و«رزقَهم.» وليس ثمّة ما هو أدلّ على عمليّة إنتاج الإسلام هذه من اكتشاف فريضة إسلاميّة لم تكن معروفةً من قبل، أيْ خلال قرابة ١٤٠٠ عام من تاريخ الإسلام، حسب صاحب كتاب **الفريضة الغائبة**، ألا وهي: الجهاد!

قد نلاحظ أنّ إسلام التماسك والتحصّن والمقاومة كما صاغه الشرطُ الإرهابيُّ يمتنع على مطالب التسامح والتعدُّد والتنوُّع من ناحية، وعلى التفتُّح الفكريّ والتجدُّد من ناحية أخرى. وهذا أمر طبيعيّ، إذ لا يُمْكن لأيّة عقيدة أن تُفْلح في التعبئة والتماسك، وفي الانفتاح والتنوُّع في أن معًا. والمجتمعات التي شَهدتْ أرقى أمثلة التسامح هي المجتمعات التي لم تكن مضطرةً إلى التكتُّل الدفاعيّ حول نفسها أو تعبئةِ قواها الشحيحة لمواجهة أخطار مهدِّدة. وعليه فإنّ التسامح ليس سببَ الازدهار والقوّة، بل نتيجتهما.

ثم إنّ الإسلام المدعوَّ إلى إقامة الذات ومقاومةِ انحلالها يَصْعب أن يكون موضوعًا للمعرفة والتفكر ومحرِّضًا على الإبداع. ومن هنا فإنّ النجاح التعبويّ لإسلام الربع الأخير من القرن العشرين كان على حساب تجديد الفكر والوعي الإسلاميَّيْن. وإنّ الإسلام الكتليّ الناشئ عن هذا الشرط هو أكثرُ قابليّةً للامتلاك والاحتكار والتسييس أو الاستخدام كسلاح سياسيّ من قِبل «النخبة الإسلاميّة.» المأمول أن يؤدّي الإخفاقُ السياسيُّ لإسلاميّي عهد الإرهاب العربيّ إلى اضطرار المثقفين الإسلاميّين إلى تحويل الإسلام إلى موضوع للعلم والمعرفة، وتطوير ثقافةٍ وفكرٍ إسلاميَّيْن يشكّلان رافدًا أساسيًا من روافد الفكر والثقافة في عالم القرن الحادي والعشرين.

خلاصة

نشأ الإرهاب في المنطقة العربيّة في الربع الأخير من القرن العشرين لأنها تنفرد بين مناطق العالم كلّها بتقاطع دوائر ثلاث للسلطة المطلقة وغير المشروعة فيها: السلطة الأمريكيّة، والسلطة الإسرائيليّة، وسلطة نُظُم القطب الواحد العربيّة. هذا التقاطع اسمُه «الشرقُ الأوسط.» وليست هذه السلطات مطْلقةً إلاّ لأنّها لا تَقْبل أيَّ شكلٍ من أشكال الاعتراض الشرعيّ أو المقاومة الديمقراطيّة لسلطتِها، الأمرُ الذي يقود إلى تفجّر المقاومة بصورة انتحاريّة تجد تصعيدَها الاستشهاديّ في «الإسلام» الذي، وحده، يعطيها معنًى بطوليّاً.

إنّ الإرهاب المرفوض استمرارٌ للمقاومة، الممنوعةِ والمستحيلةِ، بوسائل أخرى.

دمشق

رقصة ليلة الوداع

• رشاد أبو شاور*

كانت تنام في سريري، والصباح
منسكب كانه وشاح
من رأسها لردفها
وقطرةٌ من مطر الخريفْ
ترّقد في ظلال جفنها
والنفسُ المستعجلُ الحفيفْ
يشْهق في حلمتها

وقفتُ قربَها، أحستها، أرْقُبها، أشمُّها
النبضُ نبض وثني
والروحُ روح صوفيّ سليب البدن
أقول، يا نفسي، رآكِ اللهُ عطشى حين بلّ غربتك
جائعةً فقوّتك
تائهةً فمدّ خيطَ نجمةٍ يضيء لك

(صلاح عبد الصبور)

حلقتُ، وتعطّرتُ، وارتديتُ بذلةً أعددتُها للسفر، إلى هناك، إلى بيروت. ولذا فاجأتُ نفسي وأنا أردّد كلمةَ «السفر،» لا «العودة.» ثمّ لم أفاجأ وأنا أتأمّل الأمر: فأنا لست عائدًا، بل على سفر! كأنّ الريح تحتي: أليس هذا صدرَ بيتٍ من قصيدة المتنبّي؟ لا، بل هو: «على قلقٍ كأنّ الريحَ تحتي.»

ولكنّني لا أسيّر ريحَ القلق التي تدوِّخني وتتلاطم من تحتي وفوقي، أمامي وورائي. وما عندي غيرُ العناد أكْبح جماحَها به، ولاعقلانيّتَها التي تشرّدني في بلاد الله، فتجعلني مسافرًا إيابُه بعيد.

لماذا أُفْسد على نفسي شمسَ هذا اليوم الخريفيّ الأنيقِ الجمال، بلذعةِ نسماته الباردة، وبالدفء الذي يلطِّف من غلواء برودتها المشبَعَةِ بصقيعِ ثلوجٍ تحيط بموسكو وتُغْرق غاباتها بلونها الأبيض، داعيةً العشّاقَ إلى الخروج من حياتهم التي حاصرهم بها شتاءٌ ثقيلٌ عنيد.

أَهْبط من سيارة التاكسي ـ أنا أرفّه نفسي اليومَ، فغدًا في الفجر أسافر، ولذا أَنْفح السائقَ زيادةً على ما طَلَبَ. أبدأ جولتي في الساحة الحمراء، ثمّ أمضي باتجاه سوق «القوم،» وأتوقّف قبالةَ ضريح لينين متأمّلاً بعضَ الزوّار الذين يفدون لتأمُّل قائد الثورة المحنَّط، حيث يهبطون الدرجات بسكون وخشوع يَفْرضهما جوُّ المكان، والنظراتُ الصارمةُ لحرّاس الضريح.

الأسوارُ الحمراء للكرملين، وقباب الكنائس، والأبوابُ التي يَعْبرها الهابطون إلى الميترو، كلُّها تأمّلْتُها مئات المرّات، وعبرتُها، وتنقّلتُ في المترو وأنا أنقّل نظراتي على وجوه الموسكوفيين رجالاً ونساءً، وهم يَفْتحون كتبًا يقرأون صفحاتها بعيونٍ أَذْبلها السهرُ في نوبات العمل، مترنّحين مع حركة الميترو، مسرعين للهبوط، قافزين للدخول قبل أن تُغْلِقَ العرباتُ أبوابَها بين محطة وأخرى.

من وراء فندق موسكوفا أتوجّه إلى مسرح البولشوي، أتأمّله. أستعيد في ذاكرتي أعمالَ الباليه التي استمتعتُ بها، ورقصات «فراشات» الباليه اللواتي يطرن على رؤوس أصابعهن ـ ألهنّ أصابع؟ـ بألبستهنّ البيضاء كما لو أنهنّ حمامات بيضاء. أيتزوجن، ويَحْبلن، ويَلِدن؟!

أعود صوب الساحة الحمراء، وأقترح على نفسي التسكُّعَ أمام فندق موسكوفا، الذي طالما سهرتُ فيه مع أعضاء الوفود الفلسطينيّة التي تأتي لزيارة موسكو، لحاجتهم إليّ للترجمة.

الملعون حسام الآن مع أولغا في لينينغراد يتنعّم في ضيافة أُسرتها التي تحبّه، وتحبّذ زواجَ ابنتهم منه، رغم علمهم أنّه لا يَمْلك مكانًا يعود إليه! يا ملعون!.. تتركني وتتوجّه إلى لينينغراد مع أولغا، ولا تنتظر ثلاثة أيام حتى أسافر؟ لستُ أستغيبك، ولكنّني مشتاق إليك. سأشتاق إليك؛ فأنتَ ستبقى هنا سنةً أخرى إلى أن تَحْصل على الدكتوراه في اللغات: الروسيّة والفرنسيّة ثم الإنكليزيّة... ثمّ اللغة الألمانيّة التي أضفتَها

* ـ روائيّ وقصّاص فلسطينيّ.

باختيارك لتتقنها. تقول: «اللغات هي المفتاح للدخول في العالم.» مفتاح يا حسام؟! المفتاح صدئ، وأمُّكَ التي ماتت تركتْه لك، ولكنّه لن يجد البابَ الذي كان له ذات زمنٍ يا صاح! تقول: «سأبني بيتًا، وأجْعلُ له أبوابًا يفتحها مفتاحُ أمّي، ولكنْ لا بدّ من اللغات.» فيا حسرتي على هذه اللغات التي ستنتهي بك مترجمًا في أحسن الأحوال، أو أستاذًا في جامعةٍ ما، هذا إنْ قبلوا توظيفَكَ أنتَ الفلسطينيُّ المتخرِّجَ من الاتحاد السوفييتيّ!

رآها تنبثق من خلف الفندق، فقَدَّرَ أنّها جاءت من النفق الذي يَسْلكه المشاةُ للانتقال إلى الطرف الآخر من الشارع، حيث يَقْصِدون محطةَ المترو، أو ضريحَ لينين، أو سوقَ «القوم.»

صغيرة، ملمومة، لَوَتْ معصمَها ونظرتْ إلى ساعتها، ثمّ هدأتْ من سرعتها، وبدت كأنها تلتقط أنفاسَها، وسارت متمهّلةً، مُجيلةً نظراتِها صوب السيّارات العابرة للساحة الحمراء التي تنتهي إليها عدّةُ شوارع.

حاذيتُها حتى كدتُ ألمس كتفها بذراعي. وعند زاوية الفندق استدرتُ وعدتُ متمهّلاً على الرصيف. وإذ صارت قبالتي تأمّلتُ قدميْها، فعرفتُ أنّها منهن: راقصة باليه! فهي تمشي رشيقةً على لسانيْ قدميْها الصغيرتيْن، في حذائيها الناعميْن.

رفعتُ رأسي لأرى وجهها. وجه طفوليّ، وشعرها معقوص إلى الوراء. الوجه جميل بلا أصباغ، مشعٌّ بفرحٍ سرّيّ يفيض من الوجه. الأنف محمرّ قليلاً من لسعات البرد. هيّئ لي أنّني رأيتُ صفحتيْ عنقها النحيل، وأذنيْها الصغيرتيْن.

ها هي تَنْظر إلى ساعتها بتوتر. إنّها تَنْفخ بغضب، وهذا يدلّ على أنّ صبرها قد بدأ ينفد.

حاذيتُها:

ـ هو لن يأتي!

ثمّ أضفتُ:

ـ هو لا يستحق هذه اليمامة...

ثمّ قلت:

ـ لو أنّ پوشكين رآكِ لكَتَبَ أجملَ أشعار الغزل. أمّا ليرمنتوف فهو حزين الآن في قبره لأنّه لم يَظْفر بنظرة منك قبل أن يُقْتَلَ في تلك المبارزة الغادرة!

تنهّدتُ، وبحسرةٍ قلتُ:

ـ أمّا أنا فلا أجد لغةً أكتبُ لك بها، مع أنّ أجدادي كَتبوا أحلى أشعار الحب والغزل. لغتي الآن هي آهٌ طويلةٌ، وابتهالاتٌ بأن لا يأتي ذلك الشخصُ الذي لا يستحقك، كي ألتقيَكِ ولا تكونَ حياتي كلُّها غربةً وحزنًا.

ابتسمتْ، وسألتني بسخرية:

ـ وما أدراكَ أنّني أنتظر رجلاً لا امرأة؟

ـ هذه اللهفة من امرأة لا تكون إلاّ لهفة امرأةٍ تنتظر رجلاً. ولكنْ.. أيستحقّ اللهفةَ من يتشاغل أو يَغْرق في النوم في حين تنتظره هذه اليمامة؟!

قالت بعناد، ونحن نتمشّى متمهّليْن وهي تُرْسل نظراتها آملةً أن يأتي مَنْ تنتظره:

ـ سيأتي!

أمّا أنا فصمتُّ. لم أشأ أن أبدو وغدًا يقتنص الفرصة. وأخذتُ أمنّي النفسَ، بل وأبتهل إلى الله أن لا يأتي ذلك الشخصُ الذي طال تأخرُه.

سألتني حين صرنا بمحاذاة مدخل فندق موسكوفا:

ـ أنت من أين؟ لستَ روسيّاً!

ـ أنا من حيث يوجد معي مفتاح، ولم يعد لي بيت! هذه أحجيّة شرقيّة! حلُّها لا يكون بكلماتٍ قليلةٍ على الرصيف!

ـ فكيف يكون؟!

ـ بمغادرة الرصيف إلى عشّ يليق باليمامة.

ـ ها، أنتَ إذنْ صيّاد! وهذا يجعلني لا آمنُ لك!

ـ بل أنا عشّ.

ووضعتُ يدي على صدري، فوق القلب. فضحكتْ ضحكةً مهموسةً، وهزّت رأسَها كأنّها تقول: «لا أصدِّقك، سمعتُ من هذا الكلام كثيرًا.» وعادت للتمشّي على الرصيف بلا حماس، وبدا على وجهها المللُ والأسف.

قلتُ لها:

ـ أنتِ راقصة باليه، صح؟

ابتسمتْ وسألتني:

ـ كيف عرفتَ؟

ـ من حركة جسدكِ، ومشيتكِ. فأنت، حتى في الشارع، تمشين على رؤوس أصابعك.

ـ إذن فأنت تشاهد عروض الباليه؟

ـ كثيرًا...

وأشرتُ لها باتجاه البولشوي:

ـ بل بلغ بي الأمر أن أسافر إلى لينينغراد لأستمتعَ بعروضٍ تُقدَّم هناك. لكنّني اليوم ألتقي لأول مرّة براقصة باليه، وأتحدّث معها، وربّما ـ أقول ربّما ـ أشاهد عرضًا خاصّاً، أقْصد رقصةً من ملاكٍ لرجلٍ واحدٍ وحيدٍ، ما كان يَحْلم بمثل هذه المصادفة، وفي يوم كهذا.

ابتسمتْ، ثمّ نظرتْ إلى ساعتها، وسألتني:

ـ أتسكن وحدك؟

ـ نعم، أنا وحدي.

ـ اِسمعْ، هناك شيء ما يغريني بالذهاب معكَ، ليس انتقامًا منه، ولا لأنني أفعل هذا الأمرَ، أو فعلتُه من قبل، بل لأنّ شيئًا ما يقول لي اذهبي معه. ولكنْ، مَنْ أنت؟

طويتُ يدَها الصغيرةَ في يدي فلم تمانعْ:

ـ أنا جدي پوشكين، هل قرأتِ له؟

ـ أحبُّ أشعارَه كثيرًا.

ـ شَعْرُهُ أجعدُ كشعري، وعيناه بنيّتان، وهو من جدٍّ باعه كان عبدًا، وقد ترك لي قصيدةً تقول: اذهبْ إلى موسكو والتقِ بها، فإنْ لم تفعل فكأنّكَ لم تَعِشْ.

ضحكتْ، وقالت:

ـ سأذهب معكَ، رغم أنّ بوشكين ليس جدّكَ.

أوقفتُ سيّارة تاكسي، وأعطيت السائقَ العنوانَ، وظللنا ساكتيْن طيلة الطريق: يدُها في يدي، وعيونُنا تتلاقى بين حين وآخر، والسائقُ يتمتم أغنيةً لا التقط مفرداتِها، في حين تمتلئ شوارعُ موسكو بالشمس.

◆ ◆ ◆

حين صرنا داخل الشقّة، وقفتْ، وأجالت بصرَها في الصالون، متأمّلةً اللوحاتِ والصورَ المعلّقةَ على الجدران.

أخذتْ في تقليب الكتب، حتى التقطتْ كتابًا يضمّ مختارات شعريّة روسيّة، فقلّبت الصفحات، وبدأت شفتاها تتمتمان. شفتان! فم عصفوريّ. ماذا تقرأ؟ مَنْ مِنَ الشعراء الروس يستهويها؟

ذهبتُ إلى المطبخ، وأحضرتُ كوبيْن ونبيذًا، ثمّ أحضرتُ فاكهةً، ولبثتُ أتأمل استغراقَها وتفاصيلَ جسدها بعد أن خلعتْ جاكتتَها، فبدا جسمُها طفليّاً.

أطبقتْ صفحاتِ الكتاب وتأمّلتني وأنا أصبّ النبيذَ في الكأسيْن. تناولت الكأسَ برشاقة ورفعتْه وتمتم فمُها اللطيف، ورمشتْ عيناها رمشاتٍ جعلتْ خفقاتِ قلبي تضطرب، وعلى وجهها فاضت ابتسامةٌ فيها دهشةٌ ومرح، ورنّت الكأسان وهما تتلامسان.

ظلّت واقفةً إلى أن فرغتْ من شرب كأسها، ووضعتْه على الطاولة، ثمّ تصفّحتْ أسماءَ الأشرطة، واختارت شريطًا ألقمتْه المسجّلة. ونَضَتْ عنها قميصها، وبنطالَها، وظلّت بلباس داخليّ يلتصق بجسدها، هو لباسُ راقصات الباليه. ومع الموسيقى فَرَدَت الفراشةُ جناحيْها، وأرسلتْ يديْها مع نسماتٍ لا تُرى، وإنْ كانت تُرى حركتُها في تموّجات اليدين، والأصابع، والراحتين، والذراعين.

انتشى الجسدُ بالموسيقى، وتنقّل في المساحة الضيّقة فجعلها فسيحةً، وأنا محتار: أأغمض عينيّ أمْ افتحهما على سعتهما؟ فهذه النعمة الطارئة لن تدوم، ولا هذا الجمال يدوم؛ وهذه الموسيقى توجعني، تجعلني شفّافًا، حتى لكأنّني أرقُّ من جناحيْ فراشة. ووجدتُني أبكي بصمت وذهول، وأنا في حالة وجدٍ ونشوةٍ واتحاد.

حملتُها بين ذراعيَّ، وأرحتُها على السرير، وغطّيتُها لتستدفئ، ونمنا متعانقيْن.

فتحتُ عينيَّ، وكم وددتُ لو أنّني لم افعلْ، لو أنّ الحياة تمضي هكذا. ولكنّني كنتُ قد طلبتُ من «بافل،» سائق سيّارة التاكسي الذي عرفتُه منذ سنوات، أن يوافيَني في الرابعة صباحًا لينقلَني إلى مطار موسكو.

بهدوء انسللتُ من الفراش. غسلتُ وجهي، وارتديتُ ملابسي، وأخذتُ في إخراج الحقائب الثلاث ووضعتُها أمام المصعد.

وقفتُ أتأمّلها، بينما الفجر يشقشق مرسلاً ضوءه عبر الزجاج والستارة، في حين تلتمّ هي تحت اللحاف، وعيناها مطبقتان، وتنفُّسُها لطيف.

كتبتُ لها اسمي كاملاً، وعنواني، وهاتفي في بيروت. هي تعرف أنّني سأسافر مبكّرًا، ولذا ألحّت عليّ أن أوقظَها لتودّعني، ولكنّني لم افعل، و... تفطّنتُ إلى أنّني لم أسألها عن اسمها. وعلى رؤوس أصابعي تراجعتُ صوب باب الشقّة، لكنني لم أُبعد عينيَّ عن السرير الغارقِ في النور، وعن الغطاء الذي يلفّ جسدًا هادئ الحركة.

أطبقتُ البابَ بأقلّ ما يمكن من الجلبة، وتنفّستُ طويلاً وأنا أقف أمام المصعد منتظرًا صعودَه. ثمّ وجدتُني أتأمّل وجهي في مرآته، ودمعاتٌ تغشّي عينيَّ فتغيم ملامحي، وأَشْعر بدوار فأنفض رأسي، وأهمّ بأن أَفْتح بابَ الشقّة لأتأكّد إنْ كانت ثمّةَ في الداخل امرأةٌ تنام في سرير. ولكنّ المصعد يصل، فأفتح البابَ وأكوّم الحقائب، وأهبط، ثمّ أخرج وحيدًا، وحيدًا تمامًا في فجرٍ رماديّ مشبَع بالبرودة.

عمّان

منظّمة التجارة العالميّة وانحدار الديموقراطيّة

ملاحظات على التحضيرات اللاديموقراطيّة لمؤتمر كانكون القادم

. راوول مارك جنار* .
ترجمة: رنا نوفل

لقد أصبح مألوفًا في العلوم السياسيّة أن يلاحظ المرءُ، في البلدان ذات الممارسات الديموقراطيّة العريقة، أزمةً عميقةً في الديموقراطيّة التمثيليّة. إلاّ أنّ فقدانَ ثقة المواطنين بممثّليهم ليس سوى عنصر واحد من ظاهرة أشمل ألاَ وهي: تراجُعُ الشروط الأساسيّة للآليّات الديموقراطيّة. إنّ المؤسّسات تمثّل على نحوٍ متناقصٍ الدرجةَ الكافيةَ لفصل السلطات، وأعني الفصلَ الذي يَسْمح بالتحكّم الفعليّ في السلطة التنفيذيّة ويَضْمن استقلالَ القضاء. وعلى نحوٍ متزايدٍ راحت الديموقراطيّة تُختزل إلى شكليّات انتخابيّة، إذ يُعزَل المواطنون عن القضايا العامّة وسط اقتراعات ذاتِ توجُّهات لا تُحترم إلاّ لمامًا. وإلى هذه الظاهرة المزدوجة تضاف ثالثة تُفْرِغُ مبدأَ سيادة الشعوب من مضمونه. فبعد أن شَهِدْنا ذبولاً بطيئًا لسلطات التمثيل النيابيّ لصالح السلطة التنفيذيّة، نَشْهد منذ عشرين عامًا تزايدًا في انتقال صلاحيّات مهمّة، كانت حتّى ذلك الوقت تمارَسُ من قِبَلِ مؤسّسات مضبوطة، باتّجاه مؤسّساتٍ أقلَّ انضباطًا أو غيرِ منضبطةٍ على الإطلاق. ولقد لعبت الوحدةُ الأوروبيّةُ، وهي ظاهرة فريدة بشموليّتها، دورَ المختبَر الإقليميّ في هذا المجال. وتشكّل اليومَ منظّمةُ التجارة العالميّة (م. ت. ع.) الانتقالَ في هذا المجال نفسه إلى تطبيقٍ شبه كوكبيّ.

إلاّ أنّ هذا التطوّر ليس نتيجةً لحتميّةٍ ما. وليس الحصيلةَ اللازمةَ لحركة قويّة كانت ستقود ـ وقد جَرَفتْها آليّةُ التكنولوجيّات الجديدة ـ إلى ما يسمّيه البعضُ «العولمة.» بل إنّ هذا التطوّر يكافئ الخيارَ المُتعمّد للمنتخَبين أنفسهم. ويذكّر كتيّب صادرٌ عن م. ت. ع.، ومقدَّمٌ إلى المؤتمر الوزاريّ الرابع في الدوحة، بأنّ «مجالسَ النوّاب هي المسؤولة عن السهر لكي تكون القوانينُ التي تتبنّاها مطابقةً للمعاهدات التي صَدَّقتْ عليها.» والعكس بالعكس، كما يَنْبغي أن نضيف، إذ على مجالس النوّاب أن تَسْهر على ألاّ تكون المعاهدات متعارضةً والمبادئَ الأساسيّةَ للديموقراطيّة التي يجب على هذه المجالس أن تكون حُرّاسَها. ونظرًا إلى الدور الحاسم الذي تلعبه الحكوماتُ التي ساندها أعضاءُ برلمانات دول أوروبا وأميركا الشماليّة، فإنّ هؤلاء الأعضاء، الذين طالما ألقَوْا دروسًا في الديموقراطيّة، يتحمّلون هم أنفسُهم المسؤوليّةَ النهائيّة عن الانحدار العميق للديموقراطيّة.

لقد كان بيار دوفرانْي، وهو مديرُ مكتب المفوَّض الأوروبيّ پسْكال لامي، مُحقًّا عندما أعْلن قبل بضعة أسابيع من مؤتمر الدوحة أنّ التفويض المُسْنَد إلى الأستاذ لامي، لكي يَقْترح برنامجَ مفاوضاتٍ بغيةَ الوصول إلى لبرلةٍ واسعةٍ جدًّا، يَحْظى بدعم جميع التيّارات السياسيّة في أوروبا الخمسة عشر، من الشيوعيِّين إلى الفاشستيِّين.(1)

واحدٌ من الانتقادات الأكثر شيوعًا ضدّ م. ت. ع. يتعلّق بطابعها الكتيم والقليل الديموقراطيّة. فالبلدان النامية، شأنها شأن مناضلي الحركات الاجتماعيّة في الشمال والجنوب، تتّفق جميعُها في الاعتراض على أقوالِ مايك مور، الذي

---

* ـ حائز شهادة الدكتوراه في العلوم السياسيّة من جامعات بلجيكيّة وفرنسيّة. يَعْمل في الوقت الحاضر باحثًا في بعض القضايا المتعلّقة بمنظّمة التجارة العالميّة لدى منظمتَيْن غير حكوميّتَين: أوكسفام ـ بلجيكا (بروكسيل) و«وحدة البحث والتأهيل والمعلومات عن العولمة» (باريس). وكان أيضًا مراقبًا في المؤتمر الوزاريّ الرابع لمنظّمة التجارة العالميّة الذي عُقِد في الدوحة (قطر). سَبَقَ أن خصّ الآداب بغيرِ بحثٍ ومقابلة (تُراجع مثلاً المقابلة الهامّة التي أُجْرِيت معه في نقد الفرنكفونيّة، العدد ٩/١٠، ٢٠٠١).

١ ـ مداخلة الأستاذ دوفرانْي في الندوة المنظّمة في غاند (بلجيكا) من قِبل رئيس وزراء بلجيكا في الثلاثين من تشرين الأول (أكتوبر) عام ٢٠٠١.





المدير العام السابق لمنظّمة التجارة العالميّة مايك مور: «بإمكاني تقبّل الانتقادات جميعها، إلاّ التي تنفي الطابع الديموقراطيّ للمنظّمة!»

كان آنذاك المديرَ العامَّ لمنظّمة التجارة العالميّة، والذي أعْلَن بمناسبة افتتاح المؤتمر الوزاريّ الثالث في سياتل: «بإمكاني تقبُّلُ الانتقادات جميعها، إلاّ التي تنفي الطابعَ الديموقراطيَّ لهذه المنظّمة [!]» فبحجّة أنّ على القرارات أن تؤخَذَ بالإجماع، وهو ما يَعْني أنّ كلّ دولة تتمتّع بصوت واحد، فإنّ م .ت. ع. تَعْمل بطريقة ديموقراطيّة تمامًا. غير أنّ مراقَبة التطبيقات على الأرض، منذ سبع سنوات إلى اليوم، تَسْمح لنا بصياغة نتيجة معاكسة.

ديموقراطيّة مُنحرفة

ليس ثمّة منظّمةٌ في العالم، أكثر من م. ت. ع.، تَنْطبق عليها عبارةُ جورج أورويل الشهيرة: «جميعُهم أسوياء، إلاّ أنّ البعضَ أسوياءُ أكثر من البعض الآخر!» فالديموقراطيّة الإجماعيّة، التي أقرّها اتّفاقُ مراكش المؤسِّس لمنظمة التجارة العالميّة، تعرّضتْ لهجوم عنيف من خلال ممارستَيْن: الأُولى مُطابِقةٌ لنصّ هذا الاتفاق ذاته، والثانية مرصودةٌ للتهرُّب من قيود هذا النصّ.

١ ـ فطبقًا للبند التاسع، تؤخَذُ القراراتُ بالإجماع، إلاّ أنّه إجماعُ مَنْ حَضَرَ.(١) وهذا ما يتوافق مع القول المأثور: «مَنْ لا ينبسْ بكلمةٍ موافق.» وعليه تُعْتبر البلدانُ غيرُ الممثَّلة أثناء اتّخاذ قرارٍ موافِقةً عليه. ولكنْ ثمّة عشرة اجتماعات تقريبًا في جنيف يوميّاً. وثمّة عشرون بلدًا لا تتمتّع بأيّ تمثيل دبلوماسيّ. وهناك ما يَقْرب من ثمانين وفدًا آخر لا تتوفّر على موظّفين مؤهّلين بأعدادٍ كافية لضمان وجود تلك الوفود في الاجتماعات جميعها، علمًا أنّ جنيف لا تستضيف م. ت. ع. وحدها، بل أيضًا عددًا كبيرًا من المنظّمات الدوليّة البَيْحكوميّة. ومقابلَ تعرِّي البلدان النامية هذا، يَبْلغ عددُ أفراد البعثة الأميركيّة، الخاصّةِ بملفّات م. ت. ع. وحدها، مئةً وخمسةً وخمسين متخصِّصًا!

٢ ـ الممارسة المنهجيّة للاجتماعات غير الرسميّة: وهي اجتماعات تُعْقد بشكل عامّ بمبادرة من المدير العامّ، ويتلاقى فيها ـ من دون أيّ إعلانٍ كان ـ «المربَّع» الذي يَطْبع توجُّهاتِ م. ت. ع. (أي الولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبيّ وكندا واليابان)، ويسمّى عامّةً «الكواد» [الرباعيّ]. وقد ينْضمّ إلى هذا «الكواد» حلفاء ظرفيّون غالبًا ما نجد بينهم أستراليا وكوريا ونيوزيلندا وسويسرا. وتؤخَذ خلال هذه الاجتماعات قراراتٌ ينبغي على الدول الأعضاء الأخرى أن تَعْتمدها أو أن تتركَها. بل شاهدنا، في إطار التحضير للمؤتمر الوزاريّ في الدوحة، هذا النوعَ من الاجتماعات الذي يُنظَّم «خارج الجدران» في مكسيكو ثمّ في سنغفورة. وقد تقدّمتْ بعضُ البلدان الأعضاء في م. ت. ع.، ولم تكن مدعوّةً، فوجدتْ نفسَها ممنوعةً من المشاركة.

وكأنّ عدمَ المساواة الفعليّة هذه بين البلدان الأعضاءِ لا يَكْفي، فأَقْدمَ الاتحادُ الأوروبيُّ واليابانُ، خلال اجتماع المجلس العام لمنظّمة التجارة العالميّة في بداية شهر تموز (يوليو)، على مساندة فكرة نظامٍ انتخابيٍّ يَعْتمد على الثِّقل التجاريّ للناخبين من أجل تسمية المدير العامّ!

كتامةُ منظّمة

بالرُّغم من أنّ م. ت. ع. تضع حوالى ستّين بالمئة من وثائقها الرسميّة على موقعها في الإنترنت، فإنّ بعض الوثائق تبقى سريّة بحجّة أنّها «لاأوراقٌ» خاضعةٌ للتفاوض. ومن البديهيّ أنّ هذه الوثائق الأخيرة هي التي تتضمّن الاقتراحاتِ التي تصوغها الحكوماتُ أو الاتحادُ الأوروبيُّ، والتي سيبرّر محتواها ـ المعنيُّ غالبًا بخيارات المجتمع ـ السجالاتِ

١ ـ يحدّد هامش في أسفل الصفحة مغزى هذا البند كما يلي: «سيُعْتبر أنّ الجهاز المعنيّ اتخذَ قرارًا بالإجماع حول مسألةٍ تُطْرح عليه إنْ لم يعترضْ عليه رسميّاً أيُّ عضوٍ يَحْضر الاجتماعَ الذي اتُّخذ خلاله هذا القرار.»

الأساسيّة، وبالأخصّ داخل المجالس الانتخابيّة الوطنيّة. وتلجأ المفوّضيّة الأوروبيّة، التي لا تشكّل الشفافيّةُ همَّها الأوّل، إلى هذه الممارسة بانتظام.

كذلك تَرْفض م. ت. ع. نشرَ المراسلات التي توجِّهها إليها الجمعيّاتُ الخاصةُ بأرباب المهن والتجمُّعاتُ التي تمثّل الأوساطَ التجاريّة. كما تَرْفض نشرَ محاضرِ قيْدِ الاجتماعات التي تُعْقد في عقرها مع ممثّلي هذه الأوساط.

إنّ م. ت. ع. هي المنظّمة الدوليّة والبيْحكوميّة الوحيدة التي تدور أعمالُها في جلسات سريّة. ويشكّل المجلسُ العامُّ سلطةَ القرار الأهمّ بين المؤتمرات الوزاريّة. هذا المجلس يَجْمع سفراءَ الدول الأعضاء المئة والأربع والأربعين. ويَعْقد الجلسات بصفته جهازًا كفْئًا لكلّ الأعمال الخاصة بمنظّمة التجارة العالميّة، وللإشراف أيضًا على تطبيق إجراءات تسوية الخلافات، ولتحليل السياسات التجاريّة الخاصة بالأعضاء. وعلى عكس المرافعات العلنيّة لمحكمة العدل الدوليّة في لاهاي ـ وهي منظّمة بيْحكوميّة هي الأخرى ـ فإنّ مرافعات «جهاز تسوية النزاعات» في م. ت. ع. تَجْري في جلسات سريّة، وهذا يتعارض والمبدأَ العالميَّ الذي يحتِّم أن تُجرى المحاكماتُ علنًا.

إنّ م. ت. ع. هي بامتياز المنظّمةُ التي تمكِّن الحكوماتِ بأفضل الطرق من أن تَخْفي عن مواطنيها المصالحَ التي تدافع عنها والسياساتِ التي تنفّذها. ومن الواضح أنّ الحكومات داخل هذا الكيان لا تمثِّل المصلحةَ العامةَ. بل إنّها، في أحسن الأحوال، تدافع عن حقوقِ وواجباتِ الدول تجاه اتفاقيّات مرّاكش. وفي معظم الأحيان، تدافع هذه الحكوماتُ عن مصالح المجموعات الضاغطة المنبثقة من عالم التجارة.

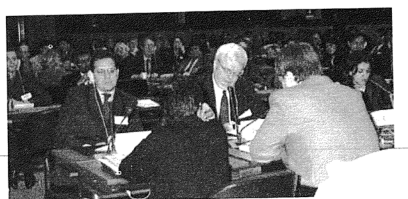
وعلى عكس منظّمات الأمم المتحدة التي هي جزءٌ من المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ التابع لمنظمة الأمم المتحدة، فإنّ م. ت. ع. لا تَمْنح الممثِّلين غيرَ الحكوميِّين صفةَ المُراقِب، وهي صفة تَسْمح لهؤلاء بالتعبير عن هموم ملايين المواطنين المحتشدين في الجمعيّات وفي المنظمات غير الحكوميّة. فهؤلاء المواطنون، عندما يصوّتون لصالح حزبٍ سياسيٍّ ما، لا يصوّتون بالضرورة للدفاع عن مصالح شركات مونسانتو أو نستله أو فايزر أو فيڤاندي أخرى. إلاّ أنّ م. ت. ع. تَعْتبر أنّ أولئك المواطنين إنّما تمثّلهم حكوماتُهم، وأنّ هذه الأخيرة هي الممثِّل الشرعيّ الوحيد لكلّ الحساسيّات التي يُعبَّر عنها في المجتمع الذي تَحْكمه. فخيارات المواطنين [بحسب هذا المنطق] هي بالضرورة الخياراتُ التي تعبِّر عنها حكومتُهم. وهذه هي الصيغة الحديثة لمبدإ القرون الوسطى: Cujus regio, cujus religio[1]

أمانة سرّ منحازة

إنّ حياد موظّفي م. ت. ع.، ولاسيّما مديرُها العامّ ومعاونوه الرئيسيّون، مشكوكٌ بأمره. فالمدير العامّ وأفرادُ فريق عمله لا يتصرّفون كوسطاء نزيهين محايدين مسؤولين عن أخذ وجهة نظر كلّ بلد من البلدان الأعضاء في الاعتبار. بل يتصرّفون باستمرار كموظّفين لدى البلدان الغنيّة داخل منظّمةٍ مكلَّفةٍ بخدمة مصالح هذه البلدان، وهي مصالح غالبًا جداً ما تتمّ مماهاتُها بمصالح **حكومات** هذه البلدان، وغالبًا جداً ما يتمّ خلطُ كلّ التوجُّهات السياسيّة بتوجُّهات [أصحاب] المصالح الخاصة.

فقَبْل مؤتمر سياتل، وكذلك قبل مؤتمر الدوحة، شاهدْنا م. ت. ع. بأجمعها معبّأةً لمساندة الأطروحات الأميركيّة ـ الأوروبيّة لصالح جولة جديدة من المحادثات الرامية إلى توسيع حقل ممارسات التبادلات الحرّة. وأُقِرَّتْ وسائلُ هائلةٌ لإقناع الدول الأعضاء

١ ـ بفضل هذا المبدإ، كان يُفْترض بسكّانِ منطقةٍ ما أن يلْتزموا بشكل آليٍّ معتقداتِ سيِّدهم الدينيّة.





رئيس المجلس العام الحاليّ سيرجيو مارشي: «منظّمة التجارة العالميّة ومديرُها العامّ مفوّضان بتنفيذ اللبرلة»

والمنتخَبين ووسائل الإعلام والأوساطِ الأكاديميّة والحركات الاجتماعيّة بضرورة هذه الجولة الجديدة. واندفع المدير العامّ في حملة عالميّة حقيقيّة تدافع دونما انقطاع عن اقتراحات البلدان الغنيّة. بل شاهدْنا ذاتَ لحظةٍ نموَّ «استراتيجيّة التوجُّه نحو العواصم،» وهي استراتيجيّة تَهْدف إلى إرسال مبعوثين لإقناع وزراء البلدان النامية بأنّ ممثّليهم في جنيف ـ الذين كانوا قد حُذِّروا من مواربات التجاذبات الجارية والفخوخ التي تَنْصبها البلدانُ الغنيّة ـ أصبحوا خبراءَ أكفاءَ أكثرَ ممّا ينبغي للاعتماد عليهم بعد الآن.[1] وبالرُّغم من أنّ البلدان النامية تشكِّل الأكثريّةَ في م. ت. ع.، فقد وُضعتْ هذه الاستراتيجيّة موضعَ التنفيذ.

ردّاً على مطالبة أكثريّة البلدان بأنْ تكون خدماتُ م. ت. ع. محايدةً، أجاب رئيسُ المجلس العامّ الحاليّ، الكنديّ سيرجيو مارشي، بأنّ المنظّمة ومديرَها العامّ مفوَّضان بـ «تنفيذ اللبرلة.»[2] على أنّ هذا التأكيد، الذي يُصرّ عليه جميعُ المحاورين الذين قابلتُهم منذ عدّة سنوات في م. ت. ع.، هو تأكيدٌ قابلٌ للنقاش. فالمادة السادسة من اتفاقيّة مراكش التي أسَّست م. ت. ع. تَمْنح بالفعل الرئيسَ العامَّ دورَ إدارةِ وتوجيهِ أمانة سرّ المنظّمة، ولا شيء أكثر من هذا. بل إنّ هذه المادة تحدِّد في فقرتها الرابعة أنّ الأمين العامّ وطاقمَ أمانة السرّ «سوف يَمْتنعون عن أيّ فعل لا يَنْسجم مع موقعهم كموظَّفين دوليّين.»

وكالعادة، في وجودِ تحليلاتٍ متباينةٍ لنصٍّ ما، فإنّ نوايا مؤلِّفيه هي التي تقدِّم الإضاءةَ الحاسمة. والحقّ أنّه أثناء مفاوضات «دورة أوروغواي،» عندما تمّت مناقشةُ هذا الاتفاق في نوفمبر ـ ديسمبر من عام ١٩٩٣ في جولتيْن، رَفَضَ المفاوضون اقتراحًا يعطي لمدير م. ت. ع. القادم سلطةً مماثلةً لسلطة باقي كبار المسؤولين في المنظّمات الدوليّة. وقد جرى التأكيد بوضوح أنّ الرئيس العامّ لا يستطيع إلاّ ممارسةَ تفويضٍ تحدِّده البلدانُ الأعضاءُ تحديدًا جليّاً، وذلك ضمن إطار إجراءات القرارات المعلَّقة، أيْ من خلال الإجماع في اجتماعٍ رسميّ. والدليل أنّ المفاوضين سَجّلوا في الفقرة الرابعة المذكورة أعلاه توضيحًا بأنّ «الأمين العامّ وطاقمَ أمانة السرّ لن يَلْتمسوا أو يَقْبلوا تعليماتٍ من أيّة حكومة أو سلطة خارج م. ت. ع.» غير أنّ سبْعَ سنواتٍ من الممارسة تَشْهد أنّ الأمور تجري بشكل مخالفٍ تمامًا، وأنّ تدخُّلات حكومات البلدان الصناعيّة والشركات المتعدّية الجنسيّة لم تَنْقطع.

إنّ المطالبة بحياد م. ت. ع. من قِبَل الأكثريّة الساحقة من البلدان الأعضاء ـ وهو ما يُثْبت على نحوٍ مذهلٍ غيابَ هذا الحياد ـ هو إذنْ أمرٌ ملائم تمامًا. فالحال أنّ الديموقراطيّة على طريقة م. ت. ع. هي اليوم بالفعل ممارسةُ سلطةِ الأقليّة ضدّ رأي الأكثريّة.

مؤتمرات وزاريّة متلاعَبٌ بها

المؤتمر الوزاريّ هو الجهاز الأعلى لمنظّمة التجارة العالميّة. وهو مكوَّن من وزراء التجارة الخارجيّة للبلدان الأعضاء المئة والأربعة والأربعين، ويَعمل بكفاءة في جميع المجالات التي يتّفق عليها هؤلاء الوزراء. وينعقد هذا المؤتمر مرّةً كل سنتيْن على الأقلّ. وحتى اليوم، عُقِد كلَّ مرّة في بلد مختلف: فبعد سنغافورة عام ١٩٩٦، انتقل إلى جنيف عامَ ١٩٩٨، ثم إلى سياتل عامَ ١٩٩٩، فالدوحة عام ٢٠٠١. وسيُعقد هذا العام (٢٠٠٣) في كانكون في المكسيك.

---

١ ـ لمّا كان الاتّحاد الأوروبيّ هو أحدَ مؤلِّفي اقتراح «استراتيجيّة التوجّه نحو العواصم،» فإنّه قد تبنّى، داخل مجلس وزرائه، قرارًا يَهْدف إلى حشد الطاقات لضمان نجاح هذه الاستراتيجيّة.

٢ ـ منظّمة التجارة العالميّة، مؤتمر صحفيّ في ١٤ أيار (مايو) ٢٠٠٢.

إنّ التحضيرات لهذا المؤتمر، وكذلك مُجرياته، هي على غرار عمل المنظّمة اليوميّ، عُرضةٌ لتلاعباتٍ بعيدةٍ كلَّ البعد عن الديموقراطيّة. فلم تكن الإجراءات لأيّ من المؤتمرات الأربعة التي عُقدتْ حتى اليوم مماثلةً، بل كانت تتغيّر وفقًا للظروف، وتبعًا لسريّة «الكواد» وحلفائها. ولهذا السبب بالذات اقترح خمسة عشر بلدًا مجموعةً من القواعد الثابتة لكي لا تبقى الإجراءاتُ خاضعةً لاستبداد البلدان الغنيّة.[1] وتلك البلدان الخمسة عشر تقْترح أن تَعْمل م. ت. ع. بدورها على احترام قواعد تُفرض على جميع التجمُّعات البشريّة التي تَلْتزم الممارساتِ الديموقراطيّة. وكما هي الحال في معظم المنظّمات الدوليّة، فإنّ على م. ت. ع. أن تَخْلق ضماناتٍ لكي تكون تحضيراتُ المؤتمر الوزاريّ ومجرياتُه شفّافةً، ولاتمييزيّةً، ومُتَوَقَّعةً.

فبعد المؤتمر الوزاريّ الثالث في سياتل، الذي لم يُسْفِر عن أيّ اتفاق، شاهدْنا البلدانَ الصناعيّةَ تضاعفُ الصيغَ التي تُقرّ بضرورة استخراج العِبَر من هذا الفشل ومنحِ الأولويّة لشفافيّة الإجراءات ولمشاركةٍ فعّالةٍ في القرار من قبل جميع الأعضاء. بل إنّ الاتّحاد الأوروبيّ قَدَّمَ للمناسبة بعضَ الاقتراحات التي ما لبثتْ أن نُسيتْ عند بدء التحضيرات للمؤتمر الرابع. واستمرّ ممثّلو أوروبا، بالتعاون مع شركائهم، في استعمالِ وإساءةِ استعمال الإجراءات التي كانوا قد أعْلنوا أنّهم يَرْغبون في إصلاحها.

اتّسم التحضيرُ للمؤتمر الوزاريّ باكمله بوقائع مسيَّرةٍ وفق إرادةٍ واحدة، رغم أنّها مبطَّنة بخطابات أوروبيّةٍ ذاتِ معانٍ مزدوجة: وهذه الإرادة هي فرض وجهة نظر البلدان الصناعيّة، واستبعادُ رغبات بلدان الجنوب. وبفضل التآمر الفعّال من ممثِّل هونغ كونغ[2] السيّد ستيورات هاربِنْسون، وهو الرئيس الفعليّ للمجلس العامّ، ومن المدير العامّ للمنظمة السيّد مايك مُور، تحقَّقَ هذا الهدف بالقوّة. فقد تمّت تهيئة الوثائق التحضيريّة لمؤتمر الدوحة بالتواطؤ بين هذَيْن الوكيلَيْن من البلدان الصناعيّة، وتميّزتْ باتّجاهٍ عامٍّ يلبّي بشكلٍ هائلٍ رغباتِ هذه البلدان. وضمن هذه الوثائق لم يُعَدْ ذِكْرُ معظم المطالبات التي تقدّمتْ بها البلدان النامية، ولاسيّما رغبتها في تصحيح المسائل اللامتوازنة الأكثر انفضاحًا في الاتفاقات الموجودة. وكانت هذه الوثائقُ موضوعًا لنقاشات أساسيّة داخل المجلس العامّ.

وأثناء اجتماع المجلس العامّ في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) من عام ٢٠٠١، عبّر اثنان وعشرون بلدًا من بلدان الجنوب عن معارضتهم؛ ومن بين هذه البلدان مصر والهند، ولكنْ أيضًا تانزانيا التي تحدّثتْ باسم مجموعة البلدان الاثنين والأربعين الأقلّ تنميةً من بين أعضاء م. ت. ع.، والزمبابوي باسم المجموعة الأفريقيّة.

وهكذا قرّر السيد ستيوارت هاربِنْسون استنادًا إلى سلطته وحده، وبمساندة المدير العامّ والبلدان الصناعيّة، ووفقًا لاجتماعاتٍ غيرِ رسميّة استُبْعد منها العديدُ من البلدان النامية رغم مطالبتها المستعجلة بالمشاركة، أنّ مشروعَه للإعلان الوزاريّ الذي لم يَحْظَ قطعًا بالإجماع سيُرْسل كما هو إلى المؤتمر الوزاريّ، وبغير موافقة المجلس العامّ، وعلى مسؤوليّته الشخصيّة. كما ألغى هاربِنْسون الملاحظات التي تشير، في بعض فقرات المشروع، إلى تحفُّظات

---

١ ـ منظمة التجارة العالميّة، «المنحى التحضيريّ في جنيف والإجراء التفاوضيّ في المؤتمرات الوزاريّة،» ورقة قدمتْها كلٌّ من كوبا ومصر وهوندوراس والهند وأندونيسيا وجامايكا وكينيا وماليزيا وموريس والباكستان والجمهوريّة الدومينيكيّة وسيريلانكا وتانزانيا وأوغندا وزمبابوي، WT/CG/W/471 في ٢٤ نيسان (أبريل) ٢٠٠٢.

٢ ـ إنّ استعادة الصين لهونغ كونغ لم يُنْهِ تمثيلَ هذه الأراضي التي تتمتّع داخل م. ت. ع. بوضعٍ مشابهٍ لوضع الدولة المستقلّة.



تواطؤ ستيورات هاربنسون، ممثّل هونغ كونغ، والمدير العام لمنظّمة التجارة العالميّة لفرض وجهة نظر البلدان الصناعيّة

بعض البلدان. بل ذهب به الأمرُ إلى رفض أن تُلحَقَ بهذا المشروع نصوصٌ تعبِّر عن معارضة رسميّة جاءت من هذه الدولة العضو أو تلك. وبسبب هذا الانتهاك الواضح للمادة التاسعة من الاتفاق المؤسِّس لمنظّمة التجارة العالميّة، وبالرُّغم من احتجاجات عددٍ من الدول الأعضاء، بات باستطاعة مؤتمر الدوحة أن يبدأ اعتمادًا على نصٍّ كان في مجمله يناسب البلدانَ الغنيّةَ تمامًا.

تقدّمت الدولُ الخمسة عشر المذكورة أعلاه، وبعد أن استَخْلصتِ العِبَر من مؤتمر الدوحة، بمقترحات بغية التحضير لمؤتمرات وزاريّة في المستقبل لا تكون ملطَّخةً بانتهاكاتٍ مماثلة للسلطات. وتطالب هذه الدول بألاّ تكون للقرارات المتبنّاة في إطار الاجتماعات غير الرسميّة أيّةُ قيمة، وألاّ تُعتبرَ في أيِّ حال من الأحوال جزءًا من الإجراء الرسميّ للتحضيرات. كما طالبتْ هذه الدول بجملة من الإصلاحات التقنيّة التي تَسْمح بمشاركة كاملة لجميع الدول الأعضاء في جميع مراحل التحضير للمؤتمر الوزاريّ، وبأن يكون مستحيلاً منعُ أيّ ممثّل من الدول الأعضاء من المشاركة في اجتماع لمنظّمة التجارة العالميّة. وطالبتْ على وجه التخصيص بأن يكون مشروعُ الإعلان، وكذلك جدولُ الأعمال الذي سيقدَّم إلى المؤتمر، خاضعيْن لإجماع المجلس العامّ، أو ـ في حال عدم الإجماع ـ أن تُقدَّم الاحتمالاتُ المختلفةُ إلى المؤتمر.

في الدوحة، عَرَضَ المؤتمرُ الوزاريُّ تمثيليّةً لا يتباهى بها إطلاقًا المبشِّرون بالديموقراطيّة، إذ لم يستطع المشاركون تداولَ جدول أعمال المؤتمر وتنظيمه، وأُرغموا على قبول التقديم المُعلن أثناء حفلة الافتتاح الرسميّة. وبناءً على تعليمات الاتّحاد الأوروبيّ والولايات المتحدة الأميركيّة، نُظِّمت اجتماعاتٌ غيرُ رسميّة استُبعد منها بعضُ الوزراء رغم احتجاجهم: أما البعض الآخر من الوزراء فلم يُسْمح لهم بالدخول إلاّ شرطَ ألاّ يَصْطحبوا معهم خبراءَ ـ بل ولا حتى سفيرَهم في جنيف! ـ فيما كان الأوروبيّون والأميركيّون يَنْعمون بطاقم من رجال القانون خاصٍّ بهم. وقُدِّمتْ وثائقُ مُعَدَّة من قبل «الكواد» في الجلسة الختاميّة المنعقدة بكامل هيئتها، ومن دون أن تكون موضوعَ مشاورات. وقد مُدِّد المؤتمرُ نفسُه من دون موافقة رسميّة من البعثات، في الوقت الذي كان فيه ممثّلو العديد من البلدان النامية مُجْبرين على الذهاب في رحلات خاصةٍ نظَّمتْها الدولةُ المستضيفة.

كما طالبت البلدانُ الخمسة عشر التي تَرْغب في التخلّي عن مثل هذه الممارسات ـ وحَظيتْ بترحيب عدّة بعثات[1] بالرُّغم من أنّها في الوقت نفسه هوجمتْ باسم «المرونة» (التي تَخْدم الأقوياءَ دائمًا) من قِبل الاتّحاد الأوروبيّ والولايات المتحدة الأميركيّة ـ بأن يُعقد المؤتمر الوزاريّ في مقرّ م. ت. ع. في جنيف، وهذا ما سوف يسهِّل إلى حدٍّ كبير مشاركةَ البلدان النامية.

محاكاةٌ ساخرةٌ للعدالة

يرى ريناتو روجييرو، المدير العامّ الأول لمنظّمة التجارة العالميّة، أنّ نظام تسوية النزاعات «هو، لعدّة اعتبارات، العنصرُ المركزيّ للنظام التجاريّ المتعدّدِ الفرقاء، والإسهامُ الأكثرُ ابتكارًا لمنظّمة التجارة العالميّة في استقرار الاقتصاد العالميّ.»[2]

غير أنّ القوّة التنفيذيّة التي أُدخلتْ على قانون تسوية النزاعات هي واحدة من بِدَع «دورة الأوروغواي.» وهي تَخْلق سلطةً عالميّةً تكرِّس تفوُّقَ النظام الاقتصاديّ العالميّ الحاليّ. وأَوْجدتْ نظامًا لا يقارب إلاّ عن بعدٍ كبيرٍ نظامًا قانونيًا أصيلاً، حتى وإنْ فَتَنَ البلدانَ الغنيّة بسرعته وفعّاليّته. ولعلّنا نجد

١ ـ هي الصين والبرازيل وماليزيا والنرويج والفيليبين وتركيا WT/GC/M74، الأول من تموز (يوليو) ٢٠٠٢.

٢ ـ منظّمة التجارة العالميّة، **تجارة مفتوحة على المستقبل** (جنيف: منظّمة التجارة العالميّة، كرّاس تقديميّ، طبعة ثانية، حزيران ١٩٩٩).

انفسنا أمام إعادة شريعة الذَّحْل القَرْوسطيّة. فَلَكُمْ ان تَحْكموا!

وحدها الدولُ هي التي تستطيع أن تتحكّم في «جهاز حلّ النزاعات.» فهذا الجهاز لا يستطيع أن يبادر إلى جعل الأطراف تلتزم القواعدَ التي يَحْرسها. وعندما تَحْمل دولةٌ ما شكوى شركةٍ ضدَّ ممارسات أو قيم نظاميّةٍ أو قانونيّةٍ مطبّقةٍ في دولة أخرى، يقوم هذا «الجهاز» بدعوى تتضمّن المراحل التالية:

أ ـ مرحلة مشاورات وتوسُّطات لا تتجاوز الستّين يومًا.

ب ـ في حال عدم توصُّل الفريقين إلى تسويةٍ ما، يُدرس الخلافُ من قبل مجموعة متخصِّصة ـ أو «هيئة» ـ مؤلّفةٍ من اختصاصيِّين مختارين بالتشاور مع الفرقاء، أو يُدْرس من قبل المدير العامّ لمنظمة التجارة العالميّة في حال عدم الاتفاق. هؤلاء الاختصاصيّون، العاملون بصفتهم الشخصيّة، يَفْحصون الوقائعَ والتزامَ الفرقاء بقواعد م. ت. ع. ويستمعون إلى الوجهات المتناقضة. وتُمنح لهم فرصةُ ستة أشهر لتقديم تقرير إلى «جهاز تسوية النزاعات» الذي لا يستطيع أن يَسْتبعد الخلاصات إلاّ بالإجماع.

ج ـ يستطيع كلُّ فريق أن يَعْرض قرار المجموعة المتخصّصة أمام جهاز استدعاءٍ يُعيَّن أعضاؤه كلَّ أربع سنوات. وقد يؤدّي الاستدعاءُ إلى تثبيت القرار المتَّخذ في بادئ الأمر، أو إلى تعديله، أو إبطاله. ولا يَملك «جهازُ حلّ النزاعات» حقَّ استبعاد قرار جهاز الاستدعاء إلاّ بالإجماع.

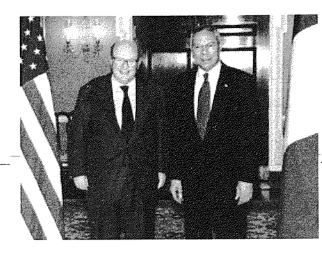
د ـ تُدعى الدولةُ المُدانة إلى الالتزام بقوانين م. ت. ع. وإلى التقيُّد بتوصيات «جهاز تسوية النزاعات.» وهذا يعني إمّا أن يُتَّخذ إجراءٌ ضدّها (كفرض ضريبة أو منع استيراد)، وإمّا أن يعدِّل التقنينُ أو التشريعُ موضعا الدراسة. فإذا لم يُستجَبْ للفريق الشاكي، فإنّ بإمكانه أن يَطْلب من «جهاز تسوية النزاعات» إذنًا بممارسة حقّ التدابير الثأريّة، وهو حقّ يُمنح للشاكي لتطبيق عقوبات تجاريّة متتالية تَلْحق بقطاعات مختلفة. واحدٌ من أشهر الأمثلة هو الحقّ الذي مُنح للولايات المتحدة الأميركيّة لممارسة العقوبات ضدّ دول الاتحاد الأوروبيّ عقب رفض أوروبا استيرادَ البقر الأميركيِّ المعالَج بهرمونات النموّ: فقد فَرضت الولاياتُ المتحدة، وأحيانًا في قطاعات ليست لها أيّةُ علاقة بالخلاف (كجبنة الروكفور)، ضرائبَ استيرادٍ عاليةً جداً. وبإمكان الدولة التي تَرْفض تعديلَ تشريعها الوطنيّ أن تَدْفع، ثمنًا لسيادتها، تعويضاتٍ ماديّةً للدولة الشاكية التي انتصرتْ قضيّتُها أمام ذلك الجهاز.

قد يكون الخطاب الطاغي للاعبين السياسيِّين والاقتصاديِّين بشأن ذلك الجهاز خطابًا اغتباطيّاً عامّةً.[1] ومع ذلك فإنّ انتقادات نظام التسوية القانونيّة الخاصّ هذا ليست بالقليلة، ولاسيّما من قبل بلدان الجنوب:

١ ـ فإحدى الضمانات المحقِّقة لمنع الاستبداديّة هي فصلُ السلطات. والحال أنّ م. ت. ع. تركِّز في داخلها السلطات التشريعيّةَ والتنفيذيّةَ والقضائيّةَ تركيزًا يَجْعل منها مؤسسةً جبّارةً لا تَخْضع لأيّ مراقَبة. فهذه المنظّمة هي الوحيدة، على الصعيد العالميّ، التي تستطيع أن تتجاهل سيادة الدول وأن تَفْرض عليها تعديلَ قيمها الوطنيّة والمحليّة.

---

١ ـ سنجد مثالاً على ذلك في التقرير الذي قُدِّم في مجلس النوّاب الفرنسيّ من قِبل السيِّدة بياتريس مار. فهذه النائبة من الحزب الاشتراكيّ تتحمّس لتعزيز «الطابع الإلزاميّ للحقوق التجاريّة الدوليّة» الذي «يتيح ضمانةً أفضلَ للتعادل بين الدول الأعضاء داخل م. ت. ع.» وتَعْتبر أنّ «هذه الآليّة تقدِّم فوائدَ لا جدال فيها، وأنّ إصلاحها يتطلّب مواجهةً حذرة.» وباللغة البرلمانيّة، يعني هذا سندًا صارمًا للوضع الراهن، حتى وإنْ أطالت المؤلّفة الكلامَ على عدّة مقترحات تصحيحيّة. راجع، مجلس النوّاب، **تقرير إعلاميّ حول إصلاح م. ت. ع. وصلِته بهندسة الأمم المتحدة**، باريس ١٥ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠.



يرى ريناتو روجييرو، المدير العام الأول للمنظّمة، أنّ نظام تسوية النزاعات هو الإسهام الأكثر ابتكارًا في استقرار الاقتصاد العالميّ!

٢ ـ تحولّت الدول التي يُفْترض أن تكون رسالتُها الأُولى حمايةَ مصلحة مواطنيها العامة إلى محامين، بواسطة القوّة، للاعبين اقتصاديِّين خاصّين. والدول التي سَبَقَ أن خَضَعَتْ بشدّة لضغوط المؤسسات الخاصّة المحلّيّة والمتعدِّية الجنسيّة تجد نفسَها وقد تولّت دورًا يزيد من تبعيّتها لهذه المصالح المعيّنة. والمَثَلُ الأبرزُ هنا هو حالة كندا التي تحوّلتْ إلى محامية لمنتجي الأميانت.

٣ ـ ولأنّ الدول هي وحدها التي تَمْلك سلطةَ المبادرة بشكوى ما، فذلك يلغي العقوبةَ عن الانتهاكات التي لم تتجرأ أيّةُ دولة على أن تَطْرحها للتساؤل، وهذا يَحْمي الدولَ القويّةَ التي تَرتكب مخالفات لقواعد م. ت. ع. والمثل الأبرز هو غياب أيّة مبادرة ضدّ بعض ممارسات «كارتل الأوبيب.»

٤ ـ إنّ «جهاز تسوية النزاعات» هو بحكم الواقع أليّةٌ خاصّةٌ بالبلدان الصناعيّة. فمن الصعب، بالفعل، أن نرى مثلاً بلدانًا ناميةً تابعةً، سياسيّاً وماليّاً واقتصاديّاً، مثلاً، لمُستعمِرَتها السابقة، تقوم بأفعال ضدّ هذه المُستعمَرة. فاللجوء إلى الإجراءات الثأريّة ليس في متناول الدول النامية. وبالمقابل، يمكن لتلك الإجراءات أن تُلحق أذًى كبيرًا إذ ما استُعملتْ ضدّ هذه البلدان من قِبل البلدان الصناعيّة. ففي نهاية المطاف يحتاج اللجوء إلى شكوى مواردَ بشريّةً وماليّةً هائلةً غالبًا ما تَفْتقر إليها البلدانُ الأفقر. والحقّ أنّ مراجعة النزاعات المقدَّمة إلى ذلك الجهاز منذ نشوئه تدلّ على أنّ مستعملي هذه الآليّة الرئيسيِّين هم، في الأكثريّة الساحقة، البلدانُ الصناعيّة.[١]

٥ ـ إنّ استقلاليّة المجموعة المتخصِّصة قد تُصْبح عرضةً للتساؤل، إذ إنّ الخبراء يُعيَّنون من أجل قضيّة محدّدة، وهذا عكسُ مبدإ لاعزْلِيَّة القضاة inamovibilité des magistrats. وأن يختار هؤلاء الخبراءَ في معظم الأوقات الأمينُ العامُّ لمنظّمة التجارة العالميّة، فذلك يشكّل عنصرًا إضافيّاً من الشُّبْهة.

٦ ـ إنّ الطابع السرّيّ لمداولات المجموعات المتخصِّصة ولجهاز الاستدعاء يشكّل اختراقًا آخرَ للمبادئ العامة للحقوق. ذلك أنّ علنيّة النقاشات هي واحدة من ضمانات العدالة المنصفة، وهي غير موجودة في «جهاز تسوية النزاعات.» وهكذا يُمْكن لخبراء دون أيّة شرعيّة ديموقراطيّة وذوي استقلاليّة مشكوك بأمرها أن يضعوا موضعَ التساؤل، وفي سريّة كاملة، سيادةَ دولةٍ ما وأن يَفْرضوا إبطالَ قيم وطنيّة أو محليّة في مجال حقوق الإنسان مثلاً، أو الصحة، أو البيئة، أو الخدمات، بحجّة أنّ هذه الحقوق تشكّل «عوائقَ أمام التجارة.»[٢]

٧ ـ إنّ مضمون قرارات ذلك الجهاز يبيِّن أنّ تأويل قواعد م. ت. ع. يُترجَم بزيادة الضغوط المفروضة على البلدان النامية ولحمايةٍ متزايدةٍ لحقوق الدول الصناعيّة.

والحقّ أنّ الخاتمة التي قدّمها النائبُ الفرنسيُّ جان كلود لوفور أمام مجلس النواب الفرنسيّ لَتَفرضُ نفسَها في هذا المجال؛ فهو يقول: «إنّ أعضاء م. ت. ع.، والأفقرَ بينهم، يحقّ لهم أن يتساءلوا، وبشرعيّة كاملة، إنْ كانت هذه المنظّمة مبنيّةً فعلاً على قاعدة الحقّ لا على علاقات القوّة!»[٣]

باريس

---

١ ـ من بين النزاعات المئة والثلاثة والثمانين الأولى، ثمّة ١١٤ أدخلتْها الولايات المتحدة الأميركيّة والاتّحاد الأوروبيّ واليابان وكوريا الجنوبيّة.

٢ ـ إنّ القرار الحديث الذي يعطي الحقّ لفرنسا ضدّ كندا في مسألة الأميانت، وذلك من أجل دوافع تتعلّق بالصحّة العامة، يبدو أشبه بالاستثناء الذي يؤكّد القاعدة.

٣ ـ جان كلود لوفور، **تقرير عن موقع البلدان النامية في النظام التجاريّ المتعدّد الجنسيّات**، باريس ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠.

أجمع ظلك... فيتناثر عشبك

(أجمعُ ظلَّك.. فيتناثر عشبك
لقد غدا صاحبي الذي أحببت ترابا....)
كلكامش

. مجيد الموسوي .

الطِّفل
الذي ارتحلَ إلى الأعالي
ليقتطفَ النجومَ نجمةً نجمة
ويَصْنعَ من رقراقها
زنابقَ
وقصائدَ
الطفلُ الذي لوّحتْه الغمائمُ
وبالخضرةِ غسلتْهُ
ورنقتْ مقلتيه،
الطفلُ الذي هو أنتَ
طفلُ الأرضِ والفصولِ والأسئلة!
أيكفيه أن يختارَ الرحيل
ويقول لنا بإصرارٍ:
«وداعًا!»
ويمضي؟!

❖ ❖

كنتَ نجمًا، أخضراً، يرتحلُ
في سرابِ الليلِ
أو يشتعلُ
ثمَّ
إذ دارتْ بنا أفلاكُنا
أعتمتْ في صمتهنَّ السُّبُلُ
فإذا خيطُ دماءٍ نَزفتْ
في السماواتِ
وجرحٌ خضِلُ!

❖ ❖

هكذا
أستنزفُني وأكتُبكَ
أبكيكَ وقد أضحكْتَني زمنًا طويلاً
أناديك: يا عبدَ الخالق!
فيجيبني صدايَ
يا
ع
ب
د
ا
ل
خ
ا
ل
ق!
أجمَع ظلَّكَ
فيتناثرُ عشبُكَ
ولهبُكَ
وصلصالُك!
هكذا: حتى لم يعدْ لي
غيرُ حَجَرتيْن: الأُولى لقبري
والأخرى لقبـ
..........ر
ي!

❖ ❖

يا شذا الزنبقه:
ما الذي قد تركتَ
سوى غرفةٍ ضيّقه،
ومضيتَ
إلى

غرفةٍ ضيّقه؟!

ما الذي قد تركتَ

سوى كتبٍ

وزخارفَ غائمةٍ

ورؤًى

وقصائدَ للروحِ والريحِ

مرهقةً

مرهقهْ؟!

❖ ❖

وفي كهفكَ الأخير أُنزلْتَ

لتُركنَ روحُكُ

في قفص الضباب الأسود الرطب،

تطاردها أشباحٌ قميئةٌ

تَجْلدها بالذعر والأوحال

روحُكَ المجبولةُ من الهواء والعشب.

أُنزِلتَ على محفّة الوهم

إلى عالمِ الأبديّة

عاريًا

متوحّدًا

ملفوفًا

بالبياض

والاستسلام!

❖ ❖

هكذا، صارت سعاداتُك الصغيرةُ:

(بهجةُ آناءِ القصائدِ وشهوةِ أطرافِ

الأحلام،

الامتلاكاتُ الأليفةُ لجمالٍ سريعِ

الزوال،

نهاراتُ التسكّعِ الْبيض،

فضاءاتُ طرقٍ لا يعرفُها سواك،

دارتُكَ في الأقاصي،

حيث كلُّ شيء يغدو

ليّنًا كالزبَد

ومترقرقًا بنورِه الخالص،

كأسُكَ

وموسيقاكَ

وكتبُ أسرارِك الأولى

وكلُّ كنوزِكَ الباذخة

النيّرة...)

صارت ترابًا ذائبًا في الحلكة والذهولْ.

❖ ❖

لقد غدتْ معتمةً

مراياكَ

أيُّها الشاعر:

ولم يعدْ ثمّةُ متّسعٌ

لكتابةِ قصيدةٍ أخرى عن الضحكْ!

بغداد

الحرب الوقائيّة الأميركيّة

واستراتيجيّة القرن الحادي والعشرين

. كمال مساعد* .

شكّلت الاستراتيجيّة الجديدة للأمن القوميّ الأميركيّ تحوّلاً بالغَ الخطورة في منظور الولايات المتحدة. فهي تتخلّى بشكل أساسيّ عن مفاهيم سياسة الردع التي هيمنتْ على السياسات الدفاعيّة الأميركيّة خلال فترة الحرب الباردة، لصالح استراتيجيّة استباقيّة أو وقائيّة أبلغها الرئيس جورج بوش إلى الكونغرس، وهي الآن موضعَ دراسة معمّقة في كافة عواصم القرار في العالم.

استراتيجيّة الحرب الوقائيّة

وانطلاقًا من التحوّل الجديد كشفتْ وزارةُ الدفاع الأميركيّة (البنتاغون) عن خطة سريّة تعتزم الولاياتُ المتحدة اعتمادَها خلال السنوات الخمس القادمة. وترْتكز هذه الخطّة على محاربة التهديدات المشابهة للتهديد الذي خلّفه الوضعُ الأفغانيّ، إضافةً إلى مواجهة مخاطر أسلحة الدمار الشامل، وتطوير أسلحةٍ أكثرَ دقةً.

إلاّ أنّ الخطة الاستراتيجيّة الوقائيّة قد لحظتْ، للفترة بين عاميْ ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، البدء بتنفيذ الخطّة التي ستحلّ مكان استراتيجيّة فترة الحرب الباردة، لكي تتمكّن القوات الأميركيّة من خوض حربيْن كبيرتيْن، وفي منطقتيْن مختلفتيْن،[١] بشكل متزامن، وباستخدام أسلوبٍ أكثرَ تعقيدًا من السابق، يتمّ وفقَه تحقيقُ الهيمنة الجويّة والفضائيّة على عدّة جبهات.

ويمكن اعتبارُ الخطّة الجديدة، التي تغطّي فترةَ الأعوام الخمسة وتجري مراجعتُها سنويّاً، الأولى من نوعها منذ هجمات ١١ سبتمبر (أيلول) الماضي، من حيث التحوُّل السريع نحو استخدام أجهزةٍ حربيّة شديدةِ التطوّر. وكان مثل هذا التحوُّل قد طرأ لأوّل مرّة أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١.

وإلى جانب ذلك طالب الرئيس جورج بوش في وثيقة سريّة الدوائر العسكريّة بأن تقوم بتطوير قدراتٍ أكبر في تنفيذ هجمات وقائيّة «بدون سابق إنذار.» ويمكن اعتبار مثل هذه الهجمات رؤيةً عسكريّةً جديدةً كان الرئيس بوش قد طَرَح خطوطَها العريضة في حفل تخرُّج جرى في الأكاديميّة العسكريّة الأميركيّة الواقعة بمنطقة «ويست پوينت» في نيويورك.[٢]

وفكرةُ الهجمات الوقائيّة احتلّت مكانةً مركزيّةً في مضمون الوثيقة السريّة التي وقّع عليها وزيرُ الدفاع الأميركيّ دونالد رامسفيلد، والتي طرحتْها الإدارةُ الأميركيّة تحت اسم «دليل الخطّة الدفاعيّة،»[٣] على قادة عسكريِّين كبار كي يصيغوا وفقها خططَهم وميزانيّاتهم في العقد المقبل وما بعده. وتكْشف الوثيقة التحوُّلَ الكبيرَ الذي طرأ في تفكير دونالد رامسفيلد وزعماء مدنيِّين آخرين. ووفق الخطّة السريّة، أصبح التركيز الجديد على أسلوب يَعْتمد أكثرَ على التدخُّل وعلى استراتيجيّة تفضيل الفعل العسكريّ. ووفق هذه الاستراتيجيّة ستكون الولايات المتحدة جاهزةً باستمرار للقيام بهجمات عسكريّة في شتّى أنحاء العالم، وفي أيّ وقت تَشْعر فيه بأنّ أمنَها قد يكون موضعَ تهديدٍ ما.

منذ الإعلان عن هذه الاستراتيجيّة لم يتوقّف الجدلُ حول جدواها وضرورتها وكيفيّةِ الوصول إليها، والأخطار التي يُمْكن أن تَنْجم عنها، وكيفيّةِ التعامل مع هذه الأخطار، خصوصًا أنّ هذه

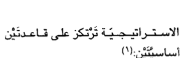
* ـ باحث استراتيجيّ من لبنان.

١ ـ خدمة **نيويورك تايمز**، ٢٠٠٢/٦/١٨.

٢ ـ وثيقة استراتيجيّة بوش، أكاديميّة وست پوينت العسكريّة، نيويورك، أول حزيران (يونيو) ٢٠٠٢.

٣ ـ دونالد رامسفيلد، «أبعاد التحوّل الإستراتيجيّ الأميركيّ،» **Foreign Affairs**، ٢٠٠٢/٩/٢٦.





الهـــجس بالأمن الداخلي الأمـيـركيّ لتفادي وقوع هجوم كارثيّ جديد: إعلانات «الأمن يبدأ بك!»

الاسـتـراتيـجـيّـة تَرْتكز على قـاعـدتَيْن أساسيَّتَيْن:[١]

أ ـ القـاعـدة الأولى: أنّهـا تَعْـتـمـد على الضـربات المبـاغـتـة من دون انتظار انكشاف الأدلّة العدوانيّة للطرف الآخر المقـصـود. وهذا مـا أَوْضَـحـه دونالد رامـسـفـيلد لوزراء دفـاع الناتو في اجـتـمـاعـهـم ببـروكسل في ٦ حـزيران (يونيـو) الماضي، حين أكّد أنّ الحلف لا يُمْكن أن ينتظر الدليلَ الدامغَ حتى يتحرّك ضدّ المجموعات الإرهابيّة أو ضدّ الدول التي تَمْلك الأسلحة الكيميائيّة والبيولوجيّة والنوويّة. وهو مـا يَعْني أنّ الضـربات الوقـائيّة الأمـيـركـيّة سـوف توجَّـه لمجرّد تشكّك الدوائر الأميـركـيّة المعنيّة بوجـود خطر، ومن دون انتظارٍ لتـثـبُّتٍ أو دليل قـاطع ـ الأمـر الذي يهـدِّد الأمن والسِّلْم الدوليَّيْن، ويجـعـل الاسـتـقـرارَ العـالميَّ مرهونًا بالإرادة الأميركيّة المنفردة غير الملتـزمـة بأيّ سلطة دوليّـة أخـرى غـيـرِ السلطة الأميركيّة والسيادة الأميركيّة.

ب ـ القـاعـدة الثـانيـة: تُوضـح مـيـشـيل فلورنوي، وهي خبيرة سابقة في الحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة في وزارة الدفاع الأميركيّة وتعمل الآن في مركز الدراسات الإسـتـراتيـجـيّة والدوليّة، أنّه سـواءٌ مَلَك العدوُّ سـلاحًا نوويًا أو استراتيجيًا فإنّ على الولايات المتحدة، لكي تكون ضرباتُها الوقـائيّةُ فـعّالةً، أن توجِّـهـهـا قبل نشوب الأزمة المعنيّة حتى تدمّر مخزونَ العدوّ من الأسلحـــة وللحـــيلولة دون تمكينه من اسـتـخـدامـهـا. وربما تكون الضـربـاتُ الموجَّهة ضدّ أسلحة الدمار الشامل التي يَمْلكها العدوّ هي الخيارَ الأفضلَ والوحيدَ لتفادي وقوع هجوم كارثيّ على الولايات المتـحـدة. وهنا قـد لا تكون الأسلحـةُ التقليديّةُ مناسبةً للوصول إلى مثل هذه الأسلحة في مخابئها، الأمرُ الذي يَفْرض اللجوءَ إلى استخدام أسلحة نوويّة.

ولأنّ المنظّمـات الإرهابيّـة ليست دولاً ولا كـيـانات قـائمـةً على أرضٍ لهـا عنوانٌ معروفٌ، فإنّ الولايات المتحدةَ في حربها ضـــدّ الإرهـاب توسّع بذلك من دائرة الأهداف التي ترمي إلى شنّ ضـــربات وقـائيّـة ضـدّهـا، حـتى وإنْ كـانت هذه الأهداف فـــعليّـــاً تناهض الإرهابَ بل وتحاربه. وبذلك تزيد الولاياتُ المتـحدة من حـجم أعـدائهـا بدلاً من تقليـصـهم، بل تصطنع أعداء من قبيل التقدير لا اليقين، وتحـوّل الدولَ المحـايدةَ والصـديقـةَ إلى معادية. وهذا يقتضي من الولايات المتحدة، ولاسيّما وزارتا الدفاع والخارجيّة ووكالات المخابرات، إجراءَ تغييرات عميقة وواسعة في خطط تطوير القوات المسلّحة.

هيكليّة القوات المسلّحة

لذلك فـإنّ إدارة الرئيس بوش مـا إنْ وصلتْ إلى السلطة حتى شرعتْ في عمليّة إصـلاح القـوات المسلّحـة، سـاعـيـةً إلى إحـداث تطوير جـذريّ في هيكليّـتـهـا وحـجـمـهـا ومـذهـبـهـا العـسكريّ، من أجل زيادة كفـاءتهـا وقـدراتهـا القـتـاليّة، وبما يساعد على تعزيز مكانة الولايات المتحدة كـقـوّة عظمى قـائدة للنظام العـالميّ. لذا توجّهت الإدارة الأميـركيّة الجـديدة نحـو صـنع ونشـــر نظام مـــتكاملٍ للدفـــاع الصـاروخيّ، وهـو النظام الذي كـانت إدارةُ الحـزب الديموقـراطيّ السـابقـة قـد أجّلت البتَّ فيه. وفي الوقت نفسه اتّجهت الإدارةُ الأميـركـيّـةُ الجـديدة نحـو المحـيط الهـادئ لإعطائه المكانةَ المهـــمّـــةَ في إطار الإستراتيجيّة الأميركيّة، كمسرح عمليّاتٍ مـحـتـمل. كـمـا اتّـجـهتْ إلى إلغـاء مـبـدإ «خوض الحـرب على جبهـتَيْن رئيستين،» والتركيـز على تحديث التسلّح، وبخاصة في مجـال السياسة النوويّة التي يجب أن تَشْـهد تطوُّراتٍ مهمّـةً، ودراسـة مشـروع لتطوير سـلاح نوويّ جـديد ذي قـدرة على النفاذ إلى مراكز القيادة والاتصال. وإلى جـانب ذلك فـإنّ وزارة الدفـاع الأمـيـركـيّـة تخـطّط لإعـادة هيـكلة بعض القـــيـــادات العـسكريّة لتـتـلاءم مع مـتـغـيّـرات القرن

١ ـ مجلة **السياسة الدوليّة** (مصر)، تشرين الأول (أكتوبر)، ٢٠٠٢.

الحادي والعشرين،[1] وبخاصة بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١. وهناك توجُّه واضح نحو استحداث «قيادة شماليّة» للدفاع عن الأراضي الأميركيّة، وذلك بتقديم الدعم العسكريّ للسلطات المدنيّة. وستباشر هذه القيادة عملها ـ حسب ما هو مخطَّط لها ـ في هذا الشهر (كانون الثاني ٢٠٠٣)، وستكون مسؤولةً عن حماية الأراضي الأميركيّة ومياهها وأجوائها الإقليميّة، وسيَنْطوي في هيكلتها «قيادةُ الدفاع الجويّ لأميركا الشماليّة» أي الولايات المتحدة وكندا. ويشكّل استحداثُ القيادة الجديدة تغيُّرًا كبيرًا في بلدٍ يحظّر على القوات المسلّحة فيه المشاركةَ في عمليّات حفظ الأمن، وذلك منذ انتهاء حرب الانفصال في العام ١٨٧٨. وتدلّ إقامة هذه القيادة الجديدة (قيادة الشمال) على أنّ القوات المسلّحة ستُدعى إلى أداء دور كبير في الأمن الداخليّ في حال تعرُّض الولايات المتحدة لهجوم بأسلحة التدمير الشامل. أما على الصعيد الخارجيّ فقد خوّلتْ إدارةُ الرئيس بوش البنتاغون التحضيرَ لإطلاق وحدات عسكريّة خاصة عُرِفتْ باسم «نشاط الدعم الاستخباريّ للجيش الأميركيّ» USISA، وهي متخصِّصة بالقيام بالعمليّات الخاصة.

جيش النخبة الأميركيّ

فور الإعلان عن هذا التخويل، كَشفَ النقابُ عن أنّ وزارة الدفاع تقوم بالفعل بتوسيع جيش النخبة السريّ هذا،[2] مع تعزيزه بموارد تَشْمل كلَّ القدرات السريّة الأميركيّة، فضلاً عن إعادة نظر شاملة بالمهامّ الراهنة لهذه القوات، وزوَّدتها بمزيد من طائرات وسفن التجسّس لتمكينها من القيام بعمليّات ضدّ المنظّمات الإرهابيّة ودول «محور الشرّ» سواءً بسواء. وتؤكّد مجلة **لوس أنجلوس تايمز** أنّ إطلاق يد البنتاغون في هذه المجالات، التي كانت حتى الآن من اختصاص الـ سي. آي. أي ووكالة الأمن القوميّ، يَعْكس خيبةَ أمل كبار المسؤولين الأميركيِّين من أداء أجهزة الاستخبارات ووكالات تنفيذ القانون والعديد من الأجهزة الأمنيّة الأخرى. ويعتقد القادةُ العسكريّون في البنتاغون أنّ العالم «الأسود» الذي تجري في إطاره العمليّات العسكريّة ـ الاستخباراتيّة الخاصّة يقدِّم الآن الأملَ الوحيدَ لشنّ عمليّات سريعة وحاسمة ضدّ الإرهاب؛ وهذا أكّده وزيرُ الدفاع رامسفيلد نفسُه في أيار (مايو) الماضي حين قال إنّ العمليّات الوقائيّة والاستباقيّة هي الدفاع الوحيد ضدّ الإرهاب.

هذا النمط من العمليّات هو في الدرجة الأولى من اختصاص الجيش السريّ الذي أرساه مخطِّطو البنتاغون على اعتباريْن اثنيْن:

ـ الأول، أنّ الحروب ضدّ الإرهاب والدول المارقة ستكون في القرن الحادي والعشرين ما كانته الحربُ الباردةُ في القرن العشرين.

ـ والثاني، أنّ حجم التهديدات الإرهابيّة التي تتعرّض لها الولاياتُ المتحدة، والتي كانت أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) تجسيدًا فاقعًا لها، تبرِّر تمامًا تطبيقَ تكتيكاتٍ قد لا تُقرّها الأعراف العسكريّة المعهودة أو القواعد الأخلاقيّة.

بكلمات أخرى، سيكون منوطًا بالجيش السرّيّ أساسًا تنفيذُ كلّ (أو معظم) الحروب الاستباقيّة التي قررها مبدأ بوش، والتي رَصَدَ لها الكونغرس قبل أشهر أكثرَ من ٤٠ مليار دولار إضافيّة.

الأهداف الإستراتيجيّة للقرن الحادي والعشرين

يَعْتبر رامسفيلد أنّ صياغةَ إستراتيجيّة جديدة ستحقِّق الغايات والأهداف القوميّة الأميركيّة في القرن الحادي والعشرين،

١ ـ مجلة **الفكر العسكريّ** (دمشق)، العدد الخامس، ٢٠٠٢.

٢ ـ **لوس أنجلس تايمز**، ترجمة مجلة **الوسط**، ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٢.



وزير الدفاع دونالد رامسفلد: لا يمكننا أن ننتظر الدليل الدامغ كي نتحرك ضدّ المجموعات الإرهابيّة

وتقضي على السلبيّات الأمنيّة والدفاعيّة التي كشفتْ عنها أحداثُ ١١ سبتمبر وما قبلها وما بعدها. وقد أوْضَحَ وجهةَ نظره في ما يَنْبغي على الولايات المتحدة أن تتبعه تحقيقًا لهذه الأهداف، بعد أن اعترف بأوجه التقصير التي كانت قائمةً، معتقدًا أنّ وزارة الدفاع قد حَدّدتْ ستة أهداف «تحوُّليّة» يَنْبغي تأمينُها في المستقبل القريب حفاظًا على أمنها القوميّ في أبعاده الشاملة،[١] ولتحقيق غاياتها القوميّة في المدييْن المتوسّط والبعيد. وهي كالآتي:

١ ـ حماية الوطن الأميركيّ والقواعد الأميركيّة في الخارج من أيّ هجمات معادية.

٢ ـ القدرة على إرسال قوات عسكريّة إلى ميادين بعيدة وإبقاؤها هناك، وذلك بالحجم والنوعيّة اللذيْن يلائمان المهمّة.

٣ ـ حرمان الأعداء من الحصول على أيّ ملاذ آمن في أيّ مكان في العالم، وجعلهم يدركون قدرةَ الولايات المتحدة على الوصول إليهم في أيّ مكان يلجأون إليه.

٤ ـ حماية شبكات المعلومات الأميركيّة من أيّ هجوم عليها.

٥ ـ استخدام تقنيّة المعلومات لربط الأنواع المختلفة من القوات الأميركيّة ولرفع قدراتها على العمل في معركة الأسلحة المشتركة.

٦ ـ رفع القدرات الأميركيّة على استخدام الفضاء في الأغراض العسكريّة، وحماية القدرات الأميركيّة في الفضاء من هجمات معادية.

وقد زاد التمويل المخصّص للدفاع عن الولايات المتحدة في الداخل وقواعدها بنسبة ٤٧٪، وللبرامج التي تَهْدف إلى حرمان الأعداء من الملاذ الآمن بنسبة ١٥٧٪، وللبرامج الهادفة إلى ضمان إرسال القوات الأميركيّة إلى مسافات بعيدة في مناطق معادية بنسبة ٢١٪، وللبرامج الهادفة إلى تسخير تقنية المعلومات بنسبة ١٢٥٪، وللبرامج الهادفة إلى تقوية القدرات الفضائيّة الأميركيّة بنسبة ١٤٥٪. كما أنْهتْ وزارةُ الدفاع العملَ في برامج تسليحيّة لا تتوافق مع الاستراتيجيّة الدفاعيّة الجديدة، مثل برنامج الدفاع الصاروخيّ البحريّ، و١٨ برنامجًا تسليحيّاً خاصّاً بالجيش. وأحيلت الأنظمةُ التسليحيّةُ القديمة والباهظة الصيانة على التقاعد، مثل المقاتلة F-14، ومثل هيلكوبتر تعود إلى فترة حرب فيتنام.

مفاهيم الحرب الجديدة

في هذه الأثناء عَكفتْ دوائرُ البحوث والدراسات الإستراتيجيّة في الولايات المتحدة الأميركيّة على دراسة كيفيّة انفراد أميركا بقيادة العالم، وعلى تحليلِ ما يجري عالميّاً. وجاءت دراسات الباحثين والخبراء الإستراتيجيّين لتؤكّد أنّ الولايات المتحدة أثبتتْ تفوُّقًا عسكريّاً وتقنيّاً لا يقارَن، بحيث أصبحت هي القوّةَ التي لا يُمْكن مواجهتُها في أيّ حربٍ محدُدةِ المكانِ والزمانِ والتسليح.

لكنّ مراكز الدراسات والأبحاث الإستراتيجيّة، وعلى رأسها مؤسّسةُ راند التي تعمل عادةً بإشراف وزارة الدفاع الأميركيّة وبطلبٍ منها، وَجَدَتْ نوعًا جديدًا من أنواع الحروب[٢] التي يتوجّب على الولايات المتحدة الاستعدادَ لمواجهتها. وقد سُمِّي هذا النوع من الحروب بالحرب غير المتوازية Unsymmetrical War. وأصبحت الأبحاثُ المتعلّقة بها تعميمًا صَدَّقَ عليه رئيسُ هيئة الأركان المشتركة هنري شلتون والرئيس جورج بوش. وتختصّ الحربُ غيرُ المتوازية، كما حدّدتْها دوائرُ الدراسات والأبحاث الإستراتيجيّة

---

١ ـ **السياسة الدوليّة**، مصدر سابق.

٢ ـ أنيس النقّاش، «حرب من نوع آخر ـ تكتيك يَهْزم الخطط الأميركيّة،» نصّ دراسة مؤسّسة **Rand**، جريدة **السفير** ٢٢/١٠/٢٠٠١.

الأميركيّة ووزارةُ الدفاع وسائرُ الأجهزة الأمنيّة، بالنقاط التالية:

١ ـ إنّها حرب لا يُعرف أبدًا موقعُ النزال فيها مسبّقًا؛ فالعدوّ هو الذي يحدّد أين سيَضْرِب.

٢ ـ نوعيّة الأسلحة قد تكون جديدةً وغيرَ تقليديّةً ولم تجرَّبْ قبلاً.

٣ ـ إنّ الأشخاص الذين سيقومون بهذه الحرب يجب أن يكونوا من المصمِّمين على القيام بهذه المخاطرات بلا حدود للتضحية، ومن دون خوف من أيّ ردع أميركيّ.

٤ ـ إنّ هؤلاء الأشخاص قد يكونون من المنظّمات الإجراميّة غير المعلنة وغير المعروفة والعابرة للقارات والحدود Transnational Criminal Organisations، ولديها إمكانيّةٌ لقيادة عمليّات إجراميّة إستراتيجيّة Strategic Criminal Operations.

٥ ـ إنّ هذه الحرب من أصعب الحروب لأنّها تُغْرقنا في بحيْرة من المعلومات والتكهُّنات والاحتمالات لا حدود لها، بحيث لا نستطيع وضعَ خطط كاملة وشاملة لمواجهتها. ولذلك يجب علينا أن نَبْنيَ بحيرتَنا الإستراتيجيّةَ الخاصة للمعلومات Lake of Strategic Intelligence. وهذا يَعْني تنظيماتٍ وهيكليّاتٍ جديدةً مترابطةً ومتشابكةً بين كلّ أجهزة الاستخبارات وتحليل المعلومات ومراكز الدراسات لوضع جميع الاحتمالات والتوقُّعات وأساليب المواجهة موضعَ التنفيذ والجهوزيّة. وحَدّدتْ هذه الدراساتُ ما يجب حمايتُه بشكل أساسيّ، وما اعتبرتْه نقاطَ الضعف والقوّة في المنظومات الدفاعيّة الإستراتيجيّة للولايات المتحدة. وقد حُدّدتْ هذه المنظوماتُ باثنتَيْن: الأولى منظومةُ الدفاع الشموليّة Global Defence Network، وهي منظومةُ الدفاع التي تَشْمل كلَّ القواعد العسكريّة والقطعات والتشكيلات العسكريّة والأمنيّة الموجودة ضمن أراضي الولايات المتحدة وخارجها. أما الثانية فقد حُدّدتْ بمنظومة شبكة المعلومات الشموليّة Global Information Network التي تَشْمل كلَّ شبكات الاتصالات والارتباطات والتحكّم بجميع الشبكات الماليّة والمصرفيّة ومحطّات الكهرباء والمياه والبنى التحتيّة.

خاتمة

إنّ تبنّي الإدارة الأميركيّة لمبدأ الحرب الاستباقيّة كجزء من استراتيجيّتها للأمن القوميّ سيُجْبر الدوائرَ العسكريّةَ والأمنيّةَ الأميركيّةَ على إجراء أعمق التغييرات في كلّ تاريخها. وقد أدّى هذا منذ اللحظة الأولى إلى إثارة جدل محتدم داخل الإدارة وفي أوساط المحلّلين لشؤون الدفاع حول ماهيّة هذه التغييرات الواجب إجراؤها، وحول ما إذا كانت سياسةُ الضربات الوقائيّة نفسُها سياسةً منطقيّةً.

إنّ الكارثة التي وقعت في ١١ أيلول صَدَمت الولايات المتحدة، فبدت عاجزةً عن الردّ بحسب استعداداتها. فمن هو العدوّ، وكيف تنتصر عليه؟ وإذا انتصرتْ فهل ستكون هناك اتفاقيّةُ هدنة، أم استسلام؟ ويبدو أنّ هناك معضلةً لدى الأميركيّين في كيفيّة قياس النصر والسِّلْم على حدّ سواء. وبدا العجزُ الأميركيّ الأكبرُ في عدم القدرة على استعمال القوّة المطلقة لضرب العدو.

لذا انتفضت أميركا على واقعها، وتمرّدتْ على نفسها. إلاّ أنّها حرصتْ على اختراع الأعداء، ثباتًا منها في مواجهتهم في حرب القضاء على الإرهاب الآتي من محور الشرّ... ﴿إلاّ إذا جاء وعد الآخرة﴾،[1] وكلّ آتٍ قريب.

بيروت

---

١ ـ سورة الإسراء، الآية ٧.

اشتقاقات الليل

. أحـــمـــد حـــافـظ .

ناموا:

الطفلُ المُتملِّصُ من أظفار الغيْبوبة،

الصيَّادُ المُترنِّحُ في شِدْقِ اللجَّة،

الحصَّادُ الداعسُ مَكْمَنَ لُغمْ.

حُرَّاسُ السُّورِ المَلْمومونَ

على موقدِ موَّالٍ،

سُكَّانُ القصر المُرْخُونَ

فحيحَ غرائزِهم،

نُزلاءُ القَبْو الهاذونَ

بدمْدمة الطوفانْ.

المدعوُّون إلى المسلخِ،

المكْنوسون من الحانة،

المطلوبون أذانَ الفجرْ.

الشامَّةُ ريحَ البِكْرِ المنفيّ،

الجذْلى بعراكِ أجنَّتها،

الصادَّةُ ثغْرَ فطيمْ.

المُتصدِّعُ من رجَّات الآلة،

اللاعقةُ حذاءَ الضابطِ،

الرابحُ مملكةً في قُرْعةِ موتْ.

المرئيُّ يفتِّش حاويةً،

المسموعةُ كيف تخونْ،

المنشورةُ فتوى ذَبْحِهْ.

العائدُ من صُلْحٍ مَحْنيّاً،

الشاربُ في أقْحاف الأسْرى،

المُسْتعْرِضُ أرْتالَ حُواةْ.

المُثْري منذ الفتنة،

التّائبُ بعدَ الجَلْدة،

الداشرُ قبْلَ الزلزالْ.

❖ ❖

ناموا:

المتَّهمُ

وقد داخَ الجلاَّدْ،

الملدوغُ

وقد بردَ السُّمْ.

الراعيةُ

وقد أقْعى الذئبْ.

العانسُ

قُدَّامَ الشاشة،

الموعودُ

على الشرفة،

المسلولُ

تُجاهَ القِبْلَةْ.

❖ ❖

ناموا:

الفاكُّ سلاسلَ بابٍ

الجاسُّ صقيعَ عتبةٍ

المُتفقِّدُ أعشاشَ حكايهْ.

الراشَّةُ ماءَ الزهْرِ على الصورة

الملسوعةُ من نفْضاتِ الحَلْمةِ

المُدْمِيةُ تجاعيدَ المرآةْ.

الطّامرةُ كفافَ الصِّبْيَة
الراتقةُ قميصَ الذكرى
المُدفئةُ الجوريَّةَ بالأنفاسْ.
اللامَّةُ دَمْعَتَهُ،
الحالُّ ضفيرتَها،
المحروسان بشَمْعَهْ.

الشادُّ حقيبتَها،
الضامَّةُ دفترَهُ،
المنتظران صفيرَ قطارْ.

الزّارَّةُ ياقَتَهُ،
الدّالكُ رُكْبَتَها،
الكادّان وراء المحراثْ.

❖ ❖

ناموا:
المسرورُ بما لمْ يرَ،
المحجوبُ لكي لا يَفْتِنَ،
المُلْقي عظةً للمُرتابينْ.

المحْقُونُ بجُرْعَةِ تقْوى،
الموْصُوفُ لحُضْنِ العاقِرِ،
المهداةُ، صباحَ العيدِ، حريرَ كَفَنْ.

المُنْقذُ سبعَ قُرى،
الماحي سربَ يمامٍ،
الفارُّ بجلْدِهْ.

الراجي أن تُمْطِرَ،
الخائفُ منْ أنْ تمطرَ،
الموقنُ أنْ لا فرقْ.

المُتَلَقِّفُ ما يُرْمى،
الكانزُ ما يُنْهَبُ،
المُدْمِنُ ما يُحْني،
الزاهدُ في الكلْ.

❖ ❖

ناموا.

❖ ❖

ناموا:
الشمسُ الجالدةُ يقينَ اللاهث،
البَدْرُ الباثُّ وصايا الغرقى،
الرعدُ الشاقُّ لجامَ القحطْ.

الجذْرُ الغارفُ جَمْرَ دمٍ،
الجذْعُ النافرُ لا،
الأغصانُ المكشوفةُ لمقَصّاتِ خريفْ.

النمل التاركُ في نايِ الأعمى
بحّاتِ دَبيبِه،
الجُرْذُ المُثْبتُ سِحْرَ دواءٍ،
الأفعى السالّةُ هُدْنَةَ طائفتيْن.
الزيتُ الكاوي أثلامًا عطشى،
السوْطُ الفالقُ رُمّانَةَ روحٍ،
الدولابُ الهارسُ كَبِدَ الأمْ.

الفَحْمُ السادُّ مسامَّ أجيرٍ،

الإسفلتُ الناهِشُ صبْرَ الحافي،
الخمرُ السافِكُ أسرارَ نديمَيْن،
القنديلُ المُطْفِئُ جِيلَ فراشات.

صندوقُ الأرملةِ،
مناديلُ الساحرِ،
مفتاحُ النازحِ،
مِطْرقَةُ القاضي،
شَفْراتُ الجرَّاحْ.

العِطْرُ الطائشُ،
الحُلْيُ الثرْثارةُ،
الأزرار الفَلْتى،
الريشُ المُتَناتَفُ،
البلّورُ الدامي،
السُّرُرُ الرَيَّا.

❖ ❖

ناموا.

❖ ❖

ناموا
إلاّ الحارث هذي العتمْةَ،
الباذر روحَهُ،
النازف أمطارًا شتّى،
لتكونَ ـ الفجرَ ـ قصيدهْ.

الرقّة

عتبة كثيفة من الدم

• ميّاسة دع •

القليلُ من يدِ الصمت ينفرطُ على
عتبة الدم
الكثيرُ من سماواتٍ خافتة.. يتجرأ!
لا بدَّ أوراقٌ أن تجيء إلى عنقِ الأرض،
أوراقٌ قاسية
تجرجرُ أعشابَ الضوء إلى ما وراءه
تجرجرني كمثلِ
جدار نعشٍ إلى
هاوية الريح.

❖ ❖

لمَ أعشابُكَ تنحسرُ عن قامتك النازفة
الثمارِ والنافذة؟
أعشابك المتوارية التي تُطلُّ على
حمرةِ الصمت بلا
نافذة؟

❖ ❖

أجرجرُ ـ
عندما أتوارى لحظاتِ
حضورٍ وغياب ـ
أجرجرُ
ليلَ جسدٍ تفوتُه يدٌ كثيفةُ الخطى على
عتبةِ الدمِ، كثيفةُ الدمِ على
عتبةِ الخطى.
أجرجرُ.
حضورَ ما تبقّى من هواءٍ خالٍ للغياب.

❖ ❖

آه تلك الغياباتُ المقفلةُ الأشجارِ
والبردِ الساطع،
المفعمةُ بأغصاني الأخيرةِ التي تنحني
على ليل،
ليلِ أناي والماءِ الغائم.
آه! تلك الغياباتُ اليابسةُ التي تمشي على
مائي!

❖ ❖

أيُّ جفافٍ لزجٍ ينضمّ إلينا،
إلى البحيْرة الصلبة في عزّ مائنا؟
أيُّ ملوحةٍ قارسةٍ تهبَ على آخرِ أجسادنا؟
كثافةٌ داكنةٌ تسيل.

❖ ❖

عيناي كثيفتان من الشمس، لا تريان
الصدأ النازلَ إلى بيوتِ الجرح.
مرايا عتيقةٌ تبوحُ بوجهي الفائتِ ورذاذِ
الجرح.
عيناي كثيفتان مع الدمع،
كلَّ شمس.

❖ ❖

لا تزالُ مسافةُ نشيدٍ عالقةً بترابِ طيْفك،
تدندنُ أجسامَك المفقودةَ لحظةَ
غيمٍ خافت.
تدندنُ أعماراً يابسةً لا تتّسعُ لمياه
هاويتي الواقفة.
أنحدرُ.
مسافةٌ غائبة إلى هاويتي.

❖ ❖

ثمارٌ نقيّةٌ في عشبِ يدهِ
لا ترحلُ.
تنزفُ ضجيجًا صافيًا
وأنفاسًا

لا تلمع.
ثمارٌ غريبةٌ
لا ترحلُ،
قبل أن تدومَ في عشبِ صمته.

◆ ◆

استيقظتَ في أوراقِ ظلِّك حين تمددتَ
على رؤوسِ جدرانٍ في أوْجِ كبوتها،
جدرانٍ
قادمةٍ
لا تلوي
على
فجر.

◆ ◆

الجدرانُ المتقشّرةُ عن ليلِ أناي
والأعشاب الضيّقة،
عن دمعةٍ وحيدةٍ تبردُ.
أبردُ في آخرِ دمعي!

حلب

في ملفّات الآداب القادمة

- ملفّ الرقابة العربيّة (٣): الرقابة في المغرب.
- الاختلاف الجنسيّ: معايير الذكورة والأنوثة.
- النقد الأدبيّ العربيّ: الانسداد!
- المعجم العربيّ الحديث: كي لا تبقى لغتنا غريبةً عنّا!
- العروبة الجديدة.
- الجزائر... بعيونٍ مغربيّة.
- المقاطعة الشعبيّة العربيّة لـ «إسرائيل» وداعميها: حقائق وتحوُّلات.



ملفَ من إعداد وتقديم وترجمة: س.إ.

كيف يواجه المثقّفون الناشطون ما تخطِّط له واشنطن ضدّ العراق؟

سؤال طرحناه على عجل على مثقفين ناشطين في أوروبا والولايات المتحدة وتركيا: اثنان من المعارضة العراقيّة النظيفة (غير العميلة للأميركان ولا للنظام)، وأكاديميّة فلسطينيّة في لندن، وعالم فيزيائيّ هنديّ يعمل من داخل الولايات المتحدة على رفع الحصار عن العراق، وناشرة وكاتبة تركيّة تحضِّر للتظاهرات ضدّ استخدام القواعد الأميركيّة في بلدها لشنّ الحرب ضدّ العرب.

بعضُ المثقفين في العالم يواجه الحربَ المحتملة بفضح كذب الإدارة الأميركيّة الزاعمة أنّ الهدف من الحرب هو إرساءُ الديموقراطيّة، ودعمُ الشعب العراقيّ (وبخاصةٍ أكراده وشيعته!)، وإزالةُ أسلحة الدمار الشامل إن وُجِدَتْ، وتخليصُ العالم بأسره من «أعظم ديكتاتوريّي العصر.» وبعضُهم يَرْبط بين الحرب المحتملة، وتعزيزِ قوّة إسرائيل، والهيمنةِ الأميركيّة على احتياطيّ النفط العربيّ هيمنةً مباشرة. وآخرون يَذْهبون خطوةً أبعد، فينزلون إلى الشوارع، ويَحْملون اليافطات، ويوزِّعون المنشورات، ويحثّون على المقاطعة، ولا «يأنفون» من حمل الأعلام الفلسطينيّة والعراقيّة وشعارات السلام إلى جانب مئات الألوف من الناس الذين اكتسحوا مدنَ العالم في سابقةٍ حملَتْ نوم تشومسكي على القول إنّه لا يستطيع أن يتذكّر «في تاريخ أوروبا بأكمله، ولا في تاريخ الولايات المتحدة، حصولَ احتجاجات بأيٍّ درجة كبيرة حتى قبل أن تبدأ الحرب!»

المثقف العربيّ في الشارع؟ هذا أقلُّ ما يُتوقَّع منه اليوم: أمام السفارات العربيّة التي يُحْتمل أن «تُهدي» أراضيَنا للجيش الأميركيّ الغازي، وأمام السفارات الأميركيّة والبريطانيّة والأستراليّة بوجه خاصّ، وفي رحلات التطوّع لمساعدة شعب العراق والدفاع عنه وعن حضارته العريقة، وفي حملات التوعية بضرورة مقاطعة السلع والخدمات الخاصة بالدولة المعتدية إنْ حصل العدوان.

على مثقفي الوطن العربيّ اليوم، وأكثرَ من أيّ وقت مضى، أن يصيروا مثقفي شارع، لا بمعنى أن يدينوا «أبراجهم العاجيّة» القديمة (التي يحتاجون إليها، شئنا أم أبيْنا، ليكتبوا ويبدعوا)، بل بمعنى الالتحام بالناس في بلادهم وفي العالم دفاعًا عمّا تبقّى... من أيّ شيء.

بيروت



سنعيد العراقيّين إلى العصر الحجري، ومنه إلى الحداثة والديموقراطيّة!

العدوان على العراق والوعد الأميركيّ المتجدّد

قراءة تحليليّة في السياق الجيوسياسيّ

علاء اللامي

قد تَسْبق «القذائفُ الذكيّة» الأميركيّة المنطلقة نحو اللحم العراقيّ البريء كلماتِ هذه المقالة. ولكنّ ذلك السَّبْق لن يَمْنع لطخةَ العار من الالتصاق بجبين القتلة ودعاةِ الحروب. ولهذا واصلتُ الكتابة «بعقلٍ متشائم وإرادةٍ متفائلة»:

إنّها لحالة معبِّرة جدًّا، تلك التي نقلتْها وسائلُ الإعلام من العراق وكوريا الشماليّة. فقد تسلّى المستغفَلُون ـ بفضل عمليّة شيطانيّة أسماها تشومسكي «تصنيعَ الإذعان» ـ برؤية العشرات من فرق التفتيش الدوليّة وهي تجتاح المصانعَ والكليّات العلميّة، وتَقْتحم أحدَ القصور الرئاسيّة، وتفتِّش حقائبَ النساء في شوارع بغداد؛ لكنّ وسائل الإعلام الغربيّة ذاتَها لم تكن سخيّةً في نقل المشاهد التي كانت السلطاتُ الكوريّةُ الشماليّةُ تَخْلع فيها الشمعَ الأحمرَ والأختامَ وكاميرات المراقبة من مؤسّساتها النوويّة وتَطْرد المراقبين الدوليّين إلى أقرب مطارات آسيا!

من الناحية الجيوسياسيّة المحضة، يُمْكن الانحيازُ إلى التفسير القائل بأهميّة العمق الإستراتيجيّ النوويّ لحليف كوريا الشماليّة، أي الصين، الذي لولاه لما وقف النظامُ الشموليّ الستالينيّ في كوريا الشماليّة هذه الوقفةَ «الجريئةَ» التي أهانت العنجهيّة الأميركيّة و«مرمطتْ» هيبتَها في الوحل ـ ولكنْ موقّتًا كما يبدو: فللصين مصالحُها المتشابكة مع المصالح الكونيّة للغرب الإمبرياليّ والولايات المتحدة، وهي مصالح قد تَسْمح للسبّاح الكوريّ بمدّ لسانه الصغير على مقربة من سمكة القرش الأميركيّة والعودةِ سالمًا ولكنّها لن تَسْمح له بالتمادي أكثر من ذلك. ومن الطريف والموحي أن يقرأ المرءُ ما كتبتْه صحيفةٌ سعوديّةٌ حين شبّهت المراقبين الدوليّين في كوريا بالأرانب المذعورة، وفي العراق بالأسود الهصورة!

لم نشأ التوقُّفَ عند هذه الحالة من زاوية العلاقات التحالفيّة للدول الصغيرة المستهدَفة بالعدوان الإمبرياليّ المتفاقم. بل سنحاول قراءة هذه الحالة كبداية مفتاحيّة في سياقها الراهن، المضبوطِ بحركتيْن متناقضتيْن ضمن سياقٍ تاريخيّ وجيوسياسيّ واحد:

ـ الحركة الأولى يُمْكن وصفُها بالهجوم العسكريّ والسياسيّ والاقتصاديّ والقِيَميّ الذي يشنّه الغربُ المنتصرُ لفرض هيمنته المُطْلقة على الكوكب و«إنهاءِ التاريخ» بحفلةِ تقديسِ تجارةِ جميع السلع، وفي مقدمتها السلاحُ والمخدِّراتُ والأعضاءُ البشريّةُ والپورنوغرافيا؛ وبنشر نمط الحياة الأميركيّ التسطيحيّ المنفوخ بالصوتِ واللونِ والعنفِ المجانيّ وباللبراليّة السياسيّة الجديدة التي أزالت دكتاتوريّةَ الحزب الواحد لتقيم بدلاً منها دكتاتوريّةَ الأحزاب المتماثلة والمتشابهة.

المفتِّشون عن أسلحة الدمار الشامل العراقيّة: لماذا في العراق لا في كوريا؟

ـ الحركة الثانية والمضادّة مضمونًا للأولى تَصْدر عن الشعوب والحضارات المستهدَفة. وهي حركة دفاعيّةٌ بحتة، يعتورها الكثيرُ من عوامل الوهن والارتباك، ويزيد من صعوبة تقدُّمِها ابتلاءُ الغالبيّة العظمى من شعوب الجنوب بدكتاتوريّات محليّة مدعومةٍ غربيّاً وبحركاتٍ دمويّة ذات نزوع عِرْقيّ أو طائفيّ كانت أجهزةُ الولايات المتحدة المخابراتيّة قد بَذَرتْ بذورَها منذ منتصف القرن الماضي تقريبًا.

لعلّ حالة العراق تَصلُح لأن تكون نموذجًا باهرًا ومأساويًا في آنٍ واحدٍ لحالات الاستهداف والدفاع ضمن الحركتيْن السالفتيْن. ولكنْ يجب الاعتراف بأنّ التناقضات الداخليّة التي تثيرها مشكلةُ الحكْم الداخليّ تَرْقى في الحالة العراقيّة لتنافسَ ـ من حيث نتائجُها التدميريّة ودوْسُها لحقوق الإنسان طوال أكثر من ثلاثة عقود ـ العدوانَ الغربيَّ والحصارَ الشاملَ المفروضَ على العراق.

من هنا بالضبط، من زاوية تلاقي القنابل الأمريكيّة المستمرّة في السقوط على الأبرياء في العراق مع الرصاص الذي تُطْلقه فِرَقُ الإعدام الحكوميّة على المقاومين والمعارضين والمختلفين، سنحاول استقراءَ وقائع هذه الحالة التي تَكْشف لنا عن آفاق خطيرة قد تتحوّل إلى حريقٍ مدمِّرٍ يَشْمل المشرقَ العربيَّ برمّته وربما الشرقَ بعامّة.

إنّ العدوان الوشيك الذي تهدِّد باقترافه الولاياتُ المتحدة وحليفتُها المملكةُ المتحدة ضدّ العراق هو استمرار لعدوان «عاصفة الصحراء» الذي أعاد العراقَ إلى العصور الوسطى، كما هَدَّدَ ونَفَّذ حينَها وعيدَه السيّد جيمس بيكر. ولكنّه عدوانٌ يأتي هذه المرّة ليَحْسم مجموعةَ الأوضاع والأهداف التي تركتْها حربُ ١٩٩١ وسلسلةُ الاعتداءات العسكريّة التالية معلّقةً. وفي صدارة تلك الأهداف هدمُ أحد الجدران المحيطة بوضع الكيان الصهيونيّ، ألا وهو الجدارُ العراقيّ، وتدميرُ العمق الإستراتيجيّ المهمّ لشعوب فلسطين وسوريا ولبنان، بصرف النظر عن رأينا في نوايا النظام الشموليّ العراقيّ من تبنّي الشعار المعادي للصهيونيّة. وفي سبيل تحقيق ذلك تستغلّ الولاياتُ المتحدة ترسُّخَ هيمنتها عالميًا واحتواءها للردود الضعيفة التي أثارتها تلك الهيمنةُ، مستفيدةً من الوضع الممتاز الذي يسهّل عدوانَها من دون دفع أيّ ثمن.

غير أنّ من الخطإ الركونَ إلى صحّة الشعار الذي تعلنه الولاياتُ المتحدة لتسويق عدوانها الوشيك على هذا البلد وشعبه، وتكرِّره الأوساطُ المرتبطةُ بها في المعارضة العراقيّة التقليديّة؛ ونعني الشعارَ القائل بأنّ الهدف الأميركيّ هو «إنقاذُ العراقيِّين من النظام الشموليّ وإقامة نظام ديموقراطيّ.» فحتّى كولن پاول كان أكثرَ صراحةً من بعض المعارضين العراقيِّين وأصدقائهم الكويتيِّين، حين أَطْلق مؤخّرًا تصريحَه الذي لا يَقْبل التأويل: «سنحتلّ منابعَ النفط في العراق لحمايتها من النظام العراقي!» فلعلّها المرّةُ الأولى في التاريخ الذي تتكلّم فيه قوّةٌ غازيةٌ عن احتلال بلد لتحميَه من نظام حكْم مستبدٍّ سَبَقَ أن أنقذتْه هي نفسُها مرارًا وتكرارًا من السقوط ـ وآخر مناسبةٍ كانت انتفاضةَ ربيع ١٩٩١ التي شملتْ كلَّ أرجاء العراق!

لقد أفرزتْ هذه القسوةُ في ممارسات الحكْم العراقيّ حالةً من الرفض والمعارضة العنيفة، وبلغ الأمرُ بأغلب أطراف هذه المعارضة درجةَ التعويل على العدوان الأجنبيّ ضدّ بلادها لكي تتخلّص ـ ولو بواسطة التدمير ـ من ذلك الحكْم. بل قرأنا لمثقفين وسياسيِّين ديموقراطيِّين وعلمانيِّين عراقيِّين كلامًا يَصْعب استيعابُه أو الدفاعُ عنه. فهذا ناقد أدبيّ عراقيّ معروف (سلام عبّود) يَكْتب براحةِ بالٍ ما نصُّه: «القادمون من العراق مؤخّرًا يتحدّثون عن هاجس واحد يعيشه العراقيُّون، هاجس بسيطٍ وواضح في فحواه ومأساويّته، يقول: مَنْ يريد أن يفعل شيئًا، حتى لو أراد أن يُلقي قنبلةً نوويّةً على رؤوسنا، فليفعلْ ذلك فورًا، اليومَ، بل الساعةَ.» ثم يَسْتنتج الاستنتاجَ «الخارقَ» التالي: «إنّ طولَ زمن الكارثة، لا الكارثة نفسَها فقط، هو علّةُ وجود نظام صدّام حسين لأكثر من ثلاثة عقود. وهو علّةُ قبول المعارضة بخيار أسوإ الاحتمالات. وهو العلّة التي تقف وراء الثقة الأميركيّة بإمكانيّة غزو العراق واحتلاله دون عواقب. وهكذا تحولّتْ مأساةُ شعب يتألّف من أكثر من عشرين مليون إنسان إلى حالة نفسيّة مَرَضيّة يَجْمع المثقفُ أعراضَها وأخبارَها من مسافرين قَدِموا مؤخّرًا من العراق. وتحوّلتْ صيحةُ المَسُوط أو المطعون إلى حكمة سياسيّة ينبغي الأخذُ بها على عواهنها، وبالشكل الذي يوفِّر غطاءً «عراقيًا» للغزو على الطريقة «الكرزائيّة» في أفغانستان.

وهذا كاتب سياسيّ عراقيّ «معارض» آخر (فالح عبد الجبّار)، سَبَقَ أنْ عمل موظّفًا في «إذاعة الكويت الحرّة» وتَرْجم (بالقطعة) بعضَ «بطولات» الأمراء السعوديِّين خلال العدوان على العراق سنة ١٩٩١، يحاول التشويشَ على صورة الغزو الأميركيّ البريطانيّ القادم فيسمّيه «الحربَ بين بغداد وواشنطن!» وكأنّنا إزاء جيشيْن متكافئيْن على وشك الاشتباك في واترلو جديدةٍ ساحتُها العراقُ، لا إزاء عمليّة اغتيال وإبادة جماعيّة بالطائرات الحديثة والصواريخ البعيدة المدى لشعبٍ صغيرٍ ابتلاه القَدَرُ بثروة نفطيّة هائلة ودكتاتوريّة قاسية.

هذا على جبهة العلمانيِّين. أما على جبهة الأصوليِّين الإسلاميِّين، فالأمر لا يختلف كثيرًا. فخلال عدوان «ثعلب الصحراء» سنة ١٩٩٨ صَرَّحَ الشيخ محمد باقر الحكيم، رئيسُ المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة، من مقرّ إقامته الدائم في طهران، بأنّ حزبه «يقف على الحياد بين صدّام والقصف.» تصوَّروا ذلك! حتى هويّةُ ذلك القصف أو جنسيّةُ القاصف لم يحدِّدها الشيخ باقر.

فكيف لنا، أو للمواطن العراقيّ البسيط، أن يَنْتظر خيرًا وفرجًا عاجلاً من علمانيِّين وإسلاميِّين، مع احترامنا لذواتهم وصفاتهم؟

لسنا هنا في معرض فتح الدفاتر القديمة أو الطازجة، بل نشير سريعًا إلى أنّ هذه الأصوات المعارضة هي معارضةٌ شكلاً ولكنّها متطابقةٌ جوهرًا مع ما يفعله النظام: فالنظام يغامر برأس الشعب وسلامةِ البلد ككلّ، وذلك بسلاح القمع وعائدات النفط؛ أما هؤلاء «المعارضون» فهم يقامرون أيضًا بالعراق وشعبه، ولكنْ بسلاح الأمريكان وأوهامهم البرنامجيّة ـ وهي أوهامٌ يَحدّها

من الشمال الوعدُ الأميركيُّ بـ «إعادة العراق إلى العصر الحجريّ،» ومن الجنوب الوعدُ الأميركيُّ أيضًا بـ «الانتقال به الى الديموقراطيّة والحداثة!»

لقد وضعت المعارضة العراقيّة التقليديّة بيضَها كلَّه مؤخّرًا، وفي مؤتمر لندن المنعقد في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ تحديدًا، في السلّة الأمريكيّة. فرفعتْ شعارَ الديموقراطيّة ومبادئَ المواطنة، ولكنّها طَبّقتْ سياسةَ توزيع الغنائم والمواقع السياسيّة طائفيّاً وعرقيّاً وبلديّاتيّاً، وأهدرتْ وقتًا وحبرًا كثيريْن حول ما سُمّي «مرحلةَ ما بعد صدّام،» ورفضت الدخولَ في الكيفيّة المؤدّية إلى تلك المرحلة، وشَرّقتْ وغَرّبتْ في وثائقها دون أن تَكْتب حرفًا واحدًا عن المأساة الطبقيّة التي تَطْحن المجتمعَ العراقيَّ طحنًا طوال فترة الحصار.

كما نجح المؤتمرون المعارضون في لندن في تعويم هويّة العراق وتشبيحِها تمامًا، فلم يشيروا إلى مضمون تلك الهويّة العربيّة الإسلاميّة. ذلك أنّ العرب العراقيّين يشكّلون أكثرَ من ثمانين بالمائة من السكّان، كما أنّ المسلمين من عربٍ وغيرِ عربٍ تصل نسبتُهم إلى أكثر من خمسة وتسعين بالمائة. وقد اعترف أحدُ مهندسي المؤتمر (حسن علوي، في لقاء مع ANN) بأنّ كلمة «العرب» وَرَدَتْ مرةً واحدة في وثيقة المؤتمر الرئيسيّة التي تتألف من أكثر من ألفيْ كلمة، وذلك في معرض ذِكْر القوميّات والأقليّات التي تعيش في العراق!

وبهذا سجّلتْ تلك الفصائلُ المعارضة المرتبطة بالمشروع الأميركيّ قيامَ الجسد السياسيّ **للخيار الأول**، خيارِ التغيير في العراق بواسطة العدوان الأميركيّ.

وأما النظام الشموليّ فقد واصَل عنادَه، فرفضَ أن يُصغي إلى الأصوات المطالبة بتفادي الحرب عن طريق التغيير الداخليّ السلميّ باتجاه الديموقراطيّة والمراهنةِ على الشعب ضمن برنامج ذي ضمانات وآليّات دوليّة، لا بالمراهنة على قوات الأمن والشرطة ومليشيات الحزب الحاكم. فكان أنْ لجأ إلى نوع من العلاج بالصدَّمات الكاذبة والإعلاميّة. فعلى سبيل المثال، ردَّ النظامُ على المطالبة المستمرّة، التي كان قد أَطْلقها التيّارُ الوطنيّ الديموقراطيّ منذ بداية التسعينيّات بضرورة الإفراج عن سراح السجناء والمعتقلين السياسيّين والكشفِ عن مصير المفقودين، بأن أقام ضجةً تلفزيونيّةً كبرى أَطْلق خلالها عددًا من سجناء الحقّ العامّ والمتّهمين بجرائم القتل والسرقة، في حين بقي أغلبُ السجناء والمعتقلين السياسيّين في زنازينهم أو نُقِلوا إلى أماكن سريّة أخرى. وبعد أيام قليلة سَرَّبَ النظامُ أخبارًا إلى الصحافة العربيّة بخصوص احتمال تشكيل حكومة «وحدة وطنيّة» برئاسةِ شخصيّةٍ ديموقراطيّة مستقلّة ومعروفة بمعارضتها للدكتاتوريّة وهي الكاتب العراقيّ عبد الأمير الركابي، لكنّه راح يسوِّف ويماطل، ثم أَغْلق هذا الملفَّ بعد أيام حين لم يجد مَنْ يَبْتلع الطُّعْمَ الذي ألقاه فيعود «تائبًا» إلى بغداد.

لقد أراد النظام أن يَسْتخدم بعضَ أو أحدَ رموز التيّار الوطنيّ الديموقراطيّ العراقيّ ليكون برغيّاً صغيرًا في الماكنة الحاكمة يروِّج شعارَ «المعارضة الحكوميّة،» ففشل. لكنّه نجح في استجلاب مجموعة صغيرة تسمّى «التحالف الوطنيّ» زارت بغدادَ، والتقت بعضَ رموز الحكْم، وظهرتْ على شاشات التلفزيون لتكيل المديحَ للحاكم ونظامه، فاحترقتْ أوراقُها بسهولة، وكَفَّتْ عن أن تكون معارضةً، بل صارت جزءًا من النظام الشموليّ نفسه. وكانت تلك هي المناسبةَ الرسميّةَ التي وُلِد فيها الجسمُ السياسيّ الصغير **للخيار الثاني**، خيارِ المراهنة على النظام، والذي يُمْكن تلخيصُه بكلمات قليلة هي: «الدفاع عن النظام الشموليّ تحت ستار الدفاع عن الوطن.»



المعارضة العراقيّة في لندن (كانون الأول ٢٠٠٢): وضعتْ بيضَها كلّه في السلّة الأميركيّة

بين هذيْن الخياريْن، خيارِ دعاةِ التغيير بالحرب وتسويقِ العدوان الأميركيّ على العراق باسم «الديموقراطيّة،» وخيارِ التعويل على النظام والالتحاق به تحت شعارٍ مضلِّل هو «الدفاع عن الوطن،» يظلّ **الخيارُ الثالثُ** قائمًا ألا وهو: خيار التغيير السلميّ الشامل في العراق، من دون حرب أو عدوان، وبوجود ضمانات وآليّات أوروبيّة وصينيّة وعربيّة. تبدأ الخطوة الأولى في هذا الخيار بتشكيل حكومةٍ للإنقاذ الوطنيّ برئاسة سياسيّ عراقيّ مستقلّ، وتتمثّل في هذه الحكومة جميعُ الأحزاب والقوى المعارضة ما عدا تلك الأطراف القليلة التي أقصت نفسَها بنفسها حين تحوّلتْ إلى جزء عضويّ من العدوان على العراق. وينبغي أن تَشْمل حكومةُ الإنقاذ ممثِّلين مؤهَّلين عن المكوِّنات المجتمعيّة الفعّالة في المجتمع، كالقوى العشائريّة الحرّة وغيرها. وتتولّى هذه الحكومة قيادةَ البلد لفترة محدّدة لا تتجاوز العامَ الواحد. ويَنْبغي على برنامجها أن يُنْجِز إحصاءً شفّافًا وموثّقًا لسكّان العراق. ويجب أن ينتهي العامُ بإجراء

انتخابات شرعيّة ديموقراطيّة وتحت إشراف دوليّ محايد، يواكبها استفتاءٌ حول موضوع النظام الفيدراليّ أو الحكم الذاتيّ لإقليم كردستان ـ العراق. وسيُتْرك للشعب العراقيّ، عن طريق صندوق الانتخابات، في أن يقول رأيَه في الحزب الحاكم وفي الأحزاب المعارضة، ومن ثمّ يتمّ الاحتكامُ إلى ذلك الرأي بهدف إجراء تسليم سلسٍ للحُكْم، يَسْبقه عفوٌ تشريعيّ عامّ.

لقد رفع التيّار الوطنيّ الديموقراطيّ هذا الخيارَ، ولم يَقطعْ حتى مع دعاة الخياريْن السابقيْن ما لم يتورّطوا في تعاملات استخباراتيّة مع الولايات المتحدة أو «إسرائيل.» وبالمناسبة، فإنّ التيّار الوطنيّ الديموقراطيّ العراقيّ ليس حزبًا، بل هو يعرِّف نفسَه بأنّه امتداد جماهيريّ فضفاض يضمّ شخصيّاتٍ وجماعاتٍ متباينةً في تفاصيل برامجها وتَجْمعها خطوط عريضة معلنة. وقد نشأ هذا التيّار في أوساط المعارضة العراقيّة وبنتيجة الفرز السياسيّ الذي بدأ مع العدوان على العراق سنة ١٩٩١، واستمرّ بعد إغراق الانتفاضة الشعبيّة في الدماء. ومازال هذا التيّار يواصل التبشيرَ بخياره، على الرُّغم من شدة حالة الاستقطاب السياسيّة في الساحة العراقيّة، وعلى الرغم من ضعف الإمكانيّات الماديّة.

وفي الختام نقول لمن يُصرّ على أنّ خيارنا ليس خيارًا واقعيّاً وعمليّاً: «لماذا ينبغي هذا الخيار واقعيّاً وعمليّاً، في حين نَعْتبر تدميرَ البلاد والوصولَ إلى السلطة على جبال من جثث العراقيِّين خيارًا واقعيّاً وعمليّاً؟» صحيح أنّ النظام العراقيّ وَصَلَ إلى درجة الشموليّة المطْلقة حين أعْلن عن فوز رئيسه بنسبة مائة بالمائة من الأصوات، ولكنّ الأنظمة الشموليّة الأخرى ليست ملائكيّة. ولو شئنا ترطيبَ الأجواء لقُلْنا إنّ الفرق بين النظام الأول والأنظمة الأخرى قد لا يتجاوز الواحدَ في المائة. لماذا؟ لأنّ الرؤساء العرب عادةً يفوزون بنسبة ٩٩٪ تقريبًا، وأما الرئيس العراقيّ فقد فاز عليهم بفارق صغير لم يتجاوز الواحدَ بالمائة!

جنيف

علاء اللامي

قصّاص وناقد وباحث عراقيّ، يقيم في جنيف.



من أجل إعادة تأسيس للحركة الوطنيّة العراقيّة المعاصرة:

التيّار الوطنيّ المعارض ومتغيّرات اللحظة الراهنة

عبد الأمير الركابي

في عام ١٩٩٠ ظهر التيّار الوطنيّ العراقيّ المعارض بناءً على متغيّرات كانت تُنْذر بتبدُّل جوهريّ في كلّ ما عُرف عراقيّاً قبل هذا التاريخ من أفكار وممارسات اتّسمت بها حركةُ التحرُّر العالميّة، ومن ثم إجماليُّ الإيديولوجيّات وممارساتِ الأحزاب والقوى التي كانت قد تأسّستْ بعد عشرينيّات القرن الماضي. ففي ذلك الوقت (١٩٩٠) كانت هنالك أشياء قليلة قد بقيت ثابتةً كأنّها لا تتغيّر، مثل الوقوف ضدّ العدوان الأميركيّ والموقفِ من قضيّة الدكتاتوريّة. غير أنّ التاريخ والتدقيقات اللاحقة سوف تجد في ممارسات هذا التيّار وأفكاره أوسعَ ما يُمْكن من المحاولات للإجابة الشاملة عن أهمّ التساؤلات النظريّة والسياسيّة، ولكنْ مع أقلّ ما يُمْكن من القدرة على لفت الانتباه واكتساب الشرعيّة: فبعد أكثر من اثنتيْ عشرة سنة من وجود هذا التيّار لم يُعْرف على نطاق مناسب أو يُعْترف به كما يستحقّ. ويعود ذلك، في الدرجة الأولى، إلى حدّة الاستقطاب العالميّ الناشئ خلال هذه الفترة، وإلى طغيان منطقَي العدوان الأميركيّ من جهة والنظام العراقيّ من جهة أخرى.

فلقد أُريد لظاهرة التيّار الوطنيّ العراقيّ المعارض أن تُدْرَجَ في السياق السائد، ومُنعتْ من أن تَخْرج عمّا هو متعارف عليه. وكان الشقلُ الذي يزكّي هذا المنحى هائلاً على كلّ الصُّعد، وبالأخصّ على صعيدَي السلطة والمعارضة. لا بل امتدّ نفوذُ الماضي حتى داخل التيار الوطنيّ المعارض نفسه: فمَنْ كان بمقدوره أن يَمْنع قوًى تنتمي إلى الماضي من أن يكون لها حضور وسط تيّار المستقبل الذي يجاهد معاندًا الوقائعَ وساعيًا إلى خرقها؟ لقد حدث هذا بالفعل، ووُجدتْ في ذلك التيّار قوًى تنتمي فعليّاً إلى السقف الذي تمثّله السلطةُ. ولمّا كانت اللحظات الانتقاليّة، وتلك التي تَشْهد اهتزازاتٍ كبرى في الثوابت والقيم المتعارف عليها، تقوّي الشرعيّات التاريخيّة من خلال الأشخاص في حال سقوط الأفكار والممارسات، فإنّ بعض تلك القوى المندمجة في التيّار الوطنيّ المعارض ظلّت تعاند محاولةً انتزاع التمثيل الوطنيّ باسم بعضٍ من شرعيّات حزبيّة وبقايا تاريخ بغضّ النظر عن التباسه وقابليّته للمحاكمة. والنتيجة التي تمخّضَ عنها هذا المظهرُ غيرُ الضروريّ تمثّلتْ في المزيد من تعقيد الموقف، خاصةً على صعيد تسريع عمليّة التمايز وصفاءِ ملامح التمثيل المطابقِ للّحظة.

المشروع العمليّ الوحيد: التغيير من دون حرب، رحمةً بضحايا الحصار من الأطفال وغيرهم

في المستقبل فقط، سوف تُراجَع هذه اللحظةُ من لحظات التاريخ، ليُنْظَرَ فيها من زاويةِ ما إذا كانت تستحقّ أن تعامَلَ كلحظةٍ فاصلةٍ وتأسيسيّة أم أنّها كانت مجرّدَ ظاهرةٍ عارضة. وعندها سيكون أولئك الذين حَمَلوا الرايةَ بأمانة وعَبَّروا عنها بأكبر قدْر من الصدق قد اجتازوا امتحاناتٍ لم يجتزْها ربّما المؤسّسون العراقيُّون الذين وَضَعوا في عشرينيّات القرن الماضي الأسسَ التي قامت عليها الحركةُ الوطنيّة العراقيّة المعاصرة في طورها الأول. ولا داعي هنا لأن نعدِّدَ الفوارقَ التي تُحسب لمصلحة ذلك الرعيل الأوّل، من قبيل وضوح المعركة الوطنيّة ضدّ الاستعمار، أو من قبيل الاستقطاب العالميّ بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسماليّ ـ وكلُّها عوامل كانت تقلّل من

الآثار المعوّقة لانتشار الأفكار العصريّة في البلدان المتخلّفة. كما أنّ الخصائص والتاريخ الوطنيّ السابق على مجيء الاستعمار الإنكليزيّ كانت تحتوي عناصرَ ثوريّةً قويّةً نابعةً من التكوين المحليّ، الأمرُ الذي يساعد على منح القوى العصريّة الناشئة دفقًا واستمراريّةً كانتا مثارَ دهشةٍ دائمة. وحتى على صعيد الخلفيّة النظريّة فإنّ العراقيّين وَجَدوا آباءً محليّين، مثل الزعيم الوطنيّ الكبير جعفر أبو التمن، واستطاعت تلك القوى الناشئة عند الضرورة أن تستعير تجاربَ وأفكارَ عصر النهضة الفكريّة العربيّة التي انتعشتْ في مصر وساحل الشام ولكنّها كانت ضعيفة تمامًا في العراق.

ليس مِنْ تقصُّدٍ يُمْكن الاستدلالُ عليه في المواقف المختلفة للتيّار الوطنيّ للابتعاد عن الطور الأول من تاريخ الحركة الوطنيّة العراقيّة المعاصرة، التي كانت وما تزال في أزمة. ولكنّ هذا الجانب كان حاضرًا من الناحية الموضوعيّة البحتة، بقدْر ما كان عَرَضيّاً. وفي حالتنا كان العدوان الراهن والمتفاقم الذي عاشه العراقُ قد ألقى على البنية الوطنيّة العراقيّة تحدّيًا تاريخيّاً وربّما كونيّاً. فهذه البنية مضطرّة اليوم إلى أن تقدِّم أجوبةً عن تحدٍّ هائل تواجهه البشريّةُ كلُّها بينما هي ـ أي البنية ـ موجودة في المتراس الأول من دون اختيار منها. إنّها وحيدة، إذ انهارت كلُّ أشكال «المساعدة» التي كان يتلقاها الروّادُ الأُوَلُ في عشرينيّات القرن الماضي: فاليوم لا قوة للأفكار الاشتراكيّة والتحرُّريّة، وتدهورتْ مصداقيّةُ أفكار النهضة العربيّة وتراجعتْ جدواها. وهذا يعني أنّ المجابهة الحاليّة ليست أقلَّ من بدءٍ على ورقة بيضاء.

ولعلّ هذا هو التحدّي الأول للوطنيّة العراقيّة بما هي عليه اليوم، بعد أن كانت في الماضي ميّالةً عند الضرورة إلى الاستعارة من غيرها. ولا مَهْرب، والحالةُ هذه، من البحث عن خاصيّاتٍ ما ذاتٍ بعدٍ كونيّ تُستحضر من التاريخ العراقيّ. فهل العراق بلدٌ مؤهَّلٌ لأن يقدِّم أجوبةً من هذا الصنف الشامل والكونيّ؟ نعم إنّه لكذلك، وعليه أن يكون مؤمِنًا بأنه يستطيع اليوم أيضًا أن يكرِّر قوةَ الإبراهيميّة والتكنولوجيا الأولى وما لا يُحصى من الإشعاعات القديمة والوسيطة. إنّ كلّ ما يحتاجه هو أن يوسِّع تصوُّراتِه، ويتخلّصَ تمامًا من الأطر والقيود التي تتحكّم بتفكير نخبته نتيجةً للعادة والعجز.

إنّ أعضاء التيار الوطنيّ المعارض، الذين يواجهون المشكلات اليوميّة باعتبارهم سياسيِّين ذوي مهمّاتٍ تُجْبِرهم على قول آراءٍ محدَّدةٍ تَصْلُح للتعامل اليوميّ، يَعْلمون أنّ الصراع الفعليّ يدور في الأصل على اكتساب الشرعيّة، أيْ على إحلال منظور مناسب للّحظة محلَّ منظورٍ تمثّله العشراتُ من القوى المتزاحمة المتراكبة بعضها فوق بعض. وعلى هذا الصعيد كانت تؤسِّس سلسلةُ المواقف المعروفة المضادّة للعدوان وللتدخُّل الأميركيّ في شؤون العراق، والرافضة للحصار ولخديعة الفصل بين الوسائل والأهداف، والمتبنّية لمبادئ التغيير السلميّ الشامل بدل شعارات الانقلابات العسكريّة والاستعانة التدميريّة بالأجنبيّ.

واليوم، مع اقتراب الحرب، فإنّ المشروعَ الوحيدَ العمليّ الصالح للتداول والتبنّي إنّما هو مشروعُ «التغيير من دون حرب،» والدعوةُ إلى قيام حكومة إنقاذ وطنيّة انتقاليّة تشارك فيها القوى الأساسيّةُ وتُفْضي إلى قيام عراق دستوريّ خلال فترة لا تتعدّى العامَ الواحدَ. هذا المشروع، الذي تمّ طرحُه من قِبل التيّار الوطنيّ الديموقراطيّ المعارض منذ شهر تموز (يوليو) المنصرم، أصبح مقبولاً وتتبنّاه القوى الكرديّةُ، كما صرَّح بذلك مؤخَّرًا جلال الطالباني. وهو رؤية تستحقّ أن تتبنّاها كلُّ القوى والدول المتضرِّرة من العدوان على العراق عربيّاً وإقليميّاً، فضلاً عن فرنسا ومجمل أوروبا وروسيا والصين، الأمرُ الذي يوفِّر آليّةً دوليّةً وضماناتٍ ضروريّةً تحقِّق هذه العمليّة وتؤمِّن تغييرًا سلميّاً يُبْعد شبحَ الحرب عن المنطقة والعالم، علمًا أنّ الولايات المتحدة ذاتَها تعاني مأزقَ فقدانها للبديل وتَحْتاج بفعل ضخامة مصالحها الاستراتيجيّة في العراق إلى استقرار يَعْقب الحرب.

إنّ ذلك كلّه هو ما يجعل الحلَّ الذي يتبنّاه التيّارُ الوطنيّ المعارض قابلاً للتنفيذ أكثرَ من أيّ حلّ آخر، برغم ما تحيط به من عقبات ومصاعب تبدو الآن كبيرةً. هذا ناهيك عن أنّه الحلّ الوحيد الذي ينطوي على مغزًى وطنيّ، ويستجيب لضرورات لا مهربَ منها مثل مسألةِ الانتقال الى المشاركة السياسيّة وزوال الدكتاتوريّة.

حين يَحْضر الوجهان ـ العمليُّ المباشر أي السياسيّ، والفكريُّ النظريُّ ـ بالسويّة نفسها، ويَكُونان من نمطٍ يستدعي الحقائقَ التي تشير إلى المستقبل، فإنّ ما يَحْدث سيكون حتمًا انتقالاً تاريخيّاً، وستُسمع في الأرجاء أنغامُ الانقلاب الكبير. هكذا يدقّ التاريخُ أبوابَ الأمم!

باريس

عبد الأمير الركابي

كاتب عراقيّ يعيش في باريس. وهو أحد رموز التيّار الوطنيّ الديموقراطيّ المعارض. تسرَّب اسمُه منذ شهور مرشّحًا محتملاً لرئاسة حكومة إنقاذ ومصالحة وطنيّة في العراق.

في مواجهة الحرب على العراق

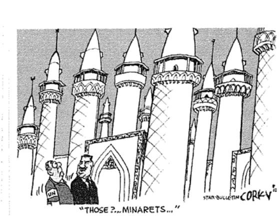
أيكرهون صدّام حسين أم العرب والمسلمين؟

رهاب العرب والحرب على العراق

غادة الكرمي

في الوقت الذي تتواصل فيه بلا هوادةٍ التحضيراتُ الغربيّةُ للحرب على العراق، بدأ أكثر العرب يَشْعرون أنّ ما يجري ليس هجومًا على العراق وحده بل على الشعب العربيّ نفسه. والعرب الذين يَقعون خارج هذا الشعور الإجماعيّ هم الذين يعتقدون أنّ أيّ شيء أفضلُ من نظام صدّام حسين، وأنّ الولايات المتحدة وحدها تستطيع إزاحتَه. والحقّ أنّه من الصعب أن نفسّر التصميمَ الأميركيّ على خوض هذه الحرب مهما حدث. والتحضيراتُ العسكريّة الهائلة في الخليج تتواصل برغم تدخُّل الأمم المتحدة، وبرغم المعارضة الرسميّة والشعبيّة، وبرغم براعة العراقيّين من جهة وتجاوبهم من جهة ثانية. اللافت أنّ الولايات المتّحدة تُبدي استعدادًا لممارسة الديبلوماسيّة إزاء حالةٍ أشدَّ خطورةً بكثير، هي حالة كوريا الشماليّة، وهو ما لا يُمْكن التفكير فيه في حالة العراق. وقد أعْلن ريتشارد بيرل، المستشارُ الأعلى للإدارة الأميركيّة، أنّ الولايات المتحدة لا تَحْتاج إلى تفويض من الأمم المتحدة من أجل شنّ الحرب على العراق، وأنّ المفتّشين عن الأسلحة العراقيّة يضيِّعون وقتهم!

إنّ الدوافع الحقيقيّة للهجوم المخطَّط له على العراق، بغضّ النظر عن حشدٍ كبيرٍ من التصريحات والتوقُّعات والتحليلات العلنيّة، مازالت مربكةً وغامضة. فعددٌ كبيرٌ من العرب يروْن فيه مزيجًا من المؤامرات الشريرة للسيطرة على نفطهم، والاستعمارِ الجديدِ لبلدانهم، ومكائدِ إسرائيل التسلُّطيّة. صحيح أنّ كثيرًا من هذا التفكير يُرَدّ في الغرب إلى هَجْس العرب بنظريّات المؤامرة، ولكنْ هناك من دون شكّ ثيمةٌ معاديةٌ للعرب تَسْري في مجمل السّجال الدائر حول العراق. وهذه الثيمة هي من الانتشار بحيث تبدو للوهلة الأولى غيرَ قابلةٍ للتصديق، ولكنّ الواقع هو أنّ هناك عنصريّةً عميقةً وغيرَ واعية تَصْبغ كلَّ بعدٍ من أبعاد السلوك والتصرُّفات الغربيّة إزاء المسألة العراقيّة ـ ومن ثمّ إزاء العرب عامةً. فثمّة تماثلاتٌ مذهلة بين الوضع إزاء العراق اليوم من جهة، وأزمةِ السويس عام ١٩٥٦ والحربِ العربيّة ـ الإسرائيليّة عام ١٩٦٧ من جهة ثانية.



أهذه حربٌ على «صدّام» كما يسمّيه الغرب، أمْ على العرب والمسلمين؟
(كاريكاتور برسم كوركي ترينيداد: «أهذه... مآذن؟»)

كنتُ في بريطانيا آنذاك، وأذْكر أنّ جمال عبد الناصر كان هو الوغدَ الأبرز في أذهان البريطانيّين، وكانوا يُشبِّهونه دائمًا بهتلر ويَعدّونه شيطانًا والعدوَّ رقم ١ للغرب. وكان العرب بأجمعهم مستهدفين بفجاجةٍ في كاريكاتوراتٍ وأوصافٍ عنصريّة واضحة. كانوا يصوَّرون على أنّهم جبناء، وكذّابون، لا يَنْبغي الوثوقُ بهم قطّ. في السبعينيّات فاقمتْ من هذه التنميطات صورةُ العرب بوصفهم إرهابيّين (كما في حالة الفلسطينيّين) أو مقامرين أغنياء وفاسدين أو أزيارَ نساء (كما في حالة عرب الخليج). اليوم لم تعد هذه النزعةُ المعاديةُ للعرب بهذا الشكل العلنيّ مقبولةً في بريطانيا، ولكنّها لم تندثرْ، بل راحت تأخذ أشكالاً أكثرَ رهافةً. إذ ثمّة اليوم وغدٌ جديدٌ تَنْبغي مهاجمتُه، هو صدّام حسين. ولمّا كان متّهمًا بجرائم كثيرة ضدّ شعبه وضدّ جارته الكويت فقد صار هو البديلَ المثاليّ للهجوم مِنْ قبل الساخطين، والسُّذّج سياسيّاً، والعنصريّين المعادين للعرب بشكل خاصّ. وإذ لم يعد ممكنًا

لهؤلاء أن يعبِّروا عن احتقارهم للعرب بوصفهم دون الغربيِّين منزلةً، فقد بات بمقدورهم الآن أن يعبِّروا عن هذا الاحتقار من خلال هجومهم على شخص صدّام. وهذه الهواية الجديدة أُجيزتْ رسميّاً منذ عام ١٩٩١ حين كفّ صدّام حسين عن أن يكون مفيدًا للولايات المتحدة، فغدا بلدُه العراقُ «هدفًا مشروعًا.»

وُلد النسقُ المعادي لصدّام حسين أثناء التحضيرات لحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. ومنذ ذلك الوقت راحت أميركا وحلفاؤها الغربيّون يصوِّرون الصراعَ بشكلٍ عبثيّ وكأنّه حرب ضدّ رجل واحد هو صدّام حسين، الذي يبدو واقفًا في فراغ لا يَظْهر فيه ٢٢ مليون عراقيّ على الإطلاق. بل إنّ اسم الحملة العسكريّة ضدّ العراق عامَ ١٩٩١، أيْ «عاصفة الصحراء،» ساعدتْ في تعزيز هذا المفهوم عن الأرض الخالية من سكّانها. والمضحك أنّ الزعيم العراقيّ يُشار إليها دومًا باسمه الأوّل، لا تحبُّبًا بالطبع وإنّما للحطّ من منزلته؛ إذ ليس ثمّة رئيسٌ آخر لدولةٍ ذاتِ سيادة يُشار إليه من قِبل الغرب على ذلك النحو (صحيح أنّ العرب يسمّونه «صدّام» هم أيضًا، ولكنّ الأسباب مختلفة: فهذا الاسم نادر من بين الأسماء الشخصيّة، ولذا يُمْكن أن يكون اسمَ عائلة. وهذا لا يتضمّن أيَّ قلّةِ احترام، كما هي العادة في الغرب). علاوةً على أنّ اللغة التي تُستعمل في الحديث عنه تعزِّز قلّةَ الاحترام هذه: «ما فعلناه هو أنّنا أعَدْنا صدّامًا بقوّة إلى قفصه،» «هو يَعْلم ما يجب أن يَفْعله» (طوني بلير ١٩٩٨، و٢٠٠٢)؛ «صدّام في قنينة» (نائب الرئيس الأميركيّ ديك تشيْني، ٢٠٠١). والحال أنّ النُّعوت المُلْصقة بالزعيم العراقيّ سامّةٌ وحادّةٌ إلى درجة أبلسته. لقد اختفى من النقاش، منذ زمن طويل، أيُّ إشارة إلى مَنْ يكون الرئيسُ العراقيّ حقّاً: رئيسًا محليّاً ثانويّاً ـ وإنْ يكن وحشيّاً وقاسيًا ـ وديكتاتورًا من العالم الثالث على غرار آخرين كثيرين من قبله.

لا غرابةَ أن يتمّ في هذه السيناريو تجاهُلُ الشعب العراقيّ، وهم الضحايا الحقيقيّون للعقوبات الغربيّة الوحشيّة ضدّ صدّام حسين. فلا ذِكْرَ لأحاسيسهم ومعاناتهم ورغباتهم، إلاّ حين يكون مفيدًا من الناحية السياسيّة تبنّي الغرب لهذه الفئة العراقيّة أو تلك كشيعة جنوبيّ العراق والأكراد. وبموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ سيكون جائزًا تسفيرُ العلماء العراقيّين و«عائلاتهم المباشرة» إلى خارج العراق للتحقيق معهم، كما لو كانوا أشياء بلا حياة. وهذا يتجاهل حقوقَ ورغباتِ الأشخاص المعنيّين، ويتجاهل أيضًا حقيقةً هامةً وهي أنّ العائلات العربيّة عائلاتٌ ممتدّة تقليديّاً: فأفراد العائلة المباشرة ليسوا إلاّ جزءًا من كلٍّ أضخمَ بكثير، وكلّهم مهمّون واحدُهم بالنسبة إلى الآخر، ولذا لن يقبل أيُّ عراقيّ أن يَخْضع لأيّ إجراء قد يسبِّبُ خطرًا على عائلته الممتدّة. غير أنّ الولايات المتحدة تفكّر في إصدار مذكّراتِ استدعاءٍ تطالب بوجودهم خارج العراق.

بالنسبة إلى العرب فإنّ القرار ١٤٤١ غير المسبوق في قساوته يستدعي ـ في أقلّ تقدير ـ صورةَ معلّم مدرسة ساديّ من منظّمة الأمم المتحدة يَجْلد تلميذًا عراقيّاً ضلَّ سواءَ السبيل. وفي الوقت نفسه بُذلتْ جهود غربيّة حثيثة لتلميع المجموعات العراقيّة المعارضة ـ مع أنّ هذه المجموعات معروفة بتشتُّتها وتذبذبها وانقسامها ـ من دون أدنى اهتمام بشرعيّتها داخل العراق أو بقبول الشعب العراقيّ لها. لكنّ ذلك لم يَمْنع الولايات المتحدة من أن تَدْعم مؤتمرًا كبيرًا للمعارضة العراقيّة عُقد في لندن في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ من أجل تفصيل استراتيجيّة مستقبليّة لعراقِ ما بعد الحرب. وقد تحدّثتْ تقاريرُ من داخل هذا المؤتمر عن شجارات ومنافسات تافهة بين المجموعات الخمسين أو ما يَقْرب من ذلك العدد، في حين كان المبعوثُ الأميركيُّ هو الذي يأخذ «القرارات الفعليّة» في لقاءات خاصة على هامش المؤتمر.

وبالمثل، فإنّ التخطيط للحرب على العراق وما بعدَها غيرُ معنيّ ـ لقساوته ـ بتبعاتها البشريّة. فالدول العربيّة التي اعتُبرتْ ضروريّة لشنّ الحرب أُجبرتْ دونما رحمة على الإذعان للخطة الأميركيّة، بغضّ النظر عن آثارها في الشعوب والحكومات العربيّة. وهكذا دُعي الرئيسُ السوريّ إلى زيارة رسميّة هي الأُولى من نوعها إلى بريطانيا، وهدفُها مزدوج: ترغيب وترهيب. وجاءت رشوةُ المشاعر العربيّة على شكل محطة «سوا،» وهي محطّة إذاعيّة أميركيّة باللغة العربيّة أُنشئتْ مؤخّرًا وتَسْتهدف جذبَ الناشئة العرب إلى وجهة النظر الأميركيّة.

وفي لندن استضاف طوني بلير مؤتمرًا عن فلسطين هذا الشهر (كانون الثاني) قبل العدوان المفترض على العراق. ولكنْ أيّاً ما كانت قيمةُ هذا العمل، فإنّ المرء لَيَشتبهُ في أنّه رشوةٌ أخرى للعرب ومناورةٌ لضمان موافقتهم على الحرب ضدّ العراق. وهناك حديث علنيّ عن حكْم أميركيّ انتقاليّ في العراق بعد السقوط المتوقَّع للنظام الحاليّ وبعد فرض قيادةٍ يُمكن أن تُختار من تلك الأحزاب العراقيّة المعارضة التي لا يمكن الاعتمادُ عليها. ومع اشتداد التحضيرات للعدوان على هذا البلد العربيّ تواصِل الولاياتُ المتحدة دعمَها السافر لعدوّ العرب الأكبر، إسرائيل، من دون اعتبار لحساسيّاتهم أو لمعاناة الفلسطينيّين.

قد يُقال إنّ هذا كلّه لا يعدو أن يكون دليلاً على ما تفعله دولٌ لدول أخرى عند الحرب. ولكنْ يَصْعب للعرب أن يروْا في ذلك إلاّ تأبيدًا للاستعمار الغربيّ في منطقتهم. وفي أساس هذه التحضيرات تجاهُلٌ عنصريّ لحاجات وآمالِ الشعوب الأصليّة التي لم توجدْ في رأي المستعمِرين إلاّ بهدف استغلالهم والتلاعُب بهم متى شاءوا. فاعتُبرتْ حياتُهم بلا قيمة، وحضاراتُهم دونيّة. والحقّ أنّ تاريخ العراق المبكّر تحت الحكْم البريطانيّ في عشرينيّات القرن الآفل، حيث سُحِقت المعارضةُ الشعبيّة دون هوادة بالقوّة العسكريّة، واستُخدِمَ ضدَّها غازٌ

الخردل، لَهُوَ تذكيرٌ حيٌّ بذلك. ففي مراسلة رسميّة عام ١٩٢١ كَتَبَ ونستون تشرشل، وكان آنذاك وزيرًا للاستعمار، ما يلي: «أؤيِّد بشدّة استخدامَ الغاز السامّ على القبائل غيرِ المتحضِّرة.» وبعد فترة أضاف أنّ الغاز الذي استُخدم ضدّ المتمرّدين العراقيِّين ذو «آثار معنويّة ممتازة!» كما أنّ خلق إسرائيل عامَ ١٩٤٨ خلافًا لإرادة الشعب صاحبِ الأرض مثالٌ عريقٌ آخر. وكان وعدُ بلفور عامَ ١٩١٧، الذي عَبَّد الطريقَ إلى استعمار فلسطين، قد حَصَرَ الغالبيّةَ العربيّةَ في خانة «الجاليات غير اليهوديّة.» وهذا الاحتقار للشعب الأصليّ هو الذي هيّأ المسرحَ للاحتلال اللاحق الذي قام به اليهودُ الأوروبيّون لفلسطين.

إنّ تصميم الولايات المتحدة الحاليّ على شنّ حربٍ مدمِّرة ومن دون أيّ استفزاز مسبَّق، وإنّ تلاعباتِها ومكائدَها السياسيّة، لتُذكِّرُ بذلك الإرث الكولونياليّ القديم. فالحال أنّ العنصريّة المبطَّنة في جميع تلك الأقوال والأفعال تَنْبع من ثقافة معادية للعرب في الولايات المتحدة، قويتْ بعد ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، وترسّختْ مع مضايقة العرب هناك وسجنِهم دونما محاكمة في السجون الأميركيّة. بل حين لبّى المئاتُ من العرب دعوةَ السلطات الأميركيّة إلى تقديم أنفسهم للاستجواب، عمدتْ هذه السلطاتُ إلى توقيف كثير منهم فورًا وإلى اعتقالهم بلا محاكمة.

هذا وقد أنتجتْ هوليوود أفلامًا عديدةً معاديةً للعرب بشكل صريح، وأبرزُها «أكاذيب صحيحة» (١٩٩٤) الذي يصوِّر مجرمين إرهابيِّين عربًا يقصفون مدنًا أميركيّة. وهناك ما لا يُحصى من البرامج الإعلاميّة والصّور المتحرّكة التي تصوِّر العربَ بطرق عنصريّة سافرة، ولكنّها مع ذلك لا تَخْضع للعقاب.

لذا نظرًا لغرام العرب بالغرب، ولاسيّما بالولايات المتحدة، من المهمّ أن نكون على وعي بهذا المناخ المعادي للعرب (بملحظ أنّ جزءًا من هذا العداء يتقاطع مع العداء للمسلمين أيضًا). فهذا المناخ تحديدًا هو الذي يَسْمح بقتل الفلسطينيِّين بمعدّل ثلاثة أشخاص كلَّ يوم في أرضهم، فيُذكر ذلك في خبر ثانويّ، أو لا يُذكر قطّ في نشرات الأخبار الغربيّة. وهذا المناخ هو الذي سيجعل شنَّ حربٍ على العراق أمرًا ممكنًا، بل ومقبولاً (في نهاية المطاف) من قِبل قادة الغرب وشعوبه.

لندن

غادة الكرمي

كاتبة وأكاديميّة فلسطينيّة، تعيش في لندن. صدرت مذكّراتها مؤخّرًا وعنوانها **بحثًا عن فاطمة**، عن منشورات ڤيرسو

في مواجهة الحرب على العراق

عارُنا في العراق:

المثقفون الأميركيّون خَذَلوا الشعبَ العراقيّ!

رومي ماهاجان

إنّ تجزيءَ العقل، ذلك التجزيءَ الذي يَسْمح للطبقات المثقّفة بأن تُنْتج أعمالاً بالغةَ العمق ويَسْمح لها في الوقت نفسه بالتخلّي عن أيّ إحساس بالمسؤوليّة الثقافيّة إزاء قضايا العدالة والسلام، هو بلا ريْبٍ حكايةُ هذا القرن. فلماذا، وكيف يَحْدث أنّ من يستطيعون إنتاجَ تفسيرات بارعة لنصوص غامضة ولكنّها هامّة، ويستطيعون كتابةَ مجلّدات علميّة ضخمة ومفصّلة، ويستطيعون أن يَكْشفوا أكثرَ التماثلات المحيِّرة في الرياضيّات المحضة، هؤلاء أنفسهم يتكشّفون عن ضحالة عميقة بل وعن بلاهةٍ، ورجعيّةٍ عميقةٍ إزاء قضايا العدالة والسلام والأوضاع الإنسانيّة؟! لماذا يُبْدون مَنْ كانوا منَ الرِّيادة بحيث اختاروا أن يَصرفوا سحابةَ عمرهم في نُشْدان المعرفة ميولاً محافظةً جداً حيال الأمور البالغة الخطورة؟ وكيف يَحْدث أنّ هذه الفئة التي مَنحها المجتمعُ الأميركيّ إعفاءً فريدًا لكي تَفْضحَ حدودَ القوّة، وتضعَها موضعَ استجواب، تتبنّى بجلاءٍ وإطلاقٍ عقليّةَ الأقوياء وقيمَهم؟ كيف يَحْصل أنّ هذه المجموعة التي أُعطيتْ تَرَف أن يُدفَعَ لها المالُ لكي تفكّر تُذْهِلها القوّةُ إلى حدّ أنّها لا تفكّر إلاّ لمامًا بأمور بالغة الأهميّة، وحين تَنْخرط في إبداء رأيها تُبْديه إلى جانب نظام القوّة لا ضدّه؟!

ثمّة بلا شكّ عدّةُ أسباب واضحة لهذا الالتقاء بين المثقفين ونظام القوّة، ومنها: تقاسُمُ المصالح الطبقيّة بين الأغنياء والمثقفين الذين يتقاضَوْن أجورًا عالية؛ والجهازُ التلقينيّ التربويّ الذي يتقاسمه الفريقان أيضًا ويستفيدان منه؛ ومأْسَسةُ الإنتاج الثقافيّ في الجامعات؛ و«استئجارُ البرج العاجيّ» (بتعبير أحد الكتّاب) من قِبَل المصالح الحكوميّة والشركات. ومع أنّ هذه العوامل حين تتضافر تشكّل سرطانًا مروّعًا، فإنّني أعتقد أنّ هناك مرضًا أعمقَ في الحياة الثقافيّة، ألا وهو الافتراق الكامل ما بين الإنتاج الثقافيّ والمسؤوليّة الثقافيّة حيال المجتمع ـ وبخاصّة في ما يتعلّق بأمور العدالة. فالمثقّفون، إجمالاً، لا يُنتجون عملَهم وفي ذهنهم مجموعةٌ من المعايير الأخلاقيّة، ولا هم يُحاكَمون على أساس علاقةِ ذلك العمل بأيّ مجموعة من المبادئ الأخلاقيّة ولا بأيّ مفهوم للمسؤوليّة. بل إنّهم، إجمالاً، لا يُبْدون مسؤوليّة تجاه «مهنتهم» ذاتها. فهُمْ، ببساطة، لا يقومون بعملهم في حدّ ذاته، ومن ثمّ لا يستحقّون أيَّ إعفاء من النقد! ومع أنّ بعض المثقفين يسعَوْن فعلاً إلى التفوّق، إلاّ أنّه تفوّقٌ «مُحايد،» تفوّقٌ لا تعوّقُه أعباءُ الأخلاق (وهنا قد يتذكّر المرءُ جماعةً شريرةً من البشر ـ وأقصد النازيّين ـ سَعَوْا، هم أيضًا، إلى «التفوُّق» ولكنْ على حسابِ ضحايا لا يُحصَوْن، ولم تَمْلك الفئاتُ المثقفةُ من الكلام في الدفاع عنهم إلاّ قليلاً).

حتى بابا نويل ضدّ الحرب على العراق (أوكلاند، كاليفورنيا، ١٠ ديسمبر). فأين المثقفون؟

لذا لا غرابةَ أنّ الطبقات المثقّفة في كثير من بلدان العالم قد خَذَلت الشعبَ العراقيّ. وهذا لا يصحّ في أيّ مكانٍ صحتَّه في الولايات المتحدة، التي هي البلدُ المعتدي على العراق ولكنّها أيضًا

موطنٌ طبقة من المثقفين الذين لا يُشكِّل انشقاقُهم عن الإجماع السائد إلاّ أخطارًا دنْيا عليهم. غير أنّ المؤسف أنّ حظوظ نجاح انشقاقهم هذا هي أيضًا قليلة لأنّ قلائلَ منهم فحسب عارضوا باكرًا بما يَكْفي، وبالحماس الذي يكفي، لوقف العدوان الأميركيّ الذي يتمّ باسمهم.

نعم، لقد خَذَلْنا الشعبَ العراقيَّ عدّة مرّات. خذلْناهم حين وقفنا جانبًا وسَمَحْنا لحكومتنا بتقديم الأسلحة والدعم لحكومتهم الطاغية. خذلْناهم حين سَخِرَ بوش الأب من أيّ مفهوم للديبلوماسيّة، فقَصَفهم في بيوتهم وحقولهم وملاجئهم. خذلْناهم حين قَصفهم كلينتون. خذلْناهم، وما زلنا نَخْذلهم، حين فَرَضْنا ومانزال نَفْرض على بلدهم عقوباتٍ شاقّةً ومهينة. وها نحن نَخْذلهم مجدّدًا حين تستعدّ حكومةُ بوش الابن لضربهم مرّةً أخرى.

أيَنْبغي أن يستمرّ هذا؟ أيَنْبغي أن يَحطّ المثقفون من التقاليد العظيمة للخطاب الثقافيّ الثوريّ بأن يواصلوا التخلّي عن مسؤوليّاتهم الثقافيّة والأخلاقيّة؟ أيَنْبغي لهذا التجزيء اللعين لعقل المثقّف أن يستمرّ بكامل قوّته؟ أيَنْبغي أن يبقى المثقفُ غيرَ فعّال في أحسن الأحوال، وضالعًا ضلوعًا رهيبًا في الظلم في أسوإها؟

إنّ الجواب يَكْمن في دمج المسؤوليّة الأخلاقيّة والثقافيّة بالإنتاج الثقافيّ وبالنشاطات التي يَضْطلع بها المثقفون بوصفهم مُنتجي خطابات، وبوصفهم أيضًا مواطنين مسؤولين كما هو مفترض. وهذا يبدأ بممارسة مسؤوليّة طرح الأسئلة باستمرار، ومهاجمةِ الأطروحات الخرقاء التي يقدّمها الأقوياء، وتحاشي التفكير السهل عمدًا. إنّه، باختصار، يبدأ بأن يكون المثقفُ مثقفًا. ولكي يؤدّي المثقفُ «وظيفته» فإنّه يَجْدر به، على الأقلّ، أن يُبْدع خطابًا حقيقيّاً يَسْتجوبُ القوّةَ بدلاً من أن يَمْتثل لخُطاها.

وتُعزِّز عمليّةُ استرداد الفضاء الثقافيّ هذه بفضل عمليّةٍ نشطةٍ وإيجابيّةٍ من تأطير الإنتاج الثقافيّ بالمسؤوليّة الأخلاقيّة. وتتطوّر تلك العمليّةُ أيضًا بفضل تزويج الإنتاج الثقافيّ بالنشاط السياسيّ، بحيث يُثْمِرُ في العمليّة الثقافيّة ما أُدرك وشُكِّل داخل بوتقة النشاط السياسيّ الجذريّ، وبحيث يُرْهِفُ هذا النشاطُ بدوره بفضل انكباب المثقف على عمله وتأمُّلاته في «كرسيِّه ذي الذراعيْن.» وكلُّ ذلك يتطلّب من المثقف أن يَطْلع من القالب البروكرستيزيّ الذي صنعتْه مؤسّساتُ القوّة ووضعتْه فيه هو وفكره وأفعاله.

إنّ الحرب الوشيكة على شعب العراق تقدِّم حالةَ اختبار ممتازةً لإيجاد المثقف الحقيقيّ. وهذا صحيح إنْ لم يكن لشيء إلاّ بسبب الخَرَق الهائل في الأطروحات الصادرة من واشنطن، وبسبب الكذب السافر لبوش وشلّته. فكلُّ مَنْ يفكّر، ناهيكَ بمن يُدْفع له المالُ لكي يُفكِّر، يستطيع إن استخدَمَ ذرّةً من ذكائه أن يرى ما يحدث حقّاً: وهو أنّ الحكومة الأميركيّة مصمِّمة على ضرب العراق، أامتلكت الحكومةُ العراقيّةُ أسلحةَ دمارٍ شامل أمْ لم تمتلكْ. فأيّاً تكن الحقائق، وأيّاً كان ما سيفعله صدّام، وأيّاً كانت البراهينُ أو قلّةُ البراهين المقدّمة، فإنّ بوش يخطِّط لضرب العراق. وهذا يبيِّن أنّ المنطق الذي تقدِّمه الإدارة الأميركيّة إنّما هو برمّته دعايةٌ سافرة محض، لأنّ كلَّ ما يُسمّى بالنقاش «الديموقراطيّ» ليس فارغًا فحسب بل هو محتوم أيضًا بحصيلة لا مَهْرَب منها وهي قصفُ العراق. وهذا يجب أن يجعل المثقف يرتعد؛ ذلك أنّ الأطروحة التي تقود إلى الاستنتاج نفسه في كلّ مرّة، وبغضّ النظر عن طبيعة الردّ، هي أطروحةٌ كاذبة من الناحية الثقافيّة. وإنّ المرء لَيَأملُ، رحمةً بالشعب العراقيّ، أن يبدأ مَنْ يَزْعمون أنّهم باحثون عن الحقيقة ويُسَمُّون أنفسَهم «مفكّرين،» بالبحث فعلاً عن الحقيقة!

إنّ الطبقات المثقفة هي، في الجملة، عارٌ. فهي لا تقاتل من أجل العدالة، وإنّما هي شلّةٌ مغرورة من الباحثين عن إبقاءِ الوضع على ما هو عليه. والمفارقة الساخرة القُصوى هي أنّ الناس العاديّين الذين تَحْتقرهم الطبقاتُ المثقفة كثيرًا ما يَروْن الأمورَ بطريقةٍ أوضحَ من المثقفين، ويتصرّفون على نحوٍ أعمقَ وأكثرَ أخلاقيّةً.

وهذا يقودني إلى ملاحظتي الأخيرة عن كيفيّة صيرورة المثقف إنسانًا شريفًا مفكِّرًا، وهي أنّ عليه أن يتعلّم شيئًا من الثقافة الشعبيّة المحتقَرة التي لا يُشار إليها عادةً إلاّ بوصفها مادّةً للتندّر في سهرات المثقفين. لطالما قلتُ إنّ العلوم الاجتماعيّة، كحرْفة أكاديميّة، تتخلّف في تحليلها للمجتمع بعقدَيْن على الأقلّ عن الأدب (كأدب غاليانو مثلاً). وبالمثل، فإنّ الحركات الاجتماعيّة تَسْبق المثقفين بأشواط في ما يخصّ قضيّةَ الحرب القادمة على العراق. وبحسب نوم تشومسكي، وهو مثقف حقيقيّ وناشط أخلاقيّ:

«هذه المرّة هناك احتجاجاتٌ حتى **قبل** أن تبدأ الحرب. ولا أستطيع أن أتذكّر في تاريخ أوروبا بأكمله، ولا في تاريخ الولايات المتحدة، حصولَ احتجاجاتٍ بأيّ درجةٍ كبيرةٍ قبل وقوع الحرب. وأمّا الآن فأنتَ أمام احتجاج هائل حتى قَبْل بدء الحرب. وهذه تحيّة عظيمة إلى التغيُّرات التي طرأتْ على الثقافة الشعبيّة في البلدان الغربيّة خلال الأعوام الثلاثين أو الأربعين الأخيرة. إنّها لظاهرةٌ حقّاً.»

وستكون ظاهرةً أكبرَ وجديرةً بالثناء أن تَنْضمَّ الفئاتُ المثقفةُ إلى حلبة الصراع وتَعْمل على منع العدوان الأميركيّ. صحيح أنّ الحركة المناهضة للحرب في الولايات المتحدة لم تبلغْ مرحلةَ النضج بعد، غير أنّ بمقدور المثقفين ـ بل من واجبهم ـ أن يَلْعبوا دورًا هائلاً في إنضاجها. على المثقفين أن يَمْتلكوا بوصلةً أخلاقيّةً في عملهم من أجل أن يكونوا مواطنين مسؤولين في أحسن الأحوال، ومن أجل تأدية وظيفتهم على الأقلّ. ومع أنّ عليهم في عالم معقول أن يقودوا النضالات ضدّ الحرب ومن أجل السلْم والعدالة، فإنّ المطلوب منهم على الأقلّ هو أنْ يُسهموا في النضال على قَدَم المساواة مع بقيّة أفراد المجتمع. إنّ ضحايا ركودِنا العقليّ ورضانا الذاتيّ يحتاجون إلى أن نكون أشدَّ يقظةً بكثير.

تكساس

رومي ماهاجان

مؤلِّف هنديّ علمانيّ. ناشط في الحركات المناهضة للحرب، والرافضة للعقوبات على العراق.



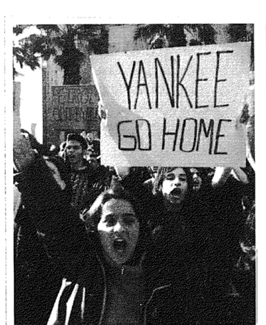
دعاة السلام في مواجهة أمراء الحرب:

الـ «لا» التركيّة الصعبة للحرب

موجي غورسوي سوكمان

أدّت التهديداتُ الأميركيّة ضدّ العراق إلى جمع المعارضين الأتراك بعضِهم إلى بعض ومن خلفيّات إيديولوجيّة مختلفة: من اليساريّين إلى الإسلاميّين، ومن الفوضويّين إلى الكماليّين. وهذا ما لم يستطعه من قبلُ غيرُ قلقِ الأتراك إزاء ما تتعرّض له فلسطين. ومع أنّ قلقًا معلنًا تملّكَ الأتراكَ من الحرب الأهليّة اليوغوسلافيّة في حينه، فإنّهم لم يَعقدوا اجتماعات مشتركة بين اتّجاهاتهم المختلفة.

قد يُمْكن الافتراض أنّ الحكومة التركيّة المؤيّدة للإسلاميّين ستقاوم المطالب الأميركيّة بسهولة، ولكنّ هذا سيكون صعبًا بسبب ارتباطات تركيا الاقتصاديّة والسياسيّة بالولايات المتحدة. وقد تكلّفت الحكومةُ الجديدة تكلُّفًا شديدًا، وهي الواقعةُ تحت تمحيص الجيش التركيّ العلمانيّ الكماليّ، في أن تُثْبت أنّ ميولها أوروبيّة أكثرُ منها إسلاميّة. كما أنّ هذه الحكومة تعي تمامًا، بل ويجري تذكيرُها دومًا بالمصاعب الاقتصاديّة التي ستواجهها إنْ هي لم تسايرْ مخطّطاتِ الحرب الأميركيّة ضدّ العراق. ولكنْ إذا واصلت الحكومةُ التركيّة خرقَ الوعود التي قطعتْها لناخبيها فقد تُتّهم باتّباع «التقيّة» ضدّهم، وهذا قد يقضي على عملها السياسيّ الذي لم يمضِ إلاّ وقت وجيز على ازدهاره. وفي خضمّ هذا التوازن الدقيق يحاول الحزبُ الحاكم في تركيا أن يقرِّر أيَّ دورٍ ستلعبه البلادُ في الحرب الوشيكة على العراق.



لتُفْهم الحكومة التركيّة أنّها ستكون معادية لشعبها إنْ هي اختارت المشاركة في الحرب (مظاهرة في إزمير، ٤ كانون الثاني، ٢٠٠٣)

لقد بدأ المسؤولون الأميركيّون يقلقون ممّا إذا كانت تركيا ستَقْبل نشرَ قوات أميركيّة بريّة، وضغوطُهم تتصاعد في هذا الشأن. وبعد التجربة السيِّئة التي حصلتْ أثناء حرب الخليج الثانية في أوائل التسعينيّات، حين فوجئ الشعبُ التركيُّ بأنّه لم يكن مستعداً وكانت الحملاتُ المناهضةُ للحرب ضعيفةً جداً، يَرْفع هذا الشعبُ اليومَ صوتَه أكثرَ فأكثر. فثمّة سلسلةٌ من الاحتجاجات المعادية للحرب تأتي من كلّ الجهات. وهناك اجتماعُ معارض كلَّ أسبوع تقريبًا، وذلك بعد الاجتماع الضخم الأول الذي عُقِد في الهواء الطلق في ١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ واجتذَبَ آلافَ الناس بدعوةٍ من «التحالف المناهض للحرب.» وهذا التحالف مؤلَّف من ٨٠ منظّمة بارزة وشديدة التنوّع (مثل «غرفة الأطبّاء،» و«غرفة المهندسين والمهندسين المعماريِّين،» و«جمعيّة الناشرين الأتراك،» و«جمعيّة الصحافيِّين المعاصرين،» و«جمعيّة صانعي الأفلام المعاصرين،» و«جمعيّة رسّامي الكاريكاتور،» و«منظّمة الغرين بيس [السلام الأخضر]،» وفرع اسطنبول لمنظّمة «حقوق الإنسان،» و«اتّحاد المستهلكين،» و«الحركة المثليّة،» و«محامون ضدّ الحرب،» وكل الاتّحاد المهنيّة يسارًا ويمينًا).

بموجب القانون يَنْبغي على البرلمان التركيّ أن ينعقد لمناقشةِ ما إذا كان سيوافق على تمركز القوّات الأجنبيّة في تركيا. وقد أعْلن أنّه لن يوافق إلاّ بعد أن تعلِنَ الأمم المتحدة تقريرَها في ٢٧ كانون الثاني (يناير). وهذا هو سببُ تصاعد الاحتجاجات في تركيا هذه الأيام، وبينها نشاطاتٌ متنوّعة تتراوح بين إقامة حفل موسيقيّ على الحدود العراقيّة ـ التركيّة، واللقاءِ مع «دروع بشريّة» غربيّة، والذهاب إلى العراق درءًا للحرب.

لقد ذَكرتْ **نيويورك تايمز** أنّ بعض المسؤولين الأميركيِّين يقولون «إنّ الحكومة التركيّة الجديدة،» بسبب انعدام خبرتها، «قد فشلتْ في تحضير شعبها للحرب.» وهم أيضًا يَنْظرون إلى الجولة الدبلوماسيّة التي يقوم بها رئيسُ الوزراء التركيّ عبد الله غول إلى سوريّة ومصر والأردنّ والسعوديّة بوصفها دليلاً على أنّ «حكومته قد بذلتْ كلَّ جهدها من أجل حلّ سلميّ قبل أن تؤيِّد الحرب» على العراق. غير أنّ هذا القول هو إساءةُ تقديرٍ واضحةٌ للرأي العام التركيّ، الذي لن يَنْقلب إلى «تأييد» الحرب بمثل هذه السهولة. وأيّاً يكن الأمر، ومن أجل تفادي إمكانيّة هذا الانقلاب، ولتصعيد الضغط على رئيس الوزراء التركيّ، ولإفهام الحكومة بوضوح شديد أنّها ستكون معاديةً لشعبها إنْ هي اختارت المشاركةَ في الحرب المحتملة، لكلّ هذه الأهداف يتمّ التحضيرُ لاجتماع كبير بين ٢٥ و٢٧ من الشهر الجاري (كانون الثاني) في تركيا، بالتزامن مع إعلان تقرير الأمم المتحدة بخصوص تملُّكِ العراق أو عدمِ تملّكه لأسلحة الدمار الشامل. وستُدعى إلى تركيا في هذه المناسبة أسماءٌ بارزةٌ وناشطون سلاميّون من كلّ أنحاء العالم للانضمام إلى لقاء مع ألفيْ ناشط سلاميّ تركيّ من مختلف الاتجاهات، لكي يقولوا جميعُهم: «لا للحرب!» ثم تذهب المجموعةُ نفسُها إلى أنقره في ٢٧ من الجاري للقاء رئيس مجلس النوّاب وممثِّلي الحكومة وحزب المعارضة، لدعوتهم جميعًا إلى أن يقولوا داخل مجلس النواب: «لا للسماح بتمركز قوات أجنبيّة بهدف الهجوم على العراق،» وللتأكيد أمام المسؤولين الأتراك أنّ الناشطين السلاميّين من كلّ العالم يَدْعمون مقاومتَهم.

هذا التصويت سيكون امتحانًا كبيرًا للبرلمان التركيّ. فلنأملْ أن تؤدّي قوةُ دعاة السلام إلى إقامة التوازن مع قوّة أمراء الحرب الهائلة!

اسطنبول

موجي غورسوي سوكمان

من مؤسسي «منشورات متيس» في تركيا. محرِّرة، ومترجمة، وناشطة سياسيّة.

لنقلْ لا معًا، حيث لأوُنا تؤثّر

نحن على وشك الشروع في طريق تَجْلب الويلات على الشرق الأوسط والعالم عامةً. إذ يتم القيامُ بحملة للحرب ضدّ العراق وسط تجاهل تامّ للقانون الدوليّ ولاعتراضات الرأي العام العالميّ. ولذا ندعو ناشطي السلام إلى الانضمام إلى منبر سلاميّ عالميّ في تركيا لكي يصدحوا عاليًا بـ : «لا للحرب!»

لماذا تركيا؟

*** لأنّ تركيا تَملك مفتاحَ الجبهة الشماليّة، الذي نستطيع ان نحوّله إلى مفتاح للسلام : فالحكومة التركيّة لم تَسْمح بعدُ للولايات المتحدة باستخدام قواعدها العسكريّة، او بنشر قوات اميركيّة على الأرض التركيّة. إنّ «لا» تركيةً سترمي العصيّ في دواليب الآلة الحربيّة.**

*** لأنّ الحكومة التركيّة تريد فعلاً ان تقول «لا !» : إنّ الولايات المتحدة تمارس ضغطًا كبيرًا على الحكومة التركيّة. وتركيا في ازمة اقتصاديّة عميقة، وتشعر الحكومةُ أنها مأزومة. ومع ذلك فإنّ الغالبيّة الكاسحة من شعب تركيا ضدّ الحرب (٩٠ ٪ بحسب استفتاءات تركيّة، و٨٣ ٪ بحسب استفتاءات قام بها مركز Pew في الولايات المتحدة). كما انّ الحكومة التركيّة نفسها قد اعلنتْ انها تَدْفع باتّجاه حلّ سلميّ حتى اللّحظة الأخيرة.**

معًا سنذكّر الحكومةَ التركيّة بأنّها ليست وحدها في مواجهة المطالب والتهديدات الاميركيّة.

معًا سنجعل الجميعَ يَعْلمون انّ الحرب ليست هي الجواب!

لماذا الآن؟

الحكومة التركيّة تنتظر نتائجَ فرق التفتيش التابعة للامم المتحدة حول خطّة نزع الأسلحة العراقيّة. ومباشرةً بعد إعلان قرار الامم المتحدة في هذا الشان ستكون الحكومةُ التركيّة مجبرةً على إعلان موقف نهائيّ من المطالب الاميركيّة.

لا وقت لدينا لنضيّعه! إنّ عقارب الساعة تدقّ...

فلنستغلّ هذه الفرصةَ الصغيرة ولكن الثمينة من اجل وقف آلة الحرب! فلنمنعْ حجارةَ الدومينو من السقوط تباعًا!

نحن لا نستطيع ان نوازي إمكانيّات المخطّطين للحرب الذين يتردّدون على تركيا كثيرًا في الآونة الأخيرة. ولكنّهم لا يستطيعون ان يوازوا إرادتنا وعنادنا!

فلنتوحّد جميعًا في صرخةٍ عاليةٍ ضدّ الحرب على العراق وضدّ كلّ الحروب!

ما هي الخطوات العمليّة؟

سيَجْتمع الناشطون السلاميّون في اسطنبول في ٢٥ كانون الثاني (يناير) الساعة التاسعة صباحًا لإنهاء خطة العمل التي ستتضمّن النشاطات التالية:

*** اللقاء في «مركز كونفرس اسطنبول» في ٢٥ كانون الثاني الساعة الحادية عشرة صباحًا، وسيشارك الفا مدعوّ من مهن مختلفة في تركيا جنبًا إلى جنب مع ناشطي سلام عالميّين. وينتهي اللقاء بإعلان مشترك من اجل السلام.**

*** القيام بزيارة إلى انقرة في ٢٧ من الجاري للقاء رئيس مجلس النواب وممثّلي الحكومة وحزب المعارضة. فحتى لو عجزت الحكومةُ التركيّة عن مقاومة الضغوط الاميركيّة فإنّ المطالب الاميركيّة لن تنفّذ إلاّ بموافقة البرلمان.**

لجنة التنسيق للقاء ٢٥ كانون الثاني
nomorewar2003@yahoo.com

قبرٌ بلا تفاصيل

• إرادة الجبوري*

التقينا في مطعم يَقْبع في أخر طابقٍ من بناية عالية جداً. كانت صنعاء في متناول النظر من جوانب المطعم الزجاجيّة الثلاثة. اختار طاولةً في زاوية من المكان.

علّقتُ قبل أن أستقرّ في كرسيّ: «جميل.. من هنا نستطيع رؤيةَ المقبرة.»

لم يكن تعليقي اعتراضًا، ومع هذا كان حازمًا وهو يَطْلب منّي تغييرَ الطاولة. انصعْتُ إلى طلبه ضاحكةً: «ولكنْ ما الذي حَدَث؟ المكان لا بأس به.»

تمتم: «لم يكن اختيارًا موفّقًا.»

ـ لماذا؟

ـ اللقاء الأول قبالةَ مقبرة!

ـ هل تخاف الموت؟

ـ لا. لكنّ الفكرة مزعجة.

ـ فكرة الموت؟

ـ لا. أقصد فكرةَ أن نلتقي أوّلَ مرّة وأمامنا...

ـ مقبرة!

ـ ليس هذا فحسب. أقْصد، دعينا من المقابر والموت. لنبدأ الحديثَ بموضوع آخر.

ـ لكَ هذا. غير أنّ الموت ليس مخيفًا إلى هذه الدرجة.

كانت تلك أوّلَ مرّة نلتقي فيها من دون آخرين. ورغم محاولاتنا التكلُّمَ عن أشياء أخرى، كنّا نجد أنفسَنا نعود إلى الحديث عن المقابر: عن الذين رَحَلوا، وعن طقوس الموت في العراق القديم وعلاقتِها بمراسيم الحزن في حياتنا. حدّثتُه عن ذكرى قديمة، عن الموت الذي يَسْكن في داخلنا، عن الفرح المؤجّل، عن ضرورة التطامن مع الموت وعدمِ الخوف منه.

كان يصغي إليّ بصمت. وكنتُ أتحدّث هاربةً من نظراته إلى بيوت صنعاء القديمة، إلى الشوارع المكتظّة بالمارة، إلى الشمس في لحظةِ تردّدها في اتّخاذ قرارٍ (شعرتُ بقسوته) وهي تحاول الانسحابَ بهدوء وبلا تعجّل من سطوح المدينة وشوارعها وضجيجها إلى ما وراء الجبل.

انتابني حزن مفاجئ وأنا أتذكّر دقائقَ عِشْتُها في الشتاء الماضي... دقائقَ لا يُمْكن وصفُها، غير أنّي شعرتُ بها بعمقٍ وهي تعاودني من جديد وأنا في مطعم أنيق يُطلّ على صنعاء المحاطةِ بسلسلة من الجبال.

كان ذلك في صبيحةِ أحد الأيام في قاعة الدرس. كنتُ أحدِّث الطلبةَ حول علاقة الإعلان برغبات الإنسان، وفجأةً عَبَرتْ أنظاري النافذةَ واستقرّتْ على مشهد الجبال المحيطة بصنعاء.

لا أدري كم استمرّ الأمر... ربّما لحظاتٍ لا غير، لكنّها كانت طويلةً، طويلةً جداً. وكأنّي صحوتُ من نومي لأجد نفسي في مكان وزمان لا أمتّ إليهما بصلة، محاطةً بوجوه ليست لأهل أو أحبّة أو أصدقاء.

ما الذي أتى بي إلى هنا؟ أين النهر؟ أين النخيل؟

---

* ـ كاتبة عراقيّة.

بدأتْ روحي تغوص في تساؤلات لم يوقفْها سوى صوت أحدِ الطلبة وهو يتوجّه إليّ بسؤال. عادت إليّ تلك اللحظات وأنا أجلس إلى رجل أحدِّثه عن أشياء أصبحتْ ذكريات، وأنظاري هاربة إلى سطوح بيوتٍ وإلى شمس تحاول الانسحابَ خلف سلسلة جبليّة.

سمعتُه يتساءل بتردّد وحنان: «لِمَ تبكين؟ أتراني أحزنتُكِ؟»

دون أن أنظر إليه مسحتُ دموعي وأنا أقول: «لا.. ليس بكاءً.»

ـ ودموعُكِ؟

ـ أعذرني! أحيانًا أصبح عاطفيّةً. أحيانًا أذْرِف الدموعَ لمجرّد رؤيتي كلبًا يجلس باستكانة في ظلّ جدار وينْظر إلى المارّة بنظرات الكلاب الحزينة التي تعرف. أقصد، أحيانًا أبكي دون سبب.

ـ أرجوكِ انظري إليّ.

كنتُ أشعر بعذابه، لكنّي لم أستطع إيقافَ موجة الحزن التي انتابتني، وشعوري بالحرج وأنا أذْرِف الدموعَ أمام رجلٍ ألتقيه لأوّل مرّة.

جاء النادل لتغيير المنفضة الكريستاليّة المملثة بأعقاب السجائر. مازحتُه: «أرجوكَ أحْضِرْ لنا منفضةً صغيرةَ الحجم كي أستطيع سرقتَها!»

حدثتُه عن الإرباك الذي طالما كنتُ أسبّبه للنُّدُل حين أسأل بصوت عالٍ الصديقاتِ والأصدقاءَ في الكافتيريات والمطاعم التي ندخلها أول مرّة عن الأشياء التي يُمْكن سرقتُها من المكان. وحدّثته عن استعراضي طرُق إخفاء المسروقات، وعن وجوه النُّدُل وهم يراقبونني، وعن دهشتهم وأنا أترك المكان مودِّعةً: «في المرّة القادمة سأسرق هذا الفنجان» أو «احتفِظوا لي بهذه الزهريّة لأنّي سأسرقها في الزيارة المقبلة.»

صمتْنا لفترة. ثم، كَمَنْ يراني لأوّل مرّة، نظر إليّ وهو يقول: «يثير استغرابي استغراقُكِ في الحزن واستغراقُكِ في المزاح!»

أجبتُ بسرعة: «الحزن خاصّ... والفرح عامّ.»

◆ ◆ ◆

في اللقاء الثاني كان المكان مكتظّاً بالروّاد. لم نجد سوى تلك الطاولة المشْرفة على مشهد المقبرة. سحب لي كرسيّاً يُطلّ على باحة المطعم. تجاهلتُ حركتَه وجلستُ قبالة الواجهة الزجاجيّة وأنا أقول: «لا داعي لحمايتي من منظر المقبرة. إنّها تسكن في داخلنا.»

ـ أتدرين؟ لقد دخلتُ هذه المقبرة أكثرَ من مرّة وتجوّلتُ فيها. الكلمات المنقوشة على الشواهد تثيرني. قُمتُ بتسجيل بعضها.

ـ لطالما رغبتُ في دخول المقبرة لكنّي لم أجرؤ. تخيّلْ ما يُمْكن أن يسبّبه منظرُ امرأة غريبة تَدْخل وحدها.

ـ ما الذي يغريكِ بدخول المقابر؟

ـ السكون. إنّها المكان الوحيد الذي لا يُستهلَكُ فيه الكلامُ أو الهواء. لا شيء سوى الصمت. حتى الريح تتردّد خجولةً في المكان وكأنّها تسير على أطراف أصابعها. كما أنّ فكرة دخولكَ مقبرةً لا تزور فيها شخصًا محدّدًا ـ أقصد شخصًا يخصك، متحرِّرًا من الأفكار التي قد يسبّبها وجودُه ـ ذكراك إيّاه تساعدكَ على الاستمتاع بالسكينة والصمت.

ـ هل سبق أن دخلتِ مقبرةً لا قبر فيها يخصُّكِ؟

ـ أتتذكّر مقبرةَ الأرمن، تلك المقبرةَ الكبيرة الواقعة في نهاية شارع النضال؟

ـ نعم.

ـ كنتُ أمرّ بها عادةً، وأنا في السيّارة. وكان منظرها من الخارج يَلْفت انتباهي بذلك الانسجام والقِدَم في الطراز. قبل خمسة أعوام، أثناء اضطراري إلى مراجعة وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ، اكتشفتُ باباً جانبياً للمقبرة. صادف ذلكَ أيّامَ الصيف الحارّة جداً. كنتُ كلّما عدتُ من الوزارة يباغتني منظرُ الباب المواربِ ذاك. كنتُ أتوقّف عنده دقائقَ طويلةً. أتدري ما الذي كان يأسرني؟

ـ ماذا؟

ـ الممرّ المعتّق بالظلّ، والهدوء محاطًا بقبورٍ صقَلَ أحجارَها الزمنُ والعزلةُ والعتمة. كنتُ أشعر بهذا وأنا وسط لهيب الشمس وضجيج المنطقة المزدحمة بالسيّارات والمارّةِ والهواءِ المشبَع بأصواتِ الباعة والغبار ومخلّفاتِ عوادم السيارات. نعم الظلّ المعتّق والهدوء.

ـ هل دخلت؟

ـ لا!

ـ لماذا؟

ـ أتصدّقْ إنْ أخبرتُكَ أنّي كنتُ أخشى نفسي؟! كان مروري عبر ذلك الباب الموارب يعني عدمَ خروجي من المكان. كان نداءُ العتمة والصمت يجد صدًى في روحي، وكنتُ أفضّل أن يظلّ ذلك النداء رغبةً تَسْكُنني حتى اللّحظة التي أستطيع فيها اتّخاذَ القرار دون خوف أو تردّد.

◆ ◆ ◆

بعد اللقاء الثاني لم نتحدّث عن المقابر والموتى، والشواهد والعتمة، ولا عن طقوس الموت في كربلاء والنجف. كنّا نقضي الوقت متحدثَيْن عن المدن والكتب والطلبة والأصدقاء وأنواع النخيل، عن دجلة والفرات ومذاق ماءِ كلٍّ منهما، عن بيوت صنعاء وأهلها، عن اللهجات. وذات يوم، وأثناء عودتنا من بريد التحرير، اكتشفْنا أنّ الباصات التي تتوجّه إلى حيث نَسْكن قد تمّ نقلُها إلى مكان آخر لإصلاحات في الطرق. وبدلاً من البحث عن مكانها قرّرنا العودةَ سيرًا على الأقدام.

كانت تلك المرّةَ الأولى التي أسير فيها في تلك الشوارع.

كان الحديثُ عن موقفٍ مضحكٍ تعرّضَ له وهو يلتقي بامرأة لا يَعرف ملامحَها جيّدًا، والمفارقاتِ التي أحاطت بذلك الموقف، قد شغلني عن تفحّص الطريق. وكنتُ مستغرقةً في الضحك عندما وقعتْ أنظاري على بوّابة المقبرة. ودون وعي صرختُ بدهشة: «أنظرْ. المقبرة!»

جاء صوتي الممتلئ دهشةً عاليًا وكأنّه استمرار لاستغراقي في الضحك.

نظر إليّ بصمتٍ للحظة وهو يقول: «مَنْ يسمعْكِ تصرخين مندهشةً يظنّ أنّك تقولين: أنظرْ، إنّه البحر، أو يا لَجمال تلك الحديقة!»

ـ الجمال في كلّ مكان، حتى في المقابر.

دخلنا المقبرة. كان منهمكًا في قراءة الشواهد، وكنتُ منشغلةً بتأمّل النباتات والأصص التي غطّت بعضَ القبور.

في ذلك اليوم مارسنا لعبةَ التوقّعات. كان كلُّ واحد منّا يخمِّن هويّةَ ساكن القبر: الجنس، العمر، المنزلة. حاول مشاكستي وأنا أقول له بثقة: «كلُّ قبر مغطًى بالزهور، والنباتاتُ فيه طريّةٌ متألّقة، هو قبرُ رجلٍ أو طفلٍ أو طفلة.»

ـ لماذا؟

ـ وحدهنّ النساءُ يهتممن بمن يُحْبِبن حتى بعد موتهم. القبر المعتنى به يكون إمّا لزوج أو لابن أو ابنة.

أَصَرّ على مشاكستي: «هذا الرأي ضدّ الرجال.»

ـ ليس الأمر كذلك، ولكنّ الرجل أكثر انسجامًا مع الحياة من المرأة. أوْ لنقلْ إنّه أكثرُ واقعيةً.

طوال الوقت كان يحاول إثباتَ خطإي. لكنّا كلّما توقّفنا عند قبرٍ مزدهرٍ بالنباتات والعناية وجدْنا الشاهدةَ تُفْصح عن هويّة رجلٍ أو طفلٍ أو طفلة.

وعندما كاد أن يسلِّم بهذا الرأي شاهدْنا من بعيدٍ رجلاً يَحْمل دلوَ ماءٍ ويسقي نباتاتٍ على قبر.

انفرجتْ أساريرُه وهو يقول بانتصار: «أترَيْن؟ أنتِ على خطإ أخيرًا!»

ابتسمتُ وأنا أقول له: «لا تستعجلْ. سنرى عندما يغادر الرجل المكان.»

توقّفنا عند شاهدة كبيرة فخمة لأحدِ ملوكِ اليمن.

تساءلنا: «ما الذي أتى به إلى هنا؟»

كان الرجل قد غادر بدلوه الفارغِ المكانَ. وأسرعنا إلى القبر. قرأنا الشاهدةَ: كانت لطفل في الخامسة من العمر.

نظرتُ إليه مبتسمةً: «هل رأيتَ؟ لقد جاء هذا الرجل إلى قبر ابنه، ربّما تحت إلحاح الزوجة وتهديدِها له. وقد يكون شاغلُ القبر أخًا لهذا الرجل، وتحت وطأة دموع الأم أتى لسقي النباتات. أراهنُكَ أنّكَ حتى لو سكنتَ في هذه المقبرة فلن ترى رجلاً يأتي للاهتمام بقبر أمّه أو زوجته.»

سأل بحزن: «أتراكِ ستأتين لزيارتي والاهتمام بزهور قبري؟»

ـ السؤال ينبغي أن يكون كالتالي: «أتراكَ أنتَ ستفعل هذا؟ أشمّ رائحةَ الموت قريبةً منّي. أقصد، لديّ هذا الإحساس دائمًا. هذا لا يخيفني أبدًا. لا يحزنني. الآن أقول لك: أتمنّى أن لا تزور قبري... أن يكون قبري مهجورًا... منسياً... وبشاهدةٍ طينيّةٍ حُفِرَ عليها اسمي واسمُ والدي فقط، دون تفاصيل أخرى كالعمر والعائلة وتاريخ الميلاد والموت... دون أشعار أو أيّة كتابات أخرى. أريده قبرًا عاريًا تمامًا، بلا زخرف أو موادّ بناء... قبرًا طينياً تشعّ عليه أشعةُ الشمس لا غير. وبهذا أعود إلى التراب مثلما أتيتُ... تمامًا كالقبر الذي أمامنا.

ضغط على يدي بقوّة، وبصوت مختنق قال: «أرجوكِ لا تتحدّثي بهذه الطريقة. دعينا نخرجْ من هذا المكان. لكنْ عليكِ أن تعديني بشيء.»

ـ ماذا؟

ـ إذا مُتُّ فلا تحملي جثماني إلى العراق. أريد أن أُدفنَ هنا احتجاجًا على غربتي التي لم أخترْها.

ـ لكَ هذا. لكنّ عليكَ أن تَعِدَني أنتَ الآخر بأن تَحْمل جثماني إلى كربلاء، وأن يكون قبري مثلَ هذا القبر الذي أمامنا.

ـ أعِدُكِ.

ـ إذن فلنتأملْ هذا القبر لكي تفي بوعدك على أكمل وجه.

اتّجهنا إلى القبر المغرَق بعزلته وبساطته. كان صغيرًا وواطئًا جداً، غطّته الأتربة المنقوعة بالأمطار فنبتتْ عليه بعضُ النباتات الصغيرة التي حملتْ بذورَها الريحُ من النباتات المحيطة بالمكان. قلتُ له: «دعنا نقرأْ شاهدةَ القبرة.. لا بدّ أنّه لامرأة.»

انحنيْنا لقراءة الشاهدة. فجأةً ساد الهدوءُ المكانَ. حتى هَمْسُ الريح توارى. كان الهواء مُشْبَعًا بالسكينة. كنتُ أسمع دقّات قلبيْنا ونحن نقرأ الاسم.

كانت الشاهدةُ من دون تفاصيلِ موتٍ أو ميلادٍ أو أشعار. لا شيء سوى عنوان من كلمتيْن: إرادة زيدان.

بغداد

لبنان... بعيونٍ سوريّةٍ

المشاركون

- أحمد فايز الفوّاز
- ميشيل كيلو
- علي العبد الله
- بُرهان غَلْيون
- شمس الدين الكيلاني
- منير الحمش
- جاد الكريم الجباعي
- موفّق نيربيّه

ضمن خطّة متكاملة تنتهجها مجلة الآداب طوال هذا العام (٢٠٠٣) بشكل خاصّ، وعنوانُها «العروبة الجديدة،» يأتي هذا الملفّ عن العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة من منظور ٨ مثقفين سوريّين. فلا شكّ في أنّ محور العلاقات العربيّة ـ العربيّة هو أحد المحاور الأساسيّة في تشكيلنا لـ «عروبةٍ جديدة» نَطْمح أن تنتشر في الساحة الثقافيّة والنضاليّة العربيّة، بديلاً من «عروبةٍ قديمةٍ» قامعةٍ تُلغي الاختلافَ، وتُعلي من شأن الرأي الأوحد، وتُقصي الأقليّات والقوميّات الأخرى، وتُنْكر جدوى التحالفات الشعبيّة الأمميّة. ولعلّ افضل ما يعبِّر عن طموحنا هذا هو ما جاء على لسان الأستاذ ميشيل كيلو في هذا العدد بالذات، حين تحدّث عن «أمّة عربيّة جديدة، ثقافيّةٍ أساسًا،» وعن مفهوم جديد يجعل القوميّة «نمواً مشتركًا ومتوازنًا ومتكافئًا وحراً ومستقلاً للجميع، يقويّ دولَهم ومجتمعاتهم.»

في العدد القادم سيَعْمد مثقفون من لبنان إلى قراءة هذا الملفّ، الذي أعدّه الأستاذان محمد جمال باروت وياسين الحاج صالح. كما يَعْمل مراسلُ الآداب في المغرب الأستاذ عبد الحقّ لبيض على إنجاز ملفّ بعنوان «الجزائر... بعيونٍ مغربيّة» إكمالاً لهذه السلسلة من نقاش العلاقات العربيّة ـ العربيّة من منظور المثقفين، وتطويرًا لمفهوم العروبة الجديدة، على أن يُحال هذا الملفّ في العدد الذي يليه على مثقفين جزائريّين لتقويمه. والأمر عينه بالنسبة إلى ملفّ «السودان... بعيون مصريّة.» وهكذا دواليك.

ولا بدّ في الختام من القول إنّ ما دفع الآداب إلى الخوض في ملفّ العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة، وإلى تصديره ملفّاتِ «العروبة الجديدة،» رغبةٌ أكيدةٌ في التكامل الحقيقيّ بين البلدَيْن، بعيدًا عن منطق الهيمنة والسيطرة الذي لا يؤدّي إلاّ إلى سيادة النزعات العنصريّة والاستعلائيّة والانعزاليّة.

سماح إدريس

(بيروت)

هناك عنصر أندلسيّ لصيق بصورة لبنان في ذاكرة كثير من السوريِّين، لكنّ لبنان دارُ غربةٍ بالنسبة إلى سوريِّين يُعَدّون اليومَ بمئات الألوف. لبنان الأول هو بيروت التي استقبلت الثريَّ السوريَّ والمثقفَ السوريَّ والسياسيَّ السوريَّ المعارضَ؛ فوفَّرتْ للأوّل مصرفًا وشركاء ووكلاء، وللثاني صحفًا ودُورَ نشر، وللثالث ملاذًا أو ممرًا قبل أن يواصل ترحالَه إلى غرب بعيد. لبنان الثاني هو «لبنانُ الكبير» بالنسبة إلى العمّال، ولبنان أصغرُ بعضَ الشيء بالنسبة إلى العسكريِّين. فالخطوط الحُمْر التي تَحْكم انتشارَ الأوّلين لا تَحْكم حاجةَ الأخيرين إلى خبز، ولا حاجةَ أرباب عملهم إلى جهودهم. الثريُّ السوريُّ، وهو اليوم ليس مالكَ أموالٍ خاصةٍ هاربةٍ بل صاحب أموال عامّة مهرَّبة، لم يعد يحتاج إلى لبنان لأيٍّ من أغراضه؛ ولم يعد لبنانُ «منتأًى واسعًا» للسياسيِّ السوريِّ المعارض بعد أن باتت الدولةُ تدْرك الجميعَ كالليل؛ أما المثقف الذي تمُتُّ «بلترتُه» بعد تأميم البنيتيْن التحتيّة والفوقيّة للثقافة، بادوات إنتاجها ونشرها كما بمعانيها، هذا المثقفُ المفصولُ عن أدواته وعن حقّ النقد، فلا تكاد حالُه تختلف عن حال العامل: يُستغَلّ ويُزدرى في الوقت نفسه.

نخشى أنّ فائض الأُخوّة الذي يُعشّي النظرَ على الصعيد الحكوميّ لا يَعْكس إلا القليلَ من الحقيقة على الصعيد «الشعبيّ،» خلافا لما نُفضّل أن نَفْترض. لكنّ المشكلة ليست هنا مع ذلك ـ فهناك ما يُشْبه هذا الوضعَ بين كل بلديْن جاريْن. المشكلة هي أنه، رغم كلّ الظواهر، ليست ثمة أدواتٌ أو آليّاتٌ للتعرُّف على المشكلات التي قد تطرأ على العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة، وليست ثمّة آليّاتُ تعديلٍ وتصحيحٍ ومعالجةٍ مجرّبة لهذه المشكلات. بل أكاد أقول إنّ هذه العلاقات تَشْكو من مشكلة الأخوّة التي تُنْكر وجودَ المشكلات، أو تَحُلّها بأساليب «أخويّة.» لهذا ليس هناك تراكمٌ في الثقة والخبرة في هذه العلاقات. ولذلك أيضًا ما زال التبادلُ التجاريُّ محدودًا بالقياس إلى بلديْن على هذه الدرجة من الجوار و«الأُخوّة»؛ فالرأسمال يفضّل ـ محقّاً ـ أن نتحاسب كالغرباء حتى لو تَزَاورْنا كالإخوان!

في هذا الملفّ نحاول صوغَ المشكلات في إشكاليّات، أيْ في مسائل قابلة للحلّ. فننطلق من أنّ العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة أهمُّ من أن تُتركَ للسياسيِّين والعسكر في كلا البلديْن، ومن أنّ لدى المثقفين هنا وهناك ما يُمكن أن يقولوه. هدفُنا هو أن نثير نقاشًا، وسيكون نجاحُنا مضاعَفًا إذا غطّى هذا النقاشُ الجوانبَ العديدةَ التي أغفلناها أو لمسناها لمسًا.

ملاحظة أخيرة: لا يمثِّل المشاركون في هذا الملفّ المثقفين السوريّين، ولا المثقفين الديموقراطيِّين السوريِّين. حَسْبُ المشاركين هنا أنّهم مثقفون ناشطون يحاولون إسماعَ صوتٍ مختلفٍ في الفضاء السوريِّ العامّ.

ياسين الحاج صالح

(دمشق)

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (I)

ندوة من إعداد: ياسين الحاج صالح
المشاركون: أحمد فايز الفوّاز،
ميشيل كيلو، علي العبدالله

ياسين الحاج صالح: لماذا كانت العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة إشكاليّةً وقلقةً دائمًا حتى قبل التدخُّل السوريّ في لبنان؟ وهل كان للمثقفين السوريّين تأثير في هذه العلاقات؟

أحمد فايز الفوّاز: أعتقد، بدايةً، أنّ الأساس الذي نهضتْ عليه إشكاليّةُ العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة هو عمليّة تقسيم بلاد الشام إلى جملة من الكيانات وُضِعَتْ تحت سيطرة فرنسا وإنكلترا، اللتيْن سادت علاقتَهما تناقضاتٌ كبيرةٌ في المصالح، واعتمدتْ كلٌّ منهما سياسةَ «فرِّقْ تَسُدْ» داخل الكيانات التي حكمتاها. وكان يُمْكن، مع الأيّام، تجاوزُ المفاعيل السلبيّة لهذا التقسيم، لو لم تَجْرِ تغذيةٌ موضوعيّة مستمرّةٌ للسلبيّات، من خلال الفشل المستمرّ لعمليّة تكوين الدولة الديمقراطيّة الحديثة، أيْ دولةِ كلّ المواطنين، ولو لم تُظْهر الفئاتُ الحاكمة في كلا البلديْن قِصَرَ نظرٍ كبيرًا ومحدوديّةً كبيرةً في معالجة المشكلات السياسيّة والاقتصاديّة التي تنشأ بشكل طبيعيّ بين الكيانات المختلفة. والملاحَظ أنّ نموّ المشكلات، وابتعادَ الكيانات بعضِها عن بعض، كانا يجريان بالتزامن مع بدء أوروبا الغربيّة المنقسمة إلى قوميّات متعادية والخارجة من حربٍ مدمِّرةٍ (هي الحرب العالميّة الثانية) بتجاوز انقساماتها وبناءِ وحدتها تدريجيّاً عبر التصالح والمساومات التي تأخذ المصالحَ المختلفةَ بعين الاعتبار. بكلام آخر: كانت بلاد الشام بعد الحرب العالميّة الأولى خارجةً من العهد العثمانيّ، أيْ أنّها لم تكن قد تعرّفتْ على الحداثة، وكانت تحتوي ـ ولا تزال ـ على انقسامات طائفيّة ومناطقيّة عميقة ومن ثَمّ على تنوّع وتناقض في المصالح الماديّة والرؤى والتصوّرات عن الماضي والحاضر والمستقبل؛ وهذه التنوُّعات والاختلافات لم تقدَّرْ حقَّ قَدْرها ولم تعطَ ما تستحقّه من اعتبار. ومع أنّه لا بدّ من الإشادة هنا بالقدرة التي أظهرتْها الحركةُ الوطنيّةُ في كلا البلديْن على توحيد التيّارات والفئات الاجتماعيّة على شعار الاستقلال الوطنيّ، وفي النضال الطويلِ المدى من أجله، فقد كان من الضروريّ أن تستمرّ وتتطوّر سياسةُ معالجة التناقضات والاختلافات في المصالح في إطار الوحدة الجامعة، الأمرُ الذي يتطلّب من القيادات السياسيّة نضجًا كبيرًا وبعدَ نظرٍ وتغليبًا للمصالح العامّة على المصالح الجزئيّة. لكنّ هذا النوع من القيادات لم يكن موجودًا لا عندنا في سورية ولا عندهم في لبنان: فعندهم كان تكوينُ القيادات يجري ضِمْنَ الحواضن الطائفيّة، وعندنا كان يجري ضمن الحاضنة العسكريّة بالدرجة الأولى ولفترة طويلة ـ وكلا النوعيْن من الحواضن غيرُ صالح غالبًا لتكوين قيادات سياسيّة.

إلى ذلك يضاف الانقسامُ العميق في العالم العربيّ بعد الحرب العالميّة الثانية، والذي ترافقَ مع الانقسام العالميّ بين معسكريْن، وتطوُّر حركة التحرر الوطنيّ العالميّة كتعبير عن نهوض الأمم الرازحة تحت الاستعمار. في سوريّة كانت النزعة الوحدويّة العروبيّة هي الطاغية، في حين سادت في لبنان الرسميّ النزعةُ الانعزاليّةُ كتعبير طبيعيّ عن خوف الأقليّة ـ أيّةِ أقليّة ـ على مواقعها، الأمرُ الذي لا يعالَجُ إلا بسياسةٍ طويلةِ النَّفس قائمةٍ على الديموقراطيّة وعلى الاحترام العميق لحقوق كلّ الأطراف.

هناك فرق آخر بين سوريّة ولبنان، يتعلّق بالإنتاج الماديّ: ففي سوريّة حَدَثَ في الأربعينيّات والخمسينيّات ما أُسمّيه الثورةَ الزراعيّةَ التي كان عمادَها الجرّارُ الزراعيُّ (التراكتور) والحصادةُ ومحرِّكُ الديزل، فضلاً عن فلاحةِ أراضٍ جديدةٍ واسعةٍ تُنتج الحبوبَ والقطنَ وتزيد من الدخل الوطنيّ وتطوِّر الصناعةَ والتجارةَ. وأمّا في لبنان فقد نمت البنوكُ والخدمات، ونشط الاستيرادُ من الخارج، ونما الميلُ في الصناعة والحكم إلى تحديد العلاقات الاقتصاديّة بين سوريّة ولبنان وصولاً إلى ما سُمِّي «القطيعة» بين البلديْن.



لبنان: إسفين في خاصرة سوريّة، أم طفل صغير في رحمها؟

كذلك نمت الفكرةُ الاشتراكيّة في سوريّة ولبنان في الوسط الشعبيّ، بينما ازداد العداءُ للاشتراكيّة في لبنان ليس في السلطة وحسب وإنما أيضًا في الأوساط المرتبطة بالدولة وفي الميدان الاقتصاديّ المؤثّر على السلطة ـ وهو ميدانُ نشاطٍ ماليّ وخدميّ في الغالب.

هزيمة حزيران ١٩٦٧ أضافت عناصرَ جديدةً في تعقيد العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة، ناجمةً عن نموّ دور إسرائيل وتأثيرها في المنطقة بل وخطرها تحديدًا على لبنان وأطماعها فيه ككيان وأرضٍ ومياهٍ ودورٍ اجتماعيّ اقتصاديّ في المنطقة العربيّة وفي الشرق الأوسط.

كلّ هذه الأمور كانت مبعثَ إشكالات في العلاقة السوريّة ـ اللبنانيّة، حتى قبل الدخول العسكريّ السوريّ إلى لبنان عام ١٩٧٦، وهو دخول أضاف بدوره إشكالاتٍ جديدةً إلى تلك العلاقة التي تتحكّم بها السلطاتُ الحاكمةُ في البلدين، من دون أن يكون للكتلة الشعبيّة تأثير يُذْكر فيها. والأمر عَيْنُه ينطبق على المثقفين أيضًا، الذين لم يكونوا يتمتّعون بوعي متميّز عن «الوعي العامّ.»

ميشيل كيلو: أشارك الدكتور فايز في أنّ الإشكالات قديمة، تَرْجع إلى المرحلة السابقة لتشكُّلِ سوريّة ولبنان كدولتَيْن مستقلتيْن، وإلى ما ترتّب على قيامهما من نتائجَ جعلتْ سوريّةَ ترى في لبنان ضربًا من إسفين مغروس في خاصرتها يهدِّد أمنَها، وجعلتْ لبنانَ يرى في سوريّة ـ وهي التي تحتويه حتى ليبدو على الخريطة وكأنّه طفل صغير يستقرّ في رحمها ـ خطرًا عليه يهدِّد بابتلاعه. في نشأة لبنان أنّه لا يجوز أن يكون ممرّاً أو مقرّاً للاستعمار (ممرّاً إلى سوريّة أو مقرّاً ضدّها)، ولا يجوز أن تَنْتهك سوريّةُ استقلالَه وأن يمدَّ يدَه إلى الخارج يحتمي به منها باعتبارها رمزَ عروبةٍ تخترقه. لكنّه قرّر أن يعيش على هامشها، احترامًا لتوازناته الداخليّة ولخصوصيّاته التاريخيّة والثقافيّة.

بسبب ظروف الولادة والنشأة وما خالطها من التباس، وبقاءِ لبنان موصولاً بسوريّة كمجتمع ومفصولاً عنها كدولة، غَلَبَ طابعٌ أمنيٌّ مبكّر على علاقات البلديْن شَحَنَها بعدم الثقة والشكّ والخوف المتبادل، وانعكس على روابطهما جميعها، بما فيها الاقتصاديّة. هذا الطابع الأمنيّ تزايَدَ بعد وصول البعث إلى السلطة عامَ ١٩٦٣. وزاد الطينَ بلّةً أنّ سوريّة اعتبرتْ لبنانَ كيانًا مصطنعًا يَفْتقر إلى مقوّمات عيش ثابتة فَرَضَ الخارجُ وضعَه الخاصَّ عليها، وغَرَسَه في خاصرتها لأغراض ومصالح ستَرْتطم دومًا بالأغراض والمصالح التي تتبنّاها الدولةُ السوريةُ وتقوم عليها. بالمقابل، رأت نخب لبنانيّة في سوريّة تجسيدًا لشرق عربيّ / إسلاميّ متأخِّر ثقافيّاً واجتماعيّاً، ميولُه قوميّة / دينيّة = احتوائيّة ودمجيّة، وأَقْلَقَها أنّ سوريّة رفضتْ دومًا ـ حتى في طورها «البرجوازيّ» ـ أن تَعْتبر نفسَها كيانًا تامّاً له دولة نهائيّة.

ضَخَّمَ هذا الطابعُ الأمنيّ العلاقةَ بين الدولتيْن وحمّلها مضامينَ سياسيّةً استراتيجيّةَ الأبعاد، تَرْتبط بهويّةِ كلٍّ منهما وتكاملِه، وانعكس على صلاتهما، حتى قبل ضياع فلسطين، الأمرُ الذي عَزَّز شكوكَ سوريّة وحَوّلها إلى مخاوف جعلتْها ترى في لبنان قطاعًا لا يَخْضع لسيطرتها من جبهتها العسكريّة، ونقطةَ رخوةً قابلةً للاختراق يصيب ضعفُها منها مَقْتلاً. في هذا الفهم، يكون تصحيحُ العلاقة هو أوّلَ ما يتبادر إلى الذهن، ريثما يصير ممكنًا إرجاعُ الأمور إلى نصابها، أو إعادةُ لبنان إلى وطنه الأمّ الذي اقتَطَعَ تشكيلُه المصطنعُ أجزاءً واسعةً منه منذ عشرينيّات القرن الماضي.

أودّ أن أقول سلفًا إنّ تصحيح العلاقة يكون أولاً بإزالة طابعها الأمنيّ كطابع مقرَّر. ويكون ثانيًا بالاعتراف بلبنان دولةً مستقلّةً لها مصالحُ خاصةٌ وأخرى مشتركةٌ مع سوريّة. ويكون ثالثًا بتنمية مواقف مشتركة بين الدولتين تقوم على هذه المصالح المشتركة،

مستقبل العلاقات السورية ـ اللبنانية (II)

على أن يتمّ تعريفُها وتحديدُها في علاقة تفاعليّة ترتكز إلى النِّدّيّة والمساواة، تأخذ خصوصيّاتِ كلٍّ منهما في عين الاعتبار، وتَحْترم إرادةَ بناته وأبنائه وحقَّهم في التعبير عن مواقفهم والدفاع عنها: فلا طغيانَ لطرف على آخر ولا دمج، خاصةً إنْ كان قسريّاً، بل تكاملٌ يقوم على تفاعل حرّ ومتناسق، لكلٍّ من طرفيْه حقُّ تعيين طريقةِ إسهامه فيه وطابعِه.

علي العبد الله: أنا أعتقد أنّ العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة تعاني مشكلةً قابلةً للحلّ، لا إشكالاً مستعصيًا على العلاج. منذ البداية حُكمتْ هذه العلاقات بتناقض بنيويّ. فقد تكوّنتْ دولةُ لبنان الكبير على فلسفة سياسيّة ديمقراطيّةٍ في الظاهر، طائفيّة في الجوهر: إذ اعترف الأساسُ الدستوريُّ (الميثاق) الذي صيغَ لبنانُ على ضوئه بـ ١٧ طائفة، وجَعَلَ شؤونَ هذه الطوائف ومواقعَها في الهرم السياسيّ محرَّماتٍ مَنَعَ نَقْدَها وعاقَبَ عليه، كلُّ هذا في مجتمع تتحكّم فيه مجموعةٌ من العائلات النافذة في طوائفها. وهذا حَوّلَ «الديمقراطيّةَ» اللبنانيّةَ إلى أداة بيد نظام عائليّ /طائفيّ ضيّق. فإذا كان هذا التكوين قد فَتَحَ المجالَ أمامَ نموّ حريّات سياسيّة وثقافيّة فإنه وضَعها تحت سقف طائفيّ وسيطرة عائليّة، وهذا جَعَل تغييرَ الأوضاع والأشخاص عبر الوسائل الديمقراطيّة محالاً.

في المقابل قام الكيان السوريّ على أرضيّة ليبراليّة نسبيّاً: المواطنة، والحريّات السياسيّة،.... إلخ في ظلّ ثقافة سياسيّة عروبيّة مَشُوبة بمحليّة ومرتبطةٍ بدرجة من درجات الوعي الشقيّ، الناجم عن الإحساس بالغُبْن نتيجةَ لاقتطاع أجزاء من الكيان السوريّ وإلحاقِها بدولة لبنان الكبير. وقد عَبَّرَ هذا الوعيُ الشقيُّ عن نفسه برفض الاعتراف بالكيان اللبنانيّ، والتركيزِ على إقليم بلاد الشام، واعتبارِ سوريّة وريثةَ الشرعيّة ودمشقَ عاصمةَ القرار فيه. وترتَّبَ على هذا التناقض بقاءُ العلاقة متوتِّرةً وصداميّةً في أحيان كثيرة، وقَيَّدَ فرصَ حلّ المشكلات بين البلدين بتلبية مطالب متعارضة.

فالتيّار السياسيّ النافذ في لبنان يبحث عن تكريس الكيان اللبنانيّ وطنًا نهائيّاً عَبْرَ صيغة محدَّدة هي: فصلُ العروبة عن الإسلام؛ وتحديدُ دلالة العروبة بالكيان، أيْ ألاّ تؤدي عروبةُ لبنان إلى زواله؛ ومن ثمّ رفضُ الوحدة العربيّة العلمانيّة؛ وتخويفُ اللبنانيّين من العرب ومن السوريّين بخاصة، باعتبارهم خطرًا على الكيان اللبنانيّ؛ والتبشيرُ بتفوُّق اللبنانيّ على جواره بعامة وعلى السوريّين بخاصة. وهذا شكّل نقطةً سوداء في الثقافة السياسيّة والاجتماعيّة اللبنانيّة، أو بدايةً عنصريّةً تكرّستْ لاحقًا بتحويل «السوريّ» إلى مزيج من الشرّ والتخلُّف، وبوضعه في مكانةٍ أقلّ من حيث القدرة والكفاءة كقاعدة لرفض مترتّبات ميزان القوى بين البلديْن الذي يَمْنح سوريّةَ فرصًا أكبرَ للسيطرة على مفاصل العلاقة بينهما، وهذا يستدعي توفيرَ حمايةٍ خارجيّةٍ للبنان (كانت آتيةً من فرنسا في البداية ثم دخلت الولاياتُ المتحدةُ على الخطّ، وبعدها غدت إسرائيل لدى قطاع محدود من اللبنانيّين هي الضمانةَ لاستقلال لبنان).

أما حكّام سوريّة فقد تحفَّظوا على قيام الكيان اللبنانيّ واعتبروه كيانًا مصطنعًا، مع أنّ صفة الاصطناع تنطبق على الكيانيْن السوريّ واللبنانيّ معًا. كما اعتبروه قطعةً من سوريّة، ورفضوا الإقرارَ به كيانًا شرعيّاً، ولم يقيموا معه علاقات دبلوماسيّة، بل دخلوا معه في صراعات، مُبْرزين قضيّةَ الأقضية السوريّة التي أُلحقتْ به. وقد ارتفعتْ نبرةُ هذه المآخذ بعد صعود التيّار القوميّ وقيام الوحدة السوريّة ـ المصريّة، وعلَتْ بعد الثامن من آذار عام ١٩٦٣ نبرةُ النقد والرفض باتّهام النظام اللبنانيّ بالارتباط بالغرب والتآمر على الوحدة والثورة. وبعد دخول القوات السوريّة إلى لبنان عام ١٩٧٦ أخذت العلاقةُ شكلاً آخرَ انتقلتْ به من الرفض والاتّهام إلى محاولة إجراء تعديلات في بنية النظام اللبنانيّ تتّفق مع النزعة الشموليّة القائمة في سوريّة. وقد حصل في هذا المجال الكثيرُ، خاصةً في باب تعميم السياسة الأمنيّة التي تعتمدها السلطةُ السوريّةُ منذ عقود على لبنان.



لو كنتُ لبنانيّاً لاستغللتُ فسحة الحريّة من اجل إقامة نظام ديموقراطيّ يَدْفن الطوائف ويبني الدولة (غورو يعلن دولة لبنان الكبير برعاية الطوائف)

أمّا دور المثقفين السوريّين في صياغة العلاقات بين البلديْن أو التأثير فيها فلا يكاد يُلحظ. ذلك لأنّ سيادة التحليلات السوفيتيّةِ الطراز حول «يسار ويمين،» و«أنظمة تقدُّميّة وأخرى رجعيّة،» على الثقافة السياسيّة السوريّة قد صَبَغَتْ نظرةَ المثقفين السوريّين إلى لبنان وقضاياه، وحَدّدتْ مضمونَها، وهو: إدانة النظام اللبنانيّ، وتبنّي وجهة النظر السوريّة الرسميّة التي كانت تضعه في خانة الرجعيّة.

هناك ديمقراطيّة لبنانيّة، فيها الكثيرُ من النواقص والعيوب، لكنّها ضمنتْ مستوًى معقولاً من الحريّات العامة. لماذا كان تأثيرُها الإيجابيّ محدودًا في العالم العربيّ؟ وهل هناك علاقة بين الحرب اللبنانيّة والديمقراطيّة اللبنانيّة؟

ميشيل كيلو: هناك حريّات في لبنان، ديموقراطيّة وشخصيّة. وهناك نقابات وأحزاب وصحافة حرّة وبرلمان... الخ. لكنّ لبنان ليس بلدًا ديموقراطيّاً لأنّ نظامه طائفيّ؛ والطائفةُ لا تَصلُح حاضنةً للديموقراطيّة، لأنّها تكوينٌ ما قبل مجتمعيّ، بل لاغٍ للمجتمعيّة. لبنان بلد حرّ، تَحْتجز طوائفُه إمكانيّةَ نموّ حريّاته إلى ديموقراطيّة. لو كنتُ لبنانيّاً، لاستغللتُ فسحةَ الحريّة من أجل إقامة نظام ديموقراطيّ في بلدي يَدْفن الطوائفَ ويبني الدولةَ. أما السبب في تأثير «الديموقراطيّة اللبنانيّة» المحدود في العالم العربيّ فيَرْجع في تقديري إلى حاضنتها الطائفيّة، التي حَوّلت الحريّةَ إلى أداة تَحْفظ توازناتِها، وكانت تنقضّ عليها كلما هَدّدَ وجودُها قواعدَ لعبتها وسيطرتها.

علي العبد الله: عادةً ما يأخذ حديثُ السياسيّين والمثقفين اللبنانيّين عن «الديمقراطيّة» اللبنانيّة صفةَ الإطلاق، من دون كشفٍ عن نقاط ضعفها الناجمِ عن ارتهانها للطائفة السياسيّة التي تسيطر عليها العائلاتُ، والذي جعلها ديمقراطيّةً عرجاءَ وناقصةً أتاحت ـ كما أشار الأستاذ ميشيل ـ مستوًى من الحريّات (الصحافة، تشكيل الاحزاب...) وحَجَبَتْ أخرى (كالاحتكام إلى الراي العامّ، وتغيير النظام السياسيّ أو رموزه عبر صناديق الاقتراع). نعم، شَكّلت «الديمقراطيّةُ» اللبنانيّةُ في جوانبها الإيجابيّة نقطةَ جذب، خاصةً للمثقفين السوريّين الذين رَزَحوا تحت وطأةِ سلطاتٍ تُصادر حقّ النقد والتقويم والمعارضة. لكنّ هذا الجذب لم يكن كافيًا لتَلْعب «الديمقراطيّةُ» اللبنانيّةُ دورًا هامّاً وإيجابيّاً في الحياة العربيّة بعامة، والسوريّة بخاصة، وذلك للأسباب التالية: مناخُ المجابهة العربيّة ـ الإسرائيليّة؛ والأثرُ الإيجابيّ لبعض إجراءات النُّظُم الشموليّة الاجتماعيّة (كمجّانيّة التعليم والصحّة ودعم الموادّ الغذائيّة)؛ وحجمُ لبنان وارتباطاتُه العربيّة والغربيّة.

وعلى صعيد آخر يُمْكن تحديدُ دور «الديمقراطيّة» اللبنانيّة في تفجير الحرب الأهليّة. فقد قاد دمجُ الديمقراطيّة بالطائفيّة السياسيّة التي تسيطر عليها العائلاتُ إلى إنتاج ازمات متلاحقة، وذلك بسبب تثبيت التوازن الذي حَكَمَ ميلادَ الكيان اللبنانيّ (الرئاسات الثلاث والمناصب الرئيسة في الدولة وامتيازات الطوائف) رغم المتغيِّرات البشريّة والاقتصاديّة والسياسيّة، وبسبب حَجْزِ التطوُّر الطبيعيّ وراء سدّ الميثاق/ الصيغة الذي قاد إلى انسدادِ أفقِ سعت القوى السياسيّةُ النافذةُ في الكيان اللبنانيّ إلى تجاوزه بتوجيه إصبع الاتّهام إلى قوى غير لبنانيّة، فلسطينيّةٍ تحديدًا، وتحميلِها مسؤوليّةَ تأزيمِ الأوضاع وتخريبِ التعايش في لبنان. ورأى قطاع من تلك القوى السياسيّة النافذة في اعتراف مصر بإسرائيل اعترافًا بشرعيّة الدولة الدينيّة، وسعى إلى تكريس لبنان كيانًا مسيحيّاً باستلهام التجربة الصهيونيّة، فأَشْعل الحربَ للإبقاء على الصيغة ومترتِّباتها.

مستقبل العلاقات السوريّة - اللبنانية (I)

أحمد فايز الفوّاز: يجب أن نميّز بين الديمقراطيّة كمثال، والديمقراطيّة كواقع. كواقع، هناك ديمقراطيّة في لبنان، وإنْ كانت بعيدة عن المثال إلى حدّ كبير. وهي ديمقراطيّة لم يتوفّرْ مثلُها لأيّ بلد عربيّ إلاّ في فترات قصيرة، لكنّها اشتملتْ على عيوب بنيويّة منعتْها من التطوُّر، وحالت بينها وبين بناء الدولة الحديثة الديمقراطيّة، أيْ دولةِ كلّ المواطنين، وبالتالي حَجبتْ إشعاعَها وخَفضتْ من تأثيرها في الوسط المحيط بلبنان، فينا نحن السوريّين مثلاً. ولكي أُوضحَ الفكرة أَضْربُ مثالَ ما يُسمَّى بالديمقراطيّة الكولونياليّة (كما في جنوب أفريقيا) التي تميِّز بين المواطنين، فتعطي للمستوطنين حقوقًا لا تُقَرّ بها للسكّان الأصليّين. في لبنان كان هناك نوع من التمييز، وإنْ كان غيرَ قابل للمقارنة بجنوب أفريقيا، ومازال موجودًا في الأفكار والإيديولوجيّات. وهو باعتقادي الأمرُ الأساسيّ الذي يَحُول دون أن يتجاوز المجتمعُ اللبنانيُّ حالةَ انقسامه، ويشوِّه ـ بل يكاد يَقْتل ـ الديمقراطيّةَ اللبنانيّة.

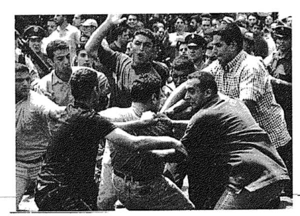
في لبنان، العقد الاجتماعيّ المؤسِّس للدولة معقود بين الطوائف أولاً، لا بين الأفراد بمعزلٍ عن طوائفهم، كما ينبغي أن يكون الأمرُ في الدولة الديمقراطيّة. وعلى الرغم من التبدُّلات الكبيرة الاقتصاديّة والثقافيّة والديمغرافيّة التي حدثتْ في لبنان وغيَّرتْ من توازنات القوى الداخليّة فيه، ورغم التبدُّلات في الأوضاع الإقليميّة المحيطة بلبنان والتحوّلات في العالم، لم يُمْكن تجاوزُ هذا الخلل البنيويّ في الديمقراطيّة اللبنانيّة. وباعتقادي سيبقى لبنان يتعثّر حتى يتحوّل العقدُ المؤسِّسُ للدولة من الطوائف إلى الأفراد، وعمليّةُ التحول هذه لا بدّ أن تكون تدريجيّة ـ وهذه هي في الحقيقة مادةُ البرنامج [المرحليّ] الوطنيّ اللبنانيّ.

لنتحدَّثْ عن دور لبنان الثقافيّ: هل ما زال لدى لبنان ما يقوله ثقافيّاً للعالم العربيّ؟ هل يحتاج دورُ لبنان هذا إلى تصوّر جديد ما دام لم يعد يَحْتكر الاتصالَ بالغرب؟

أحمد فايز الفوّاز: الدور اللبنانيّ في الثقافة العربيّة كان رائدًا وعظيمًا، وكان ذا طابع إحيائيّ. وأهميّة الدور الثقافيّ للبنان، حاضرًا ومستقبلاً، لا يأتي من باب الاتصال بالثقافة الغربيّة، مع الاعتراف بأهميّة هذا الاتصال في الماضي. أعتقد أنّ هناك قضيّتيْن يمكن للبنان أن يكون معلِّمًا ومُلْهِمًا فيهما. الأولى هي قدرة القوى الحيّة في لبنان على تجاوز عقابيلِ الحرب الأهليّة، وحالةِ الانقسام والتشرذم القائمة في المجتمع، والوصولِ إلى مجتمع الديمقراطيّة الموحّد والحيّ (وأقصد الوحدة الحيّة التي تحتوي في إطارها على التناقضات والاختلافات والتلاوين المتنوعة). إذا أَنْجز اللبنانيّون بقواهم هذا الأمرَ، فسيكون ذلك درسًا كبيرًا ونموذجًا يُحتذى من قِبل الأقطار العربيّة الأخرى التي تحتوي الكثيرَ من المشاكل الشبيهة بالمشاكل اللبنانيّة. القضيّة الثانية هي الدور اللبنانيّ في المنطقة العربيّة. في اعتقادي لا يستطيع لبنانُ الاستقالةَ من المكان ومن الدور. يستطيع اللبنانيّون أن يهاجروا إلى أربع أصقاع الأرض، لكنّ لبنان لا يستطيع ذلك. الأوضاع في المنطقة هي شروط معطاة، نغيِّرها عندما نعيها، شرطَ أن تكون قابلةً للتغيير. عندما ينعزل اللبنانيّون عن محيطهم يَفْقدون مكانتَهم التاريخيّة. عالمنا لا يسمح بالانعزال.

علي العبد الله: أرى أنّ الدور الثقافيّ اللبنانيّ الذي لا جدال فيه لم يعد يتناسب مع الأوضاع الجديدة، إذ اتّسع نطاقُ التعليم وانتشرتْ وسائلُ الإعلام وتقنيّاتُ الاتصال، الأمرُ الذي يستدعي إعادةَ نظر في طبيعة الدور الثقافيّ اللبنانيّ بالعمل على جعل لبنان مركزًا إقليميّاً للتفكير في قضايا الديمقراطيّة وحقوقِ الإنسان والمساهمةِ في تأسيس أطر عربيّة لذلك.

ميشيل كيلو: لعب لبنان دورًا فريدًا في تأسيس ثقافة العرب النهضويّة، التي مَهّدتْ لانفصالهم عن الإمبراطوريّة العثمانيّة /



انزلقت السلطة اللبنانيّة نحو تقمّص النموذج السوريّ في الحكم، باعتماد السياسة الأمنيّة في معالجة الملفات السياسيّة والاقتصاديّة

التركيّة، وأدّت إلى تأسيس دولهم الحديثة ومجتمعاتهم المعاصرة. بعد الحرب العالميّة الثانية عامةً، وتحوُّل كتلة العرب الرئيسة إلى نُظُم مركزيّة، برز لبنانُ منارةً للثقافة والمعرفة والحريّة، حتى غدت بيروتُ عاصمةً ثقافيّةً وفكريّةً للوطن العربيّ، وصار العربيُّ المقطوعُ عنها مقطوعًا عن المعرفة الحديثة والفكر المعاصر. اعتقد أنّ من واجب لبنان استعادةَ هذا الدور، لصالحه ولصالحنا جميعًا، وهو مؤهّل لممارسته أكثرَ من أيّ بلد عربيّ آخر، رغم ما تعرّضَ له من مشكلات يَرْجع جزء كبير منها إلى كونه واحةَ حريّة!

هل ترون أنّ هناك تقصيرًا من المثقفين الديمقراطيّين السوريّين حيال لبنان كما يُصرّ عدد من المثقفين اللبنانيّين (حين يَزْعمون أنّنا لم نهتمّ بالدفاع عن السيادة اللبنانيّة واستقلاليّة القرار اللبنانيّ...)؟ ما مَصْدر فكرة التقصير؟ وهل هذا منظور صحيح لرؤية موقف المثقفين الديمقراطيّين السوريّين من المسألة اللبنانيّة؟

علي العبد الله: في تقديري أنّ فكرة تقصير المثقفين السوريّين نَبَعَتْ من تصوُّر بعض المثقفين اللبنانيّين لنمط من إدارة الصراع يَقْضي بأن يَخُوض المثقفون السوريُّون معركةَ اللبنانيّين ضدّ السلطة السوريّة واللبنانيّة في آن واحد، وهو تصوُّرٌ تَسَرَّبَ إلى أولئك المثقفين اللبنانيّين من ممارسات السياسيّين التقليديّين اللبنانيّين الذين كانوا يعتمدون على القوى الخارجيّة في حلّ المشكلات اللبنانيّة، أو ربما صَدَرَ من قبول هؤلاء المثقفين الضمنيّ لاعتبار الشعبيْن السوريّ واللبنانيّ شعبًا واحدًا، ومن ثمّ تحميل المثقفين السوريّين ـ باعتبار سوريا الجزءَ الأكبرَ ـ مسؤوليّةَ خوض معركة المصير الواحد.

غير أنّ اعتبار الساحتين ساحةً واحدةً يقضي بتحميل المثقفين اللبنانيّين مسؤوليّةَ المشاركة من أجل قضايا الداخل السوريّ أيضًا! وهذا لم يَحْدث، الأمرُ الذي يرتّب حصولَ تقصير من كلا الطرفيْن: المثقفين السوريّين واللبنانيّين معًا. لكنّ هذه النزعة السِّجاليّة لا تنفي وقوعَ المثقفين الديمقراطيّين السوريّين في التقصير: ذلك لأنّ طبيعة الصراع مع السلطات الشموليّة في سوريّة كانت ولا تزال تستدعي رؤيةَ الصراع بكلّ أبعاده المحليّة والخارجيّة، وتحديدَ نقاط الاشتباك التي تقود إلى احتواء السياسة الأمنيّة لصالح نظام ديمقراطيّ حقيقيّ منفتح يَخْلق مناخًا وطنيًا يفْسح المجالَ أمامَ الشعب والسلطة للعمل معًا لمواجهة أعداء المصير الوطنيّ والقوميّ. وهنا نستطيع القول، تفسيرًا للتقصير الذي حصل، إنّ الاتّجاه الغالب للمثقفين الديمقراطيّين السوريّين لم يكن قادرًا على رؤية الصراع بكلّ أبعاده، وعَجِز عن وضع تصوُّر علميّ للصراع. ويعود ذلك إلى اعتبارات عديدة أهمُّها: ثقلُ وطأة السياسة الأمنيّة ونتائجِها المدمِّرةِ على المجتمع (والتي أفرزتْ مناخاتٍ سلبيّةً سِمَتُها الرئيسةُ اللامبالاةُ والبحثُ عن الخلاص الفرديّ)، والإرثُ العقائديّ الشموليّ، والحساباتُ الخاطئة. وهكذا وجد المثقفون الديمقراطيّون السوريُّون أنفسَهم في محرقة استنْزفتْ طاقاتِهم ودفعتْهم إلى الغرق في الشأن الداخليّ. كما قادهم إلى ذلك العجز امتدادُ السياسة الأمنيّة إلى الساحة اللبنانيّة، وانكشافُ هشاشةِ النخبة السياسيّة اللبنانيّة: فقد كَشَفَتْ هذه النخبةُ ليس عن عجز سياسيّ فحسب، بل عن انهيار أخلاقيّ فاضح أيضًا. لقد زحفتْ على بطنها، وارتَضَتْ أن تأكل بثدييْها كما يقال. ومشت بالتزلّف والمداهنة والإغواء والتحريض بعضِها على بعض، للتخلُّص من خصم محليّ وأخذِ ما في يده من مكاسب. وبَدّلتْ مواقعَها ومواقفَها مرارًا. وبالغتْ شخصيّاتُها وأحزابُها في تملّق السلطة السوريّة للحصول على مكاسب شخصيّة، من دون الالتفات أو التفكير بمصالح المواطنين وشؤونهم المعيشيّة الصعبة. بل لقد كان سلوكُهم على حساب المواطنين بالكامل. ناهيك عن انزلاق السلطة اللبنانيّة نحو تقمُّص النموذج

مستقبل العلاقات السورية ـ اللبنانية (II)

السوريّ في الحكم، باعتماد السياسة الأمنيّة في معالجة الملفّات السياسيّة والاقتصاديّة. كما ارتكس كثيرٌ من المثقفين اللبنانيّين وعادوا ـ على نحو غير مفهوم ولا مبرَّر ـ إلى مواقعهم الطائفيّة، فاصطبغ تفكيرُهم بأمراضها، وسكتوا عن تنامي نزعة عنصريّة بين اللبنانيّين ضدّ كلّ ما هو غير لبنانيّ، وخاصةً كلّ ما هو سوريّ، إذ صار «السوري» بالنسبة لهم شيطانًا. ولم نَسْمع عن قيام السياسيّين الموالين والمعارضين والمثقفين اللبنانيّين بأيّ جهد لمقاومة هذه النزعة والحدّ من انتشارها، الأمرُ الذي جعل التحرّكَ في الساحة اللبنانيّة بالنسبة إلى المثقفين السوريّين أشبهَ بالسير في حقلِ ألغام. وهكذا بات أيُّ نشاط أو مساهمة أو رأي في الشأن اللبنانيّ مادةً للتأويل والتوظيف.

هذا المناخ دَفَعَ بالمثقفين السوريّين إلى الزهد في أيّ تفكير أو دور لحلّ المشكلات اللبنانيّة. لذلك هبط الاهتمامُ بالشأن اللبنانيّ إلى الصفر، وانكمشت العلاقاتُ والنشاطاتُ المشتركة بين أحزاب البلديْن، وتحوّلتْ إلى علاقات فرديّة شخصيّة وفي الحدود الدنيا.

ميشيل كيلو: إذا كان المقصود بالتقصير أنّ المثقفين السوريّين لم يجعلوا لبنانَ أولويّةً أُولى لهم يروْن كلَّ شيء انطلاقًا منها، فنحن مقصِّرون! أما إذا كان المقصود بالتقصير أنّنا أهْملنا لبنانَ، فنحن لسنا مقصِّرين، لأنّنا وَقَفْنا في حينه ضدّ تدخُّل بلدنا فيه، ودافَعْنا عن حقّه في تقرير شؤونه بنفسه، وأَعْلَنّا أنّ حريّاته مكْسبٌ لنا أيضًا، وكَتَبْنا بيانات، وَوقَّعْنا عرائض، ودبَّجنا مقالات، حَمَلَتْ جميعُها وجهةَ نظرنا الصريحة حول وجوب بقائه حرّاً ومستقلاً وسيّدًا... وعربيّاً، تَجْمعه بنا وتَجْمعنا به علاقاتٌ قائمةٌ على النّدّيّة لا الإكراه، وعلى التكافؤ لا التمييز، وعلى المساواة لا التفاوت، وعلى الحريّة لا القوة. وهناك مَنْ ذَهَبَ منّا إلى السجون على خلفيّةٍ شكّلَ لبنانُ نقطةً جوهريّةً فيها. سؤالي الآن هو: ماذا فعل مثقفو لبنان لنا؟ كم مقالةً كَتَبوا دفاعًا عنّا، وكم عريضةً وَقّعوا، وكم بيانًا أَصْدروا؟ نحن لم نقصِّرْ حتى تَرْكَبَنا عقدةُ ذَنْب تجاههم أو تجاه غيرهم من العرب. هم الذين قَصَّروا، وما زالوا مقصِّرين!

أحمد فايز الفوّاز: في البدء أقول إنّ الله لا يحمِّل نَفْسًا إلا وسْعَها. وأضيف أنه لا يجوز أن نتصوّر أنّ المثقفين السوريّين يعيشون ويَعْملون في بلدٍ شروطُه مثلُ شروط فرنسا، عندما قام مثقّفوها الديمقراطيّون بحملة منظّمة ضدّ حرب فرنسا على الشعب الجزائريّ. المثقفون السوريّين، بكلّ أنواعهم، يَعْتبرون لبنان بلدًا شقيقًا. قد تكون مشاكلُ لبنان ليست واضحةً ومفهومةً عند الجميع، كذلك مشاكلُ سوريّة ليست واضحةً ومفهومةً عند جميع المثقفين السوريّين ولا عند جميع المثقفين اللبنانيّين. وللحقيقة والتاريخ أقول إنّ المثقفين الديمقراطيّين قَدَّموا الكثيرَ من التضحيات في العقديْن الأخيريْن في سوريّة. ربما كانت حصةُ لبنان المباشرة من هذه التضحيات قليلةً، لكنّها تضحياتٌ في سبيل الحريّة والديمقراطيّة، ومن ثمّ فهي للسوريّين واللبنانيّين سواءً بسواء.

يعتقد لبنانيّون كثيرون أنّ لبنان دَفَعَ ثمنَ صراعات الآخرين على أرضه، وأنّه انحكم بالصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، وأنّه نُظِرَ إليه دائمًا من منظور عروبيّ أو فلسطينيّ أو حتى إسلاميّ. لماذا لا يُمْكن التفكيرُ بلبنان خارج هذه الإحداثيّات؟

ميشيل كيلو: لقد دفع لبنانُ ثمنَ صراعات طوائفه، التي طالما اقتتلتْ خلال القرنيْن الماضييْن، قبل أن تكون هناك سوريّة وإسرائيل ومقاومةٌ فلسطينيّةٌ. ثمة في لبنان عقل شائع يَزْعم أنّ اللبنانيّين يموتون ببعضهم حبّاً وولهًا، وأنّه لا مشكلات بينهم غير تلك التي يَحْملها إليهم الآخرون الذين يتصارعون ويقتتلون في بلدهم ويُجْبرونهم على دفع ثمن صراعاتهم من حياتهم. وبدلاً من



ثمّة في لبنان عقل شائع يَزْعم أنّ اللبنانيّين لا مشكلات بينهم غير تلك التي يَحملها إليهم الآخرون (اغتيال طوني فرنجيّة وعائلته)

أن يجلس اللبنانيُّون ويفكِّروا بموضوعيّة ويتساءلوا: «لماذا نَذْبح بعضنا البعضَ كلَّ خمسة عشر عامًا أو عشرين عامًا وندمِّر الأخضرَ واليابسَ في بلدنا؟» نجدهم يصيحون: «الآخرون يتصارعون في بلدنا، ونحن ضحايا صراعاتهم!» ما هذا البلد الذي يَقْتتل ابناؤه كلّما خَطَر لقوّة خارجيّة أن تَدْفع بهم إلى الاقتتال؟ ولماذا يَخُوضون بدمائهم وأرواحهم صراعاتِ الآخرين على أرضهم؟

أعتقد أنّ حرب لبنان الأهليّة الأخيرة نَجَمتْ عن عوامل متشابكة، أهمُّها اعتقادُ المارونيّة السياسيّة وحلفائها أنّ هزيمة حزيران غيَّرت الوضعَ العامَّ في المنطقة وطوت الزمنَ القوميَّ العربيَّ إلى الأبد، وأنّ تعاقُدَ ١٩٤٣ لم يعد صالحًا لأنّ تبدُّلَ توازنات المنطقة يحتِّم التخلّي عنه لصالح توازن جديد تحميه إسرائيل. ولمّا كان أصحابُ هذا التصوُّر اعتقدوا أنّ سوريّة صارت خارج أيّة حسابات إقليميّة بعد حزيران وكامب ديفيد، وأنّها لن تجرؤ على التحرُّك لأنّ نظامها سيَسْقط إنْ حاربَ وسيَسْقط إنْ سالَمَ، فقد ظنّوا أنّ يدهم صارت طليقةً في لبنان، يفعلون به ما يريدون، في زمنٍ جديدٍ إسرائيليِّ السمات. لم يُدركْ هؤلاء خطأهم إلا بعد فوات الأوان، عندما اكتشفوا أنّ غيرهم كان أشطر!

علي العبد الله: تفوح من هذه المقولة «دَفَعَ لبنانُ ثمنَ صراعات الآخرين على أرضه» رائحةُ الانعزاليّة والعنصريّة، ناهيك عن اللاعقلانيّة السياسيّة. ذلك لأنّها تتصور إمكانيّة بقاء لبنان خارج الأحداث التي تمُور بها المنطقةُ العربيّة، وكأنّ ليس للتاريخ وللجغرافيا السياسيّة والإستراتيجيّة استحقاقاتها. فالحال أنّه لا يُمْكن أن يكون لبنان خارج المعادلة العربيّة والإقليميّة والدوليّة، وخارج الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ خاصةً، وخارج العمل من أجل الحريّة والتنمية والاستقلال الحقيقيّ. ثم إنّ هذه المقولة تتنصّل من المسؤوليّة وتُلقي بتبعاتِ ما حَصَلَ على الآخر غيرِ اللبنانيّ، وكأنّ ليس للصيغة اللبنانيّة سلبيّاتُها، أو كأنّ ليس من مترتِّبات استمرارها من دون تعديل او تغيير إنتاجُ أضرارٍ كبيرة.

على أنّ هذا لا يسوِّغ الاستنتاجَ غيرَ الأخلاقيّ بقبول استباحة السيادة والمصالح والحقوق اللبنانيّة. إنّ النظر إلى لبنان في إطار المعادلة العربيّة الإقليميّة الدوليّة يجب ألاّ يَقُود إلى الافتئات على الكيان اللبنانيّ، بل يجب أن تنال المصالحُ اللبنانيّةُ اهتمامًا، وألاّ يغريَ ضعفُ لبنان أحدًا بالقفز على استقلاله او سيادته أو مصالح مواطنيه.

أحمد فايز الفوّاز: الحرب في لبنان هي أولاً وقبل كلّ شيء حربٌ بين اللبنانيّين. فإذا قلنا إنّها حربُ الآخرين نكون، أولاً، قد هربنا إلى الأمام وتجاوَزْنا الاختلالاتِ الداخليّةَ التي أدّت إلى نشوب الحرب الأهليّة، التي تدخّلتْ فيها أطرافٌ مختلفةٌ من خارج لبنان لتَقُوم هي الأخرى بحربها فوق الأرض اللبنانيّة مستخدمةً اللبنانيّين أدواتٍ لها. ونكون، ثانيًا، قد تجاوزنا حقيقةَ أنّ الأطراف اللبنانيّة المتحاربة قد بحثتْ بدورها عن أطراف خارجيّة عربيّة وغير عربيّة للاستقواء بها واستجرار الأموال والسلاح منها؛ بل نشأ في لبنان امراءُ حرب وتجّارُ سلاحٍ ومرتزقةٌ مصلحتُهم استمرارُ النزاع.

وتهمّني هذه القضيّة من جهة تأثيرها على المستقبل. ففي لبنان الآن توجد تيّاراتٌ سياسيّة لديها حنينٌ إلى الماضي الذي مضى وانقضى ولم يعد من الممكن بعثُ الروح فيه. ولا بأس أن يكون هناك حنينٌ إلى الماضي؛ أمّا أن يتحوّل هذا الحنينُ إلى برنامج سياسيّ لحركات سياسيّة ونضالات عمليّة لإعادة بناء هياكل الماضي، فهنا الغلط. كانت الحرب الأهليّة إعلانًا عن أنّ المجتمع لم ينضجْ بعدُ لإنجاز مهمةِ بناءِ دولةٍ كلِّ المواطنين. واليوم لا يمكن للبنان أن يبدأ بالتعافي من غير اتفاق واسع بين مكوِّنات الوطن اللبنانيّ على برنامج بناء الدولة الديمقراطيّة الحديثة. ومن خلال

مستقبل العلاقات السورية ـ اللبنانية (1)

هذا الاتفاق يصبح من الممكن حلُّ المشاكل اللبنانيّة، أو على الأقلّ تحديدُ هذه المشاكل والبدءُ بالتغلّب عليها. هذا أولاً. وثانيًا، لا يُمْكن معالجة أوضاع لبنان ومشاكله بمعزلٍ عن محيط لبنان ومشاكل المنطقة التي يوجد فيها لبنان، وخصوصًا أوضاع الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ.

كيف تَنْظرون إلى تطوّر العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة في إطار التغيّرات الإقليميّة المتوقّعة؟ هل سنَشْهد تغيُّرًا للدور السوريّ في لبنان؟ كيف ستؤثّر التغيّراتُ العراقيّة والإسرائيليّة ـ الفلسطينيّة في تلك العلاقات؟

أحمد فايز الفوّاز: أكرِّر القولَ إنّ العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة ذاتُ مسار معقّد، وهي بنتُ تاريخ طويل سابق على تكوُّن الكيانيْن والدولتيْن. وهي تَعكس أيضًا، من خلال مسارها، تأثيرَ الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ. لكنْ أعتقد أنّ فشل كلا المجتمعيْن في تأسيس الدولة الديمقراطيّة الحديثة، أو دولةِ كلّ المواطنين، هو الخلفيّةُ التي كانت تغذّي المشاكلَ، أو تعقّدها، أو تَحُول دون حلّها حلاً صحيحًا. في سوريّة سارت الأمورُ بخلاف لبنان: ففي مرحلة أُولى بعد الاستقلال، أيْ بين عاميْ ١٩٤٦ و١٩٦٣، تناوب على البلاد الحكمُ العسكريّ والحكمُ الديمقراطيّ. وبعد ١٩٦٣ بدأ نمط آخر من التطور هو الدولة الشموليّة. النمط اللبنانيّ الديمقراطيّ المشوَّه والنمطُ السوريّ تعبيران عن فشل المجتمعيْن في حلّ مشكلة الانتقال من العالم القديم إلى العالم الراهن، أو عن عدم نضوجهما لمواجهةِ مشاكلِ تطورهما. فبقيت الدولة، هنا وهناك، دولةَ غزوِ السلطة والغلبة والعصبيّة (حسب ابن خلدون).

التدخُّل السوريّ في لبنان قديم، منذ الاستقلال، وهو تعبير عن القوة النسبيّة للدولة السوريّة (في لبنان كان هناك مَنْ يتباهى بالضعف ويَعْتبر أنّ «قوةَ لبنان في ضعفه!»). لكنْ بعدَ ١٩٧٦ أخذ الوجودُ السوريُّ شكلَ وجود عسكريّ أيضًا له علاقةٌ بالوضع في المنطقة، وله علاقةٌ أيضًا بالحرب الأهليّة التي كانت لا تزال في بداياتها. هناك أيضًا وجود شعبيّ سوريّ في لبنان، ازداد في السنوات الأخيرة بسبب تفاقم الصعوبات الاقتصاديّة. هناك مئاتُ الألوف من العمّال السوريّين، وهم فلاّحون بلا أرض، أو بأرضٍ إنتاجُها لا يؤمِّن لهم وسائلَ كافيةً للعيش. وما كان يُمْكن أن يَعْملوا في لبنان لولا حاجةُ لبنان إليهم، ولولا استفادةُ أرباب العمل اللبنانيّين من تدنّي أجورهم ونقصِ حقوقهم، وإنِ استغلّتْ بعضُ الأوساط هذا الوجود لإثارة حساسيّات اللبنانيّين ضد السوريّين. حتى الوجودُ العسكريُّ، في حدّ ذاته، ليس من الضروريّ أن يشكّل إساءةً إنْ نُظِّمتْ أمورُه؛ فأكثرُ الدول الأوربيّة مثلاً فيها قواتٌ عسكريّةٌ أجنبيّة. المشكلة ليست هنا، بل في الدور الوصائيّ الذي تمارسه مراكزُ سوريّةٌ معيّنة، وهو في الحقيقة الدورُ الوصائيُّ ذاتُه الذي تمارسه مراكزُ مشابهةٌ في داخل سوريّة.

الأحداث الجارية في المنطقة ستكون عميقةَ التأثير في بلدانها، بما في ذلك سوريّة ولبنان. من الصعب التنبؤُ بما سوف يجري، لكنْ سيتغيَّر الكثيرُ ممّا هو قائم. وأنْ تترتَّب العلاقاتُ بالاتفاق بين اللبنانيّين والسوريّين، من دون تدخُّلٍ مِنْ غيرهم، أفضلُ من أن تأتي أحداثٌ لا سلطانَ لنا عليها ترتِّبُ علاقاتِنا بما يعارضُ مصالحَنا المشتركة ويوافق مصالحَ قوًى خارجيّة. الدور السوريّ في لبنان مُقْبل حتمًا على التغيُّر؛ فمن الأفضل أن يحدِّد السوريُّون واللبنانيُّون هذا التغيُّر انطلاقًا من احترام سيادة لبنان قبل كلّ شيء، ومن الأخوّة، ومن المصالح المشتركة، وبعيدًا عن التحكُّم والوصاية. ومن الأفضل أن يحدِّدوا التغييرَ والوقتُ مناسبٌ وتحت تصرُّفهم، لأنّه لن يبقى كذلك. حتى إذا تَرَكْنا جانبًا ما يوحِّدنا، وهو كثير، فنحن جيران على الأقلّ، وسوف نبقى جنبًا إلى جنب إلى ما شاء الله. أنا أؤْمن بانتصار الديمقراطيّة. وأتمنّى أن يضمّ اللبنانيُّون جهودَهم ليسيروا نحو بناء لبنان ديمقراطيّ سيكون



العمّال السوريّون ما كانوا ليعملون في لبنان لولا حاجته إليهم، ولولا استفادة أرباب العمل اللبنانيّين من تدنّي اجورهم

متآخيًا مع سوريّة ديمقراطيّة، إذ لا يُمْكن وضعُ السدود بين ما وحّده التاريخُ والجغرافيا، وما ينبغي للآمال والآلام المشتركة أن تقيمه من روابط.

علي العبد الله: تسود التحليلاتِ الرائجةَ في الساحة العربيّة نغمةٌ حول تغيير الخرائط وفرض سايكس ـ بيكو جديدة. أنا لا أميل إلى هذه القراءة، بل أعتقد أنّ تغيير الخرائط لا يلبّي مصلحةً لقوى محليّة او إقليميّة أو دوليّة، لما سيُشيعه من عدم استقرار ومن استفزاز لقوى محليّة ودوليّة ستتّجه لمقاومته. هناك مسافة شاسعة بين تغيير الخرائط من جهة، واستبدالِ تكتيكِ الانقلاب على القصر (المدرسة الأمريكيّة) بالانقلاب داخل القصر (المدرسة البريطانيّة) من جهة ثانية. أنا أرجّح عدمَ التغيير في الخرائط، واحتمالَ التغيير في النُّظُم؛ وهنا سيَلْعب كلُّ نظام أوراقَه للحفاظ على وجوده ودوره السياسيّ. وقناعتي أنّ المعادلات الإقليميّة والدوليّة الراهنة لن تؤثّر سلبًا على الدور السوريّ في لبنان، بل ستَتْرك له هامشًا واسعًا للتحرّك. ودليلُ ذلك فرقعةُ تجمُّع «قرنة شهوان،» وتنصُّلُ غبطة البطريرك صفير من نزعة التطرّف المارونيّ التي بَرَزَتْ في مؤتمر لوس أنجلوس، وحديثُ السفير الأمريكيّ في دمشق للتلفزيون السوريّ عن بلاد الشام ودورِ سوريّة فيه. لذا لن تَشْهد العلاقاتُ السوريّة ـ اللبنانيّة تغيُّرًا دراميّاً، بل ستَشْهد «استقرارًا واستمرارًا» مع تحسُّنٍ في الأدوار والأساليب.

ميشيل كيلو: لبنان فخٌّ مخيفٌ بالنسبة إلى سوريّة، التي تديره في إطار إقليميّ ودوليّ معقّد ومزاجيّ يمكن أن يتغيّر بعد السلام مع العدوّ أو ضِمْنَ تحوّلات إقليميّة كالّتي نعيشها اليوم، بحيث يقفز اللاعبون الأساسيّون إلى المنصّة ليزيحوا سوريّة إلى ما وراء الكواليس، مع الثمن الباهظ الذي سيترتّب على ذلك. لبنان فخّ، أسأل اللهَ السترَ وحسنَ العاقبة!

كمثقفين ديمقراطيّين سوريّين، ماذا نتوقّع من زملائنا اللبنانيّين؟ وماذا نَطْلب منهم؟

علي العبد الله: يجب أن نوسّع نطاق السؤال ليَشْمل السلطةَ والمعارضةَ والموالين والمثقفين. فالسلطة اللبنانيّة مطالبةٌ بالعودة عن الديمقراطيّة المصنوعة على المقاس، وبالسماح بوجود معارضة، والتوقُّفِ عن الانزلاق نحو السياسة الأمنيّة، والعملِ من اجل الاندماج الوطنيّ وبناءِ دولة حديثة. وأما المعارضة اللبنانيّة فمطالبةٌ بالكفّ عن العويل والصراخ والبحث عن حماية خارجيّة، وبالجلوس إلى طاولة الحوار الداخليّ والعربيّ بعقل مفتوح للبحث عن مَخْرج للأزمات. وأما الموالون فمطالبون بالكفّ عن النفاق السياسيّ، والعملِ بدلالة مصلحة الوطن والمواطن. وأخيرًا فإنّ المثقفين مطالبون بالبحث عن حلّ داخلَ المعادلة المحليّة والعربيّة لا خارجها، والعملِ مع الآخرين من أجل تغيير ديمقراطيّ حقيقيّ: فالمتوقَّعُ منهم هو المساهمةُ في معالجة المشكلات، وحلّها بعيدًا عن الانعزاليّة والعزلة، وبالتحرر من عقدة الاستعلاء والشعور بالتميّز والامتياز.

ميشيل كيلو: أطالب زملائي اللبنانيّين بأشياء كثيرة، منها امتلاكُ مشروع ديموقراطيّ لبلدهم يصل بحريّاتهم إلى إطار سياسيّ ومجتمعيّ يَكْسر حلقةَ الحروب الأهليّة بكَسْر الطائفيّة كنظام. ومنها تطويرُ منظور وطنيّ عامّ يضع العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة خارج إطارها الأمنيّ الحاكم، فيعمِّق دورَها في التنمية الديموقراطيّة والسياسيّة الحرة للبلديْن، ويعزِّزها في حاضنةٍ جديدةٍ تبدِّل وظيفةَ القوميّة الراهنة ـ وهي استبدادُ قويٍّ بضعيفٍ، وكبيرٍ بصغيرٍ باسم الأمة العربيّة الغائبة ـ وتُحِلُّ محلَّها مفهومًا آخرَ يجعل القوميّةَ نموّاً مشتركًا ومتوازنًا ومتكافئًا وحرّاً ومستقلاً للجميع، يقوّي دولَهم ومجتمعاتهم.

المثقفون اللبنانيّون مطالبون أيضًا بتعزيز دور بلدهم الثقافيّ كبلد يجب أن يَلْعب دورًا رياديّاً في أمة عربيّة جديدة، ثقافيّةٍ

مستقبل العلاقات السوريّة - اللبنانيّة (I)

أساسًا. وأتمنّى عليهم أن يشرّفونا بزيارات ليتعرّفوا خلالها على سوريّة، ويكتشفوا أنّ فيها شعبًا كغيره من شعوب الدنيا، ليس صحيحًا جَمْعُهُ تحت مصطلح «السوري» الذي أطْلقه «الفيلسوفُ» الراحل بشير الجميّل؛ وليس صحيحًا الاعتقادُ أنّ «كلّ فردٍ فيه مخابرات،» كما قال رئيسُ تحرير جريدة عروبيّة جدًا في سياقِ تحذيرِ أصدقائي اللبنانيّين منّي؛ وليس صحيحًا أنّ طبيعتَه تَدْفع به دفعًا إلى العنف والقسوة والغدر والطمع والكذب والتخلّف والميل إلى الاستبداد والفصام... إلخ كما يَعْتقد عددٌ كبيرٌ من الإخوة اللبنانيّين، بينهم عددٌ لا يُستهان بهم من المثقفين!

أخيرًا، أتمنّى أن يخفِّف بعضُ اللبنانيّين تملُّقَهم، المخجلَ والزائدَ عن اللزوم، الذي يُحْرج كثيرًا منافقي سوريّة ويُفْقدهم الأملَ في اللحاق بشخصٍ كناصر قنديل أو كإيلي الفرزلي. فهذا الأخير رأى مؤخّرًا، في برنامج «أكثر من رأي» على قناة الجزيرة، حتميّةَ انضمام لبنان إلى «مشروع نهضويّ عروبيّ مشرقيّ تقوده سوريّة،» ثم أعْلن في نَفَسٍ واحدٍ أنّ لبنان رأى ما فعلتْه الحركةُ الصهيونيّةُ في فلسطين فقَرَّر منعَ توطين الفلسطينيّين فيه (مشروع نهضويّ عروبيّ مشرقيّ تقوده سوريّة ضد الحركة الصهيونيّة الفلسطينيّة في لبنان!). هؤلاء المتملّقون وأمثالُهم لا يحبّون سوريّة، ولو كانوا يحبُّونها لأَوْقَفوا تملُّقَهم، ولأقْلعوا عن توريطها في «مشاريع نهضويّة» وظيفتُها الوحيدة إبقاؤها غافلةً ريثما تَحين ساعةُ الحساب!

أحمد فايز الفوّاز: حالُ الحريّات في لبنان أفضلُ من حالها عندنا. حريّة الحركة والنشاط والمبادرة متاحةٌ في لبنان أكثرَ من سوريّة. فلماذا لا يبادر الديموقراطيّون اللبنانيّون ويهتمُّون بما هو مشترك بين السوريّين واللبنانيّين، مثلما كان الأمرُ «أيامَ زمان،» أيامَ الأحزابِ المشتركة، والعملِ الفكريّ المشترك، والنضالِ المشترك؟ أرجو أن لا يُفهم من هذا الكلام الدعوةُ إلى إحياء الماضي، بل الاستفادة منه. إنّ الكرة هي في ملعب اللبنانيّين أكثرَ ممّا هي في ملعب السوريّين!

أحمد فايز الفوّاز

كاتب وطبيب وناشط ديموقراطيّ.

ميشيل كيلو

كاتب ومترجم معروف. من مؤسِّسي لجان إحياء المجتمع المدنيّ.

علي العبد الله

كاتب وناشط سوريّ. رئيس سابق للقسم السياسيّ في مركز التخطيط الفلسطينيّ التابع لمنظّمة التحرير.

ياسين الحاج صالح

أحد معدّي هذا الملف. كاتب ومترجم سوريّ.

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (II)

حوار مع برهان غليون

أجراه: ياسين الحاج صالح

يسعى د. برهان غليون إلى أن يكون هذا الحوار منطلقًا لحوار جدّيّ بين المثقفين السوريّين واللبنانيّين، وحافزًا للخروج من الخطاب الاتّهاميّ التبسيطيّ السهل الذي يرى أنّ انتشاره يعتّم على المسائل الأساسيّة للعلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة ويسيء إليها. والأسئلة المطروحة هنا هي عينُها التي طرحناها في الندوة أعلاه، لكنّ غليون أجابَ عنها عبر الانترنت. ولذلك، أيْ لاعتبارات فنيّة، آثرنا أن نُفْرِد ردودَه ههنا.

ي.ح.ص.

ياسين الحاج صالح: لماذا كانت العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة إشكاليّة وقلقة دائمًا حتى قبل التدخّل السوريّ في لبنان؟ وهل كان للمثقفين السوريّين تأثيرٌ في هذه العلاقات؟

برهان غليون: كان نشوء لبنان، من حيث هو كيان سياسيّ مستقلّ عن محيطه، ثمرةَ تقاطع ديناميّتيْن رئيسيّتيْن حَكَمتا تكوُّنَ المجتمع اللبنانيّ في الرقعة التي كانت تُسمّى «لبنانَ الصغير» قبل أن يتحوّل إلى الدولة التي نَعْرفها في الحدود الجديدة القائمة. الأولى ديناميّةُ التناحر الداخليّ المستمرّ بين جماعات قويّة وشبهِ متوازنة في القوة على السيطرة على الأرض والسلطة، وهي الديناميّة التي تجد أساسَها في أنّ الرقعة الصغيرة من الأرض التي تُسمّى «جبلَ لبنان» وما يحيط بها قد تحوّلتْ منذ زمن بعيد إلى موطن أقليّات دينيّة عديدة مهمَّشة من قِبل الدولة ومهمِّشة لنفسها أيضًا بسبب ضعف انتمائها الدينيّ إلى دولةٍ دينيّةِ الطابع، الأمرُ الذي خَلَقَ بؤرةً جغرافيّة سياسيّة ملائمة لاستقرار ثم نموّ روح الاستقلاليّة. والديناميّة الثانية نابعةٌ من الانفتاح المبكّر للبنان على عالم الحداثة الغربيّة، الناجم عن الضغوط الغربيّة المستمرّة والقويّة على منطقة الساحل السوريّ في إطار الصراعات الجيوسياسيّة التاريخيّة، ولاسيّما مع تراجع قوة الدولة العثمانيّة وبداية النزوعات التوسعيّة الأوروبيّة. وقد ساهم هذا الانفتاح المبكّر، الذي تعزّز بوجود وشائج القربى الدينيّة، منذ القرن السابع عشر وتحت نفوذ الإمارة المعنيّة بشكل خاصّ، في تمثُّلِ عناصر حداثة متعددة جعلتْه سبّاقًا في القرن التاسع عشر إلى الانخراط في النهضة الفكريّة العربيّة. وكانت نتيجةَ التقاء هاتيْن الديناميّتيْن بنيةٌ اجتماعيّة متميِّزة ومفارقة يَخْتلط فيها ـ أكثرَ من أيّ مجتمع عربيٍّ آخر ـ تعزيزُ البنى والعصبيّات الطائفيّة والعشائريّة مع تنامي المكتسبات الحديثة وتمثُّلها. وإذا كانت للبنان خصوصيّةٌ ما، فهي هذا الجمعُ الاستثنائيّ، السعيدُ أحيانًا والمأساويُّ غالبًا، للمشيخة التقليديّة العشائريّة والعائليّة وللفردانيّة البرجوازيّة المدينيّة الأكثر مغالاةً.

شكّلتْ هذه البنيةُ الحاملةُ لعناصر توتُّر قويةٍ ودائمةٍ تحدّيًا لسلطة الدولة المركزيّة العثمانيّة، فاضطرّت الدولةُ منذ القرن التاسع عشر تحت ضغط القوى الأوروبيّة إلى القبول بإخضاع جبل لبنان لنمطٍ متميِّزٍ من الحُكْم يُشْبه ما نسمّيه اليوم بالحكم الذاتيّ، عنيتُ: المتصرِّفيّة. ثم جاء الانتداب الفرنسيّ على لبنان ليعزِّز من هذا التطوّر المفارق للمجتمع اللبنانيّ. فهو بقدْر ما أقام الدولةَ الحديثةَ على الأسس الطائفيّة أو المِلِّيّة التي عملتْ بها الدولةُ العثمانيّة منذ نهاية القرون الوسطى، عَمَّقَ النزوعَ لدى هذه الطوائف والملل ذاتها ـ وفي مقدِّمها المِلّةُ التي ستتيح لها الظروفُ السيطرةَ على مقاليد الأمور ـ إلى ربط لبنان بالغرب، سواءٌ من حيث الامتدادات والتصاهرات الثقافيّة أو من حيث الاختيارات الإستراتيجيّة والسياسيّة. وقد أعطى هذا الوضعُ طابعًا خاصًا للحداثة المفارقة اللبنانيّة التي تَجْمع أكثرَ العناصر الاجتماعيّة عتقًا وقدمًا مع أكثر عناصر الحداثة تجدُّدًا ومع آخر الصرْعات التقانيّة.

انعكستْ هذه البنية الخاصة على النخبة الاجتماعيّة والسياسيّة نفسها في شكْلِ انقسامٍ عميقٍ في الولاءات وأنماط الحياة

مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (II)

حوار مع برهان غليون

والتفكير، وأحدثتْ توتُّرًا عميقًا ومستمرًا في الهويّة السياسيّة اللبنانيّة ذاتها. ولم يكن من الممكن خروجُ لبنان من تحت الانتداب إلا في إطار ما سوف يُسمّى بـ «الميثاق الوطنيّ» الذي تخلّتْ بموجبه بعضُ نُخب الطوائف عن المطالبة بإبقاء الارتباطات القويّة مع فرنسا لقاءَ تخلّي النُّخب الأخرى الإسلاميّة عن مطالبتها بالارتباط بالمحيط العربيّ - وبشكل خاصّ السوريّ. وممّا زاد من عوامل التوتّر والصراع داخل الهويّة اللبنانيّة دخولُ جماعات دينيّة إضافيّة بعد توسيع حدود لبنان الصغير. وهكذا، خلال فترة طويلة من مرحلة ما بعد الاستقلال، ظلّت قطاعاتٌ عديدةٌ لا تجد نفسَها في إطار الهويّة السياسيّة اللبنانيّة بقدر ما تَطْمح إلى أن تُدْرِج نفسَها في إطار هويّة أوسع - سوريّةٍ أو عربيّةٍ أو إسلاميّةٍ.

في المقابل، تكوّنَ النسيج الوطنيّ السوريّ الحديث في سياق مختلف تمامًا عن السياق اللبنانيّ، واتّسم منذ البداية بنزعة قويّة إلى التمحور حول الدولة البيرقراطيّة الحديثة التي لم تتخلّ أيضًا عن الأنماط العثمانيّة. وتفاقَمَ هذا النزوعُ بعد الاستقلال إلى درجةٍ انمحت فيها هويّةُ المجتمع السوريّ السياسيّة في هويّة دولته والفئات المتحكّمة فيها. وقد كان هذا الاختلاف دافعًا لتبلور أساليب عمل وطنيّ مختلفة منذ الانتداب، وللتباعد المستمرّ بين الكيانيْن المحدثيْن فيما بعد.

لكنّ الخلاف السوريّ - اللبنانيّ الأعمق لن يتبلور إلا بعد استقلال البلديْن وبسبب الاختيارات المتباينة للنخب الاجتماعيّة المسيطرة. فبقدْرِ ما راهنت النخبةُ اللبنانيّة الاستقلاليّة على العلاقات الممتازة مع الغرب وخاصةً فرنسا، اختارت النخبةُ السوريّة في وقت مبكّر سياساتٍ وطنيّةً مستقلّةً أو شبهَ مستقلّة دفعتْها إلى توقيع صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا الشيوعيّة منذ عام ١٩٥٦ وقبل أن تَدْخل سوريّة في إطار الاختيارات الاشتراكيّة. وقد قاد نمطُ الاختيار الوطنيّ سوريّةَ نحو سياسات تعليميّة ثم اقتصاديّة، وفيما بعد سياسيّة واجتماعيّة، قائمةٍ على تجاهل الطائفيّة والتمايزات العصبويّة لصالح المساواة القانونيّة الشكليّة بين الأفراد، وعلى تعميم التعليم الوطنيّ على حساب التعليم الخاصّ، وعلى الحماية الاقتصاديّة بهدف إنشاء صناعات وطنيّة، وعلى سيطرة الدولة على الحياة العموميّة وإمساكها بناصية العمليّة التحديثيّة. غير أنّ نمط الاختيار الليبراليّ اللبنانيّ المراهن - بالعكس - على الالتصاق بالدول الغربيّة وعلى الاعتماد على دعمها وحمايتها قد قاد لبنان إلى تعبئة الانتماءات ما قبل الوطنيّة كأساس لبناء التوازنات السياسيّة الداخليّة وتوسيع قاعدة الانفتاح على الغرب والاعتماد عليه في تحقيق الأمن والرخاء. ومن الواضح أنّ هذه الاختيارات المتباينة للنخب السوريّة واللبنانيّة لم تكن ثقافيّةً ولا دينيّةً بقدْرِ ما كانت تعبيرًا عن المصالح المتناقضة للطبقة التجاريّة الصناعيّة السوريّة الناشئة التي أرادتْ خلقَ سوق محليّة مستقلّةٍ نسبيًا، وللطبقة التجاريّة الكمبرادوريّة اللبنانيّة المسيطرة التي كانت تعيش على دور الوساطة التجاريّة الإقليميّة. وكانت القطيعة الجمركيّة في بداية الخمسينيّات، بقرار من خالد العظم رئيس الوزراء السوريّ، بدايةً لمرحلةٍ جديدةٍ من الطلاق بين التشكيلتيْن السياسيّتيْن وأحيانًا بين المجتمعيْن أيضًا. ثم أكّدت الأحداثُ والاختياراتُ القادمة في البلديْن هذه القطيعةَ، وعمّمَتْها على جميع الميادين، ورسّختْها: فصار لبنان بلدًا معاديًا باختياراته الأساسيّة لسوريّة في رأي النخبة السوريّة الحاكمة التي نَظَرتْ إليه وكأنّه هونغ كونغ الصين، وصارت سوريّةُ بلدًا معاديًا للبنان في نظر النخبة الحاكمة اللبنانيّة وكأنّها مثالٌ للوباء الشيوعيّ الأحمر الزاحف على أوروبا الليبراليّة.

ولا شكّ أنّ الهزة التي أحدثتْها الثورةُ الوطنيّةُ المصريّةُ بزعامة عبد الناصر، وما تبعها من هزّات في الساحة العربيّة في صورة تنامي النزعة القوميّة العربيّة، قد زعزعتْ منذ عام ١٩٥٨ التوازنات الداخليّةَ اللبنانيّةَ، وجعلت الميثاقَ الوطنيّ متجاوَزًا تمامًا. ولكنْ بدل أن تُحْني النخبةُ اللبنانيّة الليبراليّة الحاكمة ظهرَها للموجة الجديدة



حرب ٥٨ لم تحدث بسبب تدخُّل سوريّة أو الناصريّة بل لتغيّر في الرأي العامّ تحت تأثير أفكار القوميّة العربيّة (المقاومة الشعبيّة في بيروت)

الاستقلاليّة التحرريّة في المنطقة بأكملها، اختارت الانكفاءَ على مواقف أكثر يمينيّةً وتبعيّةً للغرب. وما كان من الممكن الاستمرارُ في مثل هذه السياسة للتكيُّف مع الموجة الصاعدة من دون تعريض لبنان لحرب أهليّة. وهو ما حصل بالفعل، لا بسبب تدخُّل الناصريّة أو سوريّة في لبنان في ذلك الوقت، ولا بسبب إصرار الرئيس شمعون على انتزاع ولاية رئاسيّة ثانية، بل بسبب تغيُّر موقف قطاع كبير من الرأي العام اللبنانيّ تحت تأثير أفكار التقدم القوميّة والاشتراكيّة، الأمرُ الذي جعل الاستقرارَ مستحيلاً من دون إعادة النظر بالصيغة القديمة. وليس هناك شكٌ في أنّ السوريّين والمصريّين قد لعبوا دورًا في الحرب الأهليّة اللبنانيّة لعام ١٩٥٨، لكنّهم لم يكونوا هم الذين فجّروها، بل استغلُّوا الشرخ الذي أحدثه هذا العجزُ الذي ذكرناهُ للنخبة السياسيّة اللبنانيّة. فلا ريب أنّ هذه النخبة لم تُبْدِ، في مواجهة تصاعد المد القوميّ العربيّ المعادي للإمبرياليّة الغربيّة، المرونةَ الضروريّةَ التي تَسْمح بتجاوز الاتفاقات السابقة التي عُقِدتْ في ظروف استعماريّة مختلفة تمامًا، وبإعادة بلورة ميثاق وطنيّ جديد، أو بتجديد الميثاق القديم، بما يتيح استيعابًا أفضلَ للقوى الاجتماعيّة والسياسيّة الصاعدة مع الموجة الجديدة. وكان من الطبيعيّ أن لا تَتْرُكَ مصرُ الناصريّةُ وسوريّةُ السائرةُ في ركابها نفسيْهما معرَّضتيْن لسقوط لبنان تحت نفوذ الدول الغربيّة المعادية لها، في الوقت الذي كان فيه محورُ كفاح هاتيْن الدولتيْن مقاومةُ الأحلاف الغربيّة المفروضة على دول المنطقة. ومن هنا يُمْكن أن يُفسَّر تدخُّلُ مصر وسوريا باعتباره دفاعًا عن النفس في إطار منطق المواجهة الإقليميّة الطبيعيّ لتلك الفترة. فكما كان انتصارُ الرئيس شمعون في انتزاع ولاية جديدة يعني بالنسبة إلى حكومتَي البلديْن تمكُّنَ الدول الغربيّة من إضعاف موقفهما الإستراتيجيّ، كان استغلالُ الحرب الأهليّة اللبنانيّة يشكّل في نظرهما جزءًا من المعركة القائمة ضد عودة الهيمنة الاستعماريّة.

هذه الخيارات المتباينة للبنان وسوريّة سوف تَظْهر بشكلٍ أعمق بعد وصول البعث إلى السلطة في دمشق. فلم يَبْدُ لبنان، بنظامه الليبراليّ وعلاقاتِه مع الغرب وموضاتِه الثقافيّة وقيمِه الاستهلاكيّة، تهديدًا للاختيارات السوريّة الاشتراكيّة والشموليّة فحسب، بل بدا أيضًا وكأنّه ثغرةٌ حقيقيّةٌ في الدفاعات السوريّة عن النظام الجديد وساحةٌ جانبيّةٌ يمكن أن تستغلّها المعارضةُ السوريّةُ للحفاظ على نفسها حيّةً بالرغم من نجاح السلطات البعثيّة في تدمير قواعدها في سوريّة. وهنا أيضًا جاءت الحربُ الأهليّةُ اللبنانيّةُ منذ ١٩٧٥ بسبب الطريقة الخاطئة التي سعت من خلالها بعضُ أطراف النخبة السياسيّة اللبنانيّة إلى معالجةِ تزايُدِ نفوذِ الثورة الفلسطينيّة، ومراهنتها على الحرب اللبنانيّة ـ الفلسطينيّة كمَخْرج للازمة. وقد أدّت هذه المعالجة إلى انقسام النخبة السياسيّة اللبنانيّة نفسها، وإلى تشكُّلِ محاور جديدة في مواجهةٍ أصبحتْ لبنانيّة ـ لبنانيّة أكثرَ بكثير ممّا هي لبنانيّة ـ فلسطينيّة أو عربيّة. وقد دارت الحرب اللبنانيّة ـ اللبنانيّة حول تحديد الخيارات الإستراتيجيّة للبنان، ومن وراء ذلك حول إعادة ترتيب المواقع والحصص الطائفيّة على ضوء التحوُّلات في ميزان القوة الذي أَحْدثه جزئيًا الوجودُ الفلسطينيُّ السياسيّ والعسكريّ، ولكنْ أحدثَهُ بشكلٍ أكبرَ تراكُمُ القوة الكبير في وسط الطائفة الشيعيّة المتزايدة موقعًا ونفوذًا وعددًا. ولا شكّ أنّ السلطات العربيّة، وفي مقدِّمها السلطة السوريّة التي كانت تخوض معركتها الخاصة داخلَ سوريّة نفسها لتثبيت نفسها وخارجَها لمواجهة تفاقم التحدّي الإستراتيجيّ الإسرائيليّ، قد وَجَدتْ في هذه الحرب اللبنانيّة ـ اللبنانيّة فرصةً لا تعوَّض لإغلاق الساحة اللبنانيّة الجانبيّة التي تَنْظر إليها تلك السلطاتُ كثغرة في نظام تحصيناتها السياسيّة، سواء في ما يخصّ إسكاتَ المعارضات العربيّة أو في ما يتعلّق بمنع حصول اختراق إسرائيليّ محتمل بسبب تداعي التوازنات التقليديّة اللبنانيّة. وزاد الرهانُ على إغلاق هذه الساحة

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (II)

حوار مع برهان غليون

بعد أن اصبح لبنان مسرحًا لنشاطات المنظّمات الفلسطينيّة التي تخشى السلطاتُ السوريّةُ (مع العديد من السلطات العربيّة الأخرى وفي مقدِّمها لبنان) أن تكون وسيلةً لتوريطها في حرب غير مستعدّة لها مع إسرائيل. وما إن استتبّ الأمرُ للقوات السوريّة في لبنان، وبتفويضٍ عربيٍّ لا شكّ فيه، حتى نشأتْ عن الوضع الجديد بدءًا من عام ١٩٧٦ رهاناتٌ جديدةٌ أهمُّ من الأولى، وعلى رأسها استخدامُ سوريّة للبنان كساحةِ صراعٍ ثانويّةٍ وجانبيّةٍ مع إسرائيل؛ ساحةٍ تَضْمن أن لا تَخْلُد المنطقةُ للسكون الذي يكرِّس مكاسبَ إسرائيل الإقليميّة واحتلالَ الأرض، وتُجنِّب في الوقت نفسه سوريّةَ الدخولَ في حربٍ مكلفةٍ وغيرِ مضمونةِ النتائج مع إسرائيل. كما كان هناك مستفيدون لبنانيّون كثر من نخب الطوائف اللبنانيّة المختلفة بحسب تطور الحرب ومراحلها. لكنّ الشعب السوريّ لم يَحْصل من هذه الحرب على أيّ مكسب، لا من الناحية الاقتصاديّة فحسب بل من الناحية السياسيّة أيضًا: فقد عَزّزَ الدخولُ السوريُّ إلى لبنان النزوعاتِ الشموليّةَ في السلطات السوريّة، والاستخدامَ الموسَّعَ للعنف في كبح الاحتجاجات الداخليّة.

من الواضح أنّه في الحالتيْن، أعني حربَيْ ١٩٥٨ و١٩٧٥، ارتبط تدخُّلُ الدول العربيّة في لبنان باندلاع الحروب الداخليّة، وخَضَعَ لحسابات سياسيّة وإستراتيجيّة محضة. فقد كان تدخُّلُ عام ١٩٥٨ يَهْدف إلى منع التحالف اليمينيّ اللبنانيّ من استخدام لبنان أداةً للضغط على دولٍ تبنَّتْ توجُّهاتٍ مناقضةً للتوجُّهات الغربيّة. وعبَّر عامُ ١٩٧٥ عن سعي النُّظم العربيّة، التي كانت تواجه تحدّياتٍ قويّةً خارجيّةً من دون أن تتمتّع بأيّ قاعدة شعبيّة عريضة تَضْمن لها الحدَّ الأدنى من الثقة بالنفس والاستقرار، إلى تعزيز دفاعاتها في معارك داخليّة وخارجيّة كانت تعتبرها مصيريّةً. ولا شكّ أنّ هذه التدخُّلات ما كانت لتَحْصل لولا الضعفُ الإستراتيجيُّ للبنان بالمقارنة مع البلدان الأخرى، على اعتبار أن تَرْكَ لبنان يتخبَّط في حروبه الداخليّة يُمْكن أن يشكِّل عبئًا كبيرًا على البلدان العربيّة المجاورة ويحوِّلَ لبنانَ إلى ثغرة استراتيجيّة عربيّة وإلى منفذٍ للقلاقل الداخليّة. ولن يَكتشف القادةُ السوريُّون إلا متأخِّرين الفرصَ الجديدةَ التي تقدِّمها لهم السيطرةُ على لبنان ـ بما يتعدّى وضعَ حدٍّ للفوضى التي يُمْكن أن تهدِّد بالانتشار إلى مناطق أخرى، وصَدَّ النفوذِ الإسرائيليِّ الصاعدِ فيه ـ وهي الحصول على إمكانيّة بناء تكتيك هجوميٍّ يعوِّض قليلاً عن الإستراتيجيّة الدفاعيّة الجامدة التي اضطرّوا إلى الانكفاء عليها بعد حرب ١٩٧٣ بسبب التفوُّق الإسرائيليّ الساحق.

لم يكن الدافعَ إذن للسيطرة السوريّة على لبنان رَفْضُ السوريّين كشعب الاعترافَ باستقلال لبنان وسيادته، ولا نزوعُ السلطات السوريّة إلى توحيد البلديْن من منطلق الإيديولوجيا القوميّة، ولا هو ناجمٌ عن أيّ شعور سلبيّ تجاه لبنان واللبنانيّين. ليس وراء هذه السيطرة، لا في الماضي ولا في الحاضر، أيُّ تصوّر عقائديّ، بل تَخْضع فقط لحسابات إستراتيجيّة سياسيّة واقتصاديّة محضة معروفة. فسياسة السلطات السوريّة في لبنان كانت سياسة براغماتيكيّة بكل المعايير. وهنا تَكْمن أيضًا نقطةُ ضعفها الرئيسيّة. ولو كانت هناك رؤيةٌ وحدويّة أو مستقبليّة لكانت هناك سياسةٌ مختلفةٌ تمامًا، ولَوَجَد لبنانُ في العلاقة المتميِّزة مع سوريّة مكاسبَ استراتيجيّةً وسياسيّةً واقتصاديّةً لا يُمْكن التخلّي عنها.

لكنّ ما حصل لا يبرهن على ميكيافيليّة السياسة العربيّة بقدْرِ ما يُثبت الأسسَ الهشّةَ التي قامت عليها الحساباتُ الإستراتيجيّة الوطنيّة للحكومات اللبنانيّة التقليديّة وما ارتبط بها من اختيارات غيرِ صائبة وضيِّقةِ الأفق معًا. فلم يكن هناك أيُّ أمل للبنان في الاحتفاظ بالأمن والرخاء من خلال إدارة ظهره للداخل العربيّ والاستمرار في سياسة دفن الرأس في التراب، مهما كانت الذرائعُ الدينيّةُ أو الطوائفيّةُ في منطقةٍ تهزُّها بعنفٍ زوابعُ الانقلابات



خشيت السلطات السوريّة أن تورّطها المقاومة الفلسطينيّة في حرب غير مستعدّة لها مع إسرائيل

الاجتماعيّة العنيفة والحروبُ الخارجيّة المدمِّرة. لقد تأخّرت النخبةُ المسيطرةُ اللبنانيّةُ كثيرًا قبل أن تدرك دروسَ حرب ١٩٦٧، ومن بعدها دروسَ حرب ١٩٧٣، ودروسَ الحروب الفلسطينيّة ـ الإسرائيليّة التي سيجري جزء كبير منها على أرض لبنان. ولن يعود الاستقرارُ إلى هذا البلد إلا بموازاة استيعابه لهذه الحقائق ومشاركته، ولو بوسائل وأساليب مختلفة أهليّة، في الحرب العربيّة ـ الإسرائيليّة وتحقيق أهمّ انتصار فيها. وهو اليوم أكثرُ استقرارًا من العديد من الدول العربيّة الأخرى.

لم يَخْتر المثقفون السوريُّون، ولا اختار السوريُّون عامّةً، هذا الوضعَ للبنان، أكثرَ ممّا اختاروا الوضعَ الذي يَسُود في سورية نفسها. بل إنّ من الممكن القول إنّ استمرار هذه الأوضاع العربيّة جميعًا هو ثمرة لما وَسَمَ تفكيرَنا وعملَنا في لبنان وفي البلاد العربيّة الأخرى من عجز عن استيعاب حقائق التاريخ والجغرافية السياسيّة للتحكّم ولو بجزء من تقرير مصيرنا. لقد كنّا جميعًا ضحايا اختيارات لم نتعمّق كثيرًا في دراستها، أو دُفِعنا إليها. والمطلوب من الجميع العودةُ إلى التفكير في هذه الخيارات الإستراتيجيّة والسياسيّة والثقافيّة في لبنان وسوريّة وبقيّة العالم العربيّ، ومعرفةُ ما إذا كان هناك مجالٌ لبلورة خياراتٍ أفضلَ وأكثرَ معقوليّةً وإيجابيّةً على الصعيدَيْن الوطنيّ والإقليميّ.

هناك ديمقراطيّة لبنانيّة، فيها الكثيرُ من النواقص والعيوب، لكنّها ضَمنتْ مستوًى معقولاً من الحريّات العامة. لماذا كان تأثيرُها الإيجابيّ محدودًا في العالم العربيّ؟ وهل هناك علاقة بين الحرب اللبنانيّة والديمقراطيّة اللبنانيّة؟

برهان غليون: هناك وهم كبير عند السوريّين واللبنانيّين معًا حول ما نسمّيه «الديمقراطيّة اللبنانيّة». ثمّة بالتأكيد تعدديّة سياسيّة في لبنان، لكنّ هذه التعدديّة خاضعةٌ لنظام الطوائف الذي يشكّل ضمانةَ وجودها، وليست لها وظيفةٌ إلا إعادةُ توزيع حصص السلطة على نخب الطوائف المختلفة وتكريس هذه النخب وإعادة إنتاجها في الوقت نفسه. فالديمقراطيّة اللبنانيّة هي إطار التفاهم الإجباريّ والموقّت بين طوائف أو عصبيّات أَثْبتتْ جميعُها عجزَها عن الانفراد في السلطة وعن الإخضاع الكامل للطوائف أو الجماعات الأخرى. فليست الدولةُ هنا ذلك المجالَ الحديثَ لبناء المواطنيّة الواحدة والمتساوية في الحقوق والواجبات، كما تقتضي الفكرةُ الديمقراطيّةُ الحديثةُ، بل هي المنطقة المحايدة التي تَفْصل بين زبائن القبائل المتحاربةِ والمتربِّصةِ بعضها بالبعض الآخر والقادرةِ على العيش فيها ما لم يكن هناك حرب أو تهديد بالحرب من قِبل إحداها أو أكثر. الدولة هنا أداةُ التقاسم السلميّ للغنائم العامة. ولذلك فإنّها تنهار وتتحلّ منذ اللحظة التي ينهار فيها التفاهم الطائفيّ، فلا يبقى وراءها سوى الحرب الأهليّة. وليست هذه الحرب الدوْريّة ظاهرةً عرضيّةً على النظام العامّ، بل هي جزء لا يتجزّأ من آليّة ترتيب المواقع في نظام قائم على مبدإ التقاسم والاقتسام، وهي الوحيدة التي تَحْسم مسألةَ تغيّر موازين القوى التاريخيّة مع تغيُّر الظروف الإقليميّة أو التوازنات الاجتماعيّة الداخليّة وما يَتْبعه بالضرورة من تغيير في توزيع الحصص الخاصة بكل زعامة عائليّة أو عشائريّة.

ولذلك، وعلى الرغم من وجود مساحات لا شكّ فيها لحريّة الرأي والتنافس على السلطة في الصيغة التآلفيّة الطائفيّة اللبنانيّة، فإنّ هناك جمودًا كبيرًا في عمليّة تداول النخب، سواء منها الوطنيّة أو الطائفيّة. ومن الدولة إلى الأحزاب فالإدارة، يقوم النظامُ على توريث الآباء أبناءَهم مناصبَ المسؤوليّة مهما كان نوعُها. ولذلك تعود الأسماءُ ذاتُها في كلّ عهد في قيادات الدولة والبرلمان والأحزاب والهيئات الأهليّة أيضًا، ولا تتغير قائمةُ هذه الأسماء قليلاً إلا بعد الحروب الطاحنة التي تقضي على قمة الزعامات

مستقبل العلاقات السورية ـ اللبنانية (II)

حوار مع برهان غليون

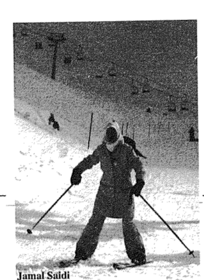
المحليّة أو القبليّة. وهذا يعني أنّ التعدديّة اللبنانيّة هي الناتج الجانبيّ للسلام القائم على إيجاد صيغ مقبولة لتوزيع الحصص على زعامات الطوائف، بقدْر ما يُمْكن أن يشكِّلَ الإخفاقُ في الوصول إلى هذه الصيغ أساسَ الحربِ وانهيارِ الدولة. وما يحدِّد طبيعةَ أيِّ نظام توزيع زبائنيّ متغيِّر ومتبدِّل بالضرورة هو ميزان القوة الناشئ عن آخر حربٍ حصلتْ داخل العصبيّة المحليّة أو بين العصبيّات المتناحرة.

وتختلف هذه الديمقراطيّة التي تقوم على التحييد المتبادل للسيطرة الطائفيّة المنفردة، ومن ثمّ على ضمان الحدّ الأدنى من حريّة الحركة للأفراد الذين يستفيدون من فرص السلام الموقّت، عن الديمقراطيّة كما تَفْرضها الصيغةُ الجمهوريّة الكلاسيكيّة القائمة على أساس المواطنيّة واستخراج إرادة وطنيّة واحدة أو مشتركة. وبقدْر ما يؤدّي تداولُ السلطة بين المواطنين المتساوين والمتفردين إلى بناء إرادة وطنيّة على حساب الانتماءات العصبويّة، يَعْمل التوزيعُ الزبائنيُّ الطائفيُّ للحصص على إعادة إنتاج العصبيّة القبليّة عند كلّ فرد على حساب المواطنيّة. وبقدْر ما يَضْمن النظامُ الديمقراطيُّ الزبائنيّ أن يظلّ مصيرُ الفرد مرتبطًا بمصير طائفته، يمنع الدولةَ من أن تتحرَّر هي أيضًا من هيمنة السلطة الطوائفيّة.

لقد نشأ هذا النظام الديمقراطيّ الزبائنيّ في سياق تاريخ طويل من الصراع الطائفيّ الذي عرفه لبنان، ومن التوازنات التي أسَّسها، والثقافةِ التي طَبَعَت الطوائفَ اللبنانيّةَ في الحرب والسلْم معًا. ومن الصعب تعميمُ مثل هذا النموذج الخاصّ جدًا والتأثُّرُ به، ومن الصعب أكثرَ النظرُ إليه كمثالٍ أعلى يُحتذى. يُمْكن أن يُعجِبَ قسمٌ كبيرٌ من الرأي العام العربيّ بما يبدو من بعيدٍ بلدًا للحريّات الفكريّة ـ وهو كذلك بالفعل ـ لكنْ لا أحد ينسى الثمنَ المرتفعَ لمثل هذه الديمقراطيّة الزبائنيّة الهشة والمسدودة الآفاق والتي تجعل من لبنان في الوقت نفسه بلدَ العصبيّات الأكثر استعصاءً على الحلّ والتغيير وبلدَ الحداثة الأكثر استغراقًا في ثقافة الاستهلاك الرمزيّ و«التنمير.» ولا يقتصر الثمنُ المرتفع لهذه الديمقراطيّة على الحروب الأهليّة والتصفيات العشائريّة المتكرِّرة، بل يتجاوز ذلك إلى المعاناة الإنسانيّة والمعنويّة في مجتمع يتردّد من دون وسيط بين أقصى قطبَي الحداثة والتقليد.

ربما زاد إغراءُ النموذج اللبنانيّ اليوم بالنسبة إلى السوريّين، بعد أن خاب أملُهم في النموذج الذي عرفوه والقائم على التعبئة الوطنيّة المُبَالغ فيها وعلى إنكار كلّ التمايزات أو الهويّات والعصبيّات الجزئيّة من قِبَلِ دولةٍ هي مركزُ التنظيم الوحيد للإرادة الجمعيّة. فبدل أن يحقِّق النظامُ الجمهوريّ الانصهاريّ المساواةَ المنتظرة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وينشئ إطارًا ثابتًا لنموّ المواطنيّة الفرديّة على حساب العصبيّات الطائفيّة، حوّلَ الدولةَ إلى غول ابتلع كلَّ العصبيّات والقوى الوسيطة الاجتماعيّة من دون أن يَفْتح ثغرةً مهما كانت صغيرةً لنموّ المواطنيّة والفرديّة. فصارت السلطة خارجَ أيّ مفهوم حديث للأمن الشخصيّ والحريّة والمساواة والحقّ والقانون. وأصبحت الدولةُ ذاتُها منتجةً لطائفةٍ قائمةٍ بذاتها من البيرقراطيّة المتعفّنة، ومتطفّلةٍ على جميع الطوائف الأخرى. ومن الواضح اليوم أنّ كلا البلدين وصل بوسائل مختلفة تمامًا إلى الطريق المسدودة نفسها. لكنْ في الوقت الذي لا أعتقد فيه أنّ من الممكن المراهنةَ على النمط السوريّ القائم على إلغاء ما يميِّز الإنسانَ من وعي وفرديّة وهويّة خاصة، فإنّني لا أعتقد أيضًا أنّ من الممكن المراهنةَ طويلاً على النمط اللبنانيّ القائم على تعايشِ عصبيّات متنافسةٍ ومتربِّصةٍ واحدتِها بالأخرى ومستعدّةٍ في كلّ لحظة لشهر سيوفها المسنونة في وجه بعضها البعض.

لنتحدثْ عن دور لبنان الثقافيّ: هل ما زال لدى لبنان ما يقوله ثقافياً للعالم العربيّ؟ هل يحتاج دورُ لبنان هذا إلى تصوّر جديد ما دام لم يعد يَحْتكر الاتصالَ بالغرب؟



لبنان مجتمع يتردّد من دون وسيط بين أقصى قطبي الحداثة والتقليد

برهان غليون: نعم، وسيظلّ كذلك، وهذه نقطة قوته. فالحريّة الفكريّة هي مصدر الشرعيّة الأساسيّ لنظام التعدديّة السياسيّة والطائفيّة اللبنانيّة. وفي اعتقادي، أكثرَ من ذلك، أنّ ما يقوله لبنان ثقافيّاً يتجاوز اليوم التعبيرَ عن احتكار الاتصال بالغرب أو نَقْلَ رسالة الشرق إلى الغرب والعكس. ففي لبنان إبداع ثقافيّ وفنيّ حقيقيّ يَجْعل من هذا البلد الصغير مَرْكزًا من مراكز الثقافة العربيّة الحديثة الأساسيّة. وهذا الموقع الثقافيّ لم يدركه لبنانُ بالمصادفة والعرض، بل هو ثمرةُ تاريخٍ طويلٍ أيضًا من الارتباط بالثقافة الحديثة والتعامل معها. وليس هناك في نظري أيُّ بلد عربيّ آخر يمكن أن يحلّ محلَّ لبنان في هذا المجال. في سوريّة مبدعون كبار من دون شكّ، لكنْ لا يوجد فيها ـ بالمعنى الحَرْفيّ للكلمة ـ ثقافة ولا صناعة فعليّة، ولن يكون فيها ذلك لزمن طويل. بل إنّ المبدعين فيها لا يزالون عالةً في نشر أعمالهم وانتشار إبداعهم على آلة الإنتاج الثقافيّ اللبنانيّة. ولا نبالغ إذا قلنا إنّ مَنْ يتابع أحاديثَ الكثير من المسؤولين السياسيّين السوريّين يعتقد لا محالة أنّ النخبة السياسيّة السوريّة السائدة قد تحتاج إلى قرن من الزمن حتى تدركَ معنى الحريّة الحقيقيّ وتَشْعرَ بقيمةِ تمثُّلها. فالواقع أنّه بقدْرِ ما يغطّي نمطُ الحكم الديمقراطيّ اللبنانيّ على نقاط ضعفه الكثيرة بالحريّات الفكريّة، لا ينجح نمطُ الحكم السوريّ في بناء السلطة المركزيّة إلاّ بتحويل الناس إلى أدوات في يدِ آلته الحديديّة.

هل ترون أنّ هناك تقصيرًا من المثقفين الديمقراطيّين السوريّين حيال لبنان كما يصرّ عددٌ من المثقفين اللبنانيّين (حين يزعمون مثلاً أنّنا لم نهتمّ بالدفاع عن السيادة اللبنانيّة واستقلاليّة القرار اللبنانيّ...)؟ ما مصدر فكرة التقصير؟ وهل هذا منظور صحيح لرؤية موقف المثقفين الديمقراطيّين السوريّين من المسألة اللبنانيّة؟

برهان غليون: لقد وقفتُ منذ البداية موقفًا نقديّاً من التدخُّل السوريّ في لبنان، وليس لديّ أيُّ سبب للتساهل مع بقيّة المثقفين السوريّين ولا للدفاع عنهم. لكنْ إذا أردنا فعلاً تجاوزَ الموقف الاتهاميّ السطحيّ الذي يرمي أصحابُه من ورائه إلى رمي المسؤوليّة على الآخرين، وإلى تعزيز الأطروحة التبسيطيّة القائلة بأنّ الحروب اللبنانيّة ليست حروبًا داخليّةً بل هي حروب الآخرين على أرض لبنان، فسوف نجد أنّ هناك أسبابًا كثيرةً موضوعيّةً حالت بين المثقفين السوريّين والحماس للبنان واستقلاله وسيادته. أولُ هذه الأسباب إيديولوجيّة. ففكرة السيادة القُطْريّة فكرةٌ ضعيفةٌ جدّاً، إنْ لم تكن محارَبةً، في الوعي العام العربيّ وفي وعي المثقفين ولدى الرأي العام السوريّ عمومًا الخاضع لسيطرة إيديولوجيّة قوميّة عروبيّة ومغالية معًا. ولهذا ما كان من المكن لمسألة التدخُّل السوريّ العربيّ في لبنان أن تُطْرح من منظور مفهوم السيادة، الذي ليس له أيُّ معنى في الفكر السوريّ حتى في ما يتعلق بالسيادة السوريّة نفسها. والسبب **الثاني** سياسيّ وإستراتيجيّ. فليس هناك شكّ أيضًا في أنّ التحالف الذي حصل (إلى هذه الدرجة أو تلك) بين أحد أطراف النزاع اللبنانيّ الداخلي وإسرائيل، والذي جعل من إسرائيل المنافِسَ المباشرَ لسوريّة على بسط النفوذ على لبنان ممزّقٍ وفاقدٍ لوحدته وإرادته الوطنيّة، قد جعل الرأيَ العامَّ السوريَّ، الذي لم يعلنْ بأيّ شكلٍ تأييدَه لهذا التدخّل ولا استُشيرَ فيه، يَشْعر بأنّ المطالبة بانسحاب القوات السوريّة من لبنان ربما كانت تعادل التنازلَ لإسرائيل عن حقّ النفوذ فيه. والسبب **الثالث** أنّ جزءًا كبيرًا من الرأي العام اللبنانيّ اليمينيّ قد انزلق إلى مواقف عنصريّة حقيقيّة ضدّ السوريّين عمومًا، إلى درجةٍ أنّه استَفَزَّ حتى أولئك الذين كانوا يعتقدون أنه ليس من حقّ سوريّة ولا من مصلحة شعبها التدخُّلُ في لبنان. ولا تزال هذه النظرةُ العنصريّةُ إلى السوريّين ـ ولا أقول إلى العمّال الموسميّين منهم فحسب ـ تلعب دورًا كبيرًا في استفزاز مشاعر المثقفين وتحدّ

مستقبل العلاقات السورية ـ اللبنانية (II)

حوار مع برهان غليون

من حماسهم للعبِ أيّ دورٍ في الدفاع عن علاقات متساوية بين سوريّة ولبنان. والسبب **الرابع** هو أنّ الرأي العام اللبنانيّ كان ـ ولا يزال ـ هو نفسه منقسمًا أيضًا في ما يتعلق بالموقف السياسيّ من الوجود السوريّ في لبنان. وإذا كانت هناك بعضُ التيّارات السياسيّة التي تندّد بهذا الوجود، فإنّ هناك تياراتٍ أكبرَ وأكثرَ تدافع عن هذا الوجود وتجد فيه مصلحةً لها، أو هي على الأقلّ ترْفض إدانتَه أو المطالبةَ بإزالته. وليس من المبالغة القولُ إنّ وجود مثل هذا الانقسام السياسيّ على الوجود السوريّ في لبنان يَجْعل من الصعب على المثقفين السوريّين اتخاذَ موقف لصالح احترام سيادة لبنان من دون أن يترجَمَ هذا الموقفُ لصالح طرف من اللبنانيّين ضدّ طرف آخر، خاصةً أنّ الذين يركّزون على استقلال لبنان وسيادته غالبًا ما كانوا يَخْلطون الوجودَ السوريَّ بالوجود الإسرائيليّ ويضعونهما على المستوى ذاته، أو يَخْلطون بين السياسة السوريّة وبين الشعب السوريّ. ولا ينبغي أن ننسى ذهولَ الكثير من المثقفين السوريّين المعارضين أمام استزلام شرائح واسعةٍ من النخبة السياسيّة اللبنانيّة التي أصبحتْ تزاود على البعثيّين أنفسهم في تدبيج آيات المديح للسلطات السوريّة والإشادةِ بإنجازاتها وبطولاتها. ولا ينبغي أن ننسى كذلك أنّ قليلاً جداً من المثقفين اللبنانيّين أعْلنوا عن تعاطفهم مع ما كابده السوريّون في الماضي من انتهاكات لأبسط حقوق الإنسان. لكنّ الأهم من ذلك كلّه، وهو السبب **الخامس**، أنّ المثقفين اللبنانيّين الذين ينتقدون المثقفين السوريّين على عدم مطالبتهم بانسحاب القوات السوريّة من لبنان ينسَوْن أنّ مثل هذا الإعلان يمثّل بالنسبة إلى معايير الحياة السياسيّة السوريّة انشقاقًا وطنيّاً بالمعنى الذي كان مستخدَمًا في البلاد السوفييتيّة ـ وهو انشقاق يضع صانعيه مباشرةً في مواجهة السلطات السوريّة، ويحوِّلهم إلى معارضين رسميّين متطرفين، وقد يكلِّفهم وظيفتَهم وربما الاعتقالَ لسنوات وسنوات. والسبب **السادس** هو أنّ من طبيعة النُّظُم الشموليّة أن لا تَسْمَح بوجود مثقفين، أيْ لا تسمح بتكوّن وعي جماعيّ ومتفاعل لجماعةٍ مدركةٍ لموقعها ولدورها في الحياة السياسيّة والعموميّة. ذلك أنّ كلّ استراتيجيّة هذه النُّظُم قائمةٌ على تيئيس الناس، وردْعِهم عن الاهتمام بالشؤون العامة، وتجويفِهم أخلاقيّاً وسياسيّاً معًا. وما نَذْكره تحت اسم «المثقفون السوريّون» ليس في الواقع سوى أفراد منفصلين بعضهم عن بعض، ومُبْعَدين عن أيّ فعل جمعيّ سياسيّ أو ثقافيّ، ومُخْضَعين مباشرةً من قِبل مؤسسات ونقابات تسيطر عليها السلطةُ سيطرةً مباشرةً وكليّةً. وربما كان توقيعُهم على بيان الـ ٩٩ في العام الماضي، وما تبعه من حركة تنشيط للمنتديات بعد النشاط الذي قام به بعضُ السينمائيّين في الدفاع عن مؤسسة السينما العامة، هو الذي كَشَفَ الحجابَ عن وجودِ ما يُمْكن أن نسمِّيَه «كتلةَ المثقفين السوريّين» بالمعنى السياسيّ للكلمة.

كلّ هذه الأسباب تجعل من غير المنطقيّ أن نتوقّع من المثقفين السوريّين أن يكونوا أكثرَ حماسًا من المثقفين اللبنانيّين أنفسهم في الدفاع عن استقلال لبنان وسيادته. بل إنّ أكثرهم صار يعتقد أنّ القسمَ الأكبر من المثقفين والسياسيّين اللبنانيّين قد لعب دورًا قويّاً في تدعيم السلطات الشموليّة السوريّة.

ما ذكرتُ لا يلغي أنّ هناك مشكلةً في موقف المثقفين السوريّين واللبنانيّين معًا. لكنّ هذه المشكلة ليست «تقصيرَ» المثقفين السوريّين، وإنما هي ما حصل في العقود القليلة الماضية من تهميش حقيقيّ ومن اعتقالات بالجملة للمثقفين، وما قاد إليه كلُّ ذلك من إبعاد المثقفين عن ساحة العمل العموميّ بل وعن التفكير بالشأن العامّ والخوف من الخوض فيه. وإذا لم يكن لدى المثقفين السوريّين في العقديْن الماضييْن اهتمامٌ بالشأن اللبنانيّ ككلّ، ولم يكن عند المثقفين اللبنانيّين إحساسٌ عميقٌ بالمشاكل الكبيرة التي يواجهها المجتمعُ السوريُّ (وفي مقدّمها مسألةُ الاحتلال الإسرائيليّ وغيابُ الديمقراطيّة)، فذلك لأنه لم يكن هناك تواصلٌ فعليٌّ بين المثقفين السوريّين واللبنانيّين أنفسهم، ولأنّ كلّ فريق أدار ظهرَه للفريق



ثمة تعدّدية سياسيّة لكنّها خاضعة لنظام الطوائف (أركان الاتفاق الثلاثيّ مع نائب الرئيس السوريّ)

الثاني أو لم يضعْه في الحسبان ولا وَثِقَ بإمكانيّة التعاون معه. ومن هذا التباعد وانعدام التواصل وعدم الإيمان بنجاعة العمل المشترك تنْبع الاتهاماتُ المتبادلةُ بالتقصير، وتستمدّ فكرةُ التقصير قوّتها.

والحال أنّ ما حصل حتى الآن يَعْكس الحاجةَ الماسةَ في نظري إلى انفتاح المثقفين السوريّين واللبنانيّين بعضِهم على بعض، وتعزيز التواصل بينهم لمواجهة مخاطر مشتركة ومهدِّدة للجميع.

غير أنّ ما مَنَعَ مثلَ هذا التواصل والتفاهم والتعاون حتى الآن بين المثقفين السوريّين واللبنانيّين لا يعود إلى عدائهم أو جهلهم بعضهم بعضًا، بل يعود إلى غياب رؤية مشتركة جديدة للعلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة وللشأن العامّ عمومًا في سوريّة ولبنان معًا. فلا ينبغي أن ننتظر من المثقفين السوريّين حماسًا للدفاع عن سيادة لبنان تجاه سوريّة إذا كان الهدفُ هو تعزيزُ طلب الطلاق التاريخيّ بين البلدين والتوحيدُ بين موقع سوريّة وإسرائيل. ولا يمكن أن ننتظر من المثقفين اللبنانيّين انشغالاً حقيقيّاً بالهموم السوريّة العديدة والمتفاقمة إذا كان المطلوبُ هو تكريسُ حقّ البلد الأكبر في السيطرة على البلد الشقيق الأصغر. إنّ تجاوز عدم الاهتمام المشترك السوريّ / اللبنانيّ بمصير الطرف الآخر، وهو ما أُشيرَ إليه بكلمة «التقصير،» يحتاج إلى تصور جديد للعلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة لا يَقْبل بعدم المساواة في العلاقة لكنه في الوقت نفسه لا يَقْصر المسألةَ على طلب انسحابِ القوات السوريّة أو إبعادِ النفوذ السوريّ. ولا يمكن لمثل هذا التصور أن ينشأ ما لم يَحْصل لدى الجميع إيمانٌ بأنه لم يعد هناك بديلٌ للحفاظ على استقلال سوريّة ولبنان وسيادتهما **معًا** من دون التعاون في ما بينهما في جميع المجالات، وبشكل خاصّ على الصعيد الاقتصاديّ. ومثلُ هذا التعاون لا يُمْكن أن يستمرّ وينجح ما لم يقم على أساس من النّدّيّة بصرف النظر عن الحجم والوزن، أيْ ما لم يقم على أساس القبول والاقتناع والاختيار الطوعيّ لكلّ طرف. في إطار هذا التصوّر، الذي يَسْتبعد الشعورَ بالتفوّق والتميُّز العسكريّ أو الثقافيّ أو الحضاريّ كما هو الحال اليوم، يُمْكن بناءُ علاقات جديدة وإيجابيّة بين سوريّة ولبنان وفتحُ مجال للتواصل بين المثقفين في البلدَيْن.

يعتقد لبنانيّون كثيرون أنّ لبنان دَفَعَ ثمنَ صراعات الآخرين على أرضه، وأنه انحكم بالصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، وأنّه نُظر إليه دائمًا من منظور عروبيّ أو فلسطينيّ أو حتى إسلاميّ. لماذا لا يمكن التفكيرُ بلبنان خارج هذه الإحداثيّات؟

برهان غليون: كلّ بلد عربيّ يمكن أن يقول الشيءَ ذاتَه إذا انغلق على نفسه وشَعَرَ أنْ لا علاقة له بمن حوله من البلدان العربيّة. فالمصريّون قالوا ذلك في عهد السادات، واتّهموا عبدَ الناصر بأنه أضاع ثروةَ مصر وضحّى بشبابها للدفاع عن مصالح عربيّة ولخوض معارك العرب التي لا علاقة لهم بها، وقالوا إنّهم لو تخلّوْا عن العرب وارتبطوا بالولايات المتحدة فستُحلّ جميعُ مشاكلهم. والسوريّون يعتقدون أنهم لولا تمسُّكُهم بحقوق الفلسطينيّين لاسترجعوا أراضيَهم منذ فترة طويلة ووفّروا الكثيرَ من الحروب أيضًا. وكلّ البلدان العربيّة تستطيع أن تقول ـ وهي على حقّ في ذلك ـ إنّها لو تخلّت عن القضيّة الفلسطينيّة وأقامت علاقات دبلوماسيّة وتجاريّة مع إسرائيل فسوف تستفيد من الحماية والرعاية الأمريكيّة والغربيّة عمومًا. لبنان يَدْفع ثمنَ كونه لبنان: أيْ بلدًا عربيّاً من جهة، وضعيفًا عسكريّاً من جهة ثانية، وموطنًا مهمّاً لحريّة الفكر والثقافة من جهة ثالثة في منطقة عربيّة جرداء تتحكّم بعقول أبنائها نخبٌ عسكريّةٌ تَجْعل من القضاء على أيّ روح نقديّة أو تساؤليّة مبدأً تربيةٍ وطنيّةٍ وقاعدةَ حُكْم. ثم إنه، بعكس ما يفيد السؤالُ، ليس الآخرون هم الذين لا يستطيعون أن يفكّروا بلبنان خارج الإحداثيّات العروبيّة والفلسطينيّة والإسلاميّة، بل اللبنانيّون أنفسهم أو القسمُ الأكبرُ منهم. وهذه ليست خصوصيّةً لبنانيّةً أبدًا، ولكنّها تنطبق بالتساوي على أيّ بلد عربيّ آخر.

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (II)

حوار مع برهان غليون

كيف تَنْظرون إلى تطور العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة في إطار التغيّرات الإقليميّة المتوقّعة؟ هل سنَشْهد تغيُّرًا للدور السوريّ في لبنان؟ كيف ستؤثّر التغيّرات العراقيّة والإسرائيليّة ـ الفلسطينيّة في تلك العلاقات؟

برهان غليون: لا أجد هناك أملاً بتغيير سريع في هذه العلاقة. فليس في سياق التحوّلات الإقليميّة الراهنة أو القريبة ما يَدْفع أنصارَ حيادِ لبنان وابتعادِه عن الكتلة العربيّة واستقلالِه عن سوريّة إلى التفاؤل. وبالمقابل لا أرى أنّ هناك تطوّرًا سريعًا في القاعدة التي لا تزال تَحْكم علاقات القوى السوريّة واللبنانيّة منذ اتفاقيّة الطائف، والتي تَجْعل الضعيفَ يَخْضع لإرادة القويّ بانتظار فرصةٍ سانحةٍ للتحرر منها ـ أيِّ فرصةٍ حتى لو جاءت من جانب إسرائيل ـ وتَجْعل القويَّ يعتدّ بقوته غيرَ عابئ بما يشكو منه الضعيفُ ما دام يَضْمن أو يَعْتقد أنّ أصحاب السيادة على الساحة الدوليّة موافقون. وفي اعتقادي أنّه لن يكون هناك تغيُّرٌ في طبيعة العلاقات ما لم يترسّخ الوعيُ لدى النخب السوريّة واللبنانيّة معًا بأولويّة الاهتمام بمصالح الناس والارتقاء بشروط حياتهم، أيْ ما لم تنشأ فعلاً نخبٌ وطنيّةٌ بالمعنى البسيط للكلمة تفكّر بمصالح المجتمع ولا تَسْتخدم مواردَه لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة فحسب. ولن يكون هناك تغيُّرٌ في طبيعة العلاقات أيضًا ما لم يحصل تطور في تصوّرات القوى اللبنانيّة والسوريّة، من مثقفين وسياسيّين، لعلاقات من نمط جديد تَخْدم مشروعَ التنمية الإنسانيّة والارتقاء بشروط حياة الإنسان في البلديْن.

كمثقفين ديمقراطيّين سوريّين، ماذا نتوقّع من زملائنا اللبنانيّين؟ وماذا نَطْلب منهم؟

برهان غليون: أن يدركوا أنّ عصر متصرفيّة جبل لبنان قد ذهب إلى الأبد، وأنّ لبنانَ اليومَ دولةٌ، وأنّ استقرار الدول وازدهارها لم يعودا يقومان على الانكفاء على الذات في محيط معادٍ بل على الانخراط الإيجابيّ في المحيط والعمل المشترك لتجاوز المصاعب ومواجهة التحدّيات الجماعيّة. ولا يمكن للبنان أن يَعْرف مثلَ هذا الاستقرار والازدهار إلا إذا كانت سوريّة وفلسطين والأردنّ والعراق وغيرها تعيش هي أيضًا في استقرار وازدهار. والمطلوب من مثقفي لبنان هو عينُ ما هو مطلوب من مثقفي سوريّة: الخروجُ من النظرة الضيّقة والاستعلائيّة والمعازليّة، والعملُ الجديّ لبناء المصير المشترك والمتساوي. أنا أعرف أنّ هذا الكلام يستفزّ الكثيرَ من المثقفين اللبنانيّين الذين استَبْطَنوا فكرةَ أنّ لبنان هو الغربُ والحداثةُ وأنّ سوريّةَ هي الشرقُ والتخلّفُ والفلاحةُ، وأنّ مجرّد الحديث عن بناء مصير مشترك سوريّ ـ لبنانيّ وعربيّ هو تقليل من شأن لبنان. لكنْ أريد أن أؤكّد لهؤلاء أنّهم مخطئون، وأنه لم يعد هناك أحد في المنطقة يمكن أن يَحْلم بعد اليوم ـ مهما كانت مواهبُه وتحالفاتُه الخارجيّة ـ في أن يَنْفد بريشه ويَهْربَ من مشاكل هذا الإقليم، تاركًا الشقاءَ على الغير. وينطبق هذا أيضًا على إسرائيل، الدولةِ الأقوى عسكريّاً والأكثر حمايةً ودعمًا ورعايةً من قِبل النظام الدوليّ. فإذا غرق المركبُ فسيغرق الجميع. وها هي إسرائيل الكبرى والقويّة أول الغارقين في وحل الحرب الاستعماريّة التي فرضتْها على نفسها لأنها أرادت أن تتجاهل الحلم الفلسطينيّ وأن تتصرف كما لو كانت غيرَ مسؤولة ولا علاقة لها بما يمكن أن يحصل لعالم عربيّ بقي في نظرها عدواً وبعيدًا ملايينَ السنين بالرغم من أنه على بُعْدِ أقدام... بل هو مستوطن فيها هي نفسها!

برهان غليون

أستاذ علم الاجتماع السياسيّ ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون في باريس. من كتبه: **بيان من أجل الديموقراطيّة**، **واغتيال العقل**، **والمحنة العربيّة**، **ونقد السياسة: الدين والدولة**.

مواقف النخب السوريّة
من العلاقة اللبنانيّة ـ السوريّة

شمس الدين الكيلاني

لم يكن بمقدور المثقف السوريّ أن يتنبأ بمدى التبدل المروِّع الذي سيصيب بلادَ الشام والأرضَ العربيّة نتيجةً للحرب الكونيّة الأولى. فهذا المثقف في صورتيْه اللتيْن انقسم إليهما، العثمانيّةِ أو العروبيّةِ، كانت قد استقرّت في ذهنه حقائقُ أخرى. فالمثقف السوريّ في صورته العثمانيّة كان يَأمل بنصر عثمانيّ يؤمِّن للعرب، من خلال مشاركتهم فيه، دورَهم المميَّز في ظلّ دولةٍ عثمانيّةٍ لامركزيّة وحديثة. وأما المثقف السوريّ العروبيّ فقد كان يَأمل على الأقلّ بدولة تضمّ بلادَ الشام، أو بلادَ آسيا العربيّة تحت راية الهاشميِّين، ولم يُزحزحْه عن آماله تلك انفضاحُ وعد بلفور ومعاهدة سايكس ـ بيكو. فبعد دخول الأمير فيصل إلى دمشق في أيلول (سبتمبر) ١٩١٨ انتَخَبَ السوريّون ممثِّلين عنهم إلى ما سُمِّي «المؤتمر السوريّ،» الذي ضمّ في صفوفه ممثِّلين عن لبنان وغيره من الأقطار السوريّة، وعَقَد أُولى جلساته في ٧ آذار (مارس) ١٩١٩، فأعلن استقلالَ البلاد السوريّة بحدودها الطبيعيّة على الأساس المدنيّ النيابيّ، واختار الأميرَ ملكًا دستوريّاً على البلاد.[١]

وعندما ألّف فيصل حكومتَه الأولى، ضمّت في صفوفها رياض الصلح (اللبنانيّ) وزيرًا للداخلية.[٢] إلى جانب ذلك أجمعتْ أحزابُ العهد الفيصليّ في سوريّة على تبنّي هدف «وحدة سوريّة الطبيعيّة» ـ وفي مقدّمة هذه الأحزاب: حزبُ الاستقلال، والحزبُ الوطنيّ السوريّ.[٣] وحافظت الأحزابُ السوريّة والنخبُ النافذة حتى نهاية الثلاثينيّات على هذا الهدف دون إغفالها الهدف الأبعدَ، وهو الوحدة العربيّة، وذلك رغم اختراق الانتداب الفرنسيّ في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٠ للأراضي السوريّة، واقتطاعِه دولةَ لبنان الكبير في ٢١ آب (أغسطس)، وتجزئتِه البلادَ السوريّةَ الحاليّةَ إلى دويْلات عدّة. فلقد تضمّن برنامجُ «حزب الشعب» برئاسة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، والذي تأسّس عام ١٩٢٥، وحدةَ سوريّة الطبيعيّة.[٤] وينْطبق الأمرُ نفسُه على «حزب الكتلة الوطنيّة»: فالدستور الذي صاغته الجمعيّةُ التأسيسيّة التي نال أعضاءُ ذلك الحزب أكثريّةَ مقاعدها نَصَّ على وحدة البلاد السوريّة المنفصلة وعدمِ الاعتراف بما طرأ عليها من تجزئة منذ نهاية الحرب.[٥]

لكنْ نتيجةً لما أفْرزه الانتدابُ من وقائع، بما فيها تقسيمُ سوريّة نفسِها إلى دويْلات صغيرة، وانخراطُ النخب السياسيّة المدنيّة ممثَّلةً بـ «حزب الكتلة الوطنيّة» في عمليّات التفاوض للوصول إلى صيغة استقلاليّة تعاقديّة، ثم انخراطُها في المؤسّسات الحكوميّة والإداريّة والبرلمانيّة، ظَهَرَ في صفوف هذه النخب وإلى جوارها نمطٌ من المثقف مَرْكَزَ عملَه على المسائل المرحليّة والراهنة التي اعتبرها أكثرَ أهميةً وجدوى. فاهتمّ أولاً بوحدة سوريّة بحدودها الراهنة، ولاسيّما بعد أن تكشّفَ لديْه مدى الصعوبات التي راكمها الانتدابُ أمام استعادة وحدة الأقطار السوريّة، ناهيك عن العربيّة. وهكذا انصرفت النخبُ النافذةُ إلى البحث عن السبيل الأقصر والأسهل للاستقلال، مع اقتران الطرح هذه المرة بشعار «الوحدة العربيّة،» أيْ من دون المرور بالحلقة الوسيطة التي هي وحدةُ سوريّة الطبيعيّة، ومن دون طرح برنامج عمليّ لهذه الوحدة!

١ ـ غالب عيّاشي، **الإيضاحات السياسيّة وأسرار الانتداب الفرنسيّ على سوريّة** (بيروت: دار شقر، ١٩٥٤)، ص ٥٥.

٢ ـ وليد المعلم، **سوريّة ١٩١٨ ـ ١٩٥٨**(نيقوسيا: شركة بابل للنشر، ١٩٨٥)، ص ٧.

٣ ـ هاشم عثمان، **الأحزاب السياسيّة في سوريّة** (بيروت: دار الريّس، ٢٠٠١)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

٤ ـ محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبيّة في سوريّة بين عاميْ ١٩٠٨ و١٩٥٥** (سوريّة: منشورات دار الروّاد)، ص ١١٤.

٥ ـ المصدر السابق.

مواقف النخب السورية
من العلاقة اللبنانية ـ السورية

أما المثقف القوميّ الراديكاليّ فقد حافظ على نظريّته الثابتة المعادية للحدود التي أفرزتْها معاهدةُ سايكس ـ بيكو ووعدُ بلفور. فظهرتْ في أواسط الثلاثينيّات وبداية الأربعينيّات صورٌ من المثقفين القوميِّين الراديكاليِّين أبرزتْ قضيّةَ الوحدة العربيّة في مقدِّمات عملها ونشاطها. وهكذا تأسّستْ «عصبةُ العمل القوميّ» في بداية الثلاثينيّات، وعقدتْ مؤتمرَها عام ١٩٣٣. وقد شدَّد برنامجُ «العصبة» على النظر إلى جميع الأقطار العربيّة كأمّة واحدة ذاتِ جنسيّةٍ ولغةٍ واحدة، وتحدَّث عن إزالة الحواجز الجمركيّة بين الدول العربيّة، ودعا إلى التسليم بأنّ قضيّة القطر الشماليّ هي جزء من قضيّة الوطن العربيّ الأكبر وأنّ مصيرها مرتبط بمصير الأقطار العربيّة الأخرى.[١]

وفي تلك الفترة أيضًا، وعلى إثر التصدُّعات التي أصابت «العصبة» نتيجةً لاضطهاد سلطات الانتداب، ظهرت النواةُ المؤسِّسة لحزب البعث، الذي دَمَجَ بين مسألة الوحدة والاشتراكيّة والطريقة الانقلابيّة للوصول إلى الهدف. ثم ظهرتْ «حركةُ القوميِّين العرب» في مناخ نكبة فلسطين وردّاً عليها، فوضعت الوحدةَ العربيّةَ في سلّم أولويّاتها. كما ظهر الحزبُ العربيّ الاشتراكيّ (الحورانيّ)، الذي توحَّد مع البعث عام ١٩٥١، وكوَّنَ حزبَ البعث العربيّ الاشتراكيّ. وقد عَكستْ هذه الأحزاب ذاتُ التوجه العربيّ اتجاهاتِ الرأي العام الشعبيّ. وعلى هامش المزاج الشعبيّ العامّ، ظَهر نوعٌ من المثقف اختار الرابطةَ السوريّةَ، وتجسَّدتْ أفكارُه في الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ الذي تأسّس في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٣٢ على مبدإ وحدة سوريّة الطبيعيّة، وبنهج علمانيّ يدعو إلى فصل الدين عن الدولة وإلى إزالة الحواجز بين الطوائف لمصلحة الرابطة السوريّة الكبرى.[٢] أما المثقف الشيوعيّ الذي كان قد ظَهَرَ للتوّ، فهو وإنْ لم يضع الوحدةَ العربيّةَ في جدول أعماله إلاّ في بداية الثلاثينيّات،[٣] فإنّ الوحدةَ السوريّة ـ اللبنانيّة كانت في رأس ذلك الجدول، وهو ما يُستدلّ عليه من واقع جمعِه للشيوعيِّين في البلديْن (سوريا ولبنان) في تنظيم واحد.

ولكنْ في برامج تلك الأحزاب العقائديّة تضاءَلَ الاهتمامُ الملموس والبرامجيّ بمصير العلاقة اللبنانيّة ـ السوريّة. وبموازاة ذلك، اتجهت النخبُ النافذة، المعبِّرُ عنها بالكتلة الوطنيّة، إلى الإفلات تدريجيّاً من البحث الشائك عن المصير الواحد للبلديْن لصالح «التعاضد» بينهما للوصول إلى معاهدات منفردة تطوي عهدَ الانتداب، واكتفت بالطرح النظريّ لمسألة الوحدة العربيّة الشاملة، تاركةً البحثَ عن جداول عملٍ ملموسةٍ إلى المستقبل.

من التكامل إلى التباعد

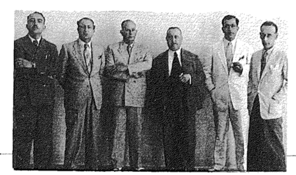
لم تكن العلاقة بين البلديْن من الأمور الطارئة، بل تَذْهب عميقًا في التاريخ، وترسَّختْ على جميع الصُّعد. وهذا الوضع فَرَضَ نفسَه على الانتداب: فعندما دخلتْ جيوشُ فرنسا إلى لبنان كانت البلاد العربيّة بمجموعها وحدةً اقتصاديّةً كاملة، بما فيها الجمهوريّةُ اللبنانيّة الحاليّة التي كانت تسمّى متصرفيّةَ لبنان. فأبقتْ فرنسا الوحدةَ الاقتصاديّةَ بين لبنان وسوريا، وأصبحتْ دائرةُ الجمارك واحدةً، والتشريعُ الجمركيّ والاقتصاديّ واحدًا.[٤]

١ ـ هاشم عثمان، مصدر سابق، ص ١٥١. وأيضًا أسامة زكي عواد، **تاريخ الأحزاب السياسيّة في سوريّة** (دمشق: دار المشرق العربيّ، ١٩٩٧)، ص ٢١.

٢ ـ هاشم عثمان، مصدر سابق، ص ١٦٥ وما بعد.

٣ ـ شمس الدين الكيلاني، **الحزب الشيوعيّ السوريّ ١٩٢٤ ـ ١٩٩٧** (دمشق: دار الأهالي، ٢٠٠٢).

٤ ـ خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، المجلد الثانيّ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ط ٢، ١٩٧٣)، ص ٧ ـ ٨.



اللجنة العليا اللبنانيّة ـ السوريّة لتسلّم المصالح المشتركة (١٩٤٤)

لكنّ ما أبقاه الانتدابُ من وحدة اقتصاديّة بين البلديْن فرّقتْه نخبُ الطبقة الوسطى الليبراليّة الحاكمة بعد الاستقلال. إذ التقى عام ١٩٤٣ ممثّلو الحكومتيْن وقرّروا فصلَ سائر المصالح التي كانت موحَّدةً تحت الإدارة الفرنسيّة، وعَقَدوا بدلاً من ذلك الوحدةَ الجمركيّةَ وأنشأوا مجلسًا أعلى للمصالح المشتركة نِيطَ به التشريعُ الجمركيّ.[1] ولن يطول الأمرُ حتى يتولّى خالد العظم نفسُه إلغاءَ هذه الوحدة الجمركيّة، عندما تولّى رئاسةَ الحكومة السوريّة في آذار (مارس) ١٩٥١. وقد لاقى هذا الإلغاءُ القبولَ من قِبل حزب الشعب وكتلة الحزب الوطنيّ على السواء، ولم يعارضه في البرلمان سوى جلال السيّد وحسني البرازي.[2]

بموازاة هذا الانتقال من الوحدة إلى التباعد على الصعيد الاقتصاديّ جرى انتقالٌ مماثلٌ على الصعيد السياسيّ. فأثناء الانتداب ساد نوع من التفاهم والتنسيق بين النخب في كلا البلديْن، ولاسيّما تلك النخب التي قادت المفاوضات مع سلطة الانتداب. وكانت النخب السياسيّة في كلّ المحطات (ثورة العشرينيّات، معاهدة ١٩٣٦، العهد الوطنيّ عام ١٩٤٣، الجلاء عام ١٩٤٦) على التصاق وتفاهم وتشاور.[3] لكنْ مع الجلاء صارت الخطوط السياسيّة بين النخبِ النافذة من الطبقة الوسطى تتباعد، وتتجاذبها تيّاراتُ الأحداث العربيّة، وذلك على حساب انشغالها بتطوير العلاقة مع لبنان، بدلاً من المواءمة بين الاهتماميْن. ومن هنا نرى أنّ برامج الأحزاب التي نشأتْ عن تفكك الكتلة الوطنيّة قد خلت من الإشارة إلى العلاقة اللبنانيّة، مكتفيةً بطرح شعار الوحدة بطريقة مجرَّدة. فالحزب الوطنيّ الذي تأسس عام ١٩٤٧ التفت أكثرَ إلى مسألة الوحدة مع العراق على ضوء تصاعد الخطر على فلسطين، فقرّر في جلسته بتاريخ ٢٨ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤٩ التوجُّهَ نحو الاتحاد مع العراق.[4] أمّا حزبُ الشعب برئاسة رشدي الكيخيا، الذي تأسّس عامَ ١٩٤٨ في خضمّ الحرب العربيّة ـ الإسرائيليّة، فقد دعا إلى مشروع لإنشاء الدول العربيّة المتحدة، وكان أكثرَ ميلاً إلى الوحدة مع العراق من شقيقه الحزب الوطنيّ. فإذا أضفنا إلى تلك التوجُّهات الوحدويّة ما طرحتْه الأحزابُ الراديكاليّةُ القوميّة، بما فيها البعث وحركةُ القوميّين والاشتراكيّ العربيّ، نجد أنّ اتجاهات النخب السوريّة في أغلبها قد اندفعتْ باتجاه المحيط العربيّ الأكبر، وغدت علاقتُها بلبنان جزءًا من العمل الوحدويّ العربيّ الشامل.

من تماثل الحياة السياسيّة إلى انقطاعها: ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤

رغم اختلاف قواعد التوازنات الاجتماعيّة الكبرى في كلا البلديْن، فإنّ مدوّنة الحياة السياسيّة عندهما ظلت متماثلة، مع ما داخَلها من تفتّح الحياة الثقافيّة ووجود حريّات صحافيّة، في عالم برلمانيّ مفتوح على الحوار والتنوُّع. فكانت بيروت ودمشق وحلب متماثلةً من زاوية انفتاح عوالمها الداخليّة على الحريّة والتنوُّع، وبقيت الصلاتُ بين نخب البلديْن ـ حاكمةً ومحكومةً ـ مستمرّةً. لكنّ الوضع برمّته انقلب مع بداية حكم العسكر في سوريّة ما بين عاميْ ١٩٤٩ و١٩٥٤، وهو حكمٌ افتتحه الجنرالُ حسني الزعيم. عندها حَدَثَ نوع من الانقطاع الجدّيّ بين الحياة السياسيّة لكلا البلديْن، إذ دخلتْ سوريّة في حقبة حُكْم الثكنة للمدينة، فضَرَبَ ذلك منعةَ حياتها المدنيّة والسياسيّة والثقافية، وكان لذلك دورٌ في

١ ـ٢ ـ المصدر السابق، ص ٨.

٣ ـ وقد اشار إلى هذه الحقائق جوزيف أبو خليل بقوله في كتابه **لبنان وسوريّة ـ مشقّة الأخوّة** (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩١)، ص ٢١: «قليلون هم اللبنانيّون والسوريّون الذين يَعْرفون اليوم، أو يتذكّرون، أنّ استقلال كلّ من البلديْن قد تمّ من خلال تنسيق كامل في السياسة الخارجيّة العربيّة والدوليّة...»

٤ ـ هاشم عثمان، مصدر سابق، ص ٣٠٥.

مواقف النخب السوريّة
من العلاقة اللبنانيّة - السوريّة

تعميق الشقّة بين البلدين. وتمّ في هذا العهد أيضًا إلغاءُ الوحدة الجمركيّة والنقديّة بينهما، وزادت الريبة والحذرُ ما بين نخبتيْهما الحاكمتيْن. ولولا تمسكُ المجموعات الوطنيّة - الإسلاميّة اللبنانيّة بخيار التقارب مع سوريّة لكانت الخسارة أفدح.

ولكنْ في هذا العهد أيضًا بدأتْ تزهو صورةُ لبنان وبيروت في نظر النُّخَب السوريّة، ولاسيّما المعارضة، إذ بدأ يُنظر إلى بيروت على أنّها الملجأ من اضطهاد العسكر، فالتجأتْ إلى بيروت وجوهٌ كثيرة من المعارضة السوريّة بما فيها أكرم الحوراني وميشيل عفلق، وكانت منطلقًا لاستعادة الديمقراطيّة في سوريّة.

كل الدروب تمرّ بالقاهرة: ١٩٥٤ - ١٩٦١

تخلّصتْ سوريّة من حكمها العسكريّ عام ١٩٥٤، واستعادت حياتَها الديمقراطيّة البرلمانيّة في مناخ عربيّ جديد افتتحتْه ثورةُ ٢٣ يوليو. وفي عام ١٩٥٦ خرج عبد الناصر من اختبار العدوان الثلاثيّ زعيمًا للعرب بلا مُنازع، وتحولّت القاهرة إلى إقليمٍ قاعدة ومركزٍ للعمل الوحدويّ.

تجاذبت النخبَ السوريّةَ ما بين عاميْ ١٩٥٤ و١٩٥٨ خياراتٌ عدة للوحدة العربيّة (الخيار العراقيّ، خيار الهلال الخصيب،...) دون أن يمرّ أيّ منها في بيروت. واستقرّ الخيارُ الحاسمُ على مصر الناصريّة، التي خاضت مع سوريا المعركةَ الشاملةَ ضدّ الأحلاف الغربيّة. وكان من الطبيعيّ في غمار هذه المعمعة أن يتقارب هذان المركزان، وأن يَشْعر كلٌّ منهما بالحاجة إلى حماية الآخر والتضامن معه. ومن هنا بدأ الطريقُ الوحدويُّ الذي قاد إلى قيام الجمهورية العربيّة المتحدة.[1]

استقطبتْ زعامةُ عبد الناصر الشارعَ الشعبيّ السوريّ، بما في ذلك قواعدُ الأحزاب كافةً. فاختار البعث الوحدةَ مع مصر عبد الناصر، ولعبَ دورَ المُحفِّز إليها، وانحنى للعاصفة الشعبيّة قادةُ الأحزاب المختلفة، وساندتْ هذا الخيارَ الكتلُ المختلفةُ في الجيش بعد أن أثخنتْها الانقلابات. أمّا العلاقة مع لبنان فلم تعد سوى تفصيل ضئيل أمام الطريق إلى الوحدة، وبدأ الاضطرابُ الشعبيّ الكبير يَعْصف بالنظام القُطْريّ، ولم يَسْلم من هذا لبنانُ نفسُه الذي شاركتْ كتلةٌ أساسيّةٌ من شعبه الدمشقيِّين فرحَهم بقيام دولة الوحدة وباستقبال زعيمها عبد الناصر. ومنذ ذلك الحين صارت النزعة العربيّة للقوى الوحدويّة اللبنانيّة وللكتلة الإسلاميّة تؤكِّد نفسَها وتعبِّر عنها بالولاء للقاهرة أولاً، ولم تعد بالضرورة تمرّ بدمشق إلا عبر القاهرة. كما صارت علاقاتُ النخب السوريّة واللبنانيّة تمرّ سلبًا أو إيجابًا بالقاهرة التي غَدَت المرجعيّةَ العليا للعمل القوميّ العربيّ.

لقد صارت الوحدةُ فيصلاً انقسمتْ بدلالاته الحياةُ السياسيّة العربيّة. وكان الشعب السوريّ يَرْقب بتفاعلٍ تداعياتِ حدث الوحدة، منتظرًا وافدين جددًا. فانطبعتْ في ذاكرة ذلك الجيل صورةٌ سلبيّةٌ عن شمعون وشركائه الذين استَقْدموا الأسطولَ السادس مُظْهرين موقفًا سلبيًا من الوحدة. ولم يتسامح ذلك الجيل مع الوضع الحياديّ الذي فرضه فؤاد شهاب، إلاّ لإدراكه تعقيدَ الوضعيّة اللبنانيّة أمام الوحدة، ولأنّ السوريّين كانوا يتوقّعون أن يأتي الرافدُ الأكبرُ لوحدتهم من العراق. وبعد خمسة أشهر من قيام الوحدة، اندلعتْ حركةُ ١٤ تموز في العراق، وخرجت الجماهيرُ في بغداد صباح ذلك اليوم تَهْتف للوحدة العربيّة وتَحْمل صورَ عبد الناصر، فجرى إنزالٌ أمريكيٌّ في بيروت في اليوم الثاني، وبعده بيوميْن أَنْزل الإنجليزُ قواتهم في الأردن لملاقاة مخاطر انضمام العراق إلى الجمهوريّة المتحدة. وقد ظلّ السوريّون يتطلّعون إلى الرافد العراقيّ حتى مع تراجع احتمالات الوحدة، بسبب تحالف قاسم والشيوعيِّين والأكراد ضدّ هذا الخيار. وظلّت

١ - ياسين الحافظ، **في المسألة القوميّة الديموقراطيّة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٩٣.



انطبعت في ذاكرة السوريّين صورة سلبيّة عن شمعون وشركائه الذين استقدموا الأسطول السادس في مواجهة الوحدة (المارينز في خلدة عام ١٩٥٨)

علاقاتُ النخب السوريّة المختلفة بالشأن اللبنانيّ وبالنخب اللبنانيّة والعربيّة تمرّ عبر بوّابة القاهرة.

لم تتغيّر هذه الحال كثيرًا بعد الانفصال في ٢٨ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦١. فكما انقسمت الحياة السياسيّة السوريّة ونخبُها على قاعدة الموقف من استعادة الجمهوريّة المتحدة، فإنّ الحياة السياسيّة اللبنانيّة مسّها هي أيضًا هذا الحدث. وظلّت علاقةُ النخب في البلديْن تمرّ بالقاهرة مادام الموالون للعروبة في لبنان يتّخذون من هذه العاصمة مرجعيّتهم العليا. وأسْهمت القوى القوميّة والإسلاميّة في قيادة الحملة الدعاويّة ضدّ الرموز القياديّة للانفصال، وقابلتها القوى الانفصاليّةُ بدعاية مضادّة تناولتْ على الأخصّ كمال جنبلاط. وحدها النخبةُ الشيوعيّة، والنخبُ البرجوازيّة الليبراليّة في سوريّة بعد أن تضرّرتْ من تأميمات عام ١٩٦١، وجدتْ في لبنان متنفّسًا لها أمام ضيق سُبُل التعبير لديها في الجمهوريّة المتحدة. وأمّا الكتلة الشعبيّة الأساسيّة فكان ولاؤها لعبد الناصر وللوحدة حاسمًا، هانت دونهما مسألةُ الحريّات العامّة.

صعود نخب جديدة مع انقطاع لغة التخاطب: ١٩٦٣ - ١٩٧١

تدهورتْ حالُ النخب السوريّة القديمة حين حمّلها الشارعُ السوريُّ وزرَ الانفصال أو الضلوع فيه أو تأييده. وطال هذا التدهور النخبَ الليبراليّةَ لقادة الحزب الوطنيّ وحزبِ الشعب والشيوعيّين أيضًا؛ ولم يَسْلَم منه أبرزُ قادة البعث، كأكرم حوراني وصلاح البيطار، لارتباط هذه القوى بالتوقيع على وثيقة الانفصال التي باركت الانقلابَ العسكريّ وسمّتْه «انتفاضة.» فاجترح الشارعُ الوحدويُّ قياداتٍ جديدةً من صفوف قيادات الصف الثاني للأحزاب القديمة. وفي سياق السباق لملء هذا الفراغ الهائل في تجديد النخبة برز دورُ الجيش مجدَّدًا في ٨ آذار (مارس) عام ١٩٦٣، معلنًا ميلادَ مرحلة جديدة في تاريخ سوريّة وتاريخِ علاقات نخبها الجديدة بالساحة اللبنانيّة.

قاد البعث ٨ آذار، يعاضده الناصريّون. ثم افترق الإخوةُ الأعداءُ، وانقسمت الحياةُ السياسيّةُ السوريّةُ مجدَّدًا على الموقف من الوحدة وعبد الناصر: فاستقوى البعثُ بالجيش، والناصريّون بالشارع. وظلّ هذا الاستقطاب يَحْكم الحياةَ السياسيّة السوريّة إلى حدّ كبير حتى غياب عبد الناصر، ومن ثمّ غياب راهنيّة الوحدة مع مصر. في هذا المناخ الذي سقطتْ فيه مصداقيّةُ النخب القديمة شعبيّاً، سيطرت الثقافةُ التقدُميّةُ لتلك النخب التي برزتْ بعد عام ١٩٦٣ واستقت نموذجَها من أبطال **العقب الحديديّة والأم ودروب الآلام**، بوجوهها المتصلّبة وجُملها القاطعة ويقينها الثابتِ بدورها وبطلائعيّتها. وتغذّت هذه النخب - بعثيّةً أو ناصريّةً أو ماركسيّةً - بموقفٍ سلبيٍّ واحد تجاه الحياة البرلمانيّة، التي اقترنتْ لديها بالحياة البرجوازيّة. وهكذا صارت «الثورة» أو «الديمقراطيّة الشعبيّة» أو «سلطة الشعب العامل» مفردات القاموس المشترك للنخب الجديدة، التي تضاءلتْ لديْها قيمةُ الديمقراطيّة اللبنانيّة بعد أن اقترنتْ بسلطة التجّار والإمبرياليّة! ولكنّ بعض أفراد هذه النخب الجديدة، ولاسيّما في صفوف المعارضة، تعامَلَ بطريقةٍ براجماتيّةٍ مع تلك الديمقراطيّة التي توفّرها بيروتُ للزائر والمقيم واللاجئ: فقد نظر المضطَهدون إليها كملجأ؛ وأمّا النخب البرجوازيّة الليبراليّة فرأت فيها حلمَها الذي ضاع - أو ضيّعته - في دمشق، فأقامت فيها روحًا وأحيانًا جسدًا.

وبقي البعثُ الممسكُ بالسلطة، وبخاصّة بعد حركة ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٦٦، حَذِرًا من المناخ الحُرّ لجاره اللبنانيّ، وتحديدًا بعدما لم يجد اللغةَ المشتركةَ التي يُمكن أن يتحدّث بها مع النخبة الحاكمة في بيروت: فهي ليست عنده سوى برجوازيّة ليبراليّة مرتبطة بالإمبرياليّة، وتميل إلى ترتيب علاقاتها مع النظام العربيّ بإعطاء الأرجحيّة لعبد الناصر، وهو المنافس الأخطر للبعث. كما وجد هذا الحزب الأبوابَ شبهَ موصدةٍ أمام علاقاته بالقوى الوطنيّة والإسلاميّة التي تَدين للقاهرة بالولاء، مجاراةً منها لشارعها

مواقف النخب السورية
من العلاقة اللبنانية - السورية

الناصريّ الذي كان يعبّر عن ولائه للعروبة عَبْرَ ولائه لمصر الناصريّة لا عبر علاقته بدمشق. ومن هنا فحين احتدم الأمرُ في نيسان عام ١٩٧٠، ذهب الجميعُ إلى عبد الناصر لتوقيع اتفاقيّة القاهرة.

إلا أنّ خبرة الأيّام علّمت المثقفَ السوريَّ، بصوره المختلفة، قيمةَ المتنفّس الثقافيّ اللبنانيّ الحرّ، حين افتَقَدَ في بلده حريّةَ التعبير، وضاقت أمامَه مساحةُ النشر إذ تقلّص عددُ صحف بلده إلى صحيفتيْن لهما صوتٌ واحد. في تلك الأيام قدّمتْ له بيروتُ شرفةً مناسبةً ليُطلّ بها على العالم العربيّ، فسَمِعَ العربُ عبر النافذة البيروتيّة أسماءَ: إلياس مُرْقص، وياسين الحافظ، وجورج طرابيشي، ومُطاع صفدي، وبرهان غليون، وغيرهم.

التدخُّل السوريّ في الساحة اللبنانيّة

تبدّلت الأحوالُ بعد غياب عبد الناصر وغيابِ دور مصر الراجح في النظام العربيّ. وتواقَتَ هذا الغياب مع حزمة من الأحداث في سوريّة، كان أهمُّها إمساكُ الرئيس الأسد بالسلطة. فقد أزاح بحركته التصحيحيّة القيادةَ اليسراويّةَ لحركة ٢٣ شباط (فبراير)، واستطاع خلقَ نوع من التوافق الوطنيّ النسبيّ بين السوريّين ما بين عاميْ ١٩٧١ و١٩٧٦ إذْ جَذَبَ القوى التقدُّميّة المختلفة إلى صفوف الجبهة الوطنيّة التقدُّميّة (وإنْ ظهرتْ خلافاتٌ وانقساماتٌ فيما بعد)، وخاض بالتنسيق مع القاهرة حربَ تشرين ١٩٧٣ بعدما وثّق علاقاته مع الاتحاد السوفيتيّ، ثم استطاع إبرازَ دور سوريّة الإقليميّ بعد ذهاب السادات إلى «إسرائيل» وانشغال العراق بالحرب مع إيران ـ وهو ما ظهر جليّاً في بروز دور سوريّة في الحياة الداخليّة اللبنانيّة.

تواقَتَ التشاغلُ السوريُّ في لبنان مع تنامي الحضور الفلسطينيّ ما بين عاميْ ١٩٧٣ و١٩٧٦، في ظلّ توجّه النظام العربيّ برمّته نحو التسوية. فاستقطب العملُ الفلسطينيُّ المسلّح ضدّ إسرائيل تأييدَ الشعوب العربيّة عامةً، والسوريّ خاصةً. وتعاظمتْ علاقةُ السلطة السوريّة بالقوى اللبنانيّة والفلسطينيّة في الساحة اللبنانيّة إلى أن غدتْ بمثابة اللاعب العربيّ الرئيسيّ هناك. أمّا النخب السياسيّة السوريّة المختلفة فكانت تقيس مواقفَها من هذه القوّة اللبنانيّة أو تلك على ضوء قربها أو بُعْدها من المقاومة الفلسطينيّة، فاسترجعتْ صورتَها السلبيّة التي اتّخذتْها عن الرئيس شمعون والشيخ بيار الجميّل اللذيْن كانا يَرْمزان لديها إلى كلّ نزوع طائفيٍّ وتبعيّة للأجنبيّ. ولهذا استقبلتْ معظمُ هذه النخب السياسيّة، والأغلبيّة الشعبيّة السوريّة، دخولَ الجيش السوريّ إلى لبنان بالمرارة عندما بدا لها بمثابة نجدةٍ لشمعون والجميّل وتحجيمٍ لدور المقاومة الفلسطينيّة وللحركة الوطنيّة اللبنانيّة. فكان لهذا الحدث وقعُه الكبيرُ على السوريّين، وبه انتهت مرحلةُ التوافق الوطنيّ النسبيّ الممتدّة منذ عام ١٩٧٠. وقد عبّر المثقفون السوريّون في بيانٍ لهم عن احتجاجهم على هذا التدخُّل. كما أصْدر الحزبُ الشيوعيّ ـ المكتب السياسيّ موقفًا على صيغة بيان افتتاحيّ في جريدتهم **نضال الشعب** أَظْهرَ فيه أنّ هذا التدخُّل لن يَخْدم القضيّةَ العربيّة ولا النضالَ الفلسطينيّ ولن يعزّز وحدةَ اللبنانيّين، وكان هذا البيان بمثابة إعلان من هذا الحزب عن انسحابه من آخر خيط يَرْبطه بالجبهة الوطنيّة التقدُّميّة. واتخذ حزبُ الاتحاد الاشتراكي العربيّ (د. جمال الأتاسي) موقفًا مماثلاً، منهيًا بذلك نوعًا من التوافق النسبيّ مع السلطة رغم كونه قد سبق أن انسحب من جبهتها عام ١٩٧٣. وممّا له دلالتُه في هذا الصدد إعلانُ حزبَيْن عن ولادتهما عام ١٩٧٧ على خلفيّة الدخول السوريّ إلى لبنان: فقد أعْلن كلٌّ من رابطة العمل الشيوعيّ والتنظيم الشعبيّ الناصريّ أنّ الأحزاب القائمة، بما فيها المكتبُ السياسيّ والاتحادُ الاشتراكيّ، لم ترتقِ إلى مستوى مخاطر ذلك التدخُّل، الأمرُ الذي فَرَضَ ضرورةَ ملء الفراغ السياسيّ الاحتجاجيّ.

قوّمتْ تلك القوى التدخُّلَ السوريّ على ضوء رؤيتها إلى الصراع في لبنان باعتباره صراعًا بين قوًى وطنيّة وقوًى متواطئة مع



المثقفون السوريّون أصدروا بيانًا يحتجّ على الدخول السوريّ إلى لبنان عام ١٩٧٦، وولّد حزبان على خلفيّة هذا الدخول

الصهيونيّة والاستعمار، فرأت أنّ ذلك التدخُّل أضعفَ الفريقَ الوطنيّ. وقد عَبَّرَ عن هذا التصور المشترك التنظيمُ الشعبيّ الناصريّ، بقوله: «لم تكن الحرب الأهليّة التي دارت على الساحة اللبنانيّة حربًا طائفيّةً رغم الكثير من مظاهرها. ولم تكن حربًا اجتماعيّةً رغم بعض سماتها. ولكنّها كانت حربًا وطنيّة في مواجهة المخطّط الصهيونيّ والإمبرياليّ، وكانت الطائفيّةُ بعضًا من أدوات الصهيونيّة في معركتها.»[١] ويقول في مكان آخر: «كان تدخُّل القوات السوريّة لحظةَ الحرب الأهليّة بناءً على طلبِ ومناشدة الدولة اللبنانيّة وقوى الجبهة اللبنانيّة لحماية القوى الانعزاليّة، فأُحبطتْ فرصةُ قيام نظام تقدُّميّ تتعايش فيه كلُّ الطوائف من خلال انتمائها الوطنيّ.»[٢]

أما الحالة الديمقراطيّة، فلم تكن في مركز اهتمام تلك النخبة في ذلك الحين، بل كانت فرعًا صغيرًا من اهتمامها بالمسألة الاجتماعيّة والقوميّة. كما لم تكن مسألةُ استقلال قرار السلطة اللبنانيّة محطَّ اهتمام المثقف القوميّ أو اليساريّ السوريّ، بل نظرا إلى هذه المسألة على ضوء خدمتها لمستلزمات التقدُّم الاجتماعيّ والقوميّ. قلّةٌ من المثقفين السوريّين وعلى رأسهم ياسين الحافظ، وقلّةٌ من الأحزاب ومن بينها حزبُ العمال الثوريّ الذي كان ياسين أحدَ قادته، أَفْردتْ مساحةً من اهتمامها للمعضلات الشائكة التي يُمْكن أن تترتّب عن اختلال التوازنات الطائفيّة والمذهبيّة اللبنانيّة، ولمسؤوليّة ما يسمِّيه ياسين «الانقسامات الاجتماعيّة العموديّة» في إثارة الحرب الأهليّة اللبنانيّة. بل وصف هذه الحرب بالطائفيّة القذرة، معارضًا بذلك اتّجاهاتِ التقدُّميّين السوريّين واللبنانيّين.

واعتَبَر إيقافَ الحرب على قاعدة الحفاظ على وحدة الكيان اللبنانيّ من المهامّ الأولى لكلّ ديمقراطيّ علمانيّ وقوميّ عربيّ.[٣] كما أدْرَكَ حجم الخسارة التي ستصيب الحياةَ العربيّة إنْ فقدتْ نافذةَ الحريّة في بيروت. وعَبَّرَ عن شعوره أمام فاجعة الحرب الأهليّة بقوله: «أحسستُ، أنا ذا الهوى القوميّ العربيّ، أنّه ليس وطني فقط الذي يَحْترق، بل بيتي أيضًا، وأنّ فاجعة لبنان كانت مجانيّةً. فكثيرة هي الأسبابُ الأصليّة والمباشرة التي دفعتْ إلى إحراق لبنان، لكنْ يخيَّل إليّ أنّه لقي هذا المصيرَ لأنّ نافذة للديمقراطيّة ـ مهما بدت مثلومةً ـ جعلتْ من لبنان مختَبَرًا فكريًا للوطن العربيّ، ومن بيروت عاصمتَه الثقافيّة والسياسيّة...»[٤]

أما الليبراليون السوريّون فلم يروْا في ما يجري في لبنان إلاّ تكرارًا أكثرَ مأساويّةً لما جرى في بلدهم سابقًا من عسكرة الحياة السياسيّة. وفَضَّلَ بعضُهم، مثل خالد العظم، أن يُدفن في لبنان، اعترافًا بالجميل للبلد الذي رَقَدَ فيه حتى نهاية العمر.

بقيت المشكلات التي يَطْرحها الوجودُ السوريُّ في لبنان في مرمى نظر النخب السياسيّة السوريّة. فقد وقفتْ أحزابُ الجبهة الوطنيّة التقدُّميّة خلف الموقف الرسميّ السوريّ. امّا الجماعات التي عَبَّرَتْ عن نفسها تحت يافطة «التجمُّع الوطنيّ الديمقراطيّ»، الذي جَمَعَ الاتحادَ الاشتراكيَّ (جمال الأتاسي)، والحزبَ الشيوعيّ ـ المكتب السياسيّ، وحزبَ العمّال الثوريّ، وحركةَ الاشتراكيِّين العرب، والبعثَ الديموقراطيّ، فقد أَعْربتْ عن عدم رضاها عن طريقة تعاطي السلطات السوريّة في الشأن اللبنانيّ حتى بعد انتقال هذه السلطات إلى التحالف مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة والقوى

١ ـ **الراية الناصريّة**، صوت التنظيم الشعبيّ الناصريّ ـ الإقليم السوريّ، حزيران (يونيو) ١٩٨١، العدد ٦٤، ص ١.

٢ ـ المصدر السابق، عدد ٨٨، أيار ١٩٨٣، ص ٢.

٣ ـ صحيفة **الثورة العربيّة**، أواسط كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦.

٤ ـ ياسين الحافظ، **الهزيمة والإيديولوجية المهزومة** (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٧)، ص ٤٥.

مواقف النخب السوريّة من العلاقة اللبنانيّة ـ السوريّة

الوطنيّة اللبنانيّة واصطدامها بـ «الجبهة اللبنانيّة.» فقد لاحظتْ تلك الجماعات أنّ هناك بعضَ المظاهر السلبيّة لذلك التدخُّل، ومن شأنها أن تعيد تدويرَ الأزمة اللبنانيّة بدلاً من أن تقود إلى حلِّها جذريّاً. من هذه المظاهر اعتمادُ السلطات السوريّة على الحلول الأمنيّة، الأمر الذي يقود إلى تشويه الحياة السياسيّة اللبنانيّة، ويعوِّق الاقترابَ من المخرج السياسيِّ السليم. ومنها أيضًا اعتمادُ هذه السلطات على إحداث توازنات موقّتة تَسْمح لها بالإمساك بأطرافها، بدلاً من اعتمادها خططًا استراتيجيّةً للوصول إلى تسوية تاريخيّة تُلقّى رضى الجميع وتوفِّر الأمنَ للجميع. وشدّدت هذه الجماعات أيضًا على ما يصيب الحياةَ الديمقراطيّةَ في لبنان من ضمور وضرر جرّاء هذا النهج التدخُّليّ. كما استرجعتْ ـ على ضوء مراجعتها النقديّة للتجربة الناصريّة، ولتجارب الأنظمة التقدُّميّة العربيّة، وما تكشّفتْ عنه أزمةُ الأنظمة الشيوعيّة بدلالة أحداث بولونيا ـ أهميّةَ المسألة الديموقراطيّة، ووضعتْها في سلّم أولويّاتها، على الرغم من الشوائب المتبقّية في وعيها الجديد. وخَلَصَتْ في بداية الثمانينيّات إلى قراءة جديدة للحرب اللبنانيّة، فرأت أنّ من أهدافها الرئيسيّة ضربَ نظامها الديموقراطيّ: «فرغم العديد من المآخذ، فقد كان [هذا النظام] أفضلَ حالاً من كل الإمبراطوريّات العربيّة، وكان عليه بسبب ذلك أن يَدْفع الثمنَ غاليًا. فالشكل اللبنانيّ للديموقراطيّة أخاف الحكّامَ العربَ من أن تمتدَّ جرثومتُه إلى أقطارهم وشعوبهم، وكان هذا أحدَ الأسباب التي دعتهم إلى أن يَسُوقوه ويَسُوقوا معه المقاومةَ الفلسطينيّةَ إلى محنة تدمير الذات.»[1]

في ظلّ محنة الثمانينيّات، واجهت الحياةُ السياسيّة السوريّة حالةً من الانطفاء وسيطرةِ المنطق الأمنيّ من جراء الإرهاب الإخوانيّ. ولم تَسْلم من هذا المنطق الأمنيّ القوى الديمقراطيّةُ واليساريّةُ. ومع ذلك لم تكفّ النخب السياسيّة السوريّة عن التعبير عن وجهة نظرها تجاه ما يجري في الساحة اللبنانيّة، وأظهرت ارتياحها لعودة دورة الحياة الطبيعيّة بعد مؤتمر الطائف على طريق استرجاع لبنان لعافيته ولحياته الديمقراطيّة، رغم ما يَشُوب كلَّ ذلك من نواقص ولاسيّما في ما يخصّ الحضورَ السوريَّ الكثيفَ في الشأن اللبنانيّ.

التطلُّع إلى المستقبل

مع بداية عهد الرئيس بشّار الأسد انتعش التفاؤلُ في سوريّة ولبنان على السواء، بعد أن أعْلن في خطابه الافتتاحيّ عن نواقص تَشُوب علاقةَ البلديْن، وأنّه يَطْمح إلى أن يحوِّل تلك العلاقةَ إلى نموذج يُحْتذى. وقال إنّ المسائل الخلافيّةَ يعود حلُّها إلى المؤسسات السياسيّة الرسميّة وحسب؛ وهو ما يُشير ضمنًا إلى إزاحة وصاية الأجهزة عن هذه العلاقة، وإلى وقف تدخُّلها في الحياة اليوميّة للبنانيّين.

وتجدُّد اهتمامُ النخب السوريّة بالشأن اللبنانيّ مع الانتعاش النسبيّ للحياة السياسيّة والثقافية السوريّة، يوجِّهها إدراكٌ متزايدٌ بتعاظم ترابط المسألة الديموقراطيّة في كلا البلديْن، ومدى الفائدة التي يجنيها البلدان في حال تطوُّر حياتهما السياسيّة على قاعدة انتعاش النظام الديموقراطيّ البرلمانيّ اللبنانيّ واستعادةِ آليّاته في سوريّة مجدّدًا.

شمس الدين الكيلاني

كاتب سوريّ. من مؤلّفاته: **مصير الجماعة العربيّة، ومن العود الأبديّ إلى الوعي التاريخيّ.**

١ ـ من رسالة داخليّة، صادرة عن التجمع الوطنيّ الديمقراطي عامَ ١٩٨٢.

إشكاليّات العلاقات الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة

منير الحمش

من الوحدة إلى التقسيم

عندما سيطر العثمانيّون على بلاد الشام عام ١٥١٦ قسّموها إلى مجموعة ولايات (ولاية دمشق، ولاية حلب، ولاية بيروت) ومجموعةِ متصرفيّات (دير الزُّور، جبل لبنان، القدس). وقد شكّلتْ هذه السيطرة امتدادًا وحدويّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً وعسكريّاً وجغرافيّاً استمرّ، على الرغم من الاستثناءات أو الأحداث المصطنعة، إلى نهاية الحرب العالميّة الأولى (١٩١٨). وأسفرتْ إحدى نتائج الحرب، كما هو معلوم، عن تقسيم البلدان العربيّة بين دول الاستعمار الغربيّ تنفيذًا لاتفاقيّة سايكس ـ بيكو السريّة (١٩١٦)، وتكرّس هذا التقسيم في مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠). وبذلك أصبح لبنان وسوريّة وحدةً اقتصاديّةً وسياسيّةً تحت سلطة الانتداب الفرنسيّ، في حين أصبحت القدسُ وشرقُ الأردنّ تحت سلطة الانتداب الانكليزيّ. وكان ذلك أوّلَ انفصالٍ في بلاد الشام في العصر الحديث.

عملتْ سلطةُ الانتداب الفرنسيّ على إحداث التجزئة السياسيّة وتعميقها، جنبًا إلى جنب مع انتهاج سياسة التوحيد الاقتصاديّ. فقد أصدر الجنرال غورو مجموعةً من القرارات قَضَتْ بإنشاء دويْلات في المشرق العربيّ هي دولةُ لبنان الكبير ودولةُ العلويّين ودولةُ حلب (١٩٢٠) ودولةُ جبل الدروز (١٩٢٢) بهدف تسهيل عمليّة السيطرة على هذه البلاد، إلاّ أنّ ذلك لم يَنَلْ من التقاء سائر الفعاليّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في سوريّة ولبنان، الأمرُ الذي جعلهما يشكّلان وحدةً اقتصاديّةً تحت سلطة الانتداب الفرنسيّ. وتجسّدتْ هذه الوحدة بإصدار قوانين نقديّة موحّدة قَضت بإيقاف التعامل بالعملة التركيّة والليرة المصريّة، وإصدار الليرة الورقيّة السوريّة ـ اللبنانيّة من خلال «بنك سوريّة» (١٩٢٠). كما تجسّدتْ هذه الوحدةُ باتفاقيّة كانون الثاني ١٩٢٣ التي تمّ بموجبها إصدارُ نقود سوريّة ـ لبنانيّة بامتيازٍ لبنك سوريّة ولبنان لمدة ١٥ عامًا جرى تجديدُها بعد ذلك لمدة ٢٥ عامًا ابتداءً من كانون الثاني ١٩٤٠. وقد استمرّت الارتباطاتُ النقديّةُ مع فرنسا، إضافةً إلى تجاذبات بريطانيا وتدخُّلاتها، حتى عام ١٩٤٨، رغم استقلال لبنان عام ١٩٤٣ وسوريّة عام ١٩٤٦.

وارتبطتْ سوريّة بلبنان في وحدة جمركيّة إلى جانب الوحدة النقديّة. كما تمّ عقدُ العديد من المؤتمرات الاقتصاديّة المشتركة، وأهمُّها اثنان: الأول هو المؤتمر الصناعيّ الاقتصاديّ الذي عُقد في دمشق بإشراف غرفة تجارة دمشق عام ١٩٢٩ وهَدَفَ إلى الوقوف على حالة الصناعات الوطنيّة ودراسةِ الطرق المؤدّية إلى تنشيطها وبثّ فكرة التعاون والمساعدة بين أربابها؛ والثاني هو المؤتمر الاقتصاديّ عام ١٩٣٨ الذي عُقد في غرفة تجارة بيروت، وخَرَجَ بقرارات مفادُها الإبقاءُ على المصالح المشتركة موحَّدةً بين البلديْن، وعدمُ الموافقة على مبدإ الانفصال الجمركيّ بين سوريّة ولبنان، والإصرارُ على تعميق الروابط الاقتصاديّة، وإزالةُ الحواجز الجمركيّة بينهما. كما تمّ في هذا المؤتمر الاتفاقُ على تحديد حصة كلّ من البلدين من مداخيل الجمارك تبعًا لدرجة الاستهلاك العامّ في كلّ منهما.

بعد نيل البلديْن استقلالَهما، وقبل أن يتسلّما الصلاحيّات الاقتصاديّة من السلطة المنتدبة، تمّ الاتفاقُ على تحديد المصالح المشتركة وإقامة «المجلس الأعلى للمصالح المشتركة» لمتابعة جميع المسائل المتعلّقة بالتعاون الاقتصاديّ والاجتماعيّ بين البلديْن (١٩٤٣). وقد تولّى هذا المجلسُ الإشرافَ على جميع هذه المصالح وإداراتها، وإعدادَ التشريعات اللازمة والاتفاقيّات التجاريّة والاقتصاديّة الدوليّة وعرضَها على الحكومتيْن لإقرارها. ونصّت الاتفاقيّةُ الموقّعةُ بين البلديْن على أنّهما يُؤلِّفان منطقة جمركيّة واحدة ذاتَ وحدة جمركيّة واحدة، تُنقل البضائعُ ضِمْنَها بحريّة كاملة، ومن دون أيّة ضريبة أو رسم جمركيّ. كما نصّ الاتفاق على توزيع موارد المصالح المشتركة بنسبة ٥٦٪ لسوريّة و٤٤٪ للبنان.

اشكاليات العلاقات الاقتصادية السورية ـ اللبنانية

وحُدِّدتْ مدّةُ الاتفاق بسنتين تجدّدُ حُكْمًا، ما لم يَطْلب أحدُ الطرفيْن نقضَه قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء العمل به.

إلاّ أنّ تطورات سياسيّة واقتصاديّة حصلتْ بعد توقيع هذه الاتفاقيّة، ثم تسارعت الأحداثُ لتؤدّي إلى الانفصال التدريجيّ للمصالح المشتركة. وكانت البداية في اتفاق شتورة عامَ ١٩٤٣، الذي أصبحتْ بموجبه العلاقةُ الاقتصاديّةُ مقتصرةً على الاتحاد الجمركيّ دون باقي تلك المصالح. وبعد سلسلة من الأحداث وتداعياتها التي قادت إلى الانفصال النقديّ عام ١٩٤٨، جرى في سوريّة انتهاجُ سياسة الحماية الاقتصاديّة لصناعاتها الوليدة، في حين انتهج لبنانُ سياسةَ حريّةِ التجارة، وهو ما قاد في عام ١٩٥٠ إلى الانفصال الجمركيّ بين البلديْن.

لكنّ المسؤولين في كلا البلديْن كانوا يُدْركون تمامًا أنّه لا يُمْكن تجاهلُ الروابط الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة بين سوريّة ولبنان. فكانوا يلجأون باستمرار إلى تغطية العجز في الإجراءات الحكوميّة من خلال عقد الاتفاقات التجاريّة والاقتصاديّة التي كان أهمُّها: الاتفاقُ التجاريُّ بين سوريّة ولبنان عام ١٩٥٣، المعدَّلُ عام ١٩٦٨؛ والاتفاقُ الأوّلُ للوحدة الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة عامَ ١٩٥٥. وهذا الاتفاق الأخير نَصَّ على قيام وحدة تدريجيّة اقتصاديّة كاملة بين سوريّة ولبنان تَضْمن بصورةٍ خاصةٍ حريّةَ انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع والمنتجاتِ الوطنيّة والأجنبيّة، وحريّةَ العمل والإقامةِ وممارسةِ النشاط الاقتصاديّ، وحريّةَ التملّك والإيصاء والإرث، وحريّةَ النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات. كما تَضَمّن الاتفاقُ إقامةَ «المجلس الاقتصاديّ المشترك للوحدة الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة» الذي تنبثق عنه مجموعةٌ من اللجان، ومنها لجنةٌ جمركيّة وأخرى اقتصاديّةٌ وثالثةٌ ماليّةٌ.

إلاّ أنّ الخطوة الهامة التي تُشكّل منحًى إيجابيّاً كانت بعد قيام الحركة التصحيحيّة في سوريّة، حيث تمّ توقيعُ بروتوكول ١٩٧٠ الذي أُحدثتْ بموجبه «الهيئةُ الدائمةُ اللبنانيّة ـ السوريّة» لمعالجة القضايا التي تهمّ البلديْن وفقًا للأنظمة المعمول بها في كلّ منهما. وجرى إعدادُ مشاريع الاتفاقات، واتخاذُ الترتيبات العمليّة اللازمة لتأمين تنفيذها .

معاهدة الأُخوّة والتعاون والتنسيق (١٩٩١)

بعد التطوّر الحاصل في العلاقات السياسيّة، والدور الذي قامت به سوريّة خلال الأحداث المريرة التي كادت تُودي بوحدة المجتمع اللبنانيّ وبأساس قيام الدولة اللبنانيّة، وَجدتْ سوريّة ولبنان ضرورةَ مأسسة العلاقات بينهما في معاهدةٍ تنظِّم هذه العلاقات على الصّعد كافةً. فتمّ توقيعُ «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق» (٢٢ أيار ١٩٩١). وقد ركّزتْ هذه المعاهدة على تحقيق درجة عالية من التعاون والتنسيق بين البلديْن الشقيقيْن في جميع المجالات، بما يحقِّق مصلحةَ البلديْن في إطار سيادة كلٍّ منهما واستقلاله، وذلك بهدف توفير الازدهار والاستقرار، وضمانِ الأمن القوميّ والوطنيّ، وتوسيع المصالح المشتركة وتعزيزها. كما حَدّدت المعاهدةُ الأسسَ التي تقوم عليها السياسةُ الخارجيّةُ للبلديْن، انطلاقًا من كونهما عضوَيْن ملتزميْن بميثاقَيْ جامعة الدول العربيّة والأمم المتحدة. وبموجب المعاهدة أُحدثت الأجهزةُ التي ستقوم بعمليّة تحقيق أهدافها، كما حُدِّدتْ مهامُّها. وهذه الأجهزة هي: المجلس الأعلى برئاسة رئيسَي الجمهوريّة، وهيئةُ المتابعة والتنسيق، ولجنةُ الشؤون الخارجيّة، ولجنةُ الشؤون الاقتصاديّة، ولجنةُ شؤون الدفاع، والأمانةُ العامة.

وفي إطار المعاهدة، تمّ التوقيعُ على عدد كبير من الاتفاقيّات التي يُمْكن تلخيصُ ما جاء فيها على النحو التالي: ١) إقامة أعلى



معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق: مأسسة العلاقات بين البلديْن (١٩٩١)

درجات التعاون والتنسيق بين البلديْن، بما يَضْمن مصالحَهما الأساسيّة، وعلى أساس المعاملة بالمِثْل، وصولاً إلى تحقيق التكامل الاقتصاديّ بتحقيق السوق المشتركة على نحو تدريجيّ. ٢) تنسيق الأعباء الداخليّة للسلع الوطنيّة، توصّلاً إلى إطلاق حريّة التبادل التجاريّ. ٣) تنسيق السياسات الزراعيّة بما يؤدّي الى تنمية القطاع الزراعيّ. ٤) تنسيق السياسات المشجِّعة للنشاط الصناعيّ. ٥) التبادل والتنسيق في مجالات الطاقة الكهربائيّة والمائيّة والنفطيّة والثروة المعدنيّة. ٦) تنسيق السياسة السياحيّة. ٧) إطلاق حريّة العمل والاستخدام والإقامة وممارسة مختلف الأنشطة الاقتصاديّة والمهنيّة. ٨) التعاون والتنسيق في مجالات الصحة والشؤون الاجتماعيّة. ٩) تدعيم النشاط الاستثماريّ بين البلديْن. ١٠) تنسيق التشريع الضريبيّ والماليّ.

والآن ماذا على صعيد التنفيذ؟ إلى أين وصلتْ مسيرةُ التكامل الاقتصاديّ بين البلديْن في إطار هذا الكمّ الكبير من الاتفاقيّات؟

أولاً: في مجال التبادل التجاريّ. كانت الخطوة الأساسيّة والهامة قد اتُّخِذَتْ في مجال مسيرة التكامل الاقتصاديّ عندما تقرَّرَ إطلاقُ حريّة تبادل المنتجات الصناعيّة الوطنيّة المنشأة بين سوريّة ولبنان اعتبارًا من ١٩٩٩/١/١، ضِمْنَ أحكام منطقة التجارة الحرة العربيّة الكبرى، على أن يَقْترن ذلك بتخفيض الرسوم الجمركيّة السارية المفعول بين البلديْن على هذه المنتجات بواقع ٢٥٪ سنوياً اعتبارًا من التاريخ المذكور. وبذلك فإنّ التبادل التجاريّ أصبح خاضعًا لثلاث اتفاقيّات هي: اتفاقيّة عام ١٩٥٣، واتفاقيّة تيسير وتنمية التبادل التجاريّ بين الدول العربيّة التي تقضي بتخفيض الرسوم الجمركيّة والرسوم ذات الأثر المماثل بنسبة ٢٠٪ اعتبارًا من ١٩٩٩/١/١، والاتفاق الثنائيّ الجديد بين البلديْن القاضي بتخفيض الرسوم ذاتها بنسبة ٢٥٪ سنوياً على السلع الصناعيّة السوريّة أو اللبنانيّة المنشإ المتبادلة بين البلديْن.

وقد واجه عمليّةَ التبادل التجاريّ ضمن هذه الاتفاقات عددٌ من المسائل مثل: ١) الفروقات الناتجة من جداول التعرفة الجمركيّة المعتمدة والمطبَّقة في كلّ من البلديْن. ٢) أسعار صرف الدولار الأميركيّ؛ فلبنان يَعْتمد سعرًا تحويليّاً واحدًا للدولار وفقًا للنشرة التي يُصدرها مصرفُ لبنان في مطلع كلّ شهر، في حين أنّ الجمارك السوريّة تَعْتمد أسعارًا تحويليّة مختلفة. ٣) شهادات المنشإ.

وقد حاولت اللجنة الاقتصاديّة المشتركة وضعَ آليّة تنفيذ تتجاوز إشكاليّة الرسوم الجمركيّة. كما تمّ وضعُ آليّة للتأكد من صحة شهادة المنشإ. وسعت الحكومتان إلى تحقيق أعلى درجات التعاون في مجال تحرير تبادل بعض المنتجات الصناعيّة، ودراسة إقامة مصنع مشترك لتصنيع التبغ والتنباك، واعتماد لوائح جمركيّة بالمطابقة بين البنود التعريفيّة للسلع الصناعيّة المشمولة بالاتفاقات. ولكنّ الجهات المعنيّة في البلدين تجد صعوبةً بالغةً في التنفيذ. ويعود ذلك إلى الإجراءات الإداريّة، وإلى مجموعة من العوائق التي تَحُول دون الارتقاء بعمليّة التبادل التجاريّ الذي اعتُبِرَ بمثابة الخطوة الأولى لعمليّة التكامل بين سوريّة ولبنان.

ثانيًا: في مجال المشروعات الاقتصاديّة المشتركة. يُعتبر مجالُ إقامة المشروعات الاقتصاديّة المشتركة مدخلاً مهمّاً من مداخل إتمام مسيرة التكامل الاقتصاديّ. إلاّ انّ ما يقف حائلاً دون إقامة مشروعات استثماريّة مشتركة معتبرة هو الأمور التالية: ١) الشكوك المتبادلة، والشعور بعدم الأمان والثقة، وعدم وجود المناخ الاستثماريّ الملائم. ٢) عدم توفر الأنظمة والقوانين والإجراءات الإداريّة المساعدة، على نحو متكامل ومتناسق. ٣) عدم نضوج أفكار متميّزة لإقامة مشروعات ذات جدوى اقتصاديّة عالية.

ورغم ذلك، فقد بدأ رأسُ المال اللبنانيّ بالاستثمار في سوريّة في ظل قانون تشجيع الاستثمار، بالمشاركة مع رأس المال السوريّ. وحتى نهاية عام ١٩٩٩ بلغ تدفقُ رأس المال اللبنانيّ ما نسبتُه حوالى ١٨٪ من إجماليّ الاستثمارات العربيّة في سوريّة. ويأتي لبنان في المرتبة الثانية بعد السعوديّة بين الدول العربيّة التي لها استثماراتٌ في سوريّة. وقد توزعتْ هذه الاستثمارات بين مشروعات النقل والنشاط الصناعيّ. كما أنّ هناك عددًا من المشروعات الجديدة التي بدأ خطواتٍ جديّةً لإقامتها. واستكمالاً للإطار المؤسسيّ للاستثمار، ومن أجل تغطية الجانب التمويليّ، فكّر مجلسُ الأعمال السوريّ ـ اللبنانيّ في إقامة شركة سوريّة ـ لبنانيّة قابضة برأسمالٍ قدرُه ١٠ ملايين دولار أميركيّ، يُنتظر أن تقوم بإحداث شركات فرعيّة مملوكة بكاملها للشركة أو تُسهم في إقامتها مع مستثمرين آخرين.

إشكاليّة العلاقات الاقتصاديّة بين سوريّة ولبنان

من استعراضنا التاريخيّ للعلاقات الاقتصاديّة بين البلدين نجد أنّ تطور هذه العلاقات كان دائمًا يرتبط بأمريْن اثنيْن: الأول هو التجاذب والتنافر في السياسات الاقتصاديّة والتجاريّة والماليّة، في ضوء العلاقات السياسيّة والسياسةِ الخارجيّةِ لكلا البلديْن. والثاني هو الخلفيّة الفكريّة التي تَحْكم السياسةَ الاقتصاديّة، والنهجَ الاقتصاديُّ المتّبعُ في البلديْن؛ ففي حين تنطلق السياسةُ الاقتصاديّةُ في لبنان من نظريّة حريّة السوق والانفتاح التجاريّ، تنطلق السياسةُ الاقتصاديّةُ في سوريّة من الاقتصاد الموجَّه وحماية الصناعة والمنتجات الوطنيّة.

ومن هنا، إذ استعرضْنا تطوُّرَ التبادل التجاريّ الإجماليّ بين البلديْن بموجب الإحصاءات الرسميّة، نجد أنّ الارقام تتفاوت بين سنة وأخرى. إلاّ أنّ هذه الأرقام لا تعبِّر عن الواقع؛ لأنّ التبادل في السلع والمنتجات بين البلدين عن الطريق غير الرسميّ (التهريب) لا يُمْكن حصرُه أو إحصاؤه... هذا إلى جانب ما ينقله المسافرون من/ وإلى كلٍّ من البلدين، من البضائع والسلع المختلفة، يوميّاً في تنقلاتهم المستمرة بين الحدود.

إنّ شعار «شعب واحد في بلديْن» ليس شعارًا دون محتوى أو بلا أساس فعليّ. فالواقع أنّ هناك تداخلاً ديمغرافيّاً ومعيشيّاً وجغرافيّاً بين البلديْن من الصعب ـ إنْ لم يكن من المستحيل ـ أن تستطيع حدودٌ أو قوانينُ تجاهلَه: كالوقوف في وجه انسياب المواد والسلع عبر الحدود، أو انتقالِ العمالة السوريّة إلى لبنان. ففي مراحل عديدة، نجد انسيابًا كثيفًا للمواد والسلع من لبنان إلى سوريّة عبر نقاط الحدود الرسميّة، بواسطة الأشخاص أو تهريبًا عبر طرق التهريب المتعدِّدة، وذلك لتلبية احتياجات السوق السوريّة التي كانت تَفْتقر إلى بعض المواد والسلع لأسباب مختلفة. وكان هذا الأمر في الكثير من الأحيان يتمّ بتغاضي السلطات الجمركيّة السوريّة. لهذا نجد أنّ أسواقًا خاصةً أُقيمت في الجانب اللبنانيّ لتلبية احتياجات السوق السوريّة.

أما انتقال العمالة السوريّة إلى لبنان فهذا أمر ليس بالجديد. فقد كانت سوقُ العمالة اللبنانيّة تحتاج إلى العمالة السوريّة باستمرار، خاصةً في ميدان أعمال البناء وبعضِ الأعمال الأخرى التي يُحْجم اللبنانيّون عن القيام بها. وقد استُخْدِمَ موضوعُ «العمالة السوريّة في لبنان» سياسيّاً من قِبل بعض الفئات اللبنانيّة، فصَوَّرتْه على أنّه يشكّل أحدَ أسباب الأزمة الاقتصاديّة الأخيرة في لبنان، وأنّ العمّال السوريِّين ينافسون العمالَ اللبنانيِّين ويسبِّبون البطالة. إلاّ أنّ ذلك لا ينفي ضرورةَ قوننة انسياب العمالة السوريّة إلى لبنان وتنظيمِها، ما دام ممكنًا استغلالُ هذه المسألة للإضرار بالعلاقات بين البلديْن، خاصة أنّ النشاط الاقتصاديّ في لبنان عمومًا لا يستطيع الاستغناءَ عن العمالة السوريّة.



في إطار معاهدة ١٩٩١ تمّ التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيّات (توقيع ٣ اتفاقيّات عام ١٩٩٤)

أما عن التبادل التجاريّ، فلا بدّ من العودة إلى طرح مسألة الجدار الجمركيّ الموحّد. وهذا الأمر ليس بدعة، بل عودة إلى ما كان موجودًا منذ أكثر من نصف قرن بين سوريّة ولبنان. وهو أمر يقتضيه لا مستقبلُ العلاقات الاقتصاديّة ومسيرةُ التكامل فحسب وإنما أيضًا التطوراتُ على الساحتين العربيّة والعالميّة. ذلك أنّ هناك استحقاقاتٍ هامةً تفْرضها اتفاقيّةُ منطقة التجارة العربيّة الحرّة، وكذلك تحرير التجارة الدوليّة في إطار منظمة التجارة العالميّة. ولذا فإنّ مسألة إقامة جدار جمركيّ واحد للبلدين يجب ألاّ يُنْظر إليه من زاويةِ ما سيحقّقه من ربح أو خسارة (آنيّاً) لهذا الطرف أو ذاك، بل من زاوية مصلحة الاقتصاديْن على المدى المتوسط والطويل. وفي هذا الإطار لا بدّ من تحليلٍ نظريٍّ للآثار السكونيّة للاتحاد الجمركيّ المنتظَر، من خلال مقارنة الإنتاج الصناعيّ وباقي الأنشطة والخدمات، بما يَخْدم عمليّةَ تيسير التبادل التجاريّ وتنميته. وهذا جهد كبير على الجهات المعنيّة في البلديْن القيامُ به، انطلاقًا من أنّ المنافسة في إطار اتحاد جمركيّ تَسْتبعد المنتَجَ الأقلّ كفاءةً وتَطْرح للمستهلك سلعًا ذاتَ جودة أفضل وأسعارٍ منافِسة. وسوف يؤدّي هذا إلى إعادة توزيع للموارد باتجاه أكْثر كفاءةً، كما سيقلّ وينخفض عبءُ المؤسسات القائمة ذاتِ الأداء والكفاءة المتدنّية. وبالتالي فإنّ لدرجة السلع المتنافسة أو لكميّتها أهميّةً في تحديد الآثار الإيجابيّة وربحيّة الاتحاد الجمركيّ، على الرغم من انعكاسها السلبيّ المباشر على المؤسسات ذات الأداء والكفاءة المنخفضيْن.

إلى جانب هذا فإنّه توجد في البلدين سلعٌ متكاملة، ومن شأن قيام الاتحاد الجمركيّ خلقُ سوق موسَّعة لتلك المنتَجات. كما أنّه سيَخْلق مناخًا للاستثمار لسلع تكامليّة غير منتَجة محليّاً، يُمْكن إقامتُها في ضوء الحماية الجمركيّة التي يَفْرضها قيامُ الاتحاد الجمركيّ. ومن هنا فإنّه لا بدّ من إجراء مراجعة للتبادل التجاريّ بين سوريّة ولبنان على مدى عشر سنوات ماضية على الأقل، وإدراج المنتجات التي تمّ تداولُها لأكثر من سنتين مثلاً، ومن ثم تصنيفها حسب الاستعمال إلى مواد أوليّة ووسيطة ونهائيّة. ومن هنا يُمْكن التفريقُ بين المنتجات المتكاملة والمتنافسة، بما يَسْمح للمخطِّطين في كلا البلديْن بالكشف عن مدى التخصص وأوجهِ المنافسة بالنسبة إلى المنتِجين الصناعيِّين السوريِّين واللبنانيِّين على السواء.

أما بالنسبة إلى المنتَجات الزراعيّة، فلعلّ التوصُّل إلى «روزنامة زراعيّة» موحَّدة بين البلديْن يَسْمح بتنسيق الجهود في ميدان الإنتاج الزراعيّ بالتركيز على التصدير للخارج. وهو ما يستدعي إقامةَ مؤسسات خاصة مشتركة للتصدير مزوَّدةٍ بالتجهيزات المناسبة للفرز والتوضيب والتعبئة، وكذلك بإقامة المؤسسات الصناعيّة لإنتاج الصناعات الغذائيّة المختلفة. وهذا ما يَسْمح بإلغاء حالة التذمر والتنافس غير المجدي بين المزارعين والمنتجين الزراعيِّين في كلا البلديْن.

إنّ التطلع إلى إقامة هياكل إنتاجيّة مشتركة على الصعيديْن الصناعيّ والزراعيّ من شأنه خلقُ فرص جديدة لتفعيل العلاقات الاقتصاديّة بين البلديْن، إضافةً إلى مساهمة ذلك في رفع معدلات النمو الاقتصاديّ فيهما.

وثمة مجالٌ آخر لتعميق العلاقات الاقتصاديّة وجعلِها أكثرَ فعاليّةً، وهو المجال الماليّ والمصرفيّ، إضافةً إلى خدمات التأمين. ولعلّ المنطلق العمليّ في ذلك هو إيجاد تقارب وتنسيق في الأنظمة الماليّة والمصرفيّة، وإقامةُ المؤسسات المشتركة في الميدان الماليّ والاستثماريّ والمصرفيّ.

إنّنا نعتقد أنّ جهودًا حقيقيّة لم تُبذلْ حتى الآن للاستفادة من المناخ السياسيّ السائد بين البلديْن، واستثمار ذلك في دفع عجلة العلاقات الاقتصاديّة بينهما. ولعلّ هذا الأمر تُدْركه تمامًا القيادةُ السياسيّةُ في البلدين، الأمرُ الذي جعل الرئيس بشّار الأسد يؤكّد

في لقاء القمة مع الرئيس اميل لحود في بيروت بتاريخ ٣/٣/٢٠٠٢ الأمورَ التالية: ١) إزالة جميع الصعوبات والقيود التي سَبَقَ للجانب اللبنانيّ أنْ طرحها لتسهيل عمليّة تبادل المنتجات الوطنيّة المنشإ بين البلديْن وتطويرها. ٢) الموافقة على اقتراح الجانب اللبنانيّ القاضي بإقامة سدّ على نهر العاصي في الموقع المناسب، وعلى المشروع المتفق عليه لإقامة سدّ مشترك على النهر الكبير الشماليّ. ٣) إعادة دراسة موضوع جدولة الديون المترتّبة على كهرباء لبنان ابتداءً من ٢٠٠٣/١/١، وإعفاء لبنان من نسبة ٥٠٪ من قيمتها الاجماليّة. ٤) إعادة النظر بسعر بيع الغاز السوريّ إلى لبنان على ضوء المقترحات المقدّمة من الجانب اللبنانيّ. ٥) التعاون مع الحكومة اللبنانيّة في مجال تشجيع الزراعة بصفة عامة، وزراعة القطن في البقاع وعكّار، واتّخاذ جميع الإجراءات المطلوبة من أجل ذلك. ٦) دراسة إمكانيّة إقامة مصنع مشترك للغَزْل والنسيج في عكّار، ومصنع مشترك للتبغ والتنباك في البقاع، ومصفاتيْن مشتركتيْن لتكرير النفط في طرابلس والجنوب.

لقد جاءت هذه التوجُّهات لتُكْسب العلاقاتِ الاقتصاديّةَ بين سوريّة ولبنان دفعًا جديدًا، باتجاه العمليّة الإنتاجيّة، وإشاعةِ جوّ من الثقة، وإيجاد مناخ إيجابيّ يَسْمح للاقتصاد اللبنانيّ ـ إلى جانب إجراءات أخرى ـ بالخروج من أزمته الراهنة، إضافةً إلى ما يَنْتج عن ذلك من توثيق للعلاقات الاقتصاديّة وإخراجها من دائرة التبادل التجاريّ إلى دائرة المَدْخل الإنتاجيّ والتنسيق الاقتصاديّ. وهو أمر لا غنى عنه في مسيرة التكامل الاقتصاديّ المنشود بين البلديْن.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى ضرورة ضمّ قُطْر عربيّ أو أكثر في السعي إلى إقامة ما يُدعى بـ «مثلّثات النموّ،» حيث تجري إعادةُ هيكلة للاقتصادات الوطنيّة تَسْتهدف عن طريق إقامة مؤسسات إنتاجيّة جديدة للأداء الاقتصاديّ (على غرار ما تمّ في دول جنوب شرق آسيا) ما يمهِّد الطريقَ أمام انطلاقة اقتصاديّة جديدة تبدأ بين سوريّة ولبنان، ثم تتوسّع باتجاه المنطقة العربيّة برمتها. فالبعد الاقتصاديّ القوميّ يمكن أن يَحلّ الكثيرَ من الإشكالات القائمة حاليًا في وجه إدخال تطويرٍ عمليّ على العلاقات الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة: فهو إذ يَسْمح بتوسيع رقعة السوق، فإنّه يَسْمح أيضًا بتسهيل عمليّة إعادة هيكلة الصناعة ورفْدِ السوق الواسعة بالمنتجات الزراعيّة، إضافةً إلى أنّه سيَسْمح بتحسين أداء المؤسسات التمويليّة والخدميّة، ويُحسِّن المناخَ الاستثماريّ، ويُدْخل مرونةً أكبرَ إلى حركة رأس المال. فهل من خطوة جديّة في هذا المجال؟!

منير الحمش

باحث اقتصاديّ سوريّ. مدير عام المركز العربيّ للدراسات الإستراتيجيّة.

لبنان وسورية:
بين هاجس الأمن وهاجس السيادة

□ جاد الكريم الجباعي

الطائفيّة اللبنانيّة والسياسة السوريّة

يتنازع اللبنانيّين اليومَ هاجسان: هاجسُ الأمن وهاجسُ السيادة. وتختلف وجهاتُ نظرهم في مفهومَي الأمن والسيادة اختلافًا حادّاً، حتى إنّك لتجد مَنْ هو مستعدّ للتضحية بالسيادة في سبيل الأمن، ومَنْ هو مستعدّ للتضحية بالأمن في سبيل السيادة. نظريّاً، ليس ثمة تعارضٌ بين الأمن والسيادة، بل إنّ كلاً منهما يَشْرط الآخرَ ويحدّده. أما في الواقع اللبنانيّ فالأمرُ على خلاف ذلك، إذ الأمنُ والسيادةُ ضدّان. وهذا التضادّ في الواقع المباشر يثير مسألةً نظريّةً هامةً: فإمّا أن تكون مقولاتُ الفكر النظريّ وتجاربُ الشعوب المتقدّمة التي أنتجتْ هذه المقولات غيرَ عقلانيّة، وإمّا أن يكون في الواقع اللبنانيّ ما هو غيرُ عقلانيّ إلى حدٍّ تبدو معه السيادةُ والأمنُ ضدَّيْن متنافريْن ومتنافييْن. وإذ نَفْترض أنّ الطائفية هي هذا الشيءُ غيرُ العقلانيّ الذي يَقْلب جميعَ المعايير والموازين المنطقيّة، فإنّ وجودَ القوات السوريّة في لبنان والسلطةَ التي تمارسها السلطةُ السوريّة على اللبنانيّين يرتبطان أوثقَ ارتباط بهذا الشيء غير العقلانيّ، ويُنْتجان - من ثمّ - هذا التعارضَ غيرَ العقلانيّ أيضًا؛[1] إذ تبدو «سوريّة» (بحسب تعبير اللبنانيّين) الضمانةَ الوحيدةَ للأمن من جهة، والقوةَ التي تَنْتقص من سيادة الدولة اللبنانيّة من جهة أخرى. وإنّ علاقةً هذا مبدؤها لا يمكن أن تُسْفر عن غير ما أَسْفرتْ عنه في الظروف المحليّة والإقليميّة والدوليّة التي نشأتْ فيها: فالحرب الطائفيّة استدعت «التدخُّل السوريّ» وانتهت باتفاق الطائف الذي أُريد له أن يحلّ محلَّ ميثاق ١٩٤٣، فاحتفظ الاتفاقُ المذكورُ بإشكاليّة الميثاق نفسها، ولكنْ مقلوبةً هذه المرة، بحسب الوقائع التي تراكمتْ على الأرض. إذ بعد أن كان المسلمون يَشْعرون بالغبن والهامشيّة ويطالبون بـ «المشاركة الصحيحة» في الحكم بموجب ميثاق ١٩٤٣، صار المسيحيُّون هم الذين يَشْعرون بالغبن والهامشيّة والإحباط ويطالبون بهذه المشاركة بموجب اتفاق الطائف الذي فرضتْه نسبةُ القوى ومنطقُ القوة في ظروف معلومة.

لنقلْ إذنْ إنّ القوة والسيادة صنوان، وإنّ القوة والغلبة والقهر لاتزال تحدِّد العلاقات الاجتماعيَّةَ والسياسيَّةَ، لا في بلادنا فحسب، بل في كثير من دول العالم أيضًا، ولا تزال تحدِّد العلاقاتِ بين الدول على صعيد العالم. (والمعنى الوحيد المعترف به عندنا للقوة هو «قوة الشوكة والغلبة» أو قوة العصبيّة بتعبير ابن خلدون، أي القوة العسكريّة وما في حُكْمها بلغة عصرنا). ومن البديهيّ إذنْ أنّ مَنْ يَمْلك القوةَ يَمْلك السيادةَ بالمعنى المرادف لوصف اسبينوزا للسياساتِ ما قبل المدنيّة بأنّ «لكلٍّ مِنَ الحقّ بقَدْر ما له مِنَ القوة.» ولا أظنّ أنّ هناك قاعدةً أخرى تضارع هذه القاعدة في قوة نفوذها عندنا، وهي القاعدة التي كانت ولا تزال تجعل السياسةَ تمارَسُ على أنّها حرب. ويبدو لي أنّ الأقوى في لبنان اليوم هو السلطة السوريّةُ وأتباعُها ومحازبوها ومشايعوها الذين يستقوون بها في اللعبة «السياسيّة،» لعبةِ الديمقراطيّة الطوائفيّة التي تَرْقص على ألحان الديمقراطيّة الشعبيّة الطيِّبة الذِّكْر، في ظلّ أوضاع إقليميّة ودوليّة لا تزال مواتيةً لذلك. وقد نشأ عن منطق القوة والاستتباع، ويقابله منطقُ الاستقواء والتبعيّة والولاء، شعورُ معظم اللبنانيِّين بوطأة التدخُّل السوريّ في جميع

---

١ - لا شكّ أنّ المذاهب والطوائف واقعٌ تاريخيٌّ يستحقّ العنايةَ والاهتمامَ؛ وأنّ جميعَ المذاهب والطوائف قامت ولا تزال مستمرةً بحُكْم التاريخ - فهي من هذه الزاوية واقعيّةٌ وعقلانيّةٌ. ولكنْ حين تكون الطائفيّةُ والمذهبيّةُ **محورًا** للعلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة تغدو غيرَ عقلانيّة، وتعوِّق نموَّ المجتمع، وتَكْبح سيرورةَ اندماجه القوميّ والاجتماعيّ. وهو ما يحيل على علاقة الدين بالسياسة، ويضع العلمانيّةَ شرطًا ضروريّاً لقيام مجتمع مدنيّ حديث يجسِّد مفهومَ الأمة الحديثة في الواقع.

لبنان وسورية:
بين هاجس الأمن وهاجس السيادة

مجالات حياتهم. ويحكُم هذا المنطق أكل اللبنانيُّون كلُّ اللبنانيِّين يومَ أكل السوريُّون؛ فليس بوسع أحدهم أن يَنْصرَ الآخرَ أو ينتصر له أو يُخفِّفَ من معاناته.

يقول بعضُ اللبنانيِّين: «السيادة الوطنية هي ألاّ يُنتخَبَ (بضم الياء لتجهيل الفاعل) النوّابُ وتُفبرَكَ لوائحُهم (بضم الحاء لتجهيل فاعلٍ آخر) في غير عاصمة السيادة، ولا حتى في قاعة الرئاستيْن لقمّة البلديْن المرتبطيْن بمعاهدة أُخوّة وتعاون وتنسيق لا تنصّ على تعيين السلطة السيّدة في كل بلدٍ مِن فوقٍ مجهولٍ، بل تكون كلُّ سلطةٍ متآخيةً مع الأخرى انطلاقًا من القاعدة الشعبيّة الدستوريّة لكلٍّ من الدولتيْن، وفق نظام هذه وتلك.»[1] لكنْ لا يسعنا سوى أن نتساءل عن «القاعدة الشعبيّة الدستوريّة لكلٍّ من الدولتين،» وعن الدولتين: اللبنانيّةِ التي نهضتْ «كطائر الفينيق» من رماد الحرب الطائفيّة القذرة وخرائبها؛ والسوريّةِ التي ضَوَتْ حتى فَقَدتْ مقوِّمات الدولة الحديثة التي كانت أفقَ تطوّرها ذاتَ يوم، ولم يتبقَّ منها سوى سلطة القوة. وما الفسادُ، وفرضُ الخوّات الذي يتباهى به بعضُ مَنْ يمارسونه في البلديْن بلا خجل، إلاّ خير دليل على ماهيّة هذه القوة، وعلى «واقعيّة» و«عقلانيّة» المبدإ القائل: «لكلٍّ من الحق بقدْرِ ما له من القوة.»[2]

السيادة والأمن ومفهوم الدولة الحديثة

إنّ الدلالة الحديثة لمفهوم السيادة المقترنةِ بالأمن دلالةٌ غيرُ عربيّة، بل وافدةٌ من الثقافة الغربيّة، ومرتبطةٌ بمفهوم الدولة الحديثة (الجماعة السياسيّة أو الجمهوريّة، أي الشيء العامّ المعبِّر عمّا هو مشترك بين جميع المواطنين). وهي من ثم مرتبطة بمفهوم المواطنة، وبمفهوم الشعب، مصدرِ جميع السلطات، لا بمفهوم الملّة أو المذهب أو تعايُش الطوائف والعشائر التي صارت أحزابًا أو الأحزابِ التي صارت طوائفَ وعشائرَ. السيادة والجمهوريّة، بالمعنى الذي ذكرناه للتوّ، صِنْوان، ولذلك وَصَفَها بودان من تولوز بفرنسة (١٥٢٩-١٥٩٦) بأنها «دائمة ومُطْلَقة وغير قابلة للتجزئة» ومقترنةٌ بالقانون بمعناه العامّ والمجرّد - وكلُّها صفاتٌ تدلّ على عموميّتها، ومَيْزِها من الحُكْم أو ممّا نسمّيه اليومَ «الحكومةَ.» وما دامت كذلك فليس من الممكن أن تكون فرديّةً، أيْ شخصيّةً، استبداديّةً وطغيانيّةً، أو فئويّةً تقتصر على جزء من المجتمع، وإنْ تجسّدتْ في ملك أو أمير أو في نخبة أرستقراطيّة. فهي دائمةٌ بدوام حياةِ مَنْ يَمْلكها (الشعب)، ومُطْلَقة لأنه ليس لها من شرطٍ آخرَ غيرُ «ما يَحْكم به قانونُ الله والطبيعة وما تعارفتْ عليه البشريّةُ من مبادئَ عامة» بحسب بودان.[3]

ولا يزال الكثيرون عندنا لا يدقّقون في مغزى الدعوة إلى الحُكْم المُطْلَق في أوروبا أواخرَ القرن السادس عشر ومعظم القرن السابع عشر، ولا يتوقّفون عند تمييز الحكم المُطْلَق من الحكم الاستبداديّ أو الطغيانيّ، ولا يتوقفون - من ثم - عند فكرة سموّ القانون في فكر النهضة والتنوير. بل إنّ فكرة «الدولة الحديثة» لم تحظَ بالاهتمام الذي تستحقّ من المفكّرين والسياسيِّين العرب حتى يومنا، ولطالما اختزلها بعضُنا إلى «أداةِ قهرٍ طبقيّة.» ففي حين كنّا ولا نزال في أمسّ الحاجة إلى بناء الدولة الحديثة، الليبراليّة، ثم الديمقراطيّة، ذهب بعضُنا إلى وجوب تدمير الدولة إمّا لأنّها بورجوازيّة وإمّا لأنّها علمانيّة مُلْحدة. وعليه لم تحظَ الدولةُ باحترامنا الذي تستحقّ، ولم يحظَ القانونُ بالسموّ الذي يستحقّ،

---

١ - راجع غسّان تويني، جريدة **النهار**، ٢٦ آب (أغسطس) ٢٠٠٢.

٢ - المدافعون عن الأوضاع القائمة يتذرّعون بهذا النوع من «الواقعيّة» و«العقلانيّة» الأداتيّة، الكلبيّة.

٣ - راجعْ جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسيّ**، ترجمة محمد عرب صاحيلا، ص ٢٨٦.


بعد أكثر من ربع قرن من الوجود السوريّ في لبنان لم تتحسّن العلاقات المتبادلة بين الشعبيْن

ولم نقتنعْ بعدُ أنّ القانون هو مبدأ الدولة وأنّه هو الذي يَعْصم من الجهل والهوى.(١)

سيادة لبنان وسوريّة... والبلدان العربيّة

يعتقد الكاتب أنّ سيادة لبنان منقوصةٌ بالطائفيّة،(٢) وأنّ سيادة سوريّة منقوصةٌ بالتسلّط ـ أيْ بتماهي الدولة والسلطة أو الحكومة التي تَحْتكر السياسةَ والثروةَ والقوةَ والحقيقةَ والوطنيّةَ. ويعتقد الكاتب أيضًا أنّ المشكلة اللبنانيّة تَكْمن في تضامن الطائفيّة والتسلّط وزواجِهما الشرعيّ على المذهب الكاثوليكيّ. ومن ثم فإنّ ساسة الطوائف، وساسة الأحزاب/الطوائف، كانوا ولا يزالون تبَعًا للمستبدّ على النحو الذي كان عليه أمراءُ الإقطاعيّة الشرقيّة. هذا الزواج الشرعيّ الذي نَجَمَ عن اضطراب الأمن أدّى إلى اضمحلال السيادة. وليس هناكَ مثال أشدُّ سطوعًا على اقتران الأمن بالسيادة ممّا جرى ويجري في لبنان ـ على أن تُفْهم السيادةُ على أنّها سيادةُ الشعب. وهذا لا يعني أنّ سيادة العاهل التي مبدؤها العدلُ، أو سيادةُ النخبة الأرستقراطيّة التي مبدؤها الفضيلة، غيرُ مقترنة إطلاقًا بالأمن، أيْ بالاستقرار السياسيّ والرخاء الاجتماعيّ المستنديْن إلى «عقد اجتماعيّ» يَحْفظ الحقوقَ والحريّاتِ العامةَ، وإلى توافق على المصلحة الوطنيّة التي ليس بوسع أيّ جزءٍ من المجتمع أن يقرِّرها وحدَه من دون عسْف وإكراه.

الطائفيّة تَقْتل الدولةَ، كما أكدت تجربةُ الحرب الأهليّة اللبنانيّة، وجميع الحروبِ الأهليّة الأخرى. والتسلّط يَقْتل الشعبَ، كما أكّدت تجربةُ «الديمقراطيّة الشعبيّة» في عدد من البلدان العربيّة، وسائرُ تجارب «الاشتراكيّة المحقَّقة» في الاتحاد السوفييتيّ السابق ودول أوروبا الشرقيّة وغيرها. وقتلُ الدولة وقتلُ الشعب يبدِّدان السيادةَ والأمنَ، ويضعان الشعوبَ المبتلاةَ بهما على حافة الانفجار، ويُنتجان ما أَميل إلى تسميته «أزمةَ البديل» ما لم يَنْهض مثقفون وطنيّون هنا وهناك بمسؤوليّاتهم الاجتماعيّة والسياسيّة والأخلاقيّة، وما لم تَنْهض قوى اجتماعيّةٌ ومجتمعيّةٌ لها مصلحةٌ فعليّةٌ في إعادة الاعتبار للسيادة والأمن، أيْ لعموميّة الدولة ـ دولةِ الحقّ والقانون التي تَبْسط الأمنَ في جميع أرجاء البلاد (من دون أن تَنْشر قوى الأمن وتُقيم المعتقلاتِ والسجونَ) وتمثِّل السيادةَ. وفي هذا السياق تندرج محاولاتُ المثقفين السوريِّين الذين بادروا إلى التقاط بارقة الأمل التي لاحت في الليل الطويل، أعني «خطابَ القَسَم» الذي ألقاه السيّد رئيسُ الجمهوريّة العربيّة السوريّة أمام «مجلس الشعب»، فأذاعوا بيان الـ ٩٩، ووثيقةَ الألف، ووثيقةَ التوافقات الوطنيّة. وواكبتها الوثيقةُ البرنامجيّةُ التي أعلنها التجمُّع الوطنيّ الديمقراطيّ المعارض، ومشروعُ ميثاق الشرف للعمل السياسيّ في سوريّة الذي أعلنه الإخوانُ المسلمون في الخارج والذي صار «ميثاقَ العمل الوطنيّ» بعد أن أقرّه مؤتمرٌ لندن منذ وقت قريب. وأَطْلقوا حالةً من الحوار في المنتديات والندوات والملتقيات لم تَشْهد لها سوريّةُ مثيلاً منذ أكثر من ربع قرن. وقد كانوا، ولا يزالون، يراهنون على ألاّ تكون تلك البارقةُ وهمًا وسرابًا خادعًا.

١ ـ مبدأ السيادة المقترن بالأمن، بحُكم اقترانه بالقانون الذي يسري على الجميع، هو الأساس الذي بُنِيَ عليه مفهوما «سيادة الأمّة» و«سيادة الشعب» ومفهومُ «المشاركة السياسيّة.»

٢ ـ الحقّ أنّ سيادة الدول العربيّة منقوصةٌ بالتأخر التاريخيّ وبالهيمنة الأميركيّة، وأنّ سيادة لبنان خاصةً منقوصةٌ بالهيمنة الأميركيّة والهيمنة السوريّة وغير ذلك. ولكنّنا لو حَذَفْنا سائرَ الهيمنات الخارجيّة لبقيتْ سيادةُ جميع الدول العربيّة منقوصةً بالتأخّر التاريخيّ، الذي يتجلّى في مظاهرَ شتّى أبرزُها الطائفيّةُ في لبنان والتسلّطُ في دول تجربة «الديموقراطيّة الشعبيّة.»

لبنان وسورية:
بين هاجس الأمن وهاجس السيادة

هل تجاهَلَ المثقفون السوريّون الوجود السوريَّ في لبنان؟

صحيح أنّ قضيّةَ الوجود السوريّ في لبنان، وسياسةَ الاحتواء والإقصاء التي تمارسها السلطات السوريّة فيه، لم تندرجا نصّاً في منظورات المثقفين الديمقراطيين السوريّين. كما لم تندرجْ نصّاً قضيةُ الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ على أهميتها الاستثنائية، وهو ما وجَدَ فيه رموزُ القمع والفساد مدخلاً لنقد المثقفين ثم التشهير بهم وتكفيرهم وتخوينهم. إلا أنّ موقف المثقفين الديمقراطيّين لم يكن ناجمًا عن تجاهُلِ هذه القضيّة أو تلك، بل عن اقتناع المثقفين الديمقراطيّين بأنّ العلاقات الداخليّة في أيّ دولة هي التي تحدِّد علاقاتِها الخارجيّةَ ومواقفَها من سائر القضايا الإقليميّة والدوليّة. ولدى المثقفين السوريِّين ما يقولونه في الآثار السلبيّة لسياسات السلطة السوريّة في لبنان، لا كرمى لعيون اللبنانيِّين عامةً والمثقفين منهم خاصةً، بل كرمى لعينَيْ ما يعتقدونه المصلحة الوطنيّة / القوميّة فحسب. فليس بين المثقفين الديمقراطيِّين السوريِّين مَنْ يعتقد بأنّ من حقّ سورية أن تقرِّر ما هو مناسب أو غيرُ مناسب للبنانيِّين أو لشعب فلسطين أو لشعب العراق، وإلاّ كَفَّ عن كونه ديمقراطيّاً. وليس فيهم مَنْ يقبل أن يزيد عليه أحدٌ في الوحدة الوطنيّة والوحدة القوميّة وتحرير فلسطين. بل أذهب إلى القول إنّ محور عمل المثقفين الديمقراطيّين هو القَطْعُ المعرفيّ والثقافيّ والسياسيّ والأخلاقيّ مع التسلّط والاستبداد وغيرهما من مظاهر التأخر التاريخيّ وعوامله، وتهيئةُ الحاضنة الثقافيّة والأخلاقيّة لمشروع إصلاح وطنيّ يذهب في اتجاه إعادة السياسة إلى المجتمع وإعادة إنتاج عموميّة الدولة ومؤسساتها وآليّات عملها. ومن ثم فإنّ العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة أو غيرها إنّما تتحدّد بصورة نهائيّة وقطعيّة ببنية النظامَيْن السياسيَّيْن في البلدَيْن، أو ببنية النُّظُم السياسيّة في البلدان المعنيّة.

الأطروحة المركزيّة في هذا المحور هي أطروحةُ المجتمع المدنيّ الذي يُنْتج الدولةَ الحديثةَ (الدولة الوطنيّة / القوميّة) شكلاً لوجوده السياسيّ، وتحديدًا ذاتيّاً للشعب. وقوام هذه الأطروحة نَسَقٌ من المقولات التي يستدعي بعضُها بعضًا: كحريّةِ الفرد، وحقوقِ الإنسان، ومفهوم المواطن بوصفه حاكمًا ومحكومًا في الوقت ذاته، ومفهوم المواطَنة بما هي جملة من الحقوق المدنيّة والحريّات الأساسيّة والالتزامات القانونيّة، ومفهوم سيادة القانون وسموّه ومساواةِ جميع المواطنين أمامه، ومفهوم المشاركة السياسيّة التي تحقِّق عضويّةَ الفرد/المواطن الفعليّةَ في الدولة أو في الجسم السياسيّ وتُفْضي من ثم إلى التداول السلميّ للسلطة، وغيرها من المفاهيم التي تنأى بأطروحة «المجتمع المدنيّ» عن الاندراج الواعي أو غيرِ الواعي في ما يسمّى «العولمة الاجتماعيّة،» وتنأى بها عن أيّ تأويل يضعها في تضادّ مع الدولة الوطنيّة أو يجعل منها آليّةً من آليّات انتقاص سيادتها. بهذه التحديدات، وغيرها بالطبع، تختلف أطروحةُ «المجتمع المدنيّ» عن مفهوم «الجمعيّات غير الحكوميّة» في كلٍّ من لبنان والأردنّ ومصر والمغرب العربيّ وغيرها، لا بحكم اختلاف الأوضاع فحسب، بل بحكم اختلاف المبادئ والأهداف أساسًا. وهو ما يفسِّر عدمَ وجود صلات وعلاقات متبادلة بين حركة المجتمع المدنيّ في سوريّة و«مؤسسات المجتمع المدنيّ» في لبنان أو في غيره من البلدان العربيّة أو غير العربيّة. وحين تتحرّر النقابات من سيطرة السلطة التنفيذيّة ومن هيمنة الأجهزة الأمنيّة خاصةً، ويَصْدر قانونٌ ديمقراطيٌّ للأحزاب والجمعيّات ينظِّم الحياةَ السياسيّةَ والمناشطَ الاجتماعيّة، يغدو من البديهيّ أن تقوم علاقاتٌ متبادلةٌ بين هذه المؤسسات المجتمعيّة ونظيراتِها في لبنان أو في غيره من الأقطار العربيّة وغير العربية. وفي اعتقادنا أنّ بناء علاقات حرة ومتكافئة وندِّيّة بين مؤسسات المجتمع المدنيّ، ولا سيّما الأحزاب السياسيّة والنقابات والجمعيّات الوظيفيّة في سوريّة ولبنان، من شأنه أن يصحِّح مسار العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة بين الدولتَيْن والحكومتَيْن، ويَرْأب الصدوعَ التي نشأتْ بين الشعبَيْن.



كانت السلطات المتعاقبة في سوريّة تتوجّس شراً من مناخ الحريّة في لبنان (تظاهرة في لبنان عام ١٩٧٢)

ولا يضير هنا أن نقول: «بين الشعبيْن» لكي لا نعيد إنتاجَ مقولة «شعب واحد في دولتيْن،» التي تحيل على بلاغة لفظيّة سقيمة. فليس هناك في العالم شعب واحد في دولتيْن أو في عدة دول، لأنّ مفهوم «الشعب» مطابق لمفهوم الدولة. والحقوقيُّون وعلماءُ السياسة يعرِّفون الدولة بعناصرها الثلاثة: الأرض والشعب والسلطة السياسيّة. فحين نقول: «شعب واحد في دولتين» فكأنّنا نقول إنّ إحدى هاتين الدولتين يجب أن تزول حتى تستقيم الأمور.(١) فإنّ مِمّا لم نلتفتْ إليه مفهوميّاً هو اختلاف مفهوم «المجتمع» عن مفهوم «الشعب،» واختلافُ هذا الأخير عن مفهوم «الأمة.» ذلك أنّ مفهوم «المجتمع» مفهوم سوسيولوجيّ، ومفهوم «الشعب» مفهوم سياسيّ منذ عَرّفَ اليونانيّون الديمقراطيّة بأنّها حُكْم الشعب أيْ حُكم المواطنين الأحرار؛ ومفهوم «الأمة» مفهوم ثقافيّ، ما لم تتعيَّن الأمةُ في دولة قوميّة. (تتعيّن الأمة اجتماعيّاً في المجتمع المدنيّ، وتتعيّن سياسيّاً في الدولة القوميّة أو الدولة / الأمة). وقد يكون هناك أمةٌ في دولتيْن أو أكثر، كالأمة العربيّة وغيرُها كثيرٌ، ولكنْ لا يُمْكن أن يكون هناك شعبٌ واحدٌ في دولتيْن أو أكثر.

العروبة التقليديّة والديموقراطيّة الطوائفيّة

بعد أكثر من ربع قرن من الوجود السوريّ في لبنان لم تتحسّن العلاقات المتبادلة بين الشعبيْن، اللذيْن صيغت حياتهما السياسيّة بدلالة مبدإ التجزئة الإمبرياليّة الذي لا يزال حاكمًا على جميع السياسات العربيّة. فقد كانت هذه العلاقات مشوبةً دومًا بتوجّس متبادل، ولا سيّما منذ تسلّم حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ السلطةَ في سوريّة، من دون أن ننسى ما أثارته تجربةُ الوحدة الاندماجيّة بين سوريّة ومصر (١٩٥٨-١٩٦١) من خوف وتوجّس لدى الجماعات غير العربيّة والجماعات غير الإسلاميّة. فقد كانت السلطاتُ المتعاقبةُ في سوريّة تتوجّس شراً من مناخ الحريّة في لبنان، الذي كان ولا يزال رئةَ المشرق العربيّ، على ما أصاب هذه الرئةَ من أدواء، وعلى الرغم من تحوّل الحريّة إلى نوع من حريّةٍ مشرْعةٍ ذاتيّاً، أيْ طائفيّاً وحزبيّاً وميليشياويّاً، في حين كانت السلطاتُ اللبنانيّة وقوى الأمر الواقع تتوجّس شراً من الميل العروبيّ ومن النزوع الوحدويّ لدى السوريّين. وهذه مفارقة لافتة للنظر، أعني تنافُرَ الميل العروبيّ التقليديّ والميلِ الديمقراطيّ العلمانيّ؛ أو تنافُرَ عروبة تقليديّة أو تقليديّة جديدة محافظة ومتسلّطة وديمقراطيّة طوائفيّة (بكلّ ما تنطوي عليه الطائفيّةُ من نفي العموميّة وعدم اعترافٍ بالآخر ومضادّةِ الدولة الحديثة). تلكم هي المسألة.

يبدو من الصعب أن تَنْشأ علاقاتٌ صحيحةٌ بين الدول العربيّة ما لم تتّسق العروبةُ والديمقراطيّةُ، أو ما لم تَغْدُ الديمقراطيّةُ مضمونَ المشروع القوميّ النهضويّ وإطارَه السياسيّ. ومن الصعب أن تنشأ علاقاتٌ صحيحةٌ بين سوريّة ولبنان خاصةً سوى على انقاض الطائفيّة والتسلّط. ومن ثمّ، فإنّ هيمنة السلطة السوريّة على لبنان تُضِرّ بسوريّة كما تُضِرّ بلبنان، وتُديم هذا التعارضَ غيرَ المنطقيّ بين الأمن والسيادة في البلدين.

جاد الكريم الجباعي

كاتب سوريّ. من مؤسّسي لجان إحياء المجتمع المدنيّ.

١ ـ نحن، بخلاف ذلك، نتطلّع إلى شعب واحد في دولة ديمقراطيّة واحدة.

العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة:
هل قصّر المثقفون السوريّون واللبنانيّون؟ وكيف؟

موفّق نيربيّة

هل هنالك تقصير بالفعل؟

ليس جديدًا ما نَسْمعه من عتاب، يصل إلى حدّ الاتّهام أحيانًا، من أهل الثقافة اللبنانيّين لنظرائهم السوريّين. يقولون، أولاً، إنّ المثقفين السوريّين قَصَّروا في الاهتمام بالمسألة اللبنانيّة ـ ويقصدون بالاهتمام: المشاركةَ في البحث، وتفكيكَ مناحي استعصاء المشكلة اللبنانيّة، وخصوصًا منها تلك التي تتعلّق بسوريّة. ويقولون، ثانيًا، إنّ المثقفين السوريّين قَصَّروا في دعم قضيّتهم والوقوفِ إلى جانبهم في المفاصل الهامّة التي تتعرّض فيها طموحاتُهم للتهديد وقضاياهم للتعقيد. ويقولون، ثالثًا، إنّ المثقفين السوريّين مقصِّرون في استنكار ظلم سلطتهم الواقع عليهم هم، وفي سيادة الدولة اللبنانيّة واستقلالها ومحاولات النهوض بها. ذلك العتاب والاتهام كانا ينعكسان في مقالات وأحاديث وندوات ولقاءات، جماعيّة وفرديّة، بجَرْس واضح وخفيض، حزين ورفيق أحيانًا، وحادٍّ فرح بذاته وبمفارقةِ المخاطَبِ أحيانًا أخرى.

هل هنالك تقصير بالفعل؟

جوابُ ذلك متفاوتٌ على الضفّة السوريّة. وهنا لا أَطْرح إلاّ رأيًا شخصيّاً مهتمًا بتحريك مروحة مزدوجة «الثقافة/السياسة» على محور العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة.

ينتفض البعضُ هنا في سوريّة ويقول «لا» سريعةً ونزقةً ردّاً على هذا التساؤل، ويذكّر بمواقف بعض المثقفين اللبنانيّين التي تَسْتبطن أو تُعْلِن الرفضَ والإقصاءَ والغطرسةَ، والتي تقادمتْ ظواهرُها حتى أصبحتْ عادةً وإيديولوجيا وثقافة. ويَعْترف البعض الآخر بـ «نعم» صريحةٍ لا يعني بها نفسَه، بل مجموعَ الكتلة الكبيرة من أولئك «الخبثاء والانتهازيّين والخائفين من السلطة أو الطامحين إلى رضاها.» البعض الثالث يُفاجأ بالسؤال، ويستفيض بما يَعْرفه من الأُخوّة والقرابة، تعويضًا عن إهماله الطويل للمسألة.

هنالك تقصير. ذلك لأنّ المعارضة والمثقفين في بلد عربيّ إذا أَغْفلوا «الإشارةَ كليّاً إلى وجود عشرات الألوف من جنودهم في بلد عربيّ آخر، يكونون في مأزق.»[1]

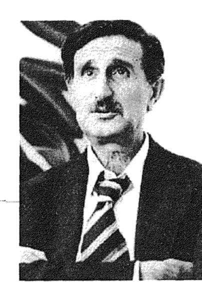
نعم، هنالك تقصير. ولكنْ... نحن كنّا فعلاً في مأزق، ولا نزال إلى هذا الحدّ أو ذاك. وقد لا يَذْكر أصدقاؤنا اللبنانيُّون، ولكنّنا نحن نَذْكر، لأسبابٍ عميقة، بعضُها علاماتٌ على الجلد، وغيابٌ «وراء الشمس.» نحن نَذْكر جيّدًا!

كان يومُ السابع عشر من حزيران عامَ ١٩٧٦ يومًا خاصّاً في الحياة السوريّة. في ذلك اليوم، انتقلت الحركةُ الديموقراطيّةُ إلى المعارضة، إنْ جاز التعبير. صَدَرَ يومَها بيانُ اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ السوريّ، المعروفِ لدى الناس باسم «المكتب السياسيّ،» وأَعْلن موقفَه الرافضَ للدخول العسكريّ السوريّ إلى لبنان، والتضامنَ مع الشعب اللبنانيّ والحركة الوطنيّة اللبنانيّة والمقاومة الفلسطينيّة. وفي الفترة نفسها صَدَرَ بيانٌ عن عدد من المثقفين السوريّين مطالبًا برفع اليد عن المقاومة الفلسطينيّة.

في فترةٍ قريبة من تلك، كانت النصيحةُ الشفويّةُ من المرحوم الدكتور جمال الأتاسي ورياض التّرك للقائد الشهيد كمال جنبلاط أن يتّجه أكثرَ للّقاء والتباحث مع اللبنانيّين الآخرين، درءًا للمخاطر الخارجيّة، وتركيزًا على الإنقاذ بالعوامل العضويّة. وبعيْد صدور ذلك البيان، نُقل عن الشهيد جنبلاط قولُه بمرارة: «ألم يوجد مَنْ يتضامن معنا في دنيا العرب إلاّ حزبٌ ونصف؟!»

كان هنالك يومئذٍ بضعةُ سجناء سياسيّين تمّ اعتقالُهم منذ يوم الأرض الفلسطينيّ، والمظاهرةِ الطلابيّةِ التي سارت يومها. انتقل اثنان منهم ـ وهما من الحزب نفسه ـ إلى سجن المزّة الطويل الأجل، وانتقلت المعارضةُ بالتدريج بعدها باتّجاه بلورة برنامجها

١ ـ حازم صاغيّة، **وداع العروبة** (لندن: دار الساقي، ١٩٩٩)، ص ١٤.



بعيْد صدور بيانَيْن سوريّيْن معارضَيْن، نُقل عن كمال جنبلاط قوله: «ألم يوجد مَنْ يتضامن معنا إلاّ حزب ونصف؟»

المُطالب بالحريّة والديموقراطيّة. ومنذ عام ١٩٨٠، أصبح الحلُّ «الأمنيُّ» للتناقض سائدًا.

نعم، هنالك تقصير، ولكنْ...

كانت ردودُ أفعال السلطة في سوريّة على الأفعال المعارضة حادّةً، وساد النصحُ بصمتٍ عميقٍ وتحذيرٍ ويقظةٍ من إلقاء النفس في التهلكة. استعاد السوريّون أيامَ اختراع التقيّة منذ قرون بعيدة. فعلى الرغم من أنّ تعبير «الخطوط الحمراء» لم يكن سائدًا في اللغة السياسيّة، فإنّها كانت محفورةً عميقًا تحت الجلد. وكانت محفورةً أعمقَ أمام أيّة مسألة تمسّ الداخلَ مع الخارج؛ والنفورُ الأعظمُ كان عند الخارج الأقرب، لبنان، الذي يشكّل عقدةً للسلطات السوريّة منذ أكثر من نصف قرن، أيامَ الانقلابات والهاربين. فمنذ القديم، كان لبنانُ بلدَ الحريّة للخائفين والهاربين السوريّين، ومصدرَ توتّرٍ وعصبيّةٍ لحكوماتهم. هذه الحال كانت من أسباب «التقصير.»

من الأسباب أيضًا، أنّ المسار السوريّ ابتعد عن اللبنانيّ في الأعوام الستة والعشرين الماضية، وازداد الفالقُ ما بين الشعبيْن اتّساعًا منذ تلك الفترة. فقد دخلت السلطةُ لبنانَ، وخرج الناسُ العاديّون ـ والمثقفون السوريُّون جزء من هؤلاء الناس، لا تستطيع طليعيّتُهم مقاومةَ ذلك الأثر السلبيّ طويلاً.

وسبب آخر قادم من خلف الجدار، على الجهة الأخرى. فقد مرّت العواصفُ والحرائقُ في سوريّة، خصوصًا في مطلع الثمانينيّات، وكان لبنان عندئذٍ فريسةً للخدر، بتأثيرٍ من الاعتداءات الإسرائيليّة، وبروز القوى اللبنانيّة الأقرب إلى سوريّة، انطلاقًا من الروح الوطنيّة والإيديولوجيا والاعتمادِ على تنمية المصالح الأدنى. عندئذٍ، والديموقراطيُّون السوريُّون يتعرّضون لحالاتٍ من القمع المتعدّد الأشكال، لم يقل المثقفون والسياسيّون اللبنانيون شيئًا عن ذلك. قد يستغرب اللبنانيُّ أنّ في قلب المثقف السوريّ غصّةً ومرارةً (مع التفهّم أيضًا) من الصمت اللبنانيّ، وربما لذلك أثرُه في تعزيز التقصير الذي يجري الحديثُ عنه. من ذلك مثلاً أن يقرأ السوريُّ في عام ١٩٨١ ـ وهو عامٌ فائق الأهميّة على اعتبار العام الذي سبقه، والآخرِ الذي لحق به ـ كتابًا من الحجم المتوسط وبأربعمائة وأربعين صفحة بعنوان **ندوة الفكر الوطنيّ في مواجهة الطائفيّة**،[1] وبمساهمة عددٍ ونوعٍ متميّزٍ من المثقفين اللبنانيّين، ولا يجد سيرةَ السوريّين، بالمعنييْن: المتدخِّلين في لبنان، والمُعانين في سوريّة![2]

ليس الحديثُ هنا من نوع «ألاَ لا يَجْهَلَن احدٌ علينا،» بل هو محاولة لفهم مسار التقصير وأسبابه. لمثل هذا، لا بدّ من معالجة سريعة لبعض مفاصل المشكلة اللبنانيّة الهامة... أو هي بالأصحّ مفاصلُ سوريّة ـ لبنانيّة، والمفصلُ الفلسطينيّ ضلع ثالث وإنْ أصبح في دنيا مختلفة مع التقادم.

مفاصل المشكلة اللبنانيّة

تتألف النقطة الأولى من أربعة عوامل مختلفة، هي: تراجُعُ الشهابيّة من حيث كونها مشروعًا لدولة قويّة؛ وهزيمةُ حزيران مع بروز المقاومة الفلسطينيّة المندفعة تحت تأثير العجز العربيّ وضرورةِ الاعتماد على الذات؛ واستردادُ اليمين اللبنانيّ لقوته مع أنفاس ليبراليّة معادية للشهابيّة وانعزاليّةٍ أقْلَقَها الطغيانُ الفلسطينيّ؛ وتزايدُ قوة وفعّاليّة اليسار اللبنانيّ بتأثير الغليان القوميّ وثورة طلاب العالم سنة ١٩٦٨ واندفاعةِ الفلسطينيّين المثيرة للإعجاب و تفاقُم الحالة الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة.

١ ـ **ندوة الفكر الوطنيّ في مواجهة الطائفيّة** (بيروت: منشورات مجلة فكر، ١٩٨١).

٢ ـ وأظن المثلَ العاميَّ «أَكَل قتْل [ضربًا] وفرّق،» متداولاً في البلديْن. وهكذا فإنّ ما زاد عن حاجتنا من القمع فاض نحو الأقربين في تلك الأعوام!

العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة:
هل قصَّر المثقفون السوريّون واللبنانيّون؟ وكيف؟

وتتألف النقطة الثانية من أربعة مفاصل اجتمعتْ في عام واحد هو ١٩٧٠، وهي: لجوء الملك الأردنيّ إلى حسم الصراع مع السلاح الفلسطينيّ قبل سيطرته نهائيًا، ومن ثمّ انتقالُ «السلطة» الفلسطينيّة إلى لبنان؛ ووفاةُ عبد الناصر، الضامنِ الشخصيِّ للحدّ الأدنى من التماسك والهيبة في الأوضاع الإقليميّة والقوميّة والفلسطينيّة؛ وانتخابُ سليمان فرنجيّة رئيسًا للجمهوريّة اللبنانيّة وما حمله معه من توجّه إلى إنهاء الشهابيّة وقوةِ الدولة من خلالها ومن دون مشروع يستطيع سدَّ الفراغ؛ وقيامُ حركة تشرين الثاني في سوريّة بقيادة الرئيس الراحل حافظ الأسد.

أما النقطة الثالثة فتبدأ على شيء وتنتهي على غيره. فقد كان العرب يَقْبلون فكرةَ اعتبار لبنان دولةً «مساندةً» في الصراع مع إسرائيل، ويتصرّفون على أنّه دولةُ المواجهة الأساسيّة، وبالنيابة عنهم، بل لامتصاص احتمال تحمّلهم لهذا العبء وذيوله. أنذاك، أصبح لبنانُ المقرَّ الرسميَّ لمنظمة التحرير، ومعسكرًا لتجميع قوى المقاومة وانطلاق عمليّاتها، ثمّ هدفًا للعمليّات الإسرائيليّة المتكرّرة. وفي أيّار (مايو) ١٩٧٣ جرت المعركة الرسميّة الأخيرة بين الجيش اللبنانيّ من جهة والمقاومة وحلفائها الطبيعيّين من جهة ثانية، فقال سليمان فرنجيّة للفلسطينيّين: «من الطبيعيّ أن تردّ إسرائيلُ عليكم، ونحن لا نَملك القدرة، فعلى مَنْ يرغب في التحرك والقتال أن يكون قادرًا على الدفاع عن نفسه.» ورأى البعض في ذلك يأسًا وتشريعًا غيرَ رسميّ لحمل السلاح الفلسطينيّ واستخدامه ـ وهذا بحسب كلام شفيق الحوت.[1] وقال فرنجيّة لبيار الجميّل وكميل شمعون: «أنا مضطرّ إلى أن أُوقِفَ الجيشَ اللبنانيّ تحت وطأة الضغوط العربيّة، وأنا أعرف نتيجة هذا القرار. بعد اليوم، ليس هناك من جيش لبنانيّ تعتمدون عليه. اعتمدوا على أنفسكم» ـ وهذا بحسب كريم بقرادوني.[2] ثم كان عام ١٩٧٤ عامًا للحشد والتسلّح والتحضير للحرب، وعامًا لفكّ الاشتباك مع الإسرائيليّين على جبهتيْ سيناء والجولان، وذلك حتى اغتيال الملك فيصل (عبدِ الناصر السعوديّة) قبيْل اندلاع الشرارة الرهيبة في ١٣ نيسان ١٩٧٥.[3]

النقطة الرابعة تنطوي على ما أصبح اسمُه فيما بعد حربَ السنتين: ما بين القصف عبر خطوط التماس، حتى حصار تلّ الزعتر واجتياحهِ من قِبل «نمور» حزب الأحرار مع مجموعات من الكتائب و«التنظيم» وحضور مراقبين ومتفرِّجين ومتدخّلين، والتدخّل السوريّ على نطاق واسع، إلى اغتيال كمال جنبلاط ورحيل ريمون إدّة عن البلد. هنا مسائلُ كثيرًا ما يجري تجنُّبُها على الرغم من أهميّتها الكبيرة في معرفة الحقيقة وتصفية ذيول الماضي.

النقطة الخامسة تتضمّن زيارةَ السادات إلى الكنيست الإسرائيليّ، واتفاقيّةَ كامب ديڤيد، وعودةَ التنسيق ما بين الفلسطينيّين والحركة الوطنيّة وسوريّة.

السادسة في عام ١٩٨٢، مع الاجتياح الإسرائيليّ وحصار بيروت، ومجازرِ صبرا وشاتيلا، وخروج قيادة منظّمة التحرير إلى تونس، وانتخابِ بشير الجميّل لرئاسةِ الجمهوريّة ثم اغتياله، والقتالِ الفلسطينيّ ـ الفلسطينيّ، وتدخُّلِ الأمريكيّين وغيرهم بالضغوط المباشرة على الحكومة السوريّة بدلاً من التفويض السابق الذي تمّ سحبُه لفترة من الزمن.

السابعة ركودٌ وكرٌّ وفرٌّ ومعاناةٌ أيامَ أمين الجميّل حتّى حكومة ميشال عون وحروب التحرير والإلغاء، إلى اتفاق الطائف برعاية سوريّة وسعوديّة وخارجيّة.

وما نزال في الثامنة.

١ ـ برنامج «الحرب اللبنانيّة» على موقع قناة الجزيرة في الانترنت.

٢ ـ المرجع السابق.

٣ ـ راجع جريدة **السفير**، ١٩٧٥/٤/١٤.



جاء خطاب قسم الرئيس اللبنانيّ حاملاً لبشائر مختلفة، ثم غرق الكثيرون في الإحباط

الإخفاق في السياسة

هكذا نرى أنّ العلاقة مع سوريّة ليست إلاّ جزءًا من الاستعصاء الذي لم يستطع اللبنانيّون أنفسُهم أن يحلّوه. ويبدو العتابُ على تقصير الثقافة السوريّة تجاهه جزءًا صحيّاً منه، إذا ساهم في تحريك الحوار وتحسينِ الحراك الإيجابيّ.

بين اللبنانيّين مَنْ يريد العلاقةَ مع فرنسا والغربِ عمومًا، بل والانتماءَ إليهما، ويصل بهذه العلاقة إلى مستوى الأسطورة.[1] وهناك مَنْ يَرْفض ذلك بشدة ويَخْلق أسطورةً غيرها. ثمّة مَنْ يريد الاحتماءَ بسوريّة، وثمّة مَنْ يَنْفر من ذلك بشدّة أيضًا. هنالك مَنْ يرى في الكيان اللبنانيّ بمكوّناته الجديدة منذ ١٩٢٠ بنيةً أسطوريّةً تصل عنانَ السماء، وهنالك مَنْ ينفيها ويذيبها في المحيط السوريّ أو العربيّ. وليس هنالك في الأرض «لا غول ولا عنقاء ولا خلٌّ وفيّ،» بل وطنيّة ومواطنيّة ومجتمع ودولة وعلاقات خارجيّة ودودة... تُبْنى على المصلحة أولاً.[2]

كانت الحرب اللبنانيّة إخفاقًا في «الاضطلاع بوظيفة السياسة،» بل كانت «نزعًا متماديًا للسياسة.»[3] وما حدث في سوريّة خلال فترةٍ أطولَ من الحرب اللبنانيّة هو هذا تمامًا، ونظنّ أنّه حَدَثَ بشكلٍ أعمقَ وأشدّ وأنكى.

لم تستطع الليبراليّةُ اللبنانيّةُ أن تتطوّر باتجاه الديموقراطيّة والحداثة في الدولة والمجتمع، كما يُفهم كثيرًا من كلام الدكتور سليم الحص حين يردّد: «في لبنان حريّات، لا ديموقراطيّة.» ولم تستطع ذلك أيضًا الشموليّةُ السوريّة. الإنسان مسكين هنا وهناك، لم يستطع التحوّلَ إلى مواطن بالمفهوم الحديث، ولا الانكفاءَ إلى الوهم باستسلامٍ كاملٍ ولذيذ. ولكنْ ينبغي الاعترافُ بأنّ المسألة السوريّة صعبة، واللبنانيّة على تخوم الاستحالة، ما لم تجتمع الآراءُ على المراجعة العميقة، وتحديدِ التخوم والأسس، انطلاقًا من الثقافة والفكر.

في لبنان جاء خطابُ قَسَم الرئيس لحود حاملاً لبشائر مختلفة، ثم غرق الكثيرون في لجّة الخيبة والإحباط. وفي سوريّة جاء خطاب القَسَم حاملاً مثلَ تلك العلامات للسوريّين، وأكثرَ منه للبنانيّين؛ لكنّ الخيبة أمام البطء والتردّد وعنف المقاومة كانت كذلك.

تفاءل المثقفون اللبنانيّون بتطوّر دور نظرائهم في سوريّة: وهذا في محلّه، وربما أكثر مما ينبغي بقليل. وعلى قدر ارتفاع مستوى التفاؤل يكون الإحباطُ. فليس على مقدار ما تستطيع الثقافةُ أن تؤسِّس وحدها للتقدّم يكون الحالُ، على الرغم من لزوم ذلك بشكلٍ أوليّ ـ وهذا لم يحدث ويتبلور تمامًا ـ بل أيضًا وقبل ذلك بمقدارِ ما تتقدّم السياسةُ بمعناها الحديث، وتتحولُ إلى فعل ينتظم وينظِّم حركةَ المجتمعات ويَصْنع تقدُّمَها. ذلك لأنّ الضمان الوحيد للتغيير هو قوة وتطور القوى صاحبةِ المصلحة فيه، وهذه القوى لا تزال جموعًا يكبّلها التفتُّتُ والعجزُ والقمعُ والتعلُّقُ بالخارج (بأنواعه) في لبنان، ويكبّلها الخوفُ والشموليّةُ في سوريّة. وفي الحالتين يُسهم الفقرُ والغنى الحاصلان على غيرِ ما ينبغي في المجتمعات التي سبقتْ أن تحررتْ من خيوط التأخر والبنى العتيقة.

كيف يقرأ السوريّون ما يقوله اللبنانيّون؟

قد لا يدرك بعضُ اللبنانيّين درجةَ اهتمام السوريّين عمومًا (قبل نُخَبهم) بما يجري في لبنان. فالسوريّون يروْن في كلّ تراجُعٍ في لبنان تراجعًا لآمالهم المباشرة، وفي كلّ تقدّم فيه تقدّمًا مقابلاً.

١ ـ هشام شرابي، **المثقفون العرب والغرب** (بيروت: دار النهار، الطبعة الرابعة)، ص ٦٩.

٢ ـ جريدة **الحياة**، ٢٠٠٠/٨/٢٨.

٣ ـ أحمد بيضون، **الجمهوريّة المتقطعة** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٩)، ص ٤١٨.

العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة:
هل قصّر المثقفون السوريون واللبنانيون؟ وكيف؟

إنّهم يهتمون بالانتخابات اللبنانيّة ويَعْرفون تفاصيلَها كأنّهم يخوضونها بأنفسهم، ويأْملون بتراجع التدخل الأمنيّ في حياتهم في سوريّة حين يروْن شيئًا من ذلك في لبنان. ويَرْبطون ما بين إعادة انتشار القوات السوريّة في الأراضي اللبنانيّة وفُرَصِ الانتقال إلى الديموقراطيّة والمواطنة.

ولكنّهم أيضًا لا يَفْهمون انجرارَ البعض في لبنان إلى مشاعر وأفعال كأنها العنصريّة. قد يتفهمّون احتمالَ تهوّر اناس مستلَبين بالتعصّب والهوى إلى مثل هذا، ولكنّهم لا يَفْهمون امتناعَ الكثيرين من المثقفين اللبنانيّين عن تحصين مطالبتهم بتنظيم العمالة السوريّة في لبنان باستنكار رداءة أحوالها. يتفهمّون المطالبَ اللبنانيّةَ بإنهاء الوجود العسكريّ السوريّ في لبنان، ولا يَفْهمون تغييبَ العامل الإسرائيليّ الذي يهدِّد بالخطر الدائم على المنطقة بأسرها. يتفهّمون المطالبةَ بالاستقلال والسيادة ووقفِ التدخُّل الأمنيّ السياسيّ من قِبل السلطة السوريّة في شؤونهم، ولا يَفْهمون المطالبَ المعاكسةَ تمامًا بل تثير حنقَهم وذلك انطلاقًا من مصالحهم وآمالهم هم. يتفهمّون المخاوفَ من توطين الفلسطينيّين، ولا يفهمون الإهمالَ المزريَ بحالهم.

في سوريّة، نحن ندعو إلى تصفية آثار الماضي، وإنهاءِ حالة الخوف وعقليّة الحل الأمنيّ. كما ندعو إلى المصالحة الوطنيّة والحوار والاعتراف المتبادل والمراجعة والعمل على البرنامج الوطنيّ الديموقراطيّ. ولا يبدو أنّ مثل هذا ضروريٌّ للبنان فحسب، بل إنّه ضروريّ ما بين السوريّين واللبنانيّين أيضًا. ولِمَ لا يبدأ ذلك بأهل الفكر والثقافة، في تفاعل وحوار وتبسّط ونشاط مشترك؟!

فليس صحيحًا أن تُحلّ المشكلةُ برفع الجدار، أو الخلاصُ من الهواجس بمشروع للعيش ستةَ أشهر وطنيّة في البلد ومثلَها في الغرب الذي يُشْبِع العيشُ فيه الرغبةَ في الحريّة والحضارة الجاهزة.[1] وليس صحيحًا تأسيسُ «كفاح ثوريّ» من أجل الاستقلال والسيادة والانفتاح على الغرب والأمان والحريّة والحداثة، من دون وطنيّةِ انتماءٍ ومواطنِ فردٍ يحظى بحقوقه، ومن دون تنميةٍ مستديمةٍ ومتوازنةٍ ومحيطٍ طبيعيٍّ تكون العلاقةُ معه ودودةً بمقدار توازنها وتبادل المصالح من خلالها. فالوطنيّة لا تُبنى على نضالِ طائفةٍ ضد القوة الإسرائيليّة الغاشمة، ولا على نضالِ أخرى من أجل الاستقلال عن سوريا، ولا على نضالِ ثالثةٍ من أجل استعادة مركزها التجاريّ وتعويضِ ضعفها في الحرب، بل على الانتماء إلى وطن نهائيّ يستوعب مواطنين أحرارًا: وطن يسود فيه القانونُ واستقلاليّةُ القضاء وفصلُ السلطات، والديموقراطيّةُ التي تَصْهر مصالحَ المجتمع وتساعد على تحديث الدولة وتعزيز قوتها و«بناءِ اجتماعٍ سياسيٍ مستقر.»[2] والحقّ أنّ مثل هذا الوطن هدفٌ لكثير من السوريّين أيضًا.

ما يتعدّى «وحدة المساريْن»

عندما برقتْ بشائرُ التسوية في المنطقة، دَرَجَ تعبيرُ «وحدة المسارين،» ثم لم نَعُدْ نسمع أخبارَه إلاّ لمامًا. الأهمّ هو بناء علاقة قائمة على التوازن وتبادل المصالح، تَفْتح الطريقَ الأوسعَ إلى الودّ والأُخوّة والشراكة. والخيار الوطنيّ الديموقراطيّ متوازٍ ومتفاعلٌ في البلدين، «إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائرُ الجسد بالسهر والحمى.»

موفّق نيربيّة

كاتب سوريّ.

١ ـ خليل رامز سركيس، **الهواجس الأقليّة** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣)، ص ٤٦.

٢ ـ برهان غليون، **نظام الطائفيّة** (بيروت: المركز الثقافيّ العربيّ، ١٩٩٠)، ص ١٦٣.

الاستشهادي

. ستار عبد الله .

قال: هذا دمي

صوتُه فوق ظل الكلامْ

سأعبِّئ حُلْمي وأَحْفظُه

قطرةً... قطرةً

في أباريقِ هذا الرخامْ

وليكن جسدي المقصلهْ.

◆ ◆

ربما استوقفتْه مواعيدُهُ

ربما قرّبتْه إلى بيته حكْمةٌ

ربما ما تبقّى له ساحلٌ وسفرْ

قال: «لا شأن لي...»

واكتفى بالنظرْ

باتّجاه سماءٍ تُطوِّقها الأسئلهْ

ويُريق دماءَ الإجاباتِ فيها

بريقُ الحجرْ.

◆ ◆

حين مسّتْ أصابعُهُ

زهرةَ القنبلهْ

وأضاء الفضاءَ سنا وجههِ

جفَّ ليلٌ ثقيلٌ

على أوجهِ القتلهْ!

◆ ◆

مثلَ مئذنةٍ

ظلّ منتصبًا

يتلألأ أعلى من الليلِ

أعلى من الموتِ

عند ابتداء الفضاءْ

ظلّ كالنجم لا شيء يومضُ

مثلَ أساطيرهِ

مثلَ بلّور أيامهِ

في ضفاف السماءْ

وسحائبه المقبلهْ.

بغداد

سيِّد البحراوي*

قراءة في ملفّ «الرقابة في مصر»



لم يحالفْني الحظ في الحصول على عدد مجلة الآداب (١٠/٩، ٢٠٠٢) الذي بدأ معالجةَ ملفّ الرقابة العربيّة كي أعرفَ بدقّةٍ الإجابةَ عن السؤال: «ما الذي يَدْفع الآداب إلى فتح هذا الملفّ الآن؟»

صحيح أنّ الرقابة غولٌ مخيفٌ ينبغي التصدّي له ومواجهتُه دائمًا وفي كلّ لحظة. غير أنّنا تعوّدنا ألاّ نفتحَ الملفَّ إلا حينما تزداد هجمةُ الرقيبِ أو القامع على الإبداع. وفي حدود علمي، لم يكن العامُ الثاني من الألفيّة الجديدة حاملاً لأحداثٍ فادحةٍ تَفُوق غيرَها من الأحداث في السنوات السابقة، أيْ أنّها لم تَشْهد تحوّلاً نوعيّاً يَجْعل الآداب تخصّص العديدَ من ملفّاتها للموضوع.

أتخيّل ـ إذن ـ أنّ قلقًا أعمقَ ممّا يبدو ظاهريّاً كان وراء فتح الملفّ. وأتصوّر أنّه قلقٌ نابعٌ من اللحظة الخطيرة التي نعيشها، ويَسْتشعر مدى خطورتها كلُّ مثقفٍ حسّاسٍ وواعٍ وملتزم. وهذه الخطورة تتمثّل في الهجوم الشرس الذي تتعرّضُ له شعوبُنا وثقافتُنا وقيمُنا، ومن ثم جوهرُ وجودنا في هذه الحياة.

لقد كان هذا التهديدُ قائمًا عبر المخطط الاستعماريّ طوال تاريخنا الحديث. غير أنّ نقلةً نوعيّةً فادحة حدثتْ له بعد الحادي عشر من سبتمبر، إذ أعْلن الغربُ الاستعماريّ بقيادة الولايات المتحدة الأميركيّة أنّ العرب عدوّ لا بدّ من إبادته أو وضعه في معسكرات جوانتانامو. وفي هذا السبيل تَسْتخدم الولاياتُ المتحدة وحلفاؤها كلَّ وسائل القمع الماديّ والمعنويّ، وبكلّ ألوانه وأطيافه، ومنها الإعلاميّ والثقافيّ والتعليميّ. وفي مثل هذه الحالة يستشعر المثقفُ العربيُّ أنّ من العبث ـ بل ومن الغباء السياسيّ والإنسانيّ ـ أن تظلّ السلطاتُ العربيّة، التي يُفْترض إدراكُها للمخطّط الذي سيطُولها هي أيضًا، تمارس قمعَها علينا وتمنعنا من إطلاق كلّ طاقاتنا في مواجهة هذا المخطّط. لذلك فإنّ نضال المثقفين ضدّ القمع ومن أجل الحريّة الحقيقيّة، تلك التي نريدها بشروطنا نحن لا بالشروط الأمريكيّة، ينبغي أن يتصاعد حتى نَحْصلَ عليها فنعيشَ حقّاً ونقاومَ حقّاً.

أتصوّر، إذن، أنّ فَتْحَ هذا الملفّ، وفي هذه اللحظات الحرجة بالذات، هو خطوةٌ جريئةٌ وشجاعةٌ من أجل الحريّة وفي مواجهة الأعداء ـ كلِّ أعداء الحريّة. ولذلك ليس مفاجئًا أن يتسلّحَ الأعداءُ

* ـ كاتب مصريّ.

بما يَمْلكون من أدوات، فيُمنع العددُ الخاصُ بالرقابة في مصر من دخول مصر (أوّلَ الأمر وقبل حملات الإدانة الثقافيّة)، ثم يُمْنع من دخول بعض البلدان العربيّة الأخرى، وأن يهاجَمَ من بعض كتّاب السلطة، وأن يُعتقل أحدُ كتّابه. أليست تلك معركةً ضخمةً تستحقّ أن تخاض مهما كانت التضحيات؟

هكذا إذنْ أبدأ بتحيّة الصديق العزيز سماح إدريس لهذه المبادرة، ومن ثم تحيّة صديقي أحمد الخميسي الذي أشْرف على إعداد هذا الملفّ المتميّز والممتاز الذي ضمّ - عبر ستّ وستين صفحةً - عددًا مهمّاً من الدراسات والشهادات والتحقيقات، لكتّابٍ من مختلف الاتجاهات ومن زوايا نظر متعدّدة أثْرتِ الموضوعَ إضاءةً وفهمًا ومحاولةً لتقديم الحلول. ولأنّي كنتُ قد تخلّفتُ عن المشاركة في الملفّ، فسوف أنتهز فرصةَ هذا التعقيب لأقدّم مساهمتي، من خلال استعراض أهمّ الآراء التي وردتْ فيه وحواري معها عبر محاورَ أربعة هي: مفهوم الرقابة، ومظاهرها، وجذورها، والحلول المطروحة والممكنة.

يبدأ مُعِدُّ الملفّ بتعريف الرقابة باعتبارها شكلاً خاصّاً من أشكال القمع يوائم مجالَ الفكر والتعبير. وبهذا المعنى يَنْتشر، على مدى موادّ الملفّ، الإعلانُ عن كون الرقابة ضدّ الحريّة - حريّةِ الفكر والإبداع والتعبير، في الصحافة والسينما والأدب والتعليم - وعن أنّ الرقابة تقوم على مجموعة من المعايير والضوابط التي تَفْرضها القوى المهيمِنةُ على المجتمع حفاظًا على مصالحها. ومن ثمّ فهذه المعايير والضوابط تَعْكس الأوضاعَ الاجتماعيّة، أيْ طبيعةَ العلاقة بين القوى المهيمِنة والقوى المهيمَن عليها. وعليه، فإنّ تغيّر هذه العلاقة ينبغي أن يؤدّي إلى تغيّر المعايير والضوابط. وهذا التغيّر النسبيّ أو الجزئيّ هو ما تَرْصده بعضُ الدراسات في الملفّ، وهي كلُّها - كما الشهادات - تؤكّد أنّ التغيّر كان جزئيّاً: فلم يَحْدثْ تطوُّر حقيقيّ في قانون الرقابة وممارساتها، إنْ لم يكن هناك حراكٌ في الاتجاه المعاكس.

وفي حين تَنْطلق الشهادات وبعضُ الدراسات من رفضٍ قاطعٍ للرقابة بكلّ أنواعها، نجد دراساتٍ أخرى تُقرّ بضرورة وجود الرقابة، بدعوى أنْ لا مجتمع أو جماعة بغير رقابة أو ضوابط. وهنا تثور القضيّةُ الإشكاليّة، وهي إشكاليّةُ الحريّة والضرورة، فيقف كتّابُ الملفّ في اتّجاهيْن متعاكسيْن: فهناك مَنْ يرى أنّ العلاقة الحتميّة بين طرفَي التناقض هي التعارض، في حين يرى آخرون أنّ العلاقة ليست تعارضًا بل هي تناقض. والفارق بين مصطلحَي «التعارض» و«التناقض» هو أنّ التعارض دائم وأبديّ ولا حلّ له، في حين أنّ التناقض اختلاف أو صراع يُمْكن أن ينتهي بانتصار أحد الطرفيْن. وفي هذا السياق، يأتي القولُ الشهير الذي يعرِّف الحريّةَ باعتبارها «فَهْمَ الضرورة» مهمّاً ومفيدًا.

وفي تقديري أنّ محاولة الملفّ «فَهْمَ» الرقابة هو صراع جادٌّ من أجل الحريّة. غير أنّ المفاهيم التي قُدِّمتْ للرقابة في مصر ظلّت فوقيّةً إلى حدّ كبير، فلم يتذكّرْ أحدٌ مقولةَ جان جاك روسو عن نشأة الشرّ في العالم، وذلك حين جاء رجلٌ وأقام سورًا حول قطعة أرض وزَعَمَ أنّها ملْكه. معنى ذلك أنّه لا يُمْكن فهمُ طبيعة الرقابة وتطوُّرها (أو عدم تطوُّرها) ما لم نربطْها بالملْكيّة. إنّ لكلّ جماعة أو مجتمع ضوابطَ وأشكالاً من الممارسات الرقابيّة، وهي جميعًا لحماية الملْكيّة وإنْ رَفَعَتْ شعاراتِ القيم والأخلاق؛ فهذه القيم والأخلاق نفسُها هي شكلٌ من أشكال الملْكيّات المعنويّة وإنْ كانت تعبيرًا عن ملْكيّات ماديّة. وفي كلّ جماعة أو مجتمع ثمّة دائمًا صراعُ رقابات يَعْكس صراعَ الملْكيّات، بين مَنْ يَمْلكون أكثرَ ومن يَمْلكون أقلّ أو مَنْ يَطْمحون إلى الملْكيّة. ومن الطبيعيّ أنّ الأقوى هو الذي يستطيع أن يَفْرض رقابتَه على الآخرين وعلى رقابتهم.

على هذا الأساس لا أعتقد في دقّةِ ردّ جَذْرِ مشكلة الرقابة في مصر الآن إلى طبيعة الطبقة الطفيْليّة الجديدة التي يرى حسن عطيّة أنّ «عمادَها الفكرُ الليبراليُّ، وطريقَها بعيدٌ عن المعرفة، ونجاحَها قائمٌ على تسليع كلّ شيء بما فيه الإبداع.» (ص ٢٨) فهذه الطبقة لا تَعْرف أصلاً ما هو الفكر الليبراليّ، ولو كانت تَعْرف لما كان طريقُها بعيدًا عن «المعرفة.» أما «التسليع» فهو ليس خاصيّةً لتلك الطبقة وحدها، وإنّما لكلّ الرأسماليّة في كلّ مكان.

كذلك لا أميل إلى تحميل المثقفين كلَّ المسؤوليّة، كما ورد في كثيرٍ من الدراسات والشهادات. بل لا أميل، أولاً، إلى التعامل مع المثقفين ككتلة واحدة؛ فهناك دائمًا، وفي مختلف العصور، مثقفون وَقَفوا بلا هوادة مع حريّة الفكر والإبداع والتعبير. كذلك لا أحبِّذ، ثانيًا، الإشارةَ إلى تناقضات المثقفين من دون الربط مع العلاقة المركّبة بينهم وبين السلطة منذ بداية العصر الحديث، أيْ من دون التعامل معهم كفئة اجتماعيّة لا كقيمة أخلاقيّة مُطْلقة.

لقد نشأ المثقفون المصريّون المحْدثون في إطار السلطة وبقرارٍ منها، وأقصد هنا سلطةَ محمد علي. ثم حَمَلوا خصائصَ الطبقة الوسطى المصريّة، بما فيها الولاءُ الدائمُ للسلطة، حتى لو تصارعتْ فئاتُها أحيانًا. ولكنّ أهمّ خصائص تلك الطبقة هو ما أسميتُه من قبل بـ «التبعيّة الذهنيّة» لنموذج سابقٍ، أغربيّاً كان أم ماضويّاً. وهذا يفسّر لنا أنّه ليس هناك تناقضٌ حقيقيٌّ (طبقيّاً) بين المثقفين، كفئة اجتماعيّة ذات مصالح، والسلطةِ، بل هم جزء منها اجتماعيّاً. وأما التناقض الفكريّ بينهما فيُحْسم بسهولة لصالح السلطة، لأنّ أفكار المثقفين عن الحريّة لم تكن دومًا أصيلةً بل مستمدّة من نموذج سابق، ليبراليّاً كان أم اشتراكيّاً غربيّاً أم إسلاميّاً أم مسيحيّاً من الماضي.

في هذا الضوء نَفْهم ـ ومن دون إدانة أخلاقيّة ـ تراجُعَ أو تهاوُنَ المثقفين، أو بعضِهم، في المعارك التي خِيضت ضدّ حريّة الفكر أو من أجلها. وفي هذا الضوء أيضًا نَفْهم اتّساعَ الجهات الرقابيّة في المجتمع ككلّ، لتتجاوزَ جهتَي الرقابة الرسميّتيْن: الرقابةَ على المصنّفات الفنّيّة التابعة للمجلس الأعلى للثقافة، والرقابةَ على المطبوعات الأجنبيّة التابعة لوزارة الإعلام، ولتمتدّ (حسب حسن عطيّة) إلى مؤسسات دينيّة (كالأزهر) وغير رسميّة كالإخوان المسلمين (بالمناسبة تأسّست الجماعةُ سنةَ ١٩٢٨ لا سنةَ ١٩٤٠ كما يشير الكاتب) وغيرها من الجماعات الدينيّة إسلاميّةً أو مسيحيّةً، وإلى المؤسسة الأمنيّة، وبعضِ الجهات الإعلاميّة وخاصةً بعض الصحف، بالإضافة إلى العادات والتقاليد والأعراف السائدة. والأهمّ من ذلك هو الرقابة الداخليّة التي ألَحّ عليها كتّابُ الشهادات بصفة خاصة، باعتبارها أخطرَ أشكال الرقابة إذا استَسْلم لها المبدعُ.

هذا الاتّساع والانتشار للجهات الرقابيّة، وتحوّلُ البنية العامة للرأي العامّ إلى الطابع المحافظ، تعود كلُّها إلى تراجُع الصراع الفكريّ بين المثقفين والسلطة وتحوُّلِه إلى تحالُف. وفي الوقت نفسه فإنّ التحالف الاجتماعيّ والفكريّ بين السلطة والاتجاهات السلفيّة قائمٌ رغم بعض الشعارات المخالفة لهذه الحقيقة. وهذه التحالفات كلُّها قائمة على أساس تحويل المجتمع من مجتمع منتج إلى مجتمع مستهلِكٍ يقوم على علاقات السمسرة للشركات الأجنبيّة وللجهات الأجنبيّة بصفة عامة؛ مجتمع يتفكّك وتكاد تَحْكمه الجهاتُ الأجنبيّةُ بأشكال مختلفة، كما تُوضِح مقالةُ عبد الغفار شكر في عدد الآداب نفسه.

هذا الفهم، الذي يشير إلى بعضٍ منه إدوار الخرّاط في شهادته، هو الذي يدعو الناقدَ السينمائيَّ أحمد يوسف إلى أن يَخْتم دراستَه بالتمسّك «بحماية النظام العامّ،» أي الرقابة ـ لكنْ كما نراه نحن، أيْ بوصفه هويّتَنا الثقافيّةَ والحضاريّةَ والقوميّةَ «التي تتحقّق بتكاملٍ» مقوِّمات الدولة العصريّة التي تقوم على مؤسّسات ديموقراطيّة بحقّ ومستقلّة بحقّ، كما تقوم على اقتصاد راسخ ومتوازن يَمْلك فلسفةً واضحةً حول «الكيفيّة والمستفيدين.» (ص ٥٧) وهذا الحلّ هو أيضًا الحلّ الذي يراه عبد الغفار شكر حلاً لأزمة جماعات المجتمع المدنيّ، مضيفًا إليه بُعدًا جذريّاً حين يدعو إلى «تنمية مستديمة، تنميةٍ بالمشاركة، يَلْعب الناسُ فيها دورًا أساسيّاً.» (ص ١٦). وهذا الحلّ، في تقديري، أكثر جذريّةً ودقّةً من تلك الحلول التي تَراوحَ بينها كتّابُ المقالات والشهادات في الملفّ: بين موقنٍ بضرورة الرقابة وإنْ بمفهومٍ جديد (مثل حسن عطيّة) أو رفضٍ تامٍّ لها (شأن إدوار الخرّاط وبهيجة حسين ومحمد هاشم).

صحيح أنّ الذين يَرْفضون الرقابةَ يُصرّون على أن يكون البديل هو قيمةَ العمل نفسه وجودتَه أو موقفَ القرّاء منه. وهذه بدائل صحيحة ونافعة، غير أنّها لن تكون ناجزة وفعّالة ما لم يكن هناك من المبدعين والنقّاد والقرّاء مَنْ يستطيع أن يَفْرض نسقَه الخاصَّ من الرقابة. وهنا نعود إلى ما بدأنا به.

فالرقابة قائمة مادامت هناك ملْكيّةٌ، أيْ طبقاتٌ. ولن نستطيع إلغاءَ رقابة الطبقة الوسطى من داخل الطبقة الوسطى. وإذا أردنا الحريّة فعلينا أن نكفّ عن «الفهلوة» و«التشعبط» وعن غير ذلك من التصرُّفات التي دانها رئيسُ تحرير الآداب في افتتاحيّته بمصطلحات قاسية ولكنّها صحيحة. إلاّ أنّ هذا الطريق لا يعني سوى شيء واحد، هو الخروج من إهاب الطبقة الوسطى وفكرِها إلى حريّة شعوبنا وخيالِها المنطلق الذي نَعْرفه جيّدًا في إبداعها الشعبيّ. لن نستطيع مواجهةَ رقابة السلطة، ولن نستطيع مواجهةَ مخطّط التدمير العولميّ الذي يُعَدُّ لنا، إلاّ بالعودة إلى طاقة شعوبنا والعملِ معها، والتواصُلِ في الوقت نفسه مع شعوب العالم الحرّة التي بدا واضحًا أنّها انطلقتْ في «حركة مناهضة العولمة» من أجل عالمٍ أفضل حرٍّ وعادلٍ.

مرةً أخرى، تحيّة لمجلة الآداب ونضالِها من أجل حريّتنا الحقيقيّة.

القاهرة

خليل كلفت◆

ملاحظات على ملفّ «الرقابة في مصر»

أثْبتت السلطات المصريّة، بمصادرتها العدد الأخير من مجلة الآداب البيروتيّة، مصداقيّةَ ملفّ الرقابة في مصر الذي صودرت المجلّة بسببه، رغم التراجع السريع عن هذه المصادرة التي أثارت موجةً من الرفض والاستنكار في مصر وخارجها.

غير أنّ ملفات الآداب عن الرقابة في مصر وفي غيرها من البلدان العربيّة وجدتْ أيضًا مَنْ «يدينها» بزعم أنّ الآداب إنّما تقدِّم «للسياسة الأمريكيّة،» وفي «هذا التوقيت بالذات،» «أدلّةَ إدانةٍ للوطن العربيّ»؛[1] وكأنّ السياسة الأمريكيّة بحاجة إلى مثل هذه الأدلّة من مجلة ثقافيّة، أو كأنّ الواقع الفعليّ للعالم العربيّ لا يقدِّم هذه الأدلّة لكلّ مَنْ شاء كلّ يوم وكلّ لحظة! نحن، إذن، إزاءَ حكمةٍ مؤدّاها أننا لا ينبغي أن نَكْشف عيوبَنا أمام قوى تتربّص بنا. غير أنّ هذا يعني عمليّاً أن لا نَكْشف عيوبَنا لأنفسنا، ومن ثَمّ أن نَعْجز عن القضاء عليها، وأن نَعْجز عن النهوض للصراع من موقع أفضل مع القوى المتربِّصة بنا. وهذه في الحقيقة «حكمةُ» الحكّام والسادة والأغنياء الذين يتسلّحون بكلّ أشكال السيطرة الطبقيّة، من رقابة وغيرها، لوأدِ كلّ حقيقة تَفْضح طبيعةَ النُّظُم التي يقوم عليها استغلالُهم وامتيازاتُهم.

هذه الرقابة تمارسها شبكةٌ من المؤسّسات المتباينة تَمْلك سلطاتٍ إداريّةً وقانونيّةً ونفوذًا وسطوةً فوق القانون، من خلال الحظر والقصّ والمصادرة والقمع والتشهير والتشريد والتنكيل. وقد تتمثّل هذه المؤسّسات مباشرةً في السلطات التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائيّة؛ أو في المؤسّسات التعليميّة؛ أو في الأزهر الشريف وبالأخصّ مجمع البحوث الإسلاميّة به؛ أو في الصحافة «القوميّة» والحزبيّة والمستقلّة؛ أو في القضاء الذي يطبِّق أحكامَ الدستور والقانون اللذيْن لا يَضْمنان الحريّات الديمقراطيّةَ وحقوقَ الإنسان؛ أو في التأخّر الثقافيّ والإيديولوجيّ والسياسيّ عن العصر والحداثة لدى الجماهير العريضة ولدى أكثر فئات المثقفين بالمعنى الواسع للكلمة؛ أو في الرقابة الذاتيّة التي تمثِّل التكيُّفَ المفروضَ مع أوامر هذه المؤسسات ومع الإيديولوجيا السائدة.

وبطبيعة الحال فإنّ المصادرات والحذوف والملاحقات الرقابيّة، التي تتكرّر الإشارةُ إليها في الملفّ، إنّما هي نماذج صارخة لظاهرةٍ يوميّةٍ واسعةِ النطاق وشاملة. والحقيقة أنّ الرقابة والرقابة الذاتيّة لا تقتصران على المنتَجات الثقافيّة والأدبيّة والفنيّة والإعلاميّة؛ إنّهما بالأحرى وجهان لتأمين امتثال السكّان جميعًا في حياتهم بكلّ جوانبها لمقتضيات السيطرة الطبقيّة ومراعاتهم الشاملةِ الدائمةِ لهذه المقتضيات من جهة، والمسارعةِ إلى قمعِ كلّ تمرّد على هذه المقتضيات من جهة أخرى.

أولاً: في الأبحاث

يقدِّم الملفّ ثلاثةَ أبحاث: الأول عن الرقابة على الصحافة المصريّة، والثاني والثالث عن الرقابة على المصنَّفات الفنيّة. ولكنْ فاته أن يخصِّص بحثًا عن قوانين الرقابة على المطبوعات. ولا يُغْني عن مثل هذا البحث واقعُ أنّ الشهادات التسع، بل وقصيدة وفاء المصري التي تدور حول نشر ديوان، تنصبّ على كُتُبٍ لأصحاب الشهادات أو لغيرهم من الكتّاب باستثناء قصة نُشرتْ في مجلة.

يَسْتعرض كارم يحيى الآليّات الأصليّة والمستحدَثة التي جرى الاعتمادُ عليها عند إلغاء الرقابة الرسميّة على الصحف في شباط (فبراير) ١٩٧٤، ومنها الدستورُ الذي يُجيز فرضَ «رقابة محدَّدة» في زمن الحرب أو في حالة الطوارئ على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام؛ ونوعيّةُ القيادات الصحفيّة التي تختارها الدولةُ؛ وسيطرةُ الدولة من خلال اختصاصات مجلس الشورى على ملْكيّة الصحف؛ والوضعُ شبهُ الاحتكاريّ للمؤسّسات التي تَمْلكها الدولة وتُشْرف عليها؛ والرقابةُ الذاتيّة التي تمارسها المؤسّساتُ والأفراد؛ وحشدٌ من القوانين الجديدة المقيِّدة للحريّات. ومن خلال شرح آليّات وأساليب ممارسة هذه الأنواع من الرقابة، يقدِّم المقالُ صورةً نابضةً بالحياة وشهادةً دقيقةً وجريئةً عن العصر.

ويركّز حسن عطيّة على مناقشة قوانين وممارسات جهاز «الرقابة على المصنَّفات الفنّيّة» التابع لوزارة الثقافة. ثم يعدِّد الأجهزةَ أو التدخُّلاتِ الرقابيّةَ الأخرى. ومع تأكيد عطيّة رفضَه التامّ لقوانين الرقابة القائمة وممارساتها، فإنّه يحاول استشرافَ موقف إزاء الرقابة يَجْمع بين حريّة الفرد وحريّة المجتمع، كما سوف نرى.

◆ ـ كاتب مصريّ.

١ ـ تعليق الآداب: هنا إشارة إلى مقالة نُشرتْ في جريدة **القاهرة**، بتوقيع ميلاد زكريّا، في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢.

ويفنِّد أحمد يوسف دعوى أنّ الرقابة تحمي الإبداعَ والمبدعين. ويصوِّر التردِّي المأساويَّ للسينما المصريّة الناشئ في جانب كبير منه عن الرقابة في كل مراحلها. ويؤكِّد أنْ لا مجال لأيّ سينما حقيقيّة في المناخ السائد الآن في صناعة السينما في مصر.

ثانيًا: في الشهادات

تقدِّم هذه الشهاداتُ التسعُ تجاربَ كانت في معظمها أزمات مدوِّيةً بلغتْ أحيانًا حدَّ المأساة. غير أنّها معروضة هنا بأقلام أبطالها أو ضحاياها، بأحاسيسهم إزاء اغتيال كلماتهم وأفكارهم وأعمالهم، أو إزاء تسلّل الرقابة إلى داخل ذواتهم لتَقْبع هناك فتراقِبَ من المنبع.

ونلتقي في هذه الشهادات بالمصادرة، وبالحذفِ قبل النشر، وبملاحقةِ مَنْ يَنْشر للغير، وبتفادي الرقابة مع الوقوع بالتالي في براثن الرقابة الذاتيّة، وبمعجزة تفادي الرقابة الذاتيّة ذاتِها والوقوع من ثمّ في براثن رقابات أخرى عديدة، وبرقابة المقرَّرات الجامعيّة، وبملاحقة أساتذة الجامعات. وتتلاقى كلُّ الرقابات في صورة كئيبة مُنْذرة بالويل والثبور وعظائم الأمور؛ فلا أحد يتخلّف عن الركْب: لا جامعة القاهرة، ولا الجامعة الأمريكيّة، ولا الأزهر الشريف، ولا القضاء، ولا الدستور، ولا أجهزة الدولة، ولا الصحافة، ولا الأحزاب، ولا النقابات، ولا القوى الاجتماعيّة الأخرى وتعبيراتها السياسيّة الإيديولوجيّة ـ وبالأخصّ الإسلام السياسيّ.

وكانت المأساةُ الأكثرُ ترويعًا وخطورةً هي تلك التي تعرَّض لها نصر حامد أبو زيد (١٩٩٣ ـ ١٩٩٦) على يد جامعة القاهرة والإسلام السياسيّ والقضاء المصريّ والصحافة، من التشهير والتكفيرِ وإهدار الدم والتفرقةِ عن الزوجة والعزلِ عن التدريس وسحبِ كتبه من الجامعة. ولم تتخلّف الجامعةُ الأمريكيّةُ عن الركْب إذ تعرَّضتْ سامية محرز (١٩٩٨ ـ ١٩٩٩) لحملةٍ واسعةِ النطاق من التشهير والافتراء ومحاولةِ العزل عن التدريس، على يد الجامعة والصحافة ومجلس الشعب، وذلك لقيامها بتدريس رواية **الخبز الحافي** لمحمد شكري ضمن نصوص أخرى. وكانت الجامعة الأمريكيّة أيضًا عامَ ١٩٩٨ بطلةَ مأساة أزمة تدريس كتاب **محمّد** لماكسيم رودنسون، التي انتهت بمنع تدريس الكتاب وسَحْبِ نُسخه من مكتبات الجامعة وعدم التجديد للمدرِّس الفرنسيّ والتشهير به. وقبْل ذلك بكثير لم يتأخّر الأزهر الشريف، ممثَّلاً في مجمع البحوث الإسلاميّة، ومستعينًا بمباحث أمن الدولة والنيابة العامة والقضاء المصريّ والصحافة، عن بذل جهود حثيثة

انتهت بمصادرة كتاب **مقدّمة في فقه اللغة العربيّة** (١٩٨١) للويس عوض، أحدِ كبار نقّاد العالم العربيّ ومفكّريه؛ فكانت مأساةً كبرى، إذ جرى اغتيالٌ وحشيٌّ للبحث العلميّ الحرّ ولكِتابٍ كان يُمْكن أن يكون عاملاً من عوامل تطوُّر علوم اللغة العربيّة. وكانت المصادرة أيضًا من نصيب رواية **وليمة لأعشاب البحر** لحيدر حيدر (٢٠٠٠) بعد تشهير الإسلام السياسيّ بها ونشوبِ معركة سياسيّة حادّة بينه وبين الدولة. ويقدِّم حمدي أبو جليل (بالجيم لا بالخاء كما جاء في الملف)* شهادتَه عن سجنه بعد اتّهامه بالترويج لازدراء الأديان باعتباره مسؤولاً مع إبراهيم أصلان عن «آفاق الكتابة» التي نَشَرت **الوليمة**. كما كانت المصادرة من نصيب «الروايات الثلاث» في يناير ٢٠٠١: **قبل وبعد** لتوفيق عبد الرحمن، و**أحلام محرّمة** لمحمود حامد، و**أبناء الخطإ الرومانسيّ** لياسر شعبان الذي يقدِّم شهادتَه في الملفّ عن صدمة المصادرة التي انتهت به إلى قناعات جديدة ـ كما يقول ـ بشأن المؤسّسات والمثقفين والثقافة وحريّات الإبداع والمبدع والمجتمع.

والحقيقة أنّني لا أرى مبرِّرًا حقيقيّاً لإشارات متكرّرة في الملفّ إلى قبول طه حسين بإجراء تعديلات في كتابه **في الشعر الجاهليّ** باعتبار مثل هذا الموقف تنازلاً أو تخاذلاً مرفوضًا. ألا يعني البديلُ عن هذا التنازل المحسوب حرمانَ الثقافة المصريّة والعربيّة من ذلك الكتاب الذي كان عاملاً من العوامل الحاسمة في تطورها الحديث والمعاصر؟! أوَكانَ الأفضل أيضًا أن نَحْرِم أدبَنا المصريَّ والعربيَّ من تلك المجموعة القصصيّة الرائدة **حيطان عالية** لإدوار الخراط، التي رُوقِبتْ ونُشرتْ بعد الحذف ولم تُنشرْ مكتملةً إلاّ في الطبعة الثالثة؟! وهل كان من الأفضل أن نَحْرِم أدبَنا من رائعة صنع الله إبراهيم **تلك الرائحة** (١٩٦٦) التي صودرتْ ولم يُسْمَحْ بنشرها إلا بعد حذف مشاهد جنسيّة وإشارات سياسيّة ولم تُنشرْ كاملةً إلاّ عامَ ١٩٨٦؟!

على أنّ الشوفينيّة الذكوريّة لا تتخلّف بدورها عن الركْب، وقد تعرَّضتْ لها نعمات البحيري التي تروي في شهادتها تجربةً أليمةً، إذ عانت هجومًا شرسًا بدعوى أنّ قصةً قصيرةً نشرتْها في مجلة **إبداع** (بعد الحذف أيضًا) كتابة جنسيّة بذيئة. فكان أنْ حوصرت الكاتبة، وقوطعتْ، وتعرَّضتْ للإدانة الأخلاقيّة وللتحرُّش الجنسيّ ولرقابة اجتماعيّة ذكوريّة، وحوربتْ في مكان العمل، وتقوَّضتْ حياتُها الأُسريّة. كما تعرَّضتْ للشوفينيّة الذكوريّة ذاتِها بهيجة حسين، التي تفادت رقابةَ الناشر بطبع رواياتها على نفقتها الشخصيّة في دارِ نشرٍ خاصّة، وتفادت رقابةَ الدولة بفضل

* ـ تعتذر الآداب عن هذا الخطإ الذي تكرَّر في مكانَيْن من العدد السابق، وجاء الاسمُ صحيحًا في مرّة واحدة فقط (وذلك في مقدّمة الملفّ).

ضعف التوزيع، وبالتالي بسبب عدم انتباه الرقابة كما تقول، بل حققتْ معجزةَ تفادي الرقابة الذاتيّة بإرادة حديديّة إذ كتبتْ ما أملاه قلبُها وعقلُها. غير أنّها سرعان ما وقعتْ فريسةَ رقابة ذكوريّة جاهلة تُسقط أحداثَ الروايات على كاتباتها.

وتقدّم سميّة رمضان تجربةَ كاتبةٍ لم تصادر الرقابةُ إنتاجَها ولم تَحْذفْ منه شيئًا، وظلت تظنّ أنّها لم تراقَب. غير أنّها تكْتشف، مع المزيد من التأمُّل، أنّ هذا الظنّ ذاتَه لم يكن سوى الرقابةِ ذاتِها: ذلك أنّ الرقابة الذاتيّة خَلَقَتْ «وَهْمَ» التخلّص من رقابة الدولة والمجتمع!

ولا يفوتني التنويهُ بالقصيدة الاحتجاجيّة المتحدِّية اللاذعة «منشور سرّيّ» لوفاء المصري التي تَهْرب من «الرقابه الداخليّه/ اللي غير الخارجيّه/اللي جوه الداخليّه،» فتقرِّر طبع «الديوان/العورة» في السرّ.

ثالثًا: المثقفون والحريّة

ينطلق أحمد الخميسي في تقديمه للملفّ، وهو من إعداده أيضًا، من رصده لما يَعْتبره تناقضًا في موقف المثقفين إزاء الرقابة بين أزمة **الوليمة** وأزمة «الروايات الثلاث.» ففي رأيه أنّهم يقفون في الأزمتيْن مع الدولة ممثّلةً في وزارة الثقافة والحكومة: في الأزمة الأولى كانوا مع حريّة الإبداع وضدّ المصادرة، وفي الأزمة الثانية صاروا ضدّ حريّة الإبداع ومع المصادرة. ويرى في عدم تماسك موقف المثقفين اليوم استمرارًا لتردُّده وضعفه منذ بزوغ الفكر المصريّ الحديث (كما يتمثّل في رفض علي عبد الرازق إعادةَ طبع كتابه **الإسلام وأصول الحكْم**، وقبولِ طه حسين تعديلَ كتابه **في الشعر الجاهليّ**، والتزام نجيب محفوظ عدمَ نشر روايته **أولاد حارتنا** في مصر إلى يومنا هذا). على أنّنا لا نجد أنفسَنا، وفقًا لهذا التصوُّر، إزاء «تناقضٍ» بل إزاء ثباتٍ في موقف المثقفين: فهُمْ مع الدولة في حركتها وفي الاتجاه ذاته رغم الصراع أحيانًا، كما يقول أحمد الخميسي نفسُه في موضع آخر في تقديمه. أمّا تناقض موقفهم إزاء حريّة الإبداع أو إزاء المصادرة فإنّه يُمْكن تفسيرُه بتناقض موقف الدولة نفسها إزاءهما في الأزمتيْن. وهذا التناقض **هو** الذي سيكون من المطلوب تفسيرُه، بالإضافة إلى ضرورة البحث عن تفسير لهذا الارتباط الأزليّ بين المثقفين والدولة.

أَعْتقد أنّ مَنْ وقفوا مع الدولة في الأزمتيْن هم، في المحلّ الأول، مثقفوها. فالصحافة شبهُ الرسميّة مثلاً هي صحافة الدولة التي تَخْضع لإشرافها وتَعْمل بتوجيه منها، ولا غرابةَ في أنْ تعاونتْ معها أحزابٌ أخرى لها مثقفوها. وكان كلُّ هذا في أزمة **الوليمة** بالذات، في مواجهة قوى الإسلام السياسيّ ومثقفيها والأحزابِ التي تعاونتْ معها، وإنْ كانت روايةُ **الوليمة** قد صودرتْ على كلّ حال. أما في الأزمة الثانية فقد تحرّكت الدولةُ لتفادي معركة جديدة مع الإسلام السياسيّ، وقامت بمصادرة الروايات الثلاث بما يتفق مع موقف الإسلام السياسيّ بداعي «سحب البساط من تحت أقدامه» كما يقال. ووقفت الدولةُ ومثقفوها هنا أيضًا مع الدولة ـ ولا غرابة في هذا بطبيعة الحال.

لسنا هنا إزاء المثقفين كمجموعة اجتماعيّة متجانسة واحدة تَرْتبط بطبقة واحدة فقط وتسعى إلى تحقيق المصالح ذاتِها، بل نجد أنفسَنا إزاء الدولة التي كان لها مثقفوها الأكثرُ عددًا والأعلى صوتًا والأقوى سيطرةً على وسائل القمع والإعلام، في حين أنّ قوى الإسلام السياسيّ كان لها أيضًا مثقفوها في جماعاتها المباشرة أو في أحزاب تعاونتْ أو تضامنتْ معها في معركة **الوليمة**. ولهذا فليس من شأنِ تناقضِ مواقف المثقفين أن يؤدِّي إلى أيّ دهشة أو صدمة أو مرارة.

غير أنّ كلّ هؤلاء ليسوا هم المقصودين في الملفّ في أغلب الأحيان بتعبير «المثقفين.» فالمثقفون في الملفّ هم تلك النخبة أو الجماعة الواسعة من المفكّرين والكتّاب والأدباء والفنّانين والنقّاد في مجالات متنوّعة. ورغم تعدُّد الانتماءات الطبقيّة والتوجُّهات الإيديولوجيّة لهؤلاء المثقفين أيضًا، ورغم أنّهم لا يتّخذون موقفًا موحّدًا من كلّ شيء وبصورة مستمرّة، فإنّ من الظلم أن نَزْعم أنّهم لم يقفوا ضدّ المصادرة ومع حريّة الإبداع في الأزمتيْن. ولا يَنْبغي أن ننسى أنّ الدولة صادرتْ رواية **الوليمة** ولم يقف وراءها هؤلاء المثقفون. وكان وقوفُهم ضدّ المصادرة في الأزمة الأولى أقوى بما لا يقاس بحكْم طبيعة المعركة، لا لأنّهم مرتبطون بالدولة، بل لأنّهم ضدّ المصادرة سواء على أساس قوانين وأجهزة الرقابة والقمع التي تمثّل الدولةَ أو على أساس مقتضيات إيديولوجيّات الإسلام السياسيّ. في الأزمة الأولى وقف هؤلاء المثقفون مع الحريّة وضدّ المصادرة التي طالب بها الإسلامُ السياسيّ ونفّذتها الدولةُ، وكانت وقفتُهم قويّةً بحكْم ضخامةِ حجم هذه الأزمة وبحُكْم مغزاها السياسيّ. لكنّ مبادرتهم كانت أقلّ في الأزمة الثانية بسبب حجمها الأقلّ، وبسبب ملابساتٍ أحاطت بها. وعلى كل حالّ فإنّ مستوى نشاط هؤلاء المثقفين في سبيل الحريّة وثيقُ الارتباط بمستوى حركة قوى المجتمع ككلّ في سبيل الحريّة الاجتماعيّة والسياسيّة.

ويميل أحمد الخميسي إلى الرجوع بظاهرة الضعف التاريخيّ لموقف المثقفين إزاء الدولة إلى خروجهم من عباءة هذه الدولة في عهد محمد علي لخدمة الأسطول والجيش والتصنيع ومختلف

المهن، وإلى ارتباطهم إلى يومنا هذا بصلة الرَّحِم هذه في ظلّ مجتمعات قامت فيها الدولةُ دائمًا بالدور الأساسيّ مستخدمةً المثقفين أداةً لنشر سياستها، فيما تشبّثَ المثقفون بالدولة أساسًا لاستمرار وجودهم من الناحية الماديّة والأدبيّة. ولا شكّ في رأيي أنّ الإنتلجنسيا، أيْ المثقفين بالمعنى الواسع للكلمة، ينتمون رغم استقلالهم النسبيّ إلى الدولة والطبقة الحاكمة. بل هم الدولة، لا حيث يكون للدولة دورٌ أساسيّ فحسب، بل في كلّ الأحوال. فأعضاءُ الإنتلجنسيا، الذين تَخْلقهم الطبقةُ في مجرى نشأتها وصعودها وسيطرتها، إنّما تتكوّن منهم مختلفُ أجهزة الطبقة الحاكمة ودولتها، وهم أدواتُ قمعها وسيطرتها، وهم الذين ينظّمون وظيفتَها الاقتصاديّة. وهنا يمكن القولُ مع جرامشي إنّ كلّ البشر مثقفون، غير أنّ البشر لا يمارسون جميعًا **وظيفةَ** المثقفين في المجتمع. وهنا يَبْرز مفهومُ «المثقفين العضويّين» الذين تَخْلقهم الطبقةُ الصاعدةُ أو السائدةُ في مجرى نشأتها وتطورها وسيطرتها كطبقة، وهناك بطبيعة الحال مفهومُ «المثقفين التقليديّين» الذين كانوا من قبلُ مثقفين عضويّين لطبقاتٍ دالتْ دولتُها. وهكذا ستكون لدينا (إلى جانب المثقفين التقليديّين) مجموعاتٌ بالغةُ التنوُّع من المثقفين العضويّين: أولئك الذين يَنْتمون إلى الطبقة الحاكمة، وأولئك الذين يَنْتمون إلى طبقة اجتماعيّة تتكوّن كطبقةٍ لذاتها واعيةٍ بمصالحها الكبرى، وأولئك الذين يَنْتمون إلى هذه أو تلك من الطبقات أو الفئات الاجتماعيّة الأخرى ذاتِ المصالح المتميّزة والإيديولوجيّات المتنوّعة.

غير أنّنا رأينا أنّ هؤلاء المثقفين أو الإنتلجنسيا ليسوا المقصودين في الملفّ. ولهذا ينبغي أن نراهم بين المثقفين بالمعنى النوعيّ الضيّق (المفكّرون والأدباء والفنّانون) من خلال انتماء قسم منهم إلى الطبقة والدولة و/أو السلطة كمثقفين عضويّين، وانتماءِ قسم آخر إلى الطبقة العاملة كمثقفين عضويّين شيوعيّين أو نقابيّين، وانتماء أقسامٍ غيرِهما إلى المثقفين التقليديّين أو إلى المثقفين العضويّين لقوىً ذاتِ إيديولوجيّات تقدُّميّة أو رجعيّة.

وفي رأيي أنّه بدلاً من الإسراف في جلد الذات بتصوُّرِ طاقةٍ لا يَمْلكها ولا يُمْكن أن يَمْلكها المثقفون وحدَهم، ثم رصدِ تخاذلهم واستكانتهم بالقياس إلى هذه الطاقة المتوهَّمة، ينبغي أن نَلْتفتَ إلى الرسالة التاريخيّة الكبرى التي حقّقها المثقفون بالمعنى الضيّق المتمثّل في الكتّاب والأدباء والفنّانين. فهؤلاء هم الذين أعادوا خلقَ الأمة العربيّة التي كانت غارقةً في تأخّر القرون الوسطى حتى خلال القرن التاسع عشر وخلال عقود طويلة من القرن العشرين، فأخرجوا إلى الدنيا أمةً جديدةً كانوا هم الذين مَنَحوها وعيَها بنفسها وبالعالم وبثقافتِها الحديثة ودولتها الحديثة. وقد تطلّعتْ هذه الأمة ذاتَ يوم إلى اللحاق بالغرب والعصر الحديث والحضارة الرأسماليّة، غير أنّ هذه الأمة الجديدة التي تكوّنتْ في إطار سيطرة هذه الحضارة لم تتمثّلْ رسالتها مطلقًا في انتشارها كحضارة إلى مناطق جديدة من العالم، بل تمثّلتْ دومًا في إخضاعها لسيطرتها واستغلالها ونهبها. ولهذا فإنّه لم يكن بمستطاعها اللحاقُ بالغرب والحضارة الرأسماليّة كإطار للنضال في سبيل حضارة مستقبليّة.

رابعًا: مع الحريّة ضدّ الرقابة

في عالمنا الثالث اتّخذت السيطرةُ الطبقيّةُ أبعادًا مخيفةً من إنكار أبسط الحريّات والحقوق على الشعوب. وينطبق هذا بطبيعة الحال على مصر وغيرها من البلدان العربيّة، مع اختلافات كميّة مهمة في بعض النواحي، لا في مجال الرقابة بكلّ أنواعها فحسب، بل كذلك في كل وسائل هذه السيطرة الطبقيّة.

وإذا أخذنا الرقابةَ لا بمعنى الرقابة المباشرة قبل النشر أو العرض أو بعدهما، بل كرقابات هي محصِّلة السيطرة الطبقيّة والإيديولوجيّات والشوفينيّات الاستعماريّة والرجعيّة والظلاميّة، فإنّها موجودة في كلّ مكان في العالم. غير أنّ كلّ شخص ذي ضمير حيّ لا يُمْكن إلاّ أن يقف ضدّ القمع بكلّ أشكاله، وضدّ الرقابة بكلّ أشكالها في البلدان العربيّة وفي كل مكان من العالم. ولا جدال في أنّ الحريات (النسبيّة أيضًا) التي تحقّقتْ في بلدان الشمال إنما كانت محصّلةَ نضالات وتضحيات، وهي تظلّ في خطر، بل صارت الآن مهدَّدةً بأخطار كارثيّة، ما لم تتواصل النضالاتُ والتضحياتُ. وبدلاً من الخوف القاتل من الدعوة إلى الحريّة وكأنّها الفوضى، أو كأنّ من المحتوم أن تُفْضي إلى الفوضى، ينبغي أن نطالب بإلغاء جميع القوانين المقيِّدة للحريّات والحقوق الديمقراطيّة، لا الاكتفاء بإلغاء القوانين أو المواد القانونيّة المتّصلة بالرقابة وحدها.

وهنا نعود إلى أحمد الخميسي الذي يؤكّد ـ بإدراكٍ عميقٍ لأبعاد المشكلة المتّصلة بالكلّ الاجتماعيّ الاقتصاديّ ـ استحالةَ تصوّر «جزيرةٍ حريّةٍ للأدب» وسط بَحْرٍ من القمع الاجتماعيّ والسياسيّ. ويؤكّد أيضًا وقوفَه المبدئيّ ضدّ كلّ أشكال الرقابة في سياقِ إطارٍ أوسعَ من الحريّات الديمقراطيّة.

غير أنّ الملفّ يَحْمل أيضًا آراءً أخرى تقف مع الحريّة بالعزيمة والإصرار نفسهما لكنّها تثير أفكارًا جديرةً بالاحترام والنقاش. فمثلاً يحاول حسن عطيّة استشرافَ موقفٍ من الرقابة يَجْمع بين حريّة الفرد وحريّة المجتمع، فيرى أنّ الموافقة على وجود الرقابة لا يعني الحجْرَ على الإبداع بقدْرِ ما يشير إلى أهميّة حماية المجتمع

من الفاسد من الإبداع، ومن هنا ضرورةُ إعادة النظر في القوانين المنظِّمة للرقابة المجتمعيّة ليصبح للمثقف دورٌ فعّال فيها وليصير جهازُ الرقابة ذاتُه مجلسَ حكماء من المثقفين الجادّين. غير أنّه يعود فيشير إلى أنّه لا يُمْكن ضمانُ حكمة هؤلاء المثقفين مادامت الدولةُ هي التي تختارهم وهي التي تدير الرقابة. ويؤكّد أنّ الرقابة إنّما هي بالفعل شرّ لا بدّ منه في مجتمعاتنا العربيّة في عصرٍ يغزونا فيه الآخرُ بقوّته التكنولوجيّة وتُدار فيه مؤسساتُنا الثقافيّة والتعليميّة بعقول مستَلَبَة.

ويفنِّد أحمد يوسف زعْمَ كلّ مؤسسة رقابيّة أنّها لا تراقِب الإبداعَ بل تحميه، أو أنّ الرقابة «تَقْمع وتحمي» في آن واحد، فيستعرض الحصادَ المرَّ الذي تعانيه السينما المصريّةُ من الرقابة. غير أنّه يؤكّدَ وجود وجه آخر يتمثّل في أنّنا نَقْبل الرقابةَ، بل نطالب بها «بحرارة صادقة» في مواجهة العولمة، بوصف هذه العولمة في جانبها الاقتصاديّ والسياسيّ إيديولوجيا تَسْتخدمها الولاياتُ المتحدةُ لفرض الأمركة على العالم. وهنا تَبْرز فكرةُ رقابةٍ على السينما تمثّلها سلطةٌ مستقلّةٌ منتخبةٌ من داخل صناعة السينما والمثقفين بل ربما من الجمهور أيضًا. وعلى هذا النحو صارت الرقابة ضروريّةً لتحقيق التوازن بين تجريديْن هما حريّة الفرد وحريّة المجتمع، وكأنّ المجتمع ليس هو المجتمع الطبقيّ الذي تَشْمله سيطرةُ الطبقة الحاكمة على مجموعاته الاجتماعيّة وأفراده. والحقيقة أنّ الرقابة ضروريّة لا لتحقيق حريّة الفرد أو المجتمع أو التوازن بينهما، بل لتحقيق السيطرة الطبقيّة على المجتمع والفرد ولقمع كلّ محاولةٍ لتحريرهما.

أما الغزو الثقافيّ فلا جدال في أنّه قائم، لا من المنظور المنغلق الذي يرى في كلّ فكر أو أدب أو فنٍّ قادمٍ من الخارج غزوًا ثقافيًا، بل بأن نأخذ في الاعتبار هذا التدفّقَ الفوريّ المتواصل للصور والمعلومات وثقافة اللاثقافة عبر وسائل الاتصال الحديثة. غير أنّ الرقابة لا يُمْكن أن تكون الأداةَ المقبولةَ لمقاومة هذا الغزو الثقافيّ، لا لأنّها عاجزةٌ وغيرُ فعّالة في هذا المجال فحسب، بل أيضًا وقبل كلّ شيء لأنّه لا يحقّ لأيّ رقيب أن يحدِّد للشعوب التي تهدِّد العولمةُ الأمريكيّةُ هويّتَها معاييرَ التمييز بين الثقافة العالميّة التي ينبغي أن نرحِّب بها واللاثقافة التي يَحْملها إلينا الغزوُ الثقافيُّ من الخارج (ومن الداخل). ولا يُمْكن أن تزدهر ثقافتُنا من خلال رؤية دفاعيّة تحاول حمايتَها بمنع الغزو الثقافيّ، بل إنّه لا سبيل إلى ازدهارها إلاّ في إطار من الحريّة الحقيقيّة والتفاعل مع ثقافات العالم. ولن يتحقّق النموُّ الحرّ والتفاعلُ الحرّ عن طريق إحلال لجنة أو مجلس حكماء من المثقفين محلّ مختلف أنواع الرقابات القائمة وأجهزتها. فذلك لن يحقّق سوى إضافةِ شكلٍ أو جهازٍ جديدٍ إلى الرقابات القائمة.

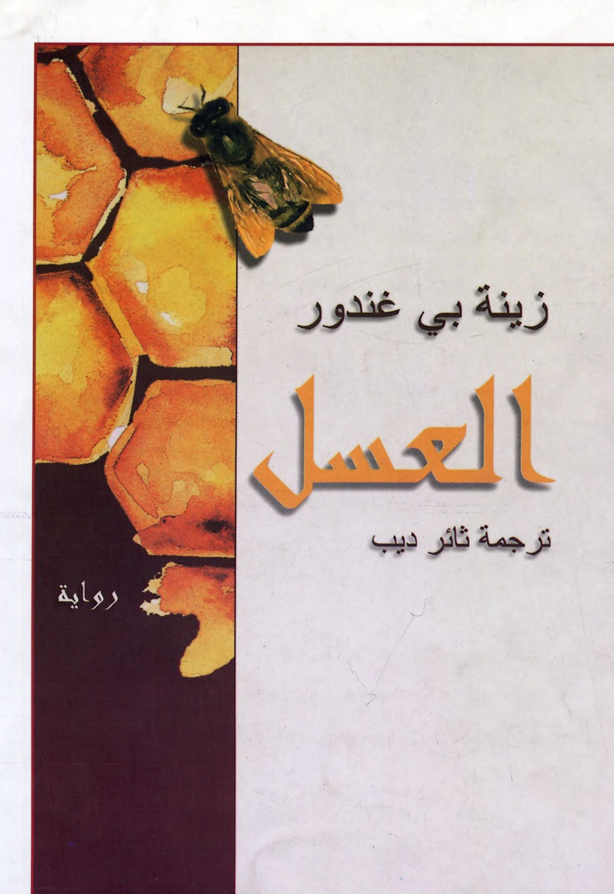
القاهرة

أدونيس

موسيقى الحوت الأزرق

(الهوية، الكتابة، العنف)

دار الآداب



زينة بي غندور

العسل

ترجمة ثائر ديب

رواية

دار الآداب